



1959 - 2019

التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب  
إلى صاحب الجلالة نصره الله



## الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

## المدير العام

السيد عبد الرحيم بوعزة

## مندوب الحكومة

السيد عبد العالي البرية

## المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول



# تقرير السنة المالية 2018

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله  
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم. طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005). التقرير الخاص بسنة 2018، وهي السنة الستون لمعهد الإصدار.



# فهرس

المقدمة.....xi-i

## الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
26	2.1 الإنتاج والطلب
38	3.1 سوق الشغل
49	4.1 التضخم
60	5.1 المالية العمومية
77	6.1 ميزان الأداءات
90	7.1 الأوضاع النقدية
107	8.1 أسواق الأصول
123	9.1 تمويل الاقتصاد

## الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

133	أبرز أحداث السنة
135	1.2 الحكامة والاستراتيجية
149	2.2 مهام البنك
173	3.2 التواصل والانفتاح
175	4.2 الموارد

## الجزء 3: التقرير المالي

181	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2018
183	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
218	3.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
220	4.3 مصادقة مجلس البنك

الملحقات الإحصائية.....221

المحتويات.....269





## مولاي.

إن الأمل الذي تنامي سنة 2017 بأن يكون الاقتصاد العالمي قد دخل مسارا جديدا من التوسع. بعد مرور عقد كامل من تداعيات الأزمة. سرعان ما تضاءل خلال سنة 2018. ففي مناخ اتسم بالتوترات التجارية والجيوسياسية. وبالشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إلى جانب تشديد الأوضاع المالية. تراجعت نسبة النمو إلى 3,6%. وقد شمل هذا التباطؤ. الذي رافقه تراجع واضح في وتيرة التجارة العالمية. عددا كبيرا من البلدان النامية والمتقدمة على السواء. فيما عدا الاستثناء البارز للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من هذا التطور غير الملائم على العموم. واصلت وضعية سوق الشغل تحسنها في الاقتصادات المتقدمة. فقد بلغت نسبة البطالة 3,9% في الولايات المتحدة. وهو أدنى مستوى لها منذ ما يقارب النصف قرن. واستمرت في التراجع في منطقة الأورو. مع بقائها مرتفعة في بعض البلدان الأعضاء.

وعلى مستوى السلع الأولية. جُدر الإشارة على الخصوص إلى أن أسعار مواد النفط قد تزايدت من جديد. مدعومة بالأساس بتجديد اتفاق أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط وبعض البلدان غير الأعضاء على تقليص الإنتاج. وعلى إثر هذا التزايد. عادت نسبة التضخم لترتفع إجمالا في البلدان الصاعدة والنامية وفي البلدان المتقدمة على السواء. لتصل. في الولايات المتحدة الأمريكية. إلى مستوى قريب من هدف بنكها المركزي.

وأخذا في الاعتبار كذلك ازدهار النشاط الاقتصادي. قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتسريع عملية إعادة سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي. إذ عمل على رفع النطاق المستهدف لأسعار الفائدة أربع مرات. كما واصل تقليص حصيلته. من جهته. حافظ البنك المركزي الأوروبي على توجهه التيسيري. وأبقى أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير. مع استمراره في تقليل عمليات شراء الأصول تدريجيا قبل إنهائها في متم السنة.

على مستوى الأسواق المالية. عادت أسواق البورصة لتسجل مستويات أداء متميزة في أمريكا. في حين تراجعت في كل من منطقة الأورو وبريطانيا. خاصة بفعل الشكوك المرتبطة بتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبالآفاق الاقتصادية غير الملائمة. أما في أسواق الصرف. فقد تراجع سعر كل من الأورو و عملات أبرز الاقتصادات الصاعدة أمام الدولار. وكان هذا الانخفاض واضحا بشكل خاص على مستوى عمليتي تركيا والأرجنتين.

وفي هذا المحيط المحفوف بالشكوك والسريع التغير. واصل الاقتصاد الوطني نموه بوتيرة ضعيفة إلى معتدلة. مسجلا نسبة 3,0% عوض 4,2% سنة 2017. وقد مكنت الظروف المناخية الملائمة للسنة الثانية على التوالي من الحفاظ على تطور إيجابي للقيمة المضافة الفلاحية. في حين واصلت القطاعات غير الفلاحية انتعاشها البطيء. بنسبة نمو لم تتجاوز 2,6%. وتسارع النشاط بشكل نسبي في الصناعات التحويلية. بينما ظل مرتفعا. بالرغم من تباطؤه. في قطاع السياحة. في حين بقي ضعيفا في قطاع البناء والأشغال العمومية. ومن حيث الطلب.

عادت مساهمة الصادرات الصافية في النمو الاقتصادي إلى مستوى سلبي لتبلغ 1,3 نقطة مئوية، بينما ارتفعت مساهمة الطلب الداخلي إلى 4,3 نقطة.

وفي سوق الشغل، تحسنت الوضعية نسبياً من حيث مناصب الشغل المحدثه. إذ تم خلق 112 ألف منصب جديد. يتركز أكثر من نصفها في قطاع الخدمات. بالرغم من ذلك، ظل سوق الشغل أقل جاذبية إذ انخفض العدد الصافي للباحثين الجدد عن العمل إلى 64 ألف، مما أسفر عن تراجع نسبة النشاط من جديد، خاصة في المحيط الحضري. في ظل هذه الأوضاع، تراجعت نسبة البطالة لتبلغ 9,8% على الصعيد الوطني و14,2% في المدن، مع بقائها مرتفعة في صفوف الشباب الحضريين البالغين بين 15 و24 سنة، حيث فاقت نسبة العاطلين بينهم أربعة من عشرة.

على مستوى التوازنات الماكرو الاقتصادية، شهدت السنة تفاقم عجز الميزانية والحساب الجاري. فبالرغم من استمرار الأداء الملحوظ للصادرات، خاصة منها مشتقات الفوسفات والسيارات، استمر الميزان التجاري في التدهور متأثراً على الخصوص بارتفاع الفاتورة الطاقية وتزايد المشتريات من سلع التجهيز، إلى جانب ذلك، عرفت مداخيل الأسفار تباطؤاً قوياً بالرغم من الأداء الجيد للنشاط السياحي، كما تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج لأول مرة منذ سنة 2014. وأخذ في الاعتبار أيضاً التدني الملحوظ لهبات دول مجلس التعاون الخليجي، تفاقم عجز الحساب الجاري، لينتقل من 3,4% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. إلى جانب ذلك، ونتيجة عملية تفويت كبرى عرفها قطاع التأمينات، بلغ تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية 47,4 مليار درهم، أي ما يعادل 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي متم السنة، ارتفعت الاحتياطات الدولية الصافية لبنك المغرب إلى 230,7 مليار درهم، أي ما يفوق بقليل خمس أشهر من واردات السلع والخدمات.

من جهة أخرى، شهدت عملية تعزيز الميزانية تباطؤاً نسبياً، إذ تفاقم العجز من 3,5% إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى أكبر بكثير من هدف 3% المسطر في قانون المالية 2018. وإضافة إلى تراجع الهبات، يعزى هذا التطور بالأساس إلى تزايد النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى وبرسم المقاصة. أما نفقات الاستثمار، فقد سجلت أول انخفاض لها منذ سنة 2013. من جانب آخر، تنامت مداخيل الضريبة بنسبة 4,2%. مدفوعة على الخصوص بارتفاع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل. مقابل تراجع تلك المتأتية من الضريبة على الشركات. وأخذ في الاعتبار هذه التغيرات، ارتفعت مديونية الخزينة لتصل إلى 65,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، إذ تزايد الدين الداخلي إلى 51,9% من هذا الناتج، في حين انخفض الدين الخارجي إلى 13,4% منه.

وبغية تسريع سداد مخزون المتأخرات برسم الضريبة على القيمة المضافة والتخفيف من العبء على خزينة المقاولات، عملت وزارة الاقتصاد والمالية، بتعاون مع البنوك، على إرساء نظام للسداد من خلال عمليات تحصيل الديون. ومع نهاية السنة، تم تحصيل ما قدره 26,3 مليار درهم لفائدة المقاولات العمومية والخاصة على السواء.

في ظل هذه الظروف. عرف التضخم ارتفاعا ملحوظا. إذ انتقل من 0,7% إلى 1,9%. خاصة بفعل ارتفاع أثمانه المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. وحيث إن بنك المغرب كان يتوقع تغير الأسعار بشكل معتدل على المدى المتوسط وكذا استمرار الانتعاش التدريجي للأنشطة غير الفلاحية. فقد حافظ على التوجه التيسيري لسياسته النقدية وأبقى سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى أدنى غير مسبق. كما واصل البنك تمويل الاقتصاد بالشكل الملائم. إذ عمل على الرفع من حجم المبالغ التي يضخها أسبوعيا من أجل مواجهة تفاقم عجز السيولة البنكية الناتج بالأساس عن الارتفاع الملحوظ للتداول النقدي. كما عمل البنك على ضمان انتقال قراراته وتحسين شروط منح القروض. مما أسفر عن تراجع أسعار الفائدة المدينة. خاصة لصالح المقاولات. وبالرغم من هذا التراجع. ظل نمو القروض البنكية محدودا. متأثرا بالأساس بضعف الطلب.

ومن أهم ما ميز سنة 2018 أنه. بتاريخ 15 يناير. أعطيت انطلاقة عملية الانتقال التدريجي إلى نظام صرف أكثر مرونة. التي تهدف بالأساس إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم قدرته التنافسية. وكمرحلة أولى. تم توسيع نطاق ثقل الدرهم من  $0,3 \pm$  % إلى  $2,5 \pm$  %. مع الاحتفاظ بالسلة المرجعية المعمول بها كقاعدة لحساب السعر المركزي. وطيلة السنة. واصل البنك مجهوداته الرامية إلى المواكبة والتواصل والتحسيس بشأن هذا الإصلاح. كما عمل على تكييف إطاره التشغيلي من خلال إرساء نظام للمزايدة لشراء وبيع العملات مقابل الدرهم. كوسيلة رئيسية للتدخل.

وقد مرت السنة الأولى لتنفيذ هذا الإصلاح في ظروف ملائمة. اتسمت باستيعاب النظام البنكي لفحواه وبالتكيف التدريجي للفاعلين الاقتصاديين وكذا بتعمق سوق الصرف بين البنوك. إضافة إلى ذلك. بقي سعر صرف الدرهم يتغير داخل النطاق المحدد دون تدخل البنك المركزي. مبينا بذلك مدى توافق مستواه مع أساسيات الاقتصاد.

ويبقى إتمام هذا الورش ونجاحه رهينا بتوفر بعض الشروط المسبقة. أبرزها تعزيز التوازنات الماكرواقتصادية. الذي يجب أن يبقى من بين اهتمامات السلطات. ثم إن هذا الورش لن يحقق النتائج المرجوة إلا بإجازة إصلاحات بنوية أخرى تهدف بالخصوص إلى تحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد وتطوير عروض قابلة للتصدير تكون مهمة وتنافسية وذات قيمة مضافة مرتفعة.

من جهة أخرى. استطاع القطاع البنكي على العموم أن يحافظ على مردوديته بالرغم من النمو المحدود للائتمان. ففي إطار ملاءمة القواعد المحاسبية والاحترازية مع المعايير الدولية. عمل بنك المغرب سنة 2018 على إدراج المعيار المحاسبي IFRS 9 الذي يرفع من مستوى حماية المؤسسات البنكية ضد خطر الائتمان. وسعيا منه إلى الحفاظ على قدرة النظام البنكي على التمويل. لجأ البنك إلى تطبيق هذا المعيار تدريجيا. استنادا إلى دراسات تأثير وإلى المشاورات مع الفاعلين.

على المستوى الاحترازي الكلي. واصل بنك المغرب، بتعاون وثيق مع الوزارة المكلفة بالمالية وباقي هيئات الإشراف على القطاع المالي، تعزيز عملية الإشراف على القطاع المالي. فقد قام، على وجه الخصوص، بوضع إطار تحليلي لمجالات التفاعل بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية، كما عمل على إرساء آلية لتحليل المخاطر المتعلقة بإصلاح نظام الصرف.

على صعيد آخر، أسفر التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أجرته مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، عن وجود مجموعة من مكامن النقص التي تستدعي تعزيز تتبع هذه المجموعة لبلدنا. بذلك، أصبحت السلطات العمومية والأطراف المعنية من القطاع الخاص مطالبة أكثر مما مضى بالتعبئة من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا التقييم. في هذا السياق، واصل البنك جهوده الرامية إلى توسيع إطاره الخاص بالتنظيم والمراقبة، كما استمر في مواكبة الفاعلين في القطاع البنكي من أجل ضمان المطابقة مع المتطلبات الجديدة في هذا الشأن.

وعلى مستوى بورصة الدار البيضاء، وبعد سنتين متتاليتين من الارتفاع، توجهت الأسعار على العموم نحو الانخفاض. إذ تراجع مؤشر مازي بنسبة 8,3% وتقلص حجم المبادلات بشكل ملحوظ. ورغم هذا الأداء السلبي، ظل مستوى التقييم، محسوبا بنسبة السعر إلى الأرباح، مرتفعا مقارنة بأهم بورصات الأسواق الحدودية. من جهة أخرى، استقرت على العموم أسعار الأصول العقارية، بعد ارتفاعها البارز سنة 2017، كما تزايد عدد المعاملات بنسبة 4,8%.

على صعيد الشمول المالي، أنهت وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب، في إطار مقارنة تشاركية، إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى امتصاص العجز وتقليص الفوارق الكامنة في هذا المجال، خاصة لصالح الشباب والنساء والقرويين. في هذا السياق، مكّنت الجهود التي بذلها البنك، بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات وباقي الأطراف الفاعلة، من تطبيق آلية للأداء بالهاتف المحمول على الصعيد الوطني. تتسم بقابلية التشغيل المتبادل والآني. وقد أنهى بنك المغرب عملية إرساء الإطار التنظيمي الخاص بهذه الآلية، ومنح أكثر من عشر تراخيص في هذا الشأن لمؤسسات الأداء.

## مولاي،

على ضوء مجموع هذه التطورات، يبدو أن بلدنا قد شهد وضعية صعبة سنة 2018، لم تَكُنْ من تقليص العجز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي يواجه فيه انتظارات اجتماعية متزايدة على المستوى الداخلي، وتغيرات كبرى محفوفة بالشكوك على الصعيد الخارجي.

فلا يزال الاقتصاد الدولي متأثراً بتداعيات الأزمة العالمية، المتجلية على الخصوص في ارتفاع مستويات الديون وفي تفاقم الفوارق، الذي نتج عنه تراجع الثقة في المؤسسات العمومية وتزايد النزعة الشعبوية. ويضاف إلى هذا أيضا تصاعد الضغوط الجيوسياسية وتدفق المهاجرين بفعل تنامي الصراعات وتكاثر مظاهر التغير المناخي، التي أصبحت ملموسة بصورة متزايدة. ومؤخرا، أدى تنامي التوجه نحو النزعة الحمائية والتشكيك في تعددية الأطراف وفي قواعد التجارة العالمية، مع تصعيد غير مسبوق للصراعات التجارية، إلى تزايد حدة الشكوك وتهديد التجارة والنمو الاقتصادي.

وأمام هاته التحديات الخارجية، أصبح بلدنا يواجه صعوبات متواصلة في السنوات الأخيرة، بعد أن كان أداءه ملحوظا خلال العقد الأول من هذه الألفية. وهكذا، بات الضعف الذي تشهده الأنشطة غير الفلاحية منذ سنة 2013 مدعاة للقلق. فقد ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة لم تتجاوز 2,3%. عوض 4,6% في الفترة الممتدة بين 2000 و2012. في حين ظل النمو الإجمالي مرهونا بتناوب المواسم الفلاحية الجيدة والضعيفة، مسجلا نسبة سنوية متوسطة لا تتعدى 3,3%. وفي حال استمرار هذا الوضع، قد يصبح أمل الالتحاق بالاقتصادات الصاعدة صعب التحقيق، حتى في أبعد الآجال.

وكان تأثير هذا التطور على سوق الشغل واضحا. فخلال السنوات الستة الماضية، تركزت تسعة من عشرة مناصب شغل محدثة، عوض 7 من قبل، في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والخدمات الشخصية حيث يسود القطاع غير المهيكل. وما مكن من عدم ارتفاع البطالة إلا تسارع وتيرة انخفاض نسبة النشاط، التي قد تعكس بدورها إحباط بعض فئات الساكنة البالغة سن العمل. فلو أن نسبة النشاط ظلت في مستواها المسجل في بداية سنوات 2000، لزداد عدد الأشخاص النشيطين في سوق الشغل بحوالي المليونين.

علاوة على ذلك، تظل الآفاق المستقبلية محاطة بالشكوك. ذلك أن البطء في تنفيذ رؤية 2030 للتربية والتكوين، إلى جانب الخلافات حول سبل تطبيقها، قد يؤديان إلى استمرار ضعف أداء نظامنا التعليمي والتربوي، الذي بلغ درجة مثيرة للقلق قد تسفر عن الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لأجيال من الأطفال والشباب. من جهة أخرى، ونتيجة للثورة الرقمية، باتت متطلبات سوق الشغل في تصاعد كبير، وتتزايد معها صعوبة الولوج إلى عالم الشغل بالنسبة لشرائح كبرى من اليد العاملة غير المؤهلة لمهن المستقبل. ويضاف إلى هذه العوامل عامل آخر مثير للقلق، ألا وهو اجتذاب الاقتصادات المتقدمة لكفاءات البلدان النامية والصاعدة، والذي ينتج عنه كل سنة هجرة أفواج من الخريجين تغريهم شروط أفضل للعمل.

وهكذا، يتضح أن المغرب لا يستغل بالقدر الكافي الفرص المؤقتة، التي يتيحها له الانتقال الديمغرافي، في تعزيز رأسماله البشري. هذا الأخير الذي يعتبر مكونا مهما من ثورته اللامادية وعاملا حاسما في تنميته، كما بينت الدراسة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، بتعليمات ملكية سامية، حول تطور الثروة

في المغرب. من جهة أخرى. فإن الإقصاء من سوق الشغل واستمرار مستوى عالٍ من التفاوتات الاجتماعية. التي تزيد مواقع التواصل الاجتماعي من حدتها في منظور الساكنة. يفاقم الإحساس بالتهميش ويُضعف التماسك الاجتماعي.

ويأتي ضعف النمو والتشغيل أيضا كنتيجة مباشرة لتراجع الاستثمار الخاص. بالرغم من التحفيزات الكثيرة ومن تطور النظام المالي بصورة كبيرة مقارنة بالبلدان المثيلة. ذلك أن الجهود المبذولة لصالح نظامنا الإنتاجي لم تنجح في تجاوز وضعه المثير للقلق. الذي لا زال مستمرا إلى غاية اليوم. ويتضح من المعطيات المتاحة أن تفشي كل من القطاع غير المهيكل والممارسات غير الشريفة والفساد وتأخر آجال الأداء كلها عوامل تؤدي إلى تقسيم وإضعاف وإنهاك النسيج الاقتصادي. فقد أصبح هذا الأخير يشهد هيمنة الوحدات الصغيرة جدا. بنسبة 90%. وضعفا في مردوديته. حيث إن ما يقارب ثلثي المقاولات تصرح بنتيجة منعدمة أو بالعجز في حين توفر ما لا يتجاوز 1% منها أكثر من 80% من مداخيل الضريبة على الشركات. علاوة على ذلك. تبقى نسبة الشركات التي تنجح في الوصول إلى الأسواق الخارجية ضعيفة جدا.

وتبقى كافة هذه النتائج المحققة بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا. بالنظر إلى الجهود المبذولة وإلى الإصلاحات العديدة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة. كما أنها تُسجّل بتزامن مع انتهاء آجال مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية التي كان من المفترض أن تساهم جميعها في الدفع بالنمو وبالتشغيل وفي إفراز نسيج إنتاجي تنافسي. إن العودة لبلدنا إلى مسار نمو مطرد ليستدعي حتما الماضي في الإصلاحات. إلا أنه يتطلب أيضا رفع مستوى فعاليتها ومردوديتها وكذا مراعاة أفضل للمحيط الدولي المحفوف بالشكوك. كما يستدعي الأمر القيام بعمليات تقييم موضوعية ومستقلة ومنتظمة من أجل إدخال التعديلات اللازمة وتحسين الاختيارات في المستقبل.

في هذا الإطار. قد يبدو اللجوء المؤقت إلى تبطيء دعم الميزانية اختيارا ملائما في مناخ يتسم بضعف النمو وتزايد الحاجيات الاجتماعية الملحة. إلا أن ارتفاع مستوى الديونية العمومية يستلزم المزيد من اليقظة. ومن شأن تعبئة الموارد بشكل أكبر. وعلى الخصوص تحري المزيد من الفعالية في النفقات. أن يساهم في الاستجابة لمتطلبات في هذا المجال.

في نفس السياق. أسفرت المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات عن مجموعة من التوصيات التي تبدو واعدة. إلى جانب ذلك. من شأن القانون الإطار المرتقب صياغته أن يخفف من الشكوك المرتبطة بعدم استقرار نظامنا الجبائي. وبالتالي إعطاء رؤيا أوضح للفاعلين الاقتصاديين. إلا أن حصيلة تنفيذ هذه الإجراءات تبقى رهينة بضمان تسلسل مناسب من أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية. موازاة مع تعزيز مبدأ الإنصاف.

من جهة أخرى، تتعدد العوامل التي قد تبرر إعادة الإطلاق المرتقب لبرنامج الخصوصية، رغم أن الأمر يدعو إلى تخضير دقيق وتبعية وثيق، بالنظر إلى غياب تقييم موضوعي للحملات السابقة، وإلى مآل بعض الشركات التي تمت خصوصتها، فإلى جانب المداخليل الظرفية التي تُدرُّها، من شأن هذه العمليات أن تمنح فرصا لتحسين أداء المقاولات المعنية والرفع من تأثيرها على أنظمتها الاقتصادية.

وقد يشكّل هذا التوجه، إلى جانب التوسيع المتوقع للشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يوحي بذلك إصلاح القانون ذي الصلة، أن يساهم نوعا ما في انتعاش نسيجنا الإنتاجي. فقد بات واضحا اليوم أن تطوير مقابولة مغربية على نطاق واسع، تتميز بالتنافسية وبمقدرتها على التطور وعلى مواجهة المنافسة الدولية، ينبغي أن يكون من بين أولويات السياسة العمومية وأن تتظافر لأجله جهود كافة الأطراف المعنية. في هذا الإطار، نظم بنك المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب والائحاد العام لمقاولات المغرب اجتماعهم الثلاثي الثاني، بعد لقائهم سنة 2016، من أجل تدارس الأسباب الكامنة وراء ضعف كل من الاستثمار والطلب على القروض، وكذا إيجاد السبل والإجراءات الكفيلة بإنعاشهما.

وما يجعلنا نولي أهمية قصوى لتعزيز نسيجنا الإنتاجي الوضعية الهشة لتوازننا الخارجي، ذلك أن هذا الأخير لا يزال، بالرغم من استمرار الأداء الجيد للصادرات، خاصة المهن العالمية، مهددا بتقلبات أسعار المواد الطاقية وارتفاع الواردات من سلع التجهيز والاستهلاك، وكذا بخروج المداخليل برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمتوقع تزايدها مع مرور السنوات. إلى جانب ذلك، قد يؤثر التضيق الذي تعرفه المعايير الدولية في المجال الضريبي سلبا على نموذجنا المبني على الانفتاح والتحرير وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال حفيزات جبائية، وللحفاظ على هذه الجاذبية وتعزيزها، وجب التفكير في سبلٍ لإيجاد تدابير جديدة، ومواصلة عملية التتبع وتوخي المزيد من اليقظة في هذا الصدد.

على صعيد آخر، جاءت الثورة الرقمية لتعيد تشكيل النماذج التقليدية للإنتاج والتبادل والاستهلاك، فإلى جانب الفرص العديدة التي تتيحها، تنطوي هذه الثورة على العديد من المخاطر، أبرزها الجريمة الإلكترونية، في هذا الصدد، استطاع بلدنا تحقيق بعض الإنجازات، أهمّها تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة على الخصوص بأداء الضرائب ومؤخرا، إرساء وكالة مختصة، إلى جانب المبادرات التي قام بها القطاع الخاص، لكن، بالنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية لهذه الثورة، وبغية تفادي توسع الفجوة الرقمية، يتعين على الاستراتيجية الوطنية التي أعدتها السلطات، أن ترسي إطارا ملائما للاستفادة بصورة منتظمة من الإمكانيات التي يزخر بها هذا التحول وتعبئته خدمةً لنمو البلاد، لتحقيق ذلك، وأخذا في الاعتبار الموارد البشرية والمالية التي يتطلبها الأمر، وجب تحديد الأولويات من حيث الأهداف والإجراءات المزمع اتخاذها.

من جانب آخر، من المرتقب أن يشهد تنفيذ مشروع الجهوية الموسعة نوعا من التقدم، خاصة مع اعتماد الميثاق الوطني للامركز الإداري ومع الإصلاح المتوقع للنظام الضريبي المحلي، والتحويل التدريجي للموارد المالية إلى الجماعات

الترابية وكذا مع إعادة هيكلة مراكز الاستثمار الجهوية، كبنيات لدعم وتطوير الأقطاب الاقتصادية الترابية. إلا أن نجاح هذا الورش الكبير يبقى رهينا بتوفر نخبة محلية تتمتع بالكفاءات اللازمة في مجال التدبير الإداري والمالي وفي صياغة السياسات الملائمة للتطوير المحلي.

من جهة أخرى، يعدّ إصلاح السياسة العمومية في المجال الاجتماعي، الذي يركز على استهداف الأسر من خلال إرساء سجل اجتماعي موحد، خطوةً واعدة في هذا المجال قد تسهم في اعتماد مقاربة شاملة ومتناسقة من أجل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في بلدنا. كما من شأنه أن يسهّل عملية إصلاح المقاصة التي تثير الكثير من الجدل إلى يومنا هذا، رغم مرور ما يزيد عن خمس سنوات من انطلاقها، إلا أن نجاح هذا المشروع يعتبر تحديا كبيرا يستدعي مواصلة التعبئة الكبرى التي تحيط به. ذلك أن الأجل اللازمة لإعداد هذا السجل، وضمان موثوقية وتحيين المعلومات المتعلقة بتحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، تنطوي على مخاطر لا يستهان بها. وما تجربة نظام المساعدة الطبية (RAMED) في هذا الصدد إلا مثال صارخ على مدى صعوبة حصر الساكنة المؤهلة فعلا للاستفادة من مثل هذه الخدمات.

على صعيد آخر، وبعد مرور ثلاث سنوات على انطلاقه، لم يكتمل بعدُ إصلاح نظام التقاعد في حين تبقى الإجراءات التي اتخذت خلال المرحلة الأولى على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد، محدودة وذات تأثير مؤقت. وبالنظر إلى التفاقم التدريجي للعجز التقني، وجب استكمال هذا الورش في أقرب الأجل لضمان استدامة كافة الأنظمة.

## مولاي،

كما سبق وأشرنا في السنة الماضية في نفس المناسبة، تعاني حكاما السياسة العمومية في بلادنا من مجموعة من أوجه القصور ترتبط على الخصوص بغياب التناسق والفعالية في التطبيق والموضوعية في التقييم. لهذا، فليس من الغريب أن يكون الأداء الاقتصادي والاجتماعي دون مستوى الجهود المبذولة.

وما يبعث على المزيد من القلق أن هذا الوضع، مقرونا بضعف جودة الخدمات العمومية، خاصة منها الصحة والتعليم، يؤدي إلى تدني ثقة المواطن في الإدارة العمومية وفي الهيئات الوسيطة. فقد أصبح هذا الأخير يرى في حالات التردد التي وسمت السياسة العمومية في الآونة الأخيرة، على غرار الجدل الذي أحاط بالقانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية، وتدبير ملف الأساتذة المتعاقدين والمماطلات حول هوامش ربح موزعي المنتجات النفطية، ومستوى المساهمة الضريبية لبعض المهن، دليلا على عدم الاهتمام بمصالحه المشروعة.

هكذا، وبعد ثمان سنوات على الإصلاح الدستوري لسنة 2011، بات جليا أن هذه التطورات لا تتوافق مع الدافع الذي كان يحركه، والذي يقوم بالأساس على تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم دور العديد من المؤسسات والهيئات في الحكامة السياسية.



وبالرغم من كافة التحديات التي يواجهها بلادنا، إلا أنه لا يزال يتمتع بوضع متميز على المستوى الإقليمي والدولي بفضل الاستقرار الذي ينعم به وبفضل الإصلاحات المتلاحقة التي يشهدها بتوجيهات من جلالتهم. فلقد أصبح المغرب شريكا موثوقا لدى المؤسسات الدولية وأرضا للفرص في أعين المستثمرين. وما جديداً خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي للمرة الرابعة. وحفاظاً المغرب على تنقيط إيجابي لدى وكالات التصنيف، والتدفقات المهمة للاستثمارات الأجنبية إلا ترجمة صريحة ثقة هؤلاء.

وللحفاظ على هذا الوضع وتعزيزه واستغلاله بغية الدفع بالنمو وبالتشغيل، يتعين على كافة الأطراف المعنية تحقيق طفرة فعلية، إذ أصبحت مطالبة بتجاوز الاعتبارات الشخصية والحزبية وتعبئة جهودها خدمة لمصالح البلاد والساكنة.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2019



# الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية





## 1.1 المحيط الدولي

في ظرفية اقتصادية اتسمت بتزايد التوترات التجارية، والشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات السياسية التي تواجهها بعض البلدان المتقدمة وتشديد شروط التمويل، تباطأ النمو العالمي من 3,8% سنة 2017 إلى 3,6% في 2018. وباستثناء الولايات المتحدة التي سجل فيها النشاط الاقتصادي نموا ملحوظا، هم التباطؤ عددا كبيرا من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.

وما لبثت هذه التطورات أن أثرت على التجارة العالمية التي شهدت وتيرة نموا انخفاضا ملموسا. ارتباطا على الخصوص بضعف صادرات الصين وألمانيا. وبالمقابل، وبعد سنتين من التراجع، انتعشت الاستثمارات المباشرة الأجنبية خاصة لدى الاقتصادات المتقدمة.

وفي أسواق شغل البلدان المتقدمة، ظل معدل البطالة ضعيفا بالولايات المتحدة الأمريكية فيما واصل انخفاضه بمنطقة الأورو. مع بقاءه في مستويات مرتفعة في بعض الدول الأعضاء.

وفيما يخص السلع الأساسية، سجلت أسعار السلع الطاقية ارتفاعا جديدا مدعوما بالخصوص بتمديد واحترام اتفاقية الدول المنتمة وبعض البلدان غير المنتمة لمنظمة الدول المصدرة للنفط حول تخفيض الإنتاج. وهم الارتفاع أيضا أسعار السماد، وبدرجة أقل، المعادن والخامات. أما المنتجات الفلاحية، فقد سجلت أسعارها تطورات متباينة خاصة مع تزايد تلك الخاصة بالحبوب بشكل ملموس وتراجع أثمانه الزيوت والسكر.

ونظرا لنمو أسعار الطاقة، ارتفع التضخم من جديد في البلدان الصاعدة والنامية وفي الاقتصادات المتقدمة على حد سواء، حيث وصل في الولايات المتحدة بالخصوص إلى مستوى قريب من هدف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

فقد قام هذا الأخير، بالنظر إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وسوق الشغل، بتسريع وتيرة إعادة سياسته النقدية إلى طبيعتها، مع رفع النطاق المستهدف لأسعار فائدته الرئيسية أربع مرات في 2018 ومواصلة تخفيض حجم حصيلته. من جانب آخر، حافظ البنك المركزي الأوروبي على توجهه التيسيري، وأبقى على أسعار فائدته الرئيسية دون تغيير، مع مواصلة التخفيض التدريجي لمبلغ مشترياته من الأصول.

وأدى رفع الاحتياطي الفدرالي لسعر فائدته الرئيسي إلى تزايد ملموس في عائدات السندات السيادية بالولايات المتحدة. وبمنطقة الأورو، على العكس، وباستثناء إيطاليا التي خضعت سندات دينها لضغط قوي بسبب الصعوبات السياسية والمالية، لم تعرف عائدات سندات الاقتراض السيادية إلا تغيرات طفيفة.

وفي أمريكا، أدى انتعاش العائدات، إلى جانب تحسن النشاط الاقتصادي الأمريكي، إلى ارتفاع قيمة الدولار سواء مقابل الأورو أو إزاء عملات الاقتصادات الصاعدة الرئيسية. ومن ضمن هذه البلدان، عرفت كل من تركيا والأرجنتين بالخصوص، اللتان تأثرتا بعدم الاستقرار الماكرو اقتصادي والمالي، انخفاضا قويا في قيمة عملتيهما وأداء سلبيا ملموسا لأسواق البورصة. كما شهدت هذه الأخيرة انخفاضا بكل من منطقة الأورو والمملكة المتحدة. بالنظر إلى الشكوك المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبالأفاق الاقتصادية غير الملائمة كليا، في حين سجلت مجددا أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أداء جيدا ملموسا. أما الائتمان البنكي، فقد واصلت وتيرة نموه انتعاشها بمنطقة الأورو فيما استمرت في التباطؤ بالولايات المتحدة الأمريكية.

## 1.1.1 النمو الاقتصادي

بعد أن بلغ 3,8% سنة 2017، تراجع النمو العالمي إلى 3,6% في 2018. نتيجة لتباطؤه في البلدان المتقدمة من 2,4% إلى 2,2% وفي البلدان الصاعدة والنامية من 4,8% إلى 4,5%.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2018	2017	2016	2015	2014	
3,6	3,8	3,4	3,4	3,6	العالم
2,2	2,4	1,7	2,3	2,1	الاقتصادات المتقدمة
2,9	2,2	1,6	2,9	2,5	الولايات المتحدة
1,8	2,4	2,0	2,1	1,4	منطقة الأورو
1,5	2,5	2,2	1,5	2,2	ألمانيا
1,5	2,2	1,2	1,1	1,0	فرنسا
0,9	1,6	1,1	0,9	0,1	إيطاليا
2,5	3,0	3,2	3,6	1,4	إسبانيا
1,4	1,8	1,8	2,3	2,9	المملكة المتحدة
0,8	1,9	0,6	1,2	0,4	اليابان
4,5	4,8	4,6	4,3	4,7	الاقتصادات الصاعدة والنامية
6,4	6,6	6,7	6,8	6,8	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
6,6	6,8	6,7	6,9	7,3	الصين
7,1	7,2	8,2	8,0	7,4	الهند
1,0	1,2	-0,6	0,3	1,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
1,1	1,1	-3,3	-3,5	0,5	البرازيل
2,0	2,1	2,9	3,3	2,8	المكسيك
2,8	2,4	0,8	-1,9	1,0	رابطة الدول المستقلة
2,3	1,6	0,3	-2,5	0,7	روسيا
3,6	6,0	3,3	4,8	3,9	بلدان أوروبا الصاعدة والنامية
2,6	7,4	3,2	6,1	5,2	تركيا
3,0	2,9	1,4	3,2	5,1	إفريقيا جنوب الصحراء
0,8	1,4	0,4	1,2	1,8	جنوب إفريقيا
1,4	1,8	5,3	2,4	2,7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى مستوى أبرز البلدان المتقدمة، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء، إذ تعزز فيها النمو بشكل ملموس من 2,2% إلى 2,9%. بفضل التوجه التوسعي لسياساتها المالية، الذي دعم الطلب الداخلي، وذلك في سياق إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الطبيعي والنزاع التجاري مع الصين.

وبالمقابل، تراجع النمو بمنطقة الأورو من 2,4% إلى 1,8%. في سياق الشكوك المحيطة بكيفيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (الإطار 1.1) والتوترات السياسية التي عرفتتها بعض بلدان المنطقة. وبالتالي، سجل الناتج الداخلي الإجمالي نمواً محدوداً في 1,5% في ألمانيا عوض 2,5% سنة من قبل. ارتباطاً بضعف الطلب الخارجي والاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي، لاسيما إنتاج السيارات الذي تأثر بإدراج معايير جديدة مضادة للتلوث. وفي فرنسا أيضاً، تباطأ النمو من 2,2% إلى 1,5% بفعل تراجع وتيرة نمو الاستهلاك والاستثمار في ظرفية تميزت في الفصل الأخير من السنة بحركات اجتماعية مهمة. وكذلك الأمر في إيطاليا، حيث انخفض النمو من 1,6% إلى 0,9% متأثراً بالتوترات السياسية والصعوبات المالية وفي إسبانيا التي تدنى فيها النمو من 3% إلى 2,5% نتيجة بالخصوص لتراجع وتيرة نمو الطلب الخارجي.

وفي المملكة المتحدة، وعلى الرغم من الأداء الجيد للاستهلاك العمومي، تأثر الاستثمار واستهلاك الأسر بعدم وضوح الرؤية حول نتيجة المفاوضات بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى تراجع النمو من 1,8% إلى 1,4%. وفي اليابان، سجل الناتج الداخلي الإجمالي نمواً محدوداً في 0,8% بعد 1,9% بفعل الظروف المناخية غير المواتية والكوارث الطبيعية.

وعلى صعيد البلدان الصاعدة الرئيسية، واصل الاقتصاد الصيني تباطؤه وتراجع النمو من 6,8% إلى 6,6%. وهي أدنى نسبة سجلت منذ 1991. وذلك في سياق التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجح أن هذا التراجع كان سيكون أقوى لولا تدابير التحفيز المالي التي اتخذتها السلطات، وهو ما يرتبط على الأرجح بالجهود المبذولة للحد من مديونية الشركات العمومية ولتقليص الأنشطة البنكية الموازية. وفي الهند، وبالرغم من أن ظروف التمويل لم تكن ملائمة بما يكفي، ظلت وتيرة النشاط مرتفعة في 7,1% بعد 7,2% في 2017. مدعومة بانتعاش الاستثمار والاستهلاك. وفي البرازيل، استقر النمو في 1,1%. بفعل الانقطاعات المتكررة في الإنتاج والناجمة عن الإضرابات في قطاع النقل. وعلى العكس، تحسن الاقتصاد الروسي من 1,6% إلى 2,3% مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط ومن الانعكاسات الإيجابية لتنظيم كأس العالم.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تعزز النمو نسبياً من 2,9% إلى 3%. بفضل تزايد أسعار السلع الأساسية والإصلاحات الهيكلية في بعض البلدان. وفي أبرز اقتصاداتها، نما الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,9% مقابل 0,8% في نيجيريا، مما يعكس استقرار ظروف إنتاج النفط وانتعاش القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من النشاط الجيد لصناعاتها التحويلية، سجل النمو تباطؤاً ملموساً في إفريقيا الجنوبية من 1,4% إلى 0,8%. نتيجة للأداء السلبي لكل من القطاع المعدني والفلاحي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تباطأ النمو من جديد لينتقل من 1,8% إلى 1,4%. نتيجة بالأساس لانكماش الناتج الداخلي الإجمالي في إيران بنسبة 3,9% بعد ارتفاعه بنسبة 3,7%. وذلك بفعل الحصار المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الدول الأخرى المصدرة للنفط. تحسن النمو من -0,7% إلى 2,2% في المملكة العربية السعودية. ومن 1,6% إلى 2,2% في قطر ومن 1,4% إلى 2,1% في الجزائر. وفي الدول المستوردة. تسارعت وتيرة النشاط من 4,2% إلى 5,3% في مصر. ومن 2% إلى 2,5% في تونس. بينما عرفت شبه استقرار في الأردن في 2%.

### إطار 1.1.1: التطورات المسجلة بعد الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

بعد مرور تسعة أشهر على استفتاء البريطانيين المؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. سلمت المملكة المتحدة للمجلس الأوروبي في مارس 2017 الرسالة التي تفعّل المادة 150. لتفتح بذلك الطريق أمام المفاوضات من أجل الوصول إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد سنتين. أي 29 مارس 2019.

وقد بدأت هذه المشاورات رسمياً في يونيو 2017 لتخلص في ممت سبعة عشر شهراً إلى اتفاق انسحاب إلى جانب تصريح سياسي في 13 نونبر 2018. وفي 25 نونبر 2018. صادق المجلس الأوروبي على هذين النصين اللذين يحددان القواعد التي يجب أن تنظم الفترة الانتقالية ويضعان أسس المفاوضات حول العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وكانت المرحلة الأخيرة لدخول هذه النصين حيز التنفيذ حينها هي مصادقة البرلمان الأوروبي ونظيره البريطاني قبل 29 مارس 2019.

وهمت بنود الاتفاق ما يلي: (i) تحديد فترة انتقالية تمتد من 30 مارس 2019 إلى 31 دجنبر 2020 يستمر خلالها تطبيق قواعد السوق الموحدة: (ii) إحداث شبكة أمان<sup>2</sup> (backstop) جنباً لإعادة الحدود الفعلية بين جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية من أجل الحفاظ على اتفاق بلفاسست للسلام لسنة 1998: (iii) حماية حقوق 4 ملايين مواطن بريطاني وأوروبي: (iv) التسوية الكاملة للالتزامات المالية الأوروبية التي اتخذتها المملكة المتحدة قبل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: (v) مجموعة من المجالات. مثل التعاون في مجال الشرطة والقضاء. والقضايا النووية أو حتى ملف قبرص وجبل طارق.

وفي ما يخص التصريح السياسي. الذي يرسم الخطوط العريضة «للعلاقة المستقبلية» بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. لم يتم التفاوض بشأنه بالتفصيل وكانت المشاورات الخاصة به مبرمجة ابتداء من 29 مارس 2019. ويهم قضايا عديدة مثل الهجرة. والتعاون التجاري والاقتصادي. وتطبيق القانون والعدالة الجنائية. والسياسة الخارجية. والأمن والدفاع.

وبينما وافق المجلس الأوروبي على اتفاق الانسحاب في نونبر 2018. ذهب مجلس العموم البريطاني عكس ذلك ورفضه ثلاث مرات<sup>3</sup>. كانت آخرها في 29 مارس 2019. وكان السبب الذي أثاره معارضو الاتفاق هو أن هذا الأخير لا يسمح بقطع العلاقات بما يكفي مع الاتحاد الأوروبي. وبالمخصوص. فهم يعارضون مبدأ «شبكة الأمان». الذي يعني برأيهم توحيد الجزيرة الأيرلندية وإحاقها بالاتحاد الأوروبي. وهو ما يشكل تنازلاً خطيراً عن السيادة. ويجب التذكير أنه عقب نشره. أدى مشروع الاتفاق إلى استقالة أربعة أعضاء من الحكومة البريطانية. منهم الوزير المكلف بمشروع «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي». وذلك لرفضهم لمجموعة من بنود هذا الاتفاق.

1 تنص المادة 50 من معاهدة لشبونة الخاصة بالاتحاد الأوروبي على آلية انسحاب إرادي وأحادي الطرف لبلد ما من الاتحاد.

2 تتمثل شبكة الأمان هذه. التي أثارت الكثير من الجدل. في إحداث منطقة جمركية واحدة تشمل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتخضع إلى حد كبير إلى القواعد الأوروبية. وستستمر طالما لم يتم التوصل إلى تسوية بديلة مرضية.

3 15 يناير و12 و29 مارس.



ولأن حكومة المملكة المتحدة فشلت في جعل البرلمان البريطاني يوافق على هذا الاتفاق. اضطرت إلى مطالبة المجلس الأوروبي بتأجيل تاريخ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى 30 يونيو 2019. بعد ذلك تم إرجاء هذا التاريخ إلى غاية 12 أبريل 2019. ثم إلى 31 أكتوبر من نفس السنة<sup>4</sup> لتفادي خروج غير منظم.

وظل تعقد المفاوضات وغياب رؤية واضحة بشأن نتيجتها مع اقتراب الأجل المحدد في 29 مارس 2019 يثير القلق بخصوص التأثير الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة. وبهذا الصدد، تم إنجاز عدة تقييمات من طرف المؤسسات الدولية والوطنية. لاسيما صندوق النقد الدولي<sup>5</sup> وبنك إنجلترا<sup>6</sup>.

ويتوقع هذا الأخير. في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق ودون فترة انتقالية. ومقارنة بتوقعاته الصادرة في ماي 2016. انخفاضاً للناج الداخلي الإجمالي يتراوح ما بين 7,75% و10,5% بنهاية 2023. ومع فرضية غياب أي اضطراب في الحدود وتشديد طفيف لشروط التمويل. يتوقع صندوق النقد الدولي. مقارنة بالسيناريو المركزي<sup>7</sup> لأبريل 2019. انخفاض الناج الداخلي الإجمالي في أفق 2021 بنسبة 3,5% في المملكة المتحدة. و0,5% في الاتحاد الأوروبي و0,2% على الصعيد العالمي.

4 في حال مصادقة البرلمان البريطاني على اتفاق الخروج قبل هذا التاريخ. سينفذ الانسحاب في اليوم الأول من الشهر المقبل. إذا كانت المملكة المتحدة لا ترغب في المشاركة في الانتخابات الأوروبية. يجب على نوابها البرلمانين الموافقة على الاتفاق قبل 22 ماي 2019. وإلا سيتم إجراء الانسحاب دون اتفاق في فاتح يونيو 2019. وأخيراً. جدر الإشارة إلى أن المملكة المتحدة لاتزال تملك. خلال هذه الفترة. إمكانية إلغاء تفعيل المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي والحفاظ على عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي.

5 إطار بعنوان "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق" الصادر عن صندوق النقد الدولي في التوقعات الاقتصادية العالمية في أبريل 2019.

6 دراسة بعنوان "سيناريو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي والاستقرار النقدي والمالي. جواب مقدم للجنة الخزانة التابعة لمجلس العموم البريطاني" أصدرها بنك إنجلترا في نونبر 2018.

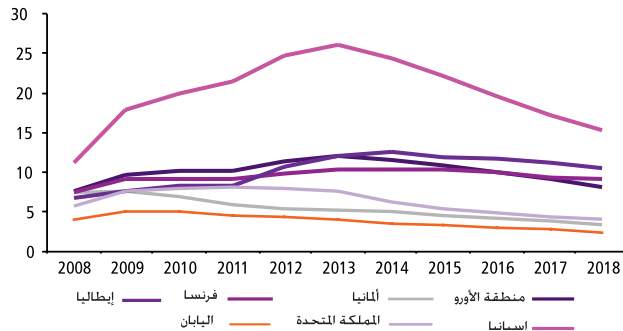
7 يفترض هذا السيناريو أن "المملكة المتحدة تخرج من الاتحاد الجمركي والسوق الأوروبية الموحدة. وتبرم اتفاق تبادل حر عام مع الاتحاد الأوروبي وتنتقل تدريجياً إلى النظام الجديد".

## 2.1.1 سوق الشغل

في البلدان المتقدمة. ظلت أوضاع سوق الشغل مواتية في 2018. في الولايات المتحدة الأمريكية. أحدث الاقتصاد 2,6 مليون منصب شغل بعد 2,2 مليون في 2017. وتراجعت نسبة البطالة مجدداً من 4,4% إلى 3,9%. وهو أدنى مستوى لها منذ ما يناهز نصف قرن. إلا أنه. وبالرغم من هذه الحيوية. بقي نمو الأجور محدوداً في 1,1%. نتيجة جزئياً للنمو الضعيف للإنتاجية.

جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

رسم بياني 1.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة (%)



2018	2017	2016	2015	2014	
<b>البلدان المتقدمة</b>					
3,9	4,4	4,9	5,3	6,2	الولايات المتحدة
8,2	9,1	10,0	10,9	11,6	منطقة الأورو
3,4	3,8	4,2	4,6	5,0	ألمانيا
9,1	9,4	10,1	10,4	10,3	فرنسا
10,6	11,3	11,7	11,9	12,6	إيطاليا
15,3	17,2	19,6	22,1	24,4	إسبانيا
4,1	4,4	4,9	5,4	6,2	المملكة المتحدة
2,4	2,8	3,1	3,4	3,6	اليابان
<b>البلدان الصاعدة</b>					
4,8	5,2	5,5	5,6	5,2	روسيا
3,8	3,9	4,0	4,1	4,1	الصين
12,3	12,8	11,3	8,3	6,8	البرازيل

المصدر: صندوق النقد الدولي

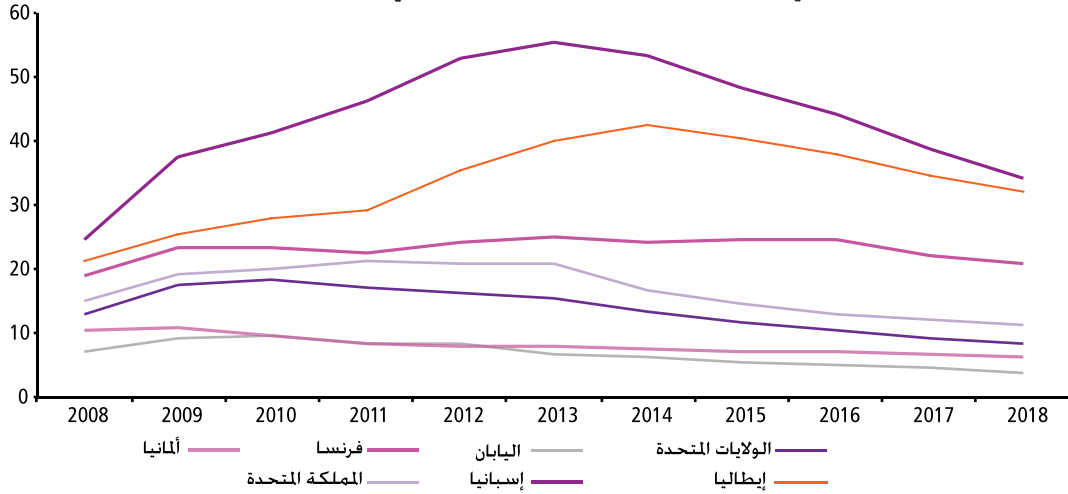
ومنطقة الأورو. وعلى الرغم من تراجع النمو. انخفضت نسبة البطالة للسنة الخامسة على التوالي وانتقلت من 9,1% إلى 8,2%. وهو أدنى مستوى ملاحظ منذ 2008. وانعكس هذا التحسن على تطور الأجور التي تزايدت بنسبة 2%. وفي أبرز بلدان المنطقة. تراجعت نسبة البطالة من 3,8% إلى 3,4% في ألمانيا. ومن 9,4% إلى 9,1% في فرنسا ومن 11,3% إلى 10,6% في إيطاليا ومن 17,2% إلى 15,3% في إسبانيا. وكذلك في المملكة المتحدة. انخفضت هذه النسبة من 4,4% إلى 4,1% بالرغم من الشكوك المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتدنت البطالة أيضا في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية. حيث تراجعت من 3,9% إلى 3,8% في الصين. ومن 5,2% إلى 4,8% في روسيا ومن 12,8% إلى 12,3% بالبرازيل. وفي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تباينت التطورات حيث تزايدت البطالة بالخصوص في إيران من 11,8% إلى 13,8%. وتدنت في مصر من 12,2% إلى 10,9% وظلت شبه مستقرة في تونس والجزائر في 15,6% و 11,7% على التوالي.

أما وسط الشباب<sup>1</sup>. فقد وصلت البطالة منحها التنازلي المبتدئ في 2011 بمعظم الدول المتقدمة. مع بقائها في مستويات مرتفعة نسبيا في بعض البلدان الأوروبية. وتراجعت هذه النسبة إلى 8,6% في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى 11,3% في المملكة المتحدة. ومنطقة الأورو. تراجعت إلى 20,7% في فرنسا. و32,2% في إيطاليا. و34,3% في إسبانيا و39,8% في اليونان. وظلت نسب البطالة في أدنى مستوياتها على صعيد الدول المتقدمة في كل من ألمانيا واليابان حيث بلغت 6,2% و 3,7% على التوالي.

1 الأشخاص البالغون ما بين 15 و24 سنة.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)

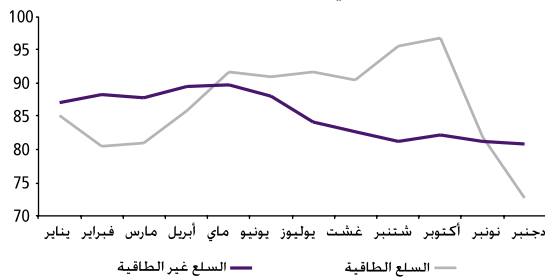


المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT.

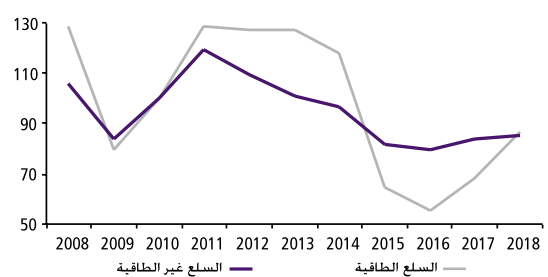
### 3.1.1 أسواق السلع الأساسية

خلال سنة 2018، واصلت أسعار السلع الأساسية على العموم ارتفاعها المبتدئ في 2017، إذ تزايدت أسعار السلع الطاقية بنسبة 27,8% والسلع غير الطاقية بنسبة 1,7%. وفي سوق النفط، بلغت الأسعار<sup>1</sup> أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات لتصل إلى 68,3 دولار في المتوسط. متزايدة بنسبة 29,4%. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى تمديد واحترام الاتفاقية الخاصة بتقليص الإنتاج المبرمة بين الدول المنتمة وأخرى غير منتمة لمنظمة الدول المصدرة للنفط. وكذا إلى تأثيرات التوترات الاجتماعية بفينزويلا والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2018 (100=2010)



رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (100=2010)



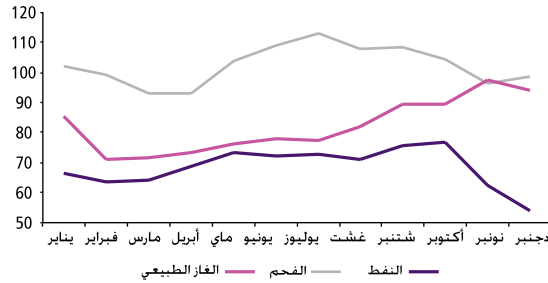
المصدر: البنك الدولي

1 متوسط أسعار البرنت و نفط غرب تكساس الوسيط الأمريكي (WTI) ودبي فاخ.

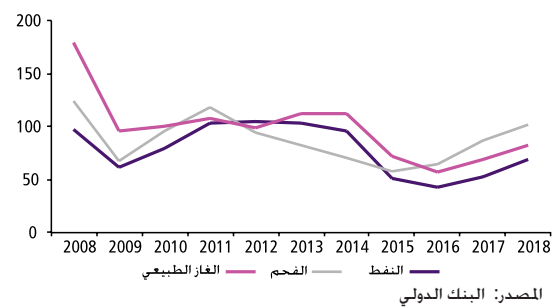
ويبين تحليل المعطيات خلال السنة مرحلتين متباينتين من التطور. خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة، ارتفعت الأسعار لتصل إلى 76,7 دولار في المتوسط في أكتوبر. ثم بدأت في النزول لتناهز 54,0 دولار في دجنبر. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى ارتفاع الإنتاج في المملكة العربية السعودية. وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكذا إلى الأفاق السلبية لتطور الطلب. ولمواجهة هذه الوضعية، اتفقت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وبعض الدول المنتجة غير المنتمة للمنظمة على تقليص إنتاجها الإجمالي. ابتداء من يناير 2019. بما قدره 0,8 مليون برميل في اليوم الواحد بالنسبة للبلدان المنتمة للمنظمة وبواقع 0,4 مليون للبرميل بالنسبة للدول المنتجة غير المنتمة لها.

وفي ما يخص المواد الأخرى، فقد ارتفع سعر الغاز الطبيعي بنسبة 19% والفحم<sup>1</sup> بنسبة 17,8%. بفضل الطلب القوي الصادر عن الصين والهند.

رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2018



رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الطاقية



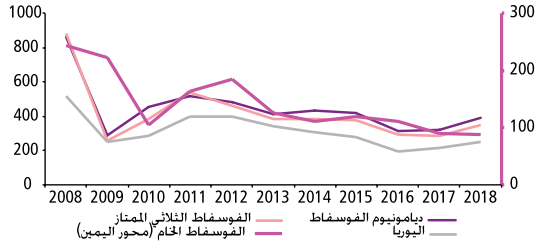
المصدر: البنك الدولي

فيما يخص المواد غير الطاقية، نمت أسعار المعادن والخامات بنسبة 5,5% مقابل 24,2% في السنة السابقة. ارتباطا على الخصوص بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وحسب المنتجات، ارتفعت أسعار النيكل والألمنيوم والنحاس والزنك بنسب 26% و7,2% و5,8% و1,1% على التوالي. وبالمقابل، تراجعت أسعار الرصاص والحديد بنسب 3,2% و2,8% على التوالي.

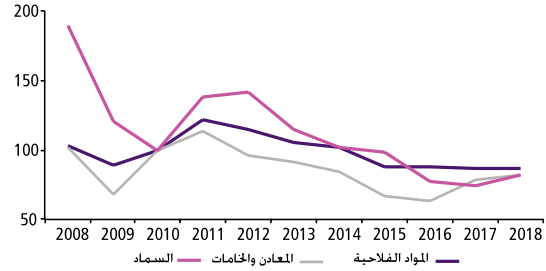
وعرفت أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا جديدا قدره 0,3%. نتيجة لتدني أسعار الزيوت النباتية والمشروبات (الشاي والقهوة) والسكر. وعلى العكس، سجلت أسعار الحبوب ارتفاعات هامة شملت بالخصوص القمح الصلب بنسبة 20,5% والشعير بنسبة 28,9% والذرة بنسبة 6,4%. وفي ظل هذه الظروف، وبعد خمس سنوات متتالية من التراجع، ارتفعت أسعار السماد بنسبة 11,1%. حيث تزايد متوسط سعر الطن الواحد من الفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة 22,4% إلى 346,7 دولار. والفوسفات ثنائي الأمونيا بنسبة 21,8% إلى 393,4 دولار واليوريا بنسبة 16,6% إلى 249,4 دولار. أما الفوسفات الخام، فقد تراجع سعره مجددا، وإن بوتيرة أقل. حيث انخفض بنسبة 2% إلى 87,9 دولار للطن كما تدنى سعر كلوريد البوتاسيوم بنسبة 1,3% إلى 215,5 دولار.

<sup>1</sup> متوسط الأسعار في أسواق كل من أستراليا وجنوب إفريقيا.

رسم بياني 8.1.1: أسعار الفوسفات والأسمدة  
(بالدولار للطن)



رسم بياني 7.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار  
السلع الأساسية غير الطاقية (100=2010)



المصدر: البنك الدولي

أما المعادن الثمينة، فتدنت أسعارها بنسبة 0,7%. نتيجة لانخفاض أسعار الفضة والبلاتين بنسب 7,3% و 7,9%. وعلى العكس، ارتفع سعر الذهب بنسبة 0,9%. ارتباطا بتزايد الطلب، لاسيما ذلك الصادر عن البنوك المركزية.

## 4.1.1 التضخم

نتيجة لارتفاع أسعار السلع الطاقية بالخصوص، واصل التضخم العالمي تسارعه في 2018 ليصل إلى 3,6% بعد 3,2% في 2017.

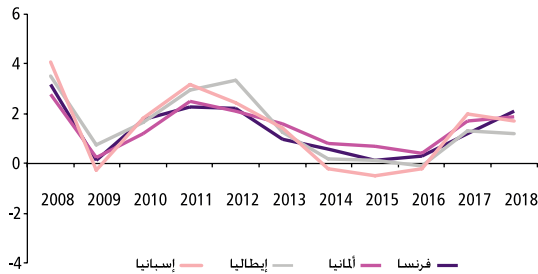
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2018	2017	2016	2015	2014	
3,6	3,2	2,8	2,8	3,2	العالم
2,0	1,7	0,8	0,3	1,4	البلدان المتقدمة
2,4	2,1	1,3	0,1	1,6	الولايات المتحدة الأمريكية
1,8	1,5	0,2	0,2	0,4	منطقة الأورو
1,9	1,7	0,4	0,7	0,8	ألمانيا
2,1	1,2	0,3	0,1	0,6	فرنسا
1,2	1,3	-0,1	0,1	0,2	إيطاليا
1,7	2,0	-0,2	-0,5	-0,2	إسبانيا
2,5	2,7	0,7	0,0	1,5	المملكة المتحدة
1,0	0,5	-0,1	0,8	2,8	اليابان
4,8	4,3	4,2	4,7	4,7	البلدان الصاعدة والنامية
2,9	3,7	7,1	15,5	7,8	روسيا
2,1	1,6	2,0	1,4	2,0	الصين
3,5	3,6	4,5	4,9	5,8	الهند
3,7	3,4	8,7	9,0	6,3	البرازيل
11,4	6,7	4,9	5,5	6,5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

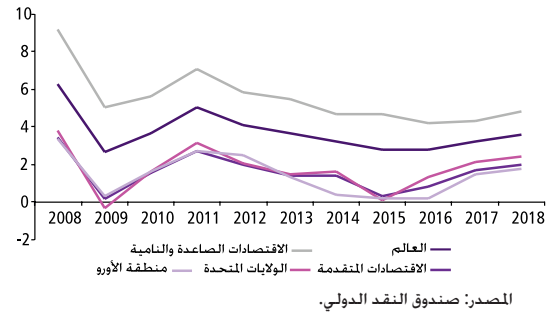
المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي الاقتصادات المتقدمة. انتقل التضخم من 1,7% إلى 2%. حيث ارتفع من 2,1% إلى 2,4% في الولايات المتحدة الأمريكية ومن 1,5% إلى 1,8% بمنطقة الأورو ومن 0,5% إلى 1% في اليابان. وعلى العكس. انخفض في المملكة المتحدة من 2,7% إلى 2,5%. ارتباطا أساسا باعتدال تأثيرات تدني قيمة الجنيه الاسترليني. وفي الدول الشريكة الرئيسية للمغرب. تسارع التضخم من 1,2% إلى 2,1% في فرنسا. ومن 1,7% إلى 1,9% في ألمانيا. وتراجع من 2% إلى 1,7% في إسبانيا ومن 1,3% إلى 1,2% في إيطاليا.

رسم بياني 10.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 9.1.1: التضخم في العالم (%)



وعلى مستوى البلدان الصاعدة والنامية. تزايدت نسبة التضخم من 4,3% إلى 4,8%. فقد ارتفعت إلى 2,1% في الصين وإلى 3,7% في البرازيل. بينما انخفضت إلى 2,9% في روسيا وإلى 3,5% في الهند. ومن جهة أخرى. سجل التضخم ارتفاعا قويا من 9,6% إلى 31,2% في إيران. ومن 11,1% إلى 16,3% في تركيا. بفعل الانخفاض القوي لعملة كل بلد. وفي شمال إفريقيا. ارتفع التضخم من 5,3% إلى 7,3% في تونس وتباطأ من 23,5% إلى 20,9% في مصر ومن 5,6% إلى 4,3% في الجزائر.

## 5.1.1 المالية العمومية

باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والصين. تواصل أوضاع الميزانية تحسنها. إلا أن مستويات المديونية تظل جد عالية سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

فقد تفاقم عجز الميزانية بالولايات المتحدة من 3,8% سنة 2017 إلى 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2018. ويعزى هذا التزايد إلى التوجه التوسعي القوي لسياسة الميزانية. التي اتسمت بارتفاع نفقات الحكومة الفيدرالية. لاسيما الجيش. وتضمنت تخفيضات ضريبية.

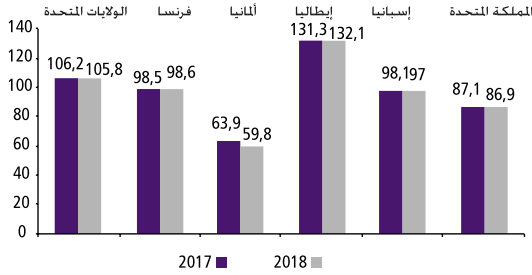
وفي منطقة الأورو. ظلت سياسات الميزانية محايدة على العموم وتراجع العجز من 1% إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو أدنى مستوى يسجله منذ سنة 2000. وحسب البلدان. عرف هذا العجز شبه استقرار في فرنسا

في 2,6% وتراجع من 3,1% إلى 2,7% في إسبانيا ومن 2,4% إلى 2,1% في إيطاليا. وبالمقابل. تعزز فائض الميزانية في ألمانيا من 1% إلى 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. بفضل تسجيل نفقات أقل مما كان متوقعا بسبب التشكيل المتأخر للتحالف الحكومي.

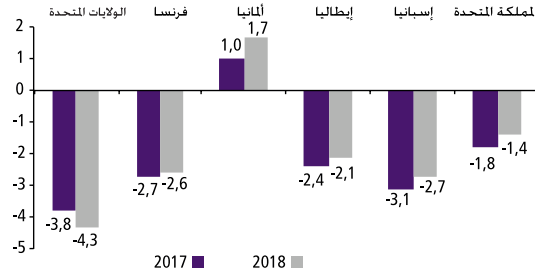
وظل توجه سياسة الميزانية محايدا أيضا في المملكة المتحدة التي تراجع فيها عجز الميزانية من 1,8% إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي وفي اليابان التي استقر فيها في 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

أما المديونية العمومية. فقد انخفضت بشكل طفيف في أغلب الاقتصادات المتقدمة. متراجعة من 106,2% إلى 105,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ومن 86,8% إلى 85% بمنطقة الأورو. وفي أبرز بلدان منطقة الأورو. تراجع الدين العمومي إلى 59,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في ألمانيا وإلى 97% في إسبانيا. بينما تزايد بشكل طفيف إلى 132,1% في إيطاليا وسجل شبه استقرار في 98,6% في فرنسا. ومن جهة أخرى. تفاقم ليصل إلى 237,1% في اليابان وظل يناهز 87% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة المتحدة.

رسم بياني 12.1.1: تطور الدين العمومي (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 11.1.1: تطور رصيد الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى مستوى أبرز البلدان الصاعدة. انخفض عجز الميزانية بالبرازيل من 7,9% إلى 6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. بفعل تدني أداءات فوائد الدين. وتزايدت نسبة المديونية من 84,1% إلى 87,9%. وفي روسيا. أفرز ارتفاع مداخيل النفط فائض ميزانية قدره 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد تسجيل رصيد سلبي بنسبة 1,5% كما أدى إلى انخفاض معدل المديونية من 15,5% إلى 14%. وفي الهند أيضا. انخفض العجز من 7% إلى 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي واستقر مستوى المديونية في 69,8%. أما في الصين. فقد تدهورت وضعية المالية العمومية وتفاقم العجز من 3,9% إلى 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفعت المديونية من 46,8% إلى 50,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مكن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية من تسجيل انتعاش ملموس في المالية العمومية لدى البلدان المصدرة للنفط. وفي قطر. وبعد تسجيل عجز قدره 2,9%. أفرز رصيد الميزانية فائضا قدره 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وتراجع معدل المديونية إلى 48,4%. وكذلك في الكويت التي تعزز فيها فائض الميزانية إلى 11,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع انكماش دينه العمومي إلى 14,8%. وفي المملكة العربية السعودية. تقلص العجز بالنصف إلى 4,6%. إلا أن نسبة المديونية تزايدت إلى 19,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وكذلك الأمر في الجزائر التي انخفض فيها العجز إلى 5,2% وارتفع فيها معدل المديونية إلى 36,9%. وفي مصر. ظلت وضعية المالية العمومية صعبة لكن مع تحسن طفيف من سنة إلى أخرى. حيث انخفض عجز الميزانية إلى 9,5%. بموازاة مع تدني نسبة المديونية إلى 92,6%.

## 6.1.1 الحسابات الخارجية

بعد الانتعاش النسبي بنسبة 5,4% في 2017. شهدت وتيرة نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات تراجعا قويا في 2018 مع تسجيل نمو لم يتجاوز 3,8%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى اشتداد التوترات التجارية. لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (الإطار 1.2). وإلى الشكوك المحيطة بأفاق التجارة العالمية. وتباطأت وتيرة نمو الصادرات من 7,2% إلى 4,3% في الاقتصادات الصاعدة والنامية ومن 4,4% إلى 3,1% في البلدان المتقدمة.

وفي هذه الظروف. سجل فائض الحساب الجاري انخفاضا طفيفا في البلدان المتقدمة. وانتقل من 4% إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في اليابان ومن 3,2% إلى 3% بمنطقة الأورو. مع انخفاض خاص في ألمانيا من 8% إلى 7,4% وفي إسبانيا من 1,8% إلى 0,8%. وبموازاة ذلك. استقر عجز الحساب الجاري في 2,3% في الولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم من 3,3% إلى 3,9% في المملكة المتحدة. وعلى صعيد الاقتصادات الصاعدة والنامية. تعزز فائض الرصيد الجاري بشكل ملموس في روسيا من 2,1% إلى 7% وتراجع من 1,4% إلى 0,4% في الصين. بينما تفاقم العجز في الهند والبرازيل من 1,8% إلى 2,5% ومن 0,4% إلى 0,8% على التوالي. وفي منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. تحسن الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط بشكل ملموس بفضل ارتفاع أسعار هذا الأخير. حيث تزايد الفائض بالخصوص من 1,4% إلى 8,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية. ومن 5,9% إلى 12,7% في الكويت ومن 3,8% إلى 9,3% بقطر وتراجع العجز من 13,2% إلى 9,1% في الجزائر. وفي الدول المستوردة للنفط. تفاقم هذا العجز بالخصوص من 10,2% إلى 11,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في تونس وتراجع في مصر من 6,1% إلى 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.



## جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	2014	
0,7	0,9	0,7	0,6	0,5	الاقتصادات المتقدمة
-2,3	-2,3	-2,3	-2,2	-2,1	الولايات المتحدة
3,0	3,2	3,2	2,9	2,5	منطقة الاورو
7,4	8,0	8,5	8,9	7,5	ألمانيا
-0,7	-0,6	-0,8	-0,4	-1,0	فرنسا
2,6	2,8	2,5	1,5	1,9	إيطاليا
0,8	1,8	2,3	1,2	1,1	إسبانيا
-3,9	-3,3	-5,2	-4,9	-4,9	المملكة المتحدة
3,5	4,0	4,0	3,1	0,8	اليابان
-0,1	0,0	-0,3	-0,2	0,6	الاقتصادات الصاعدة والنامية
-0,1	0,9	1,4	2,0	1,5	بلدان آسيا الصاعدة والنامية
0,4	1,4	1,8	2,7	2,2	الصين
-2,5	-1,8	-0,6	-1,0	-1,3	الهند
-1,9	-1,4	-1,9	-3,2	-3,1	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-0,8	-0,4	-1,3	-3,0	-4,1	البرازيل
-1,8	-1,7	-2,3	-2,6	-1,9	المكسيك
5,0	1,0	0,0	2,8	2,1	رابطة الدول المستقلة
7,0	2,1	1,9	5,0	2,8	روسيا
-2,2	-2,5	-1,8	-2,0	-2,9	بلدان أوروبا الصاعدة والنامية
-3,6	-5,6	-3,8	-3,7	-4,7	تركيا
-2,6	-2,1	-3,7	-5,9	-3,6	إفريقيا جنوب الصحراء
-3,4	-2,4	-2,8	-4,6	-5,1	جنوب إفريقيا
3,1	-0,3	-4,2	-4,3	6,0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

## إطار 2.1.1: النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

خلال سنة 2018، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يعتبر أن بلاده متضررة من المبادلات التجارية، اتخاذ تدابير لفرض المزيد من الرسوم الجمركية على واردات بلاده، خاصة تلك القادمة من الصين<sup>1</sup>. فهو يتهم هذه الأخيرة بتطبيق حواجز غير جمركية وإجبار الشركات الأمريكية المتواجدة على أراضيها على تقاسم تكنولوجياتها مع الشركاء المحليين وكشف أسرار الملكية الفكرية.

وبالتالي، فرضت الإدارة الأمريكية في يناير رسوما جمركية على الغسالات وعلى ألواح الطاقة الشمسية التي يستورد أغلبها من الصين. وجاء رد الصين شهرا بعد ذلك، حيث فتحت بحثا مضادا للإغراق بشأن الذرة البيضاء الأمريكية، التي أكدت أنها تستفيد من دعم عمومي.

وتواصلت التصعيدات مع توقيع الرئيس ترامب في مارس 2018 على مرسوم يفرض رسوما جمركية على الواردات الأمريكية قدرها 25% على الصلب و10% على الألمنيوم. وفي نفس الشهر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رسوم جديدة على وارداتها من الصين بمبلغ إضافي قدره 60 مليار دولار، في قطاعات مختلفة منها الطيران وتكنولوجيا المعلومات والتواصل والتشغيل الآلي (روبوتيك). وعلى سبيل مقابلة الإجراء بمثله، قامت الصين في أبريل برفع رسومها على العديد من المواد المستوردة بقيمة 3 مليارات دولار، ثم قررت في الشهر ذاته توسيع اللائحة لتشمل المنتجات الاستراتيجية مثل فول الصويا، ولحم البقر، والقطن، والسيارات والطيران. بلغ إضافي قدره 50 مليار دولار.

1 بلغ العجز التجاري للسلع الخاص بالولايات المتحدة مع الصين 375,6 مليار دولار في 2017.

وفي شهر ماي، وعلى إثر المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، قامت الصين برفع الإجراءات المضاد للإغراق الخاص بالذرة البيضاء، وتوقفت الولايات المتحدة عن التهديد برفع رسومها الجمركية. وبعد فترة وجيزة، خفضت الصين رسومها الجمركية على السيارات وقطع غيار السيارات إلى 6% بغض النظر عن دولة المنشأ، إلا أن هذه الهدنة لم تستمر طويلاً. فقد قررت الولايات المتحدة تنفيذ تهديدها بتطبيق رسوم قدرها 25% من مبلغ 50 مليار على 60 مليار دولار من الواردات المعلن عنها سابقاً. مع دخول هذا الإجراء حيز التنفيذ ابتداء من يوليو بالنسبة لمبلغ 34 مليار دولار وابتداء من شهر غشت بالنسبة للمبلغ المتبقي. وكرد فوري، قررت الصين فرض عقوبات ماثلة من حيث الحجم، والتعريفه وأجل الاستحقاق<sup>2</sup>.

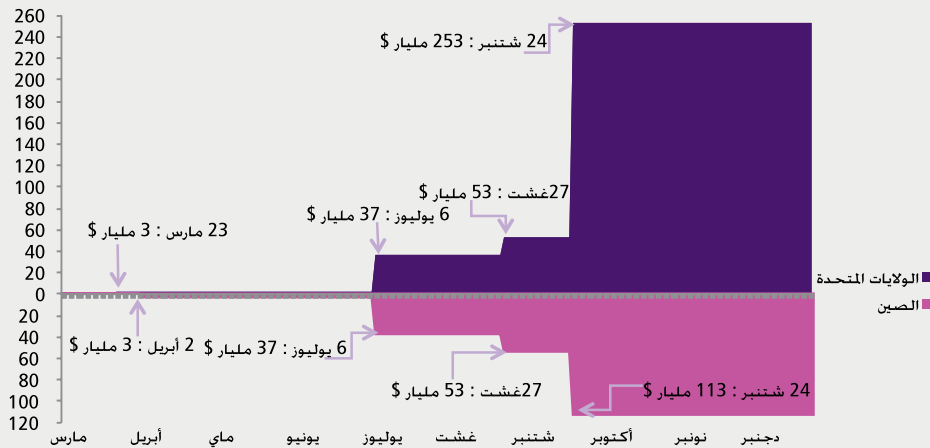
وفي شهر يوليو، أعلن الرئيس ترامب عن فرض رسومات بنسبة 10% على لائحة إضافية من المنتجات الصينية<sup>3</sup>. بمبلغ 200 مليار دولار، مع دخول هذا القرار حيز التنفيذ في شتنبر. وزاد من حدة تهديداته في شهر غشت باعتماد رفع الرسوم من 10% إلى 25% ابتداء من فاتح يناير 2019. وردا على ذلك، قامت الصين بفرض رسم من 5% إلى 10% على حجم 60 مليار دولار من الواردات المتأتية من الولايات المتحدة ابتداء من شتنبر.

وفي دجنبر، حدث تغيير ملموس في الموقف الأمريكي مع قرار تأخير تنفيذ التهديد المعلن عنه في غشت برفع الرسوم الجمركية بثلاثة أشهر. وتهدئة للوضع، اعتمدت الصين عدة تدابير منها بالخصوص تخفيض الرسوم على الواردات من السيارات الأمريكية إلى 15% لمدة 3 أشهر وتعزيز النصوص القانونية المنظمة للملكية الفكرية.

وبهدف التوصل إلى اتفاق بعد نهاية فترة التمديد هذه، تواصلت المفاوضات حول قضايا بنوية، مثل النقل الإجباري للتكنولوجيات والسرقة الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية، والخدمات، والفلاحة، والدعم للمقاولات العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة والعوائق غير الجمركية للتجارة. وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية الصين على استيراد المنتجات الفلاحية، والطاقة والسلع مثل أشباه الموصلات وتضغط عليها لتفتح أسواقها الخاصة بالخدمات المالية أمام المزيد من الشركات الأجنبية. وبالنظر إلى التقدم الإيجابي المحرز على مستوى المفاوضات، قامت الإدارة الأمريكية مجدداً بتأجيل رفع الرسوم الجمركية على مبلغ 200 مليار دولار من الواردات الذي كان تنفيذه مبرمجاً في مارس 2019، وطالبت الصين بالمقابل بحذف جميع الرسوم على المنتجات الفلاحية الأمريكية.

ويبين تحليل الميزان التجاري الأمريكي لسنة 2018 أن الواردات من الصين قد ارتفعت مقارنة بسنة 2017، بنسبة 6,7% إلى 539,5 مليار دولار، بينما تقلصت صادرات السلع نحو الصين بنسبة 4,7% إلى 120,3 مليار دولار. وهي حصيلة تبدو غير منسجمة مع أهداف الإدارة الأمريكية.

#### رسم بياني 1.2.1.1: مبالغ الواردات التي تأثرت بالعقوبات الجمركية في 2018، بمليار الدولارات



المصادر: معطيات مكتب الممثل الأمريكي للتجارة ووزارة التجارة الصينية.

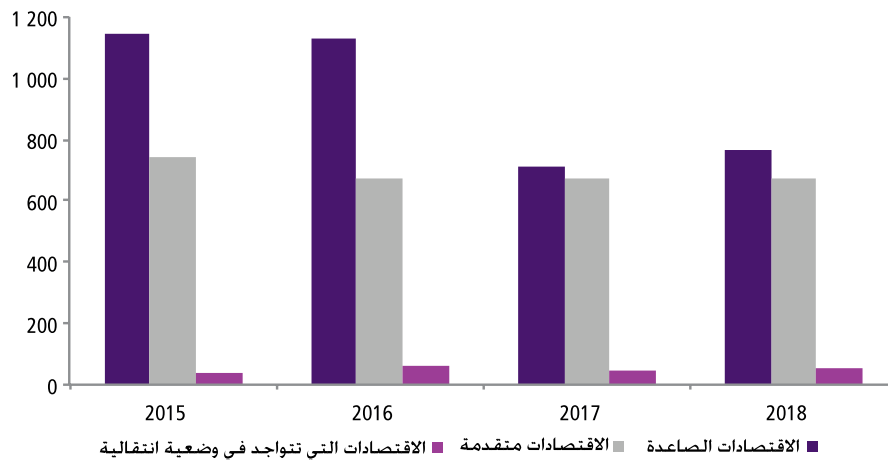
2 تستهدف 659 منتجا خاصة السيارات ومنتجات البحر وقول الصوجا.

3 يتعلق الأمر بالخصوص بالمنتجات الفلاحية والكيميائية، والصلب، والألنيوم، والحواشيب والعجلات.

وبخصوص الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وبعد التراجع الهام المسجل في 2017، ارتفعت التدفقات بنسبة 5% في 2018 إلى 1.502 مليار دولار أمريكي. ويعكس هذا التطور أساسا ارتفاع التدفقات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7,5% إلى 765 مليار. واستقطبت الدول الأوروبية منها 380 مليار، أي بزيادة قدرها 13,8%. وبلدان أمريكا الشمالية 320 مليار، بارتفاع نسبته 6,7%. وارتفعت تدفقات الاستثمارات نحو الاقتصادات التي تتواجد في وضعية انتقالية<sup>1</sup> بنسبة 20% لتصل إلى 56 مليار، بفضل ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضعية الماكرو اقتصادية لاسيما في روسيا. أما الاستثمارات المباشرة الأجنبية الموجهة نحو الاقتصادات النامية، فقد ظل حجمها مستقرا في حوالي 670 مليار، مع نمو تلك التي استقطبتها إفريقيا بنسبة 19% إلى 50 مليار وتدني تلك التي استفادت منها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة 7,3% إلى 140 مليار.

وعلى صعيد أبرز البلدان الصاعدة، انخفضت احتياطات الصرف في نهاية 2018 إلى 3.168 مليار دولار في الصين. أي ما يناهز 15 شهرا من واردات السلع والخدمات<sup>2</sup> مقابل 17,6 شهرا سنة من قبل. كما تراجعت هذه الاحتياطات إلى 396,1 مليار دولار في الهند. لتغطي 7,4 شهرا من الواردات بعد 8,8 شهرا، وتقلصت إلى 93 مليار دولار في تركيا. أي ما يعادل 4,7 شهرا من الواردات عوض 5,2 شهرا. وظلت احتياطات الصرف شبه مستقرة في البرازيل في 374,7 مليار دولار، أي ما يعادل 17,7 شهرا من الواردات بعد 20,3 شهرا. بينما تحسنت في روسيا إلى 468,5 مليار دولار، لتغطي 16,4 شهرا من الواردات مقابل 15,9 شهرا في 2017.

رسم بياني 13.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1 ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومونتينيغرو، ومولدافيا، وروسيا، وصربيا، وطاجيكستان، ومقدونيا، وتركمنستان، وأوكرانيا، وأوزباكستان.  
2 تتعلق واردات السلع والخدمات المأخوذة بالاعتبار بالسنة المعتمدة بالنسبة لاحتياطات الصرف.

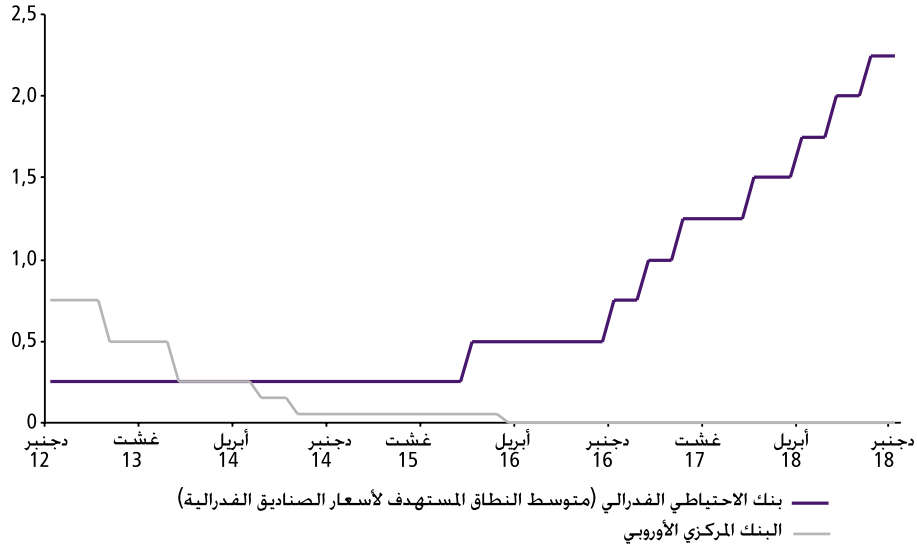
## 7.1.1 السياسات النقدية

في سياق يتسم باستمرار انتعاش سوق الشغل، إلى جانب الأفاق الإيجابية للنمو وتوجه التضخم نحو هدف 2%، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في 2018 بتسريع عملية إعادة سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي. وبالتالي، رفع النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس أربع مرات، مقابل ثلاث مرات في 2017، ليصل في نهاية السنة إلى  $[-2,50\% - 2,25\%]$ . كما استمر في التخفيض التدريجي لحصيلته، لينتقل مجموع الأصول من 4.456 مليار دولار في نهاية شتنبر 2017 إلى 4.076 مليار في نهاية دجنبر 2018<sup>1</sup>. ومن حيث التواصل، ظل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يؤكد باستمرار أنه يتوقع أن تبقى الزيادات التدريجية المستقبلية في نطاق سعر الفائدة الرئيسي المستهدف منسجمة مع التوسع المستمر للنشاط الاقتصادي، والأوضاع الملائمة لسوق الشغل والتضخم القريب من هدفه على المدى المتوسط. وعلاوة على ذلك، وبعد أن توقف الاحتياطي عن وصف سياسته النقدية ابتداء من شهر شتنبر بالتييسيرية، قام على إثر آخر اجتماع له في السنة، بخفض توقعاته الخاصة بالنمو وأشار إلى إمكانية تغيير دورة تشديد سياسته النقدية في 2019.

ومن جهته، وبغية ضمان توجه مستمر للتضخم نحو مستويات أقل لكن قريبة من 2% على المدى المتوسط، أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة المطبقة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية في حدود 0%. وتلك الخاصة بتسهيلات القروض الهامشية والإيداع في 0,25% و -0,40% على التوالي. وإلى جانب ذلك، قام بخفض تدريجي لوتيرة برنامجها الخاص بشراء الأصول، وقلص المبلغ الشهري لمشترياته إلى 30 مليار أورو ما بين يناير ونهاية شتنبر، ثم إلى 15 مليار أورو إلى غاية نهاية دجنبر. وهو التاريخ الذي قرر فيه إنهاء هذه العملية. ومن أجل تعزيز أفضل لتوقعات التضخم، قدم البنك المركزي الأوروبي المزيد من التوضيحات حول مؤشرات الاستشرافية، حيث أكد أن أسعار الفائدة ستظل في مستوياتها على الأقل إلى غاية صيف 2019 وإلى ما بعد هذا التاريخ إذا دعت الضرورة لذلك من أجل تقريب مستدام للتضخم نحو هدفه.

<sup>1</sup> معطيات أسبوعية حول مبلغ مجموع أصول حصيلة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مأخوذة من موقع المؤسسة.

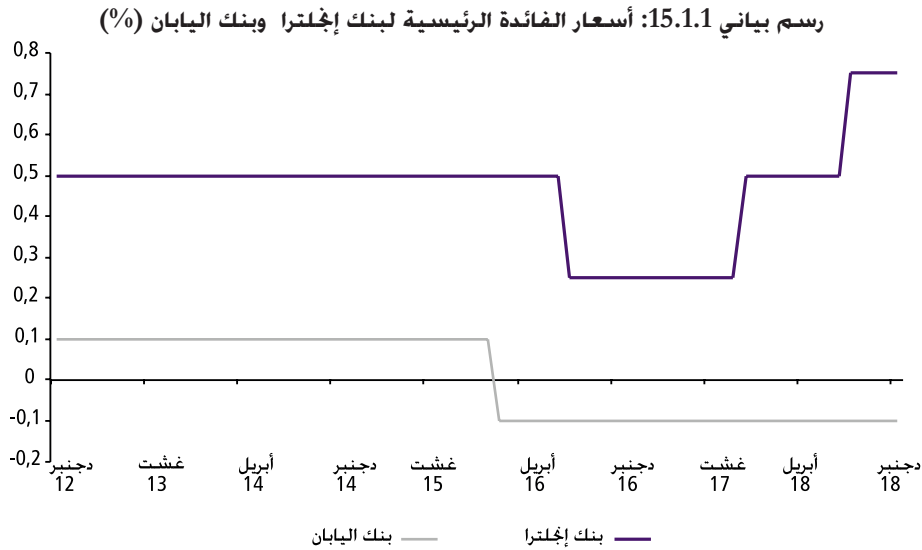
رسم بياني 14.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)



المصدر: Thomson Reuters

وأمام بقاء التضخم في مستويات تتجاوز 2% المستهدفة. رفع بنك إنجلترا في أغسطس سعر فائدته الرئيسي بما قدره 0,25 نقطة مئوية إلى 0,75%. وعلى مستوى الإجراءات غير التقليدية، أبقى البنك على مخزون مشتريات السندات دون تغيير في 10 مليار جنيه استرليني بالنسبة للسندات الصادرة عن المقاولات غير المالية وفي 435 مليار بالنسبة للسندات الحكومية. وأمام تزايد الشكوك المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خاصة في نهاية السنة. أشار بنك إنجلترا إلى أن التوجيه الملائم لسياسته النقدية رهين بالتأثيرات على الطلب والعرض وسعر الصرف.

من جهة أخرى. حافظ بنك اليابان على سياسته النقدية التيسيرية جدا وأبقى على سعر فائدته دون تغيير على المدى القصير في 0,1% وعلى السعر المطبق على عائدات السندات لمدة عشر سنوات في حوالي 0%. مشيراً إلى أنه يعتزم الحفاظ على هذه المستويات لفترة طويلة. وبخصوص شراء الأصول. أبقى البنك على وتيرته السنوية لعمليات الشراء في 80 ألف مليار ين بالنسبة لسندات الخزينة، و6000 مليار لسندات الصناديق المدرجة في البورصة، و90 مليار بالنسبة للصناديق العقارية الجماعية.



المصدر: Thomson Reuters

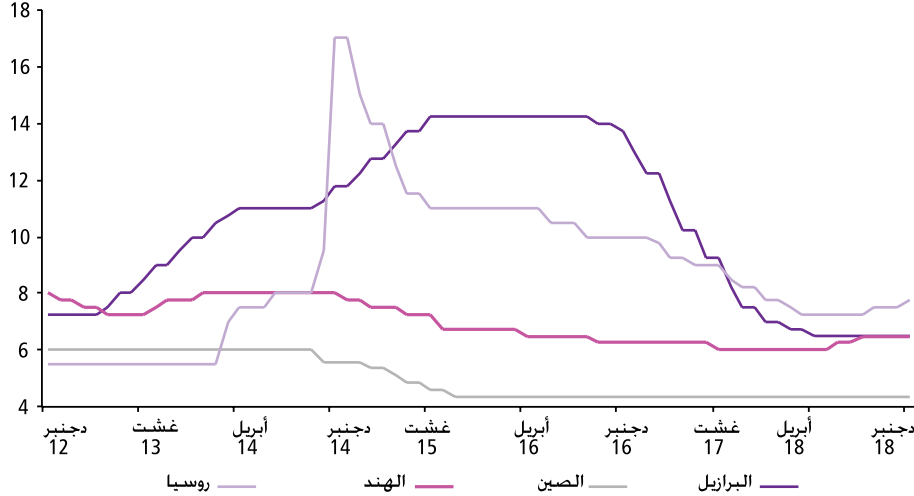
وعلى صعيد الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، واصل بنك الصين الشعبي سياسته النقدية المحايدة، وأبقى على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 4,35%. وبغية تشجيع البنوك على منح المزيد من القروض ولتقليل تكاليف تمويل المقاولات، لاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالنزاع التجاري مع أمريكا، قام بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 17% إلى 14,5% بالنسبة للبنوك الكبرى ومن 15% إلى 12,5% بالنسبة للمؤسسات المالية الصغيرة الحجم.

وفي الهند، وفي سياق التوقعات الإيجابية الخاصة بالنمو وبالنظر إلى مستويات التضخم المرتفعة، رفع البنك المركزي سعر فائدته الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس مرتين ليصل إلى 6,5%. إضافة إلى ذلك، وابتداء من شهر أكتوبر، عمل على تغيير توجه سياسته النقدية من "محايدة" إلى "تشديد مضبوط"<sup>1</sup>. مع التأكيد أن هذه الأخيرة تظل متلائمة مع التزامه ببلوغ نسبة التضخم المستهدفة والمحددة في 4% مع ضمان تقلبها داخل نطاق 2% بالزيادة أو النقصان.

أما في البرازيل، وأخذاً في الاعتبار التضخم الضعيف نسبياً<sup>2</sup> والانتعاش التدريجي للاقتصاد، قام البنك المركزي بتخفيض سعر فائدته الرئيسي من 7% إلى أدنى مستوياته التاريخية، أي 6,5%. وكذلك قام البنك المركزي الروسي بتقليل سعر فائدته الرئيسي في فبراير ومارس، لينتقل من 7,75% إلى 7,25% من أجل مواجهة تباطؤ التضخم والتخفيض التدريجي لتوقعات التضخم. وخلال النصف الثاني من السنة، ومع تصاعد الضغوط التضخمية المرتبطة جزئياً بالارتفاع المرتقب للضريبة على القيمة المضافة في يناير 2019، عمل على رفعه مرتين ليصل من جديد إلى 7,75%.

1 يقصد بعبارة "تشديد مضبوط" بالخصوص أن خفض سعر الفائدة الرئيسي غير وارد وأن البنك المركزي ليس ملزماً برفع هذه النسبة في كل اجتماع.  
2 حدد البنك المركزي بالبرازيل نسبة التضخم المستهدفة في 4,5% مع نطاق تقلب يقل أو يزيد عن 1,5 نقطة مئوية.

رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)



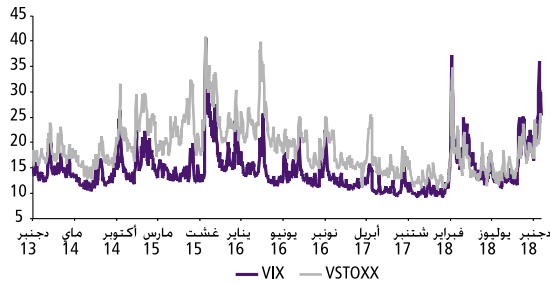
المصدر: Thomson Reuters

## 8.1.1 الأسواق المالية

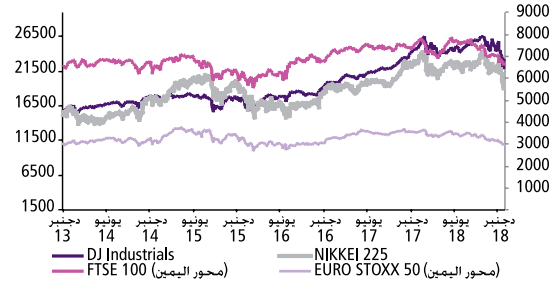
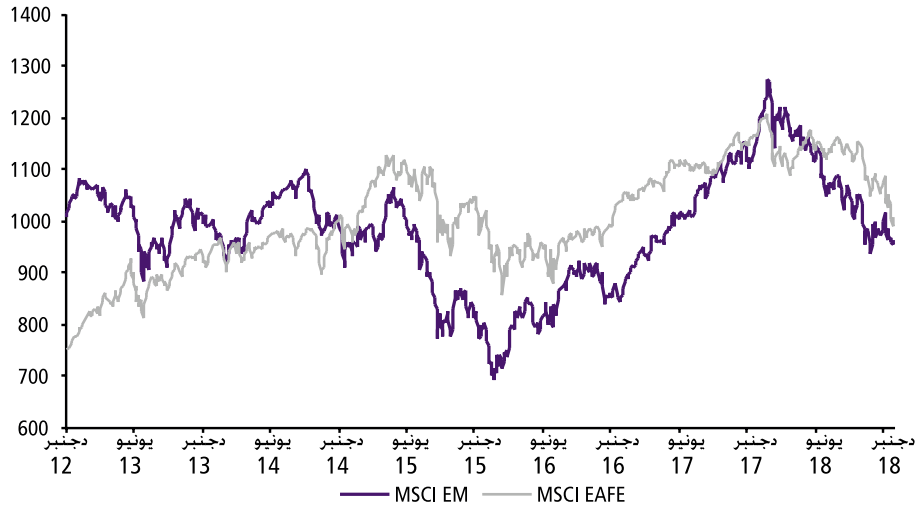
تأثر تطور أسواق البورصة الرئيسية في 2018 بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتسريع إعادة السياسة النقدية الأمريكية إلى مسارها الطبيعي، وتزايد الشكوك المرتبطة بنتيجة المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والأزمة السياسية في إيطاليا. في ظل هذه الظروف، تباين أداء أبرز أسواق البورصة. حيث تراجع مؤشر أوروبستوكس 50 بنسبة 3,1%، ومؤشر الفوتوسي 100 بواقع 0,3%. وسجل مؤشر داو جونز الصناعي ارتفاعا هاما بنسبة 15,2% ومؤشر النيكي 225 تزايداً بواقع 10,4%. إضافة إلى ذلك، صاحب هذه التطورات ارتفاع ملموس في التقلب سواء في الأسواق الأمريكية أو الأوروبية، حيث انتقل مؤشر VIX من 11,1 إلى 16,7 نقطة أساس ومؤشر VSTOXX من 14,8 إلى 16,4 نقطة<sup>1</sup>. وفي أسواق البورصة الرئيسية بالبلدان الصاعدة، سجل مؤشر MSCI EM<sup>2</sup> أداء قدره 6,3%. مع ارتفاعات همت بالخصوص مؤشر الصين بنسبة 12,9% والهند بنسبة 5,5%. على العكس، انخفض مؤشرا كل من تركيا والأرجنتين بنسب 21,3% و16,9% على التوالي.

1 مؤشرا VIX و VSTOXX هما مؤشران مرجعيان لقياس تقلب كل من EUROSTOXX 50 و S&P 500 على التوالي.  
2 مؤشر MSCI EM هو مؤشر مركب يشمل أسواق بورصة البلدان التالية: البرازيل، والنشيلي، والصين، وكولومبيا، وجمهورية التشيك، ومصر، واليونان، والمجر، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والمكسيك، وباكستان، والبيرو، والفلبين، وبولونيا، وروسيا، وقطر، وجنوب أفريقيا، وتايوان، وتايوان، وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

رسم بياني 18.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة



رسم بياني 17.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة

رسم بياني 19.1.1: مؤشر MSCI EM ومؤشر MSCI EAFE<sup>1</sup>

1 مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يشمل أسواق بورصة البلدان التالية: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والدانمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهونغ كونغ، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وسنغافورة، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا والمملكة المتحدة.  
المصدر: Thomson Reuters

ومن جهتها، تأثرت أسواق السندات السيادية في الدول المتقدمة من جديد بتباين توجهات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت نسبة مردودية السندات لأجل 10 سنوات بما قدره 58,1 نقطة أساس إلى 2,9%. في سياق يتسم بتسريع الاحتياطي الفدرالي إعادة سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي وبتوقع ارتفاع التضخم.

وفي منطقة الأورو، تزايدت الضغوط على سوق سندات الاقتراض الإيطالية ابتداء من شهر ماي على إثر الأزمة السياسية التي تلت الانتخابات<sup>1</sup>. ثم في أكتوبر بسبب خلاف البلاد مع المفوضية الأوروبية بشأن مشروع ميزانية إيطاليا برسم سنة 2019. وابتداء من شهر نونبر، ومع إبرام اتفاق بين الطرفين، انخفضت نسب المردودية لتصل

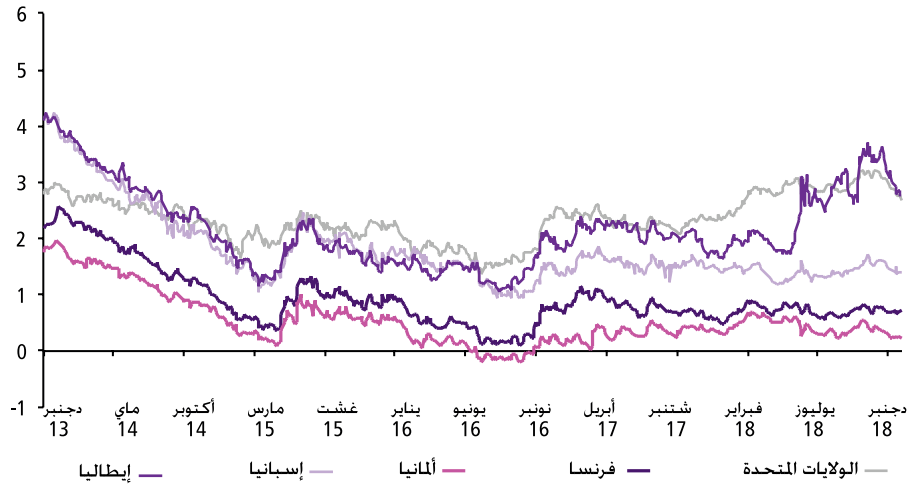
1 المفاوضات المعقدة حول "اتفاق الحكومة" بين الحزبين السياسيين "الرابطة" و"حركة 5 نجوم".



في المتوسط بالنسبة لمجموع السنة إلى 2,6%. مرتفعة بما قدره 53,2 نقطة أساس. وفي باقي أبرز بلدان المنطقة. ارتفعت مردودية السندات السيادية لأجل عشر سنوات بواقع 10,6 نقطة أساس إلى 0,4% في ألمانيا. في حين انخفضت بخمس نقط إلى 0,7% في فرنسا. وبما قدره 13,9 نقطة إلى 1,4% في إسبانيا. وبواقع 129 نقطة في البرتغال واليونان إلى 1,8% و 4,7% على التوالي.

وبخصوص الاقتصادات الصاعدة الرئيسية وباستثناء البرازيل التي تدنت فيها النسبة المطبقة على السندات السيادية لأجل 10 سنوات بشكل طفيف من 10% إلى 9,8%. ارتفعت هذه النسبة من 6,7% إلى 7,7% في الهند. ومن 10,8% إلى 15,4% في تركيا ومن 3,6% إلى 3,7% في الصين.

رسم بياني 20.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو (%)

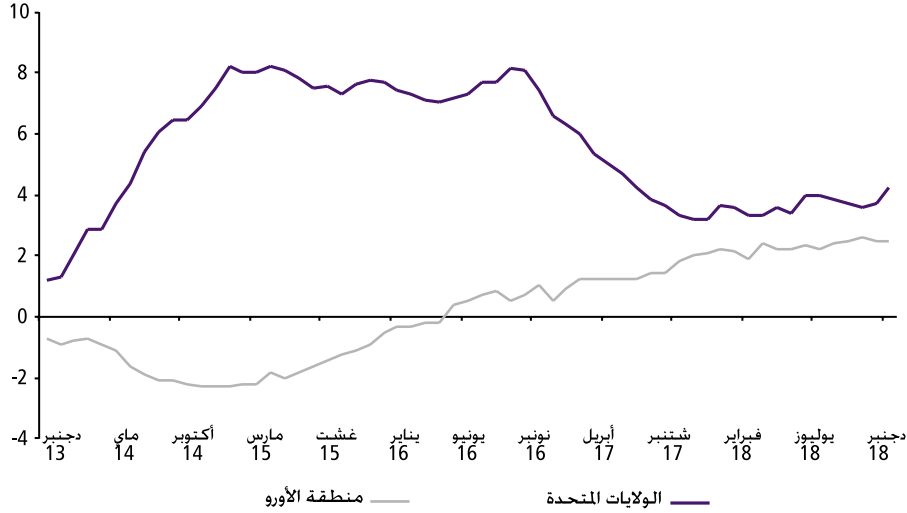


المصدر: Thomson Reuters

أما القروض البنكية. فلا تزال تستفيد من السياسة النقدية التيسيرية للبنك المركزي الأوروبي. حيث نمت في منطقة الأورو بنسبة 3,1% مقابل 2,3% في 2017. وبالمقابل. تباطأ نموها في الولايات المتحدة الأمريكية من 4,4% إلى 3,7%. لاسيما مع تراجع وتيرة نمو القروض الخاصة بالعقارات السكنية والتجارية. وكذا قروض الاستهلاك. وفي أبرز البلدان الصاعدة. تسارع نمو الائتمان البنكي من 6,1% إلى 15% في روسيا وبلغ 2,6% بعد تقلصه بنسبة 1,4% في البرازيل. بينما تباطأ في الصين من 30,1% إلى 21,6%<sup>1</sup>.

1 بالنسبة للصين. يتعلق الأمر بمعطيات خاصة بقروض الاستهلاك.

رسم بياني 21.1.1: تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)



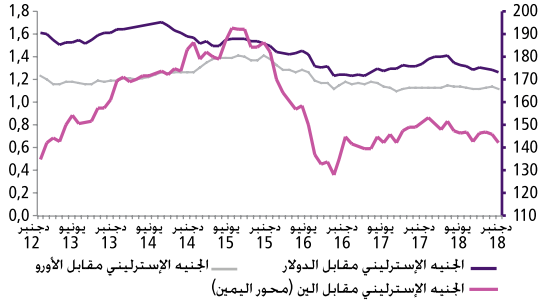
المصدر: Thomson Reuters

وفي أسواق الصرف، انخفضت قيمة الأورو مقابل الدولار بفعل تراجع آفاق النمو بمنطقة الأورو، وصلابة الاقتصاد الأمريكي وتسريع الاحتياطي الفدرالي عملية إعادة سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي. وفي متم السنة، بلغ سعر الأورو 1,14 دولار، منخفضا بواقع 3,8% مقارنة بنهاية سنة 2017. ومن جهته، لازال الجنيه الاسترليني متأثرا بالشكوك المرتبطة بنتيجة المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث انخفض بنسبة 5,4% مقابل الدولار بواقع 1% مقارنة بالأورو.

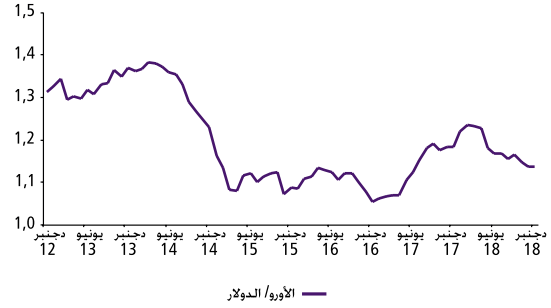
وبفعل التوترات التجارية والسياسية ونظرا لتحسن الاقتصاد الأمريكي وتسريع إعادة السياسة النقدية الأمريكية إلى مسارها الطبيعي، انخفضت عملات أبرز البلدان الصاعدة مقابل الدولار، وانخفض اليوان الصيني بنسبة 5,4%، والروبية الهندية بواقع 8,2%، والروبل الروسي بما قدره 17,3%، والريال البرازيلي بنسبة 14,7%، والبيسو الأرجنتيني بواقع 50,6% والليرة التركية بنسبة 28,3%. ويعزى الانخفاض القوي الذي شهدته هذه الأخيرة مقابل الدولار بالخصوص إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا<sup>1</sup>.

1 بدأ هذا التصاعد في غشت 2018 حين رفضت تركيا طلب أمريكا بتحرير القس الأمريكي المتهم بالتجسس والإرهاب، وبالمقابل، قررت أمريكا مضاعفة الرسوم الجمركية على وارداتها من الصلب والألمنيوم من تركيا. وردت هذه الأخيرة، من جهتها، برفع رسومها الجمركية من 14% إلى 140% على مجموعة من المنتجات الأمريكية (المشروبات الكحولية، والسيارات، والتبغ، والأرز، والفحم، إلخ).

رسم بياني 23.1.1: سعر صرف الجنيه الاسترليني



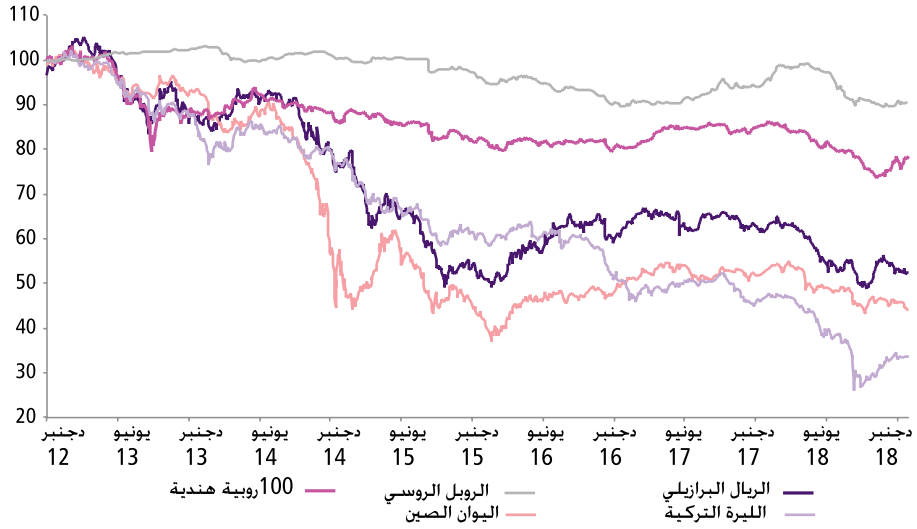
رسم بياني 22.1.1: سعر صرف الأورو مقابل الدولار



المصدر: Thomson Reuters

رسم بياني 24.1.1: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار.

(مؤشر سنة الأساس 100: فاتح يناير 2013)



المصدر: Thomson Reuters

## 2.1 الإنتاج والطلب

بلغت نسبة النمو الاقتصادي الوطني 3% في سنة 2018 مقابل 4,2% في السنة السابقة. واستفادت القيمة المضافة الفلاحية للسنة الثانية على التوالي من الظروف المناخية المواتية لترتفع بنسبة 4% مقابل 15,2% بدورها. واصلت القطاعات غير الفلاحية انتعاشها البطيء الذي بدأ في 2016 لتسجل نمواً بنسبة 2,6% بدلاً من 2,9%. وعلى الخصوص، تحسنت وتيرة النمو في الصناعات التحويلية وفرع الكهرباء والماء، وظلت مرتفعة. رغم تباطؤها، في فرع "الفنادق والمطاعم"، فيما بقيت شبه منعدمة في مجال البناء والأشغال العمومية.

ومن جانب الطلب، يعزى تباطؤ النمو إلى عودة المساهمة السلبية للصادرات الصافية، في حدود 1,3 نقطة مئوية، فيما انتقلت مساهمة مكونه الداخلي من 3,9 نقطة مئوية إلى 4,3 نقطة.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1 106,8 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 4,1%. وأخذاً بالاعتبار التحويلات الجارية والمدفوعات برسوم عائدات الملكية، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 157,7 مليار، أي 32 870 درهم للفرد مقابل 32 342 درهم سنة من قبل.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2,7	13,1	-12,5	11,5	-2,3	17,8	-7,8	القطاع الأولي
4,0	15,2	-13,7	11,9	-2,2	17,2	-9,1	الفلاحة، الغابات وخدمات ملحقة
-11,0	-8,3	1,1	7,3	-4,0	26,8	9,7	الصيد البحري
3,0	3,6	0,6	1,8	3,5	0,6	0,8	القطاع الثانوي
4,7	17,1	0,1	-2,1	3,0	-1,2	-2,1	صناعة الاستخراج المعدني
3,5	2,5	0,1	2,3	4,1	-0,7	1,8	الصناعات التحويلية
5,3	3,3	2,5	6,2	1,3	14,9	-6,7	الكهرباء والماء
0,1	1,8	1,6	0,7	2,6	1,6	2,2	البناء والأشغال العمومية
2,7	2,7	2,9	1,7	2,3	1,9	6,3	القطاع الثالثي
2,3	3,2	5,3	0,5	1,6	-2,0	4,1	التجارة
6,0	11,5	3,6	-1,3	2,2	4,7	2,6	الفنادق والمطاعم
3,7	3,7	1,4	3,2	3,6	1,0	2,4	النقل
2,8	0,8	6,9	2,8	5,2	2,9	29,5	البريد والاتصالات
1,6	3,5	0,2	2,6	2,5	0,2	4,2	الأنشطة المالية والتأمينات
4,8	3,6	4,4	4,2	2,7	1,5	4,5	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
2,5	2,4	1,6	0,5	2,5	3,7	5,1	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
-0,3	-0,9	1,4	0,1	1,4	5,0	7,1	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
1,6	1,0	3,0	3,4	0,2	2,9	3,0	خدمات غير مالية أخرى
2,6	2,9	2,1	1,8	2,7	1,8	4,5	القيمة المضافة غير الفلاحية
2,8	4,4	0,1	3,0	2,0	3,7	2,7	القيمة المضافة الإجمالية
4,6	3,1	8,8	18,1	9,7	14,6	6,8	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم
3,0	4,2	1,1	4,5	2,7	4,5	3,0	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

## 1.2.1 الإنتاج

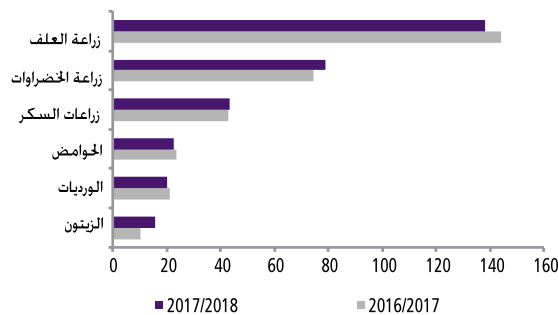
بعد الارتفاع بنسبة 13,1% في 2017، سجل القطاع الأولي في 2018 نمواً بنسبة 2,7%. يشمل تزايداً بنسبة 4% مقابل 15,2% في القيمة المضافة الفلاحية وتدهور القيمة المضافة لقطاع الصيد من 8,3% إلى 11%.

واتسم الموسم الفلاحي 2017-2018 بمرحلتين متباينتين. تميزت المرحلة الأولى، التي امتدت إلى غاية متم نونبر، بثبته غياب للتساقطات المطرية. فيما سجلت المرحلة الثانية وفرة في التساقطات مع توزيعها بشكل جيد عبر المكان والزمان. في ظل هذه الظروف، تراجعت المساحة المزروعة المخصصة للأنواع الثلاثة الرئيسية من الحبوب بنسبة 16,7% إلى 4,5 مليون هكتار، إلا أن الإنتاج ارتفع إلى 102,6 مليون قنطار، مسجلاً نمواً بنسبة 7,3% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. وبالتالي، بلغ العائد عن الهكتار الواحد 22,9 قنطار مقابل 17,7 سنة من قبل.

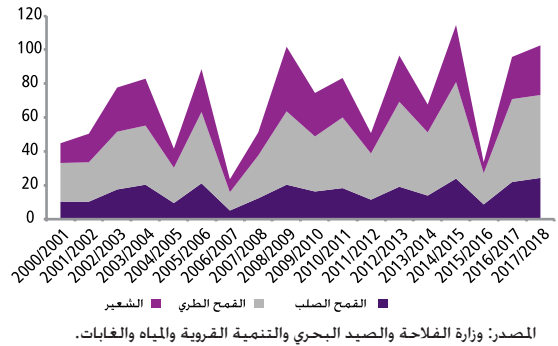
وبالنسبة للزراعات الأخرى، تطور الإنتاج بوتيرة متباينة، حيث بلغت نسبة نمو زراعة الخضراوات 6,5%، والنباتات السكرية 0,7% والزيتون 50,3%. بالمقابل، تراجع إنتاج علف الماشية والحوامض والورديات بنسب بلغت على التوالي 3,9% و 3,7% و 5,5%.

واستفاد قطاع تربية الماشية من تحسن المراعي وتوالي موسمين فلاحيين جيدين. حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 7% والحليب بنسبة 2%. وعلى نفس المنوال، تحسن إنتاج اللحوم البيضاء والبيض بنسبة 13% و 29% على التوالي.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (بملايين القناطير)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاث (بملايين القناطير)

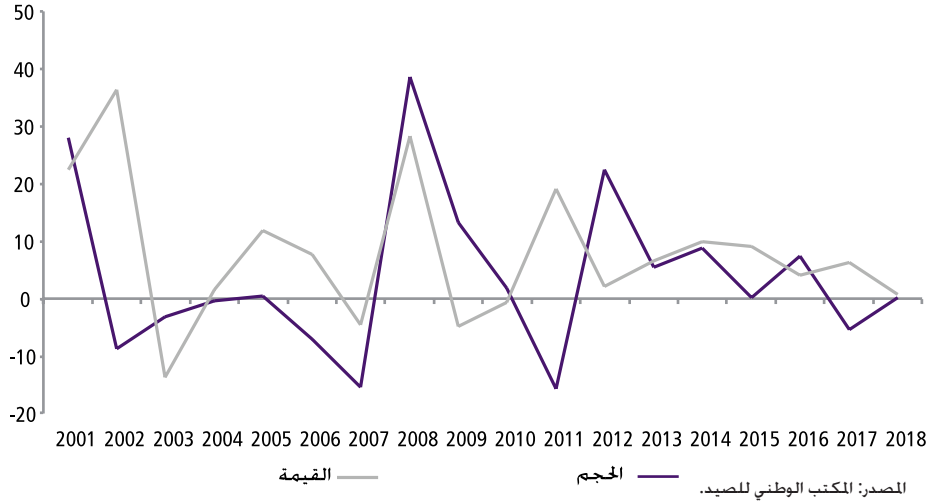


المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وعلى مستوى قطاع الصيد البحري، تظهر المعطيات المتوفرة الخاصة بمكونه الساحلي والتقليدي<sup>1</sup> إلى نمو الكميات المصطادة من أسماك المياه البحرية بنسبة 2,1% مقابل انخفاضها من الأسماك البيضاء بنسبة 7% والرخويات بنسبة 17,5%. واستقر حجم الإنتاج المسوق في 1,3 مليون طن وتحسن من حيث القيمة بنسبة 0,8% إلى 7,3 مليار درهم.

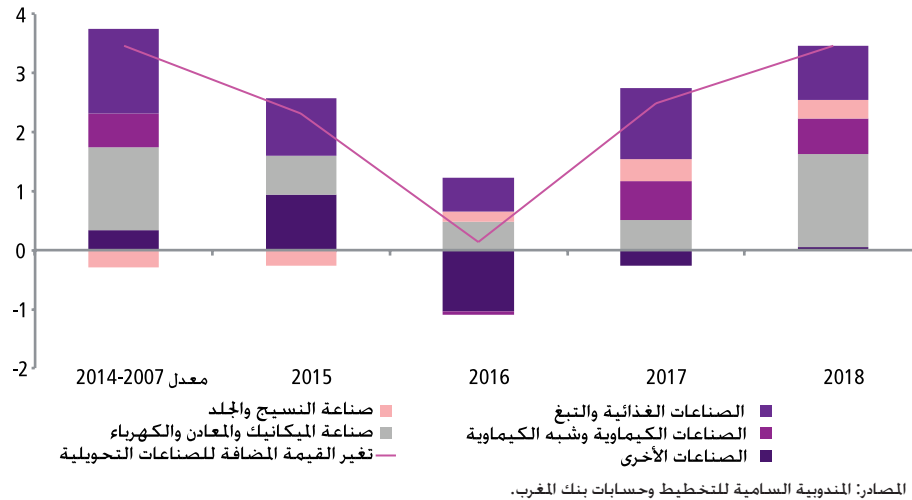
1 معطيات قطاع الصيد في أعالي البحار لسنة 2018 ليست متاحة بعد.

رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



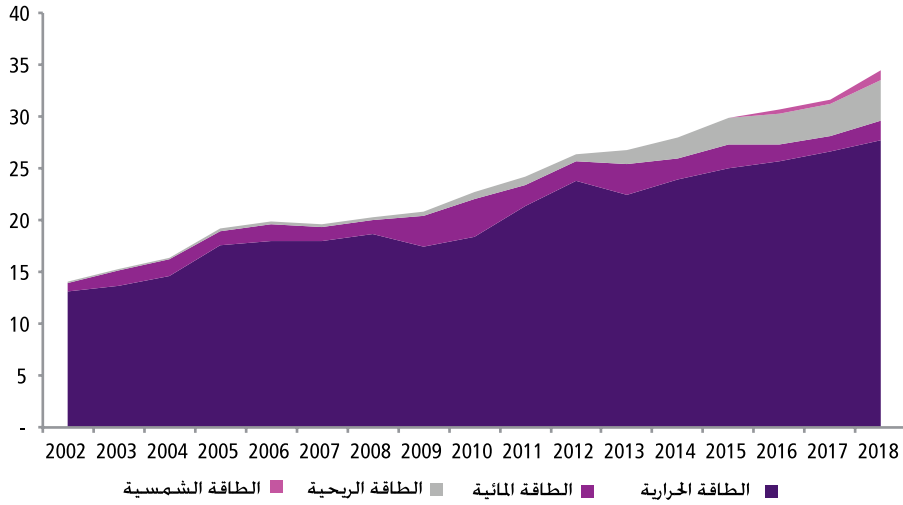
وفيما يتعلق بالقطاع الثانوي، تباطأت وتيرة النمو إلى 3% في 2018، مقابل 3,6% سنة من قبل. مع تسجيل تطورات متباينة حسب القطاعات، فقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 3,5% مقابل 2,5% سنة من قبل. وحسب الفروع، انتقلت وتيرة النشاط من 2,2% إلى 6,7% في "الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية"، وسجلت استقرارا في حدود 4,5% على مستوى "الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" وانخفضت من 3,4% إلى 2,4% بالنسبة "للصناعات الغذائية والتبغ" ومن 3,5% إلى 3,1% في "صناعات النسيج والجلد".

رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)



وسجلت القيمة المضافة لفرع "الكهرباء والماء" نمواً بنسبة 5,3% بدلا من 3,3% بالنظر إلى الارتفاع المسجل في إنتاج الكهرباء الذي تزايد بنسبة 8,2% مقابل 3,4%. وانتقلت حصة الطاقات المتجددة ضمن هذا الإنتاج من 15,7% إلى 19,7% إجمالاً. من 9,5% إلى 11,1% بالنسبة للطاقة الريحية. ومن 4,9% إلى 5,8% للطاقة المائية ومن 1,3% إلى 2,8% للطاقة الشمسية. بدوره. سجل إنتاج الكهرباء من مصدر حراري. الذي يمثل حوال 80% من مجموع الإنتاج. تحسناً بنسبة 3,9%. في ظل هذه الظروف. وأخذاً بالاعتبار تراجع الاستهلاك الوطني بنسبة 2,1%. وهو الأول من نوعه منذ 2002<sup>1</sup>. تدنت الواردات الصافية بنسبة 42,8%.

رسم بياني 5.2.1: إنتاج الكهرباء حسب المصدر (بالآلاف جيغاواط للساعة)

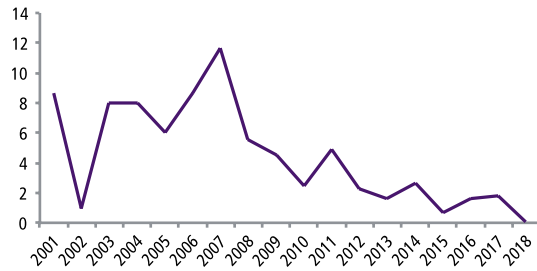


المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء، فرع الكهرباء.

وبالمقابل. تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع "الصناعة الاستخراجية" من 17,1% إلى 4,7%. لتعكس الانخفاض المسجل في نمو الإنتاج التسويقي للفوسفات من 22% إلى 4,5%. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية. استمر النشاط في التطور وفق وتيرة شبه منعدمة بنسبة 1,8%. وتشير المعطيات المتاحة على الخصوص إلى تسجيل تراجع جديد بنسبة 3,7% مقابل 2,5% في مبيعات الإسمنت وتدني بنسبة 3,5% عوض ارتفاع بنسبة 4,9% في القروض الممنوحة للإنعاش العقاري.

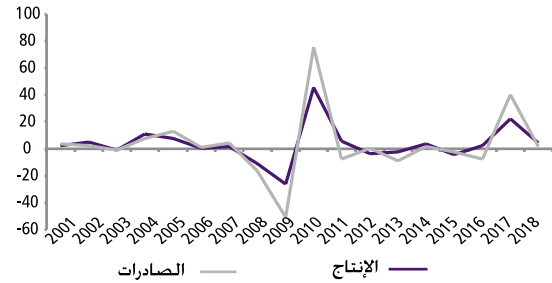
<sup>1</sup> السنة التي عرفت بداية توفر المعطيات.

رسم بياني 7.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

على مستوى القطاع الثالثي، استقرت وتيرة النشاط في 2,7% فيما بلغت مساهمته في النمو 1,3 نقطة مئوية. وتواصلت دينامية النشاط السياحي حيث تحسنت القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» بنسبة 6% مقابل 11,5% في 2017. وسجل عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية نموا جديدا بنسبة 8,3% بدلا من 9,8% إلى 12,3 مليون شخص. شاملا ارتفاعا في توافد المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 2,3% إلى 5,6 مليون شخص والسياح الأجانب بنسبة 13,9% إلى 6,7 مليون. وشمل هذا التطور مختلف البلدان الرئيسية المصدرة للسياح. بزيادة قدرها 14,3% للسياح القادمين من فرنسا، و14,5% من إسبانيا، و24% من إيطاليا، و19,1% من ألمانيا. وعلى نفس المنوال، تزايد عدد السياح القادمين من أمريكا الشمالية بنسبة 19% ومن الصين بنسبة 22,9%.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين بمراكز الحدود

التغير (%)			بالآلاف				
2017/2018	2016/2017	2015/2016	2018	2017	2016	2015	
13,9	14,9	-0,9	6 679	5 865	5 103	5 152	السياح الأجانب
14,8	14,0	-4,7	5 142	4 478	3 930	4 123	أوروبا
14,3	11,3	-7,3	1 844	1 614	1 450	1 564	فرنسا
14,5	15,4	-1,8	814	711	616	627	إسبانيا
19,1	27,3	-9,1	394	331	260	286	ألمانيا
5,0	6,0	-9,1	511	486	459	504	المملكة المتحدة
-5,9	-16,1	102,4	37	40	47	23	روسيا
19,0	24,3	11,3	436	366	294	264	أمريكا الشمالية
0,5	-1,7	6,4	414	411	418	393	البلدان العربية
3,1	-0,9	7,5	214	208	210	195	المغرب العربي
12,9	32,4	24,2	688	610	461	371	باقي دول العالم
22,9	150,8	307,5	132	107	43	11	الصين
2,3	4,9	4,0	5 610	5 484	5 229	5 025	المغاربة المقيمون بالخارج
8,3	9,8	1,5	12 289	11 349	10 332	10 177	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.



بموازاة ذلك، تزايد عدد ليالي المبيت في مؤسسات الايواء السياحي بنسبة 8,4% بدلا من 14,8% لتصل إلى 24 مليون ليلة. بارتفاع بنسبة 11,7% بدلا من 18,4% بالنسبة لغير المقيمين بمعدل 1,2% بدلا من 7,7% بالنسبة للمقيمين. وحسب الوجهات الرئيسية، بلغت نسبة النمو 10,1% في مراكش، و9,7% في طنجة، و8% في أكادير و2,9% في الدار البيضاء.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في مؤسسات الايواء السياحي المصنفة

التغير (%)			بالآلاف				
2017/2018	2016/2017	2015/2016	2018	2017	2016	2015	
11,7	18,4	1,6	16 812	15 046	12 703	12 504	السياح الأجانب
12,4	17,1	-0,9	12 152	10 815	9 239	9 324	أوروبا
12,2	15,2	-2,9	4 681	4 172	3 622	3 732	فرنسا
21,1	19,6	-3,8	879	725	606	630	اسبانيا
7,1	37,4	-5,4	1 869	1 745	1 270	1 343	ألمانيا
6,3	7,6	2,2	2 015	1 896	1 763	1 725	المملكة المتحدة
-24,2	-38,7	-46,6	133	175	286	535	روسيا
26,7	27,8	6,9	759	599	469	438	أمريكا الشمالية
-7,6	-11,6	6,5	889	962	1 089	1 022	البلدان العربية
-7,7	-9,8	-14,2	313	339	376	438	المغرب
12,8	40,0	10,9	3 012	2 670	1 907	1 720	باقي دول العالم
1,2	7,7	11,2	7 142	7 055	6 551	5 892	سياح مغاربة
8,4	14,8	4,7	23 954	22 101	19 255	18 397	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وأخذا بالاعتبار تحسن الطاقة الإيوائية بنسبة 4% إلى 261,3 ألف سرير، ارتفعت نسبة الملء من 43% إلى 46% على الصعيد الوطني. وحسب المدن، تزايدت بواقع 7 نقط مئوية إلى 61% في مراكش، وبواقع 5 نقاط إلى 60% في أكادير و6 نقاط إلى 52% في طنجة، فيما استقرت في 54% في الرباط وانخفضت بنقطة واحدة إلى 33% في تطوان.

## جدول 4.2.1: نسبة النشاط حسب المدن الرئيسية

التغير (بالنقط المئوية)			بالنسبة %				
2017/2018	2016/2017	2015/2016	2018	2017	2016	2015	
7	6	-1	61	54	48	49	مراكش
5	5	0	60	55	50	50	أكادير
1	0	0	54	53	53	53	الدار البيضاء
6	6	-2	52	46	40	42	طنجة
0	0	1	54	54	54	53	الرباط
4	4	-1	38	34	30	31	فاس
2	4	-2	36	34	30	32	الصويرة
-1	5	0	33	34	29	29	تطوان
2	5	0	28	26	21	21	ورزازات
2	1	-2	26	24	23	25	مكناس
<b>3</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>46</b>	<b>43</b>	<b>40</b>	<b>40</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، تزايدت قيمتها المضافة بنفس وتيرة سنة 2017، أي 3,7%. وتراجعت عمليات نقل السلع بنسبة 10% مقابل ارتفاع بنسبة 6,4% فيما يتعلق بالنقل عبر السكك الحديدية، متأثرة سلباً بأشغال بتثليث الخط السككي لمحور الدار البيضاء-القنيطرة وثنية خط الدار البيضاء-مراكش. من ناحيته، تباطأ النقل البحري بشكل ملموس من 10,6% إلى 1,9% إجمالاً، من 8,1% إلى 1,9% بالنسبة للموانئ التي تديرها الوكالة الوطنية للموانئ ومن 15% إلى 1,8% على مستوى ميناء طنجة-المتوسط. بموازاة ذلك، تراجع مجدداً عدد المسافرين عبر القطار بنسبة 7,9% بدلاً من 3,8%. فيما تحسن عدد المسافرين جواً بنسبة 10,4% مقابل 11,9%. فيما حافظ النقل البحري عبر طنجة المتوسط على وتيرة نموه في 1%.

وعلى مستوى البريد والاتصالات، سجلت القيمة المضافة للقطاع نمواً بنسبة 2,8% مقابل 0,8% في 2017، وتزايد عدد المنخرطين بنسبة 7,5% إلى 2,2 مليون بالنسبة للهاتف الثابت وبنسبة 1,9% إلى 44,7 مليون بالنسبة للمنتقل. مع تسجيل انخفاضات على التوالي في متوسط الاستعمال الصادر<sup>1</sup> بنسبة 10,9% و7,4%. من ناحيته، بعد الارتفاع القوي المسجل خلال السنوات الأخيرة، سجل عدد المشتركين في حظيرة الانترنت نمواً محدوداً بنسبة 2,7% إلى 22,8 مليون.

1 يحدد على أساس نسبة الرواج الصادر بالدقائق إلى متوسط مجموع المشتركين.

## إطار 1.2.1: تطور الأنشطة غير الفلاحية ما بين 2000 و2018

بعد تسجيل وتيرة نمو قوية نسبيا بلغت 4,6% كمتوسط سنوي خلال الفترة ما بين 2000 و2012، بلغ نمو الأنشطة غير الفلاحية منذ 2013 مستويات جديدة قاربت 2,3%.

وتتمثل القطاعات الأكثر مساهمة في هذا التباطؤ في "الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية"<sup>1</sup>، و"البريد والاتصالات"، والبناء والأشغال العمومية، والصناعات التحويلية، وكذا "الأنشطة المالية والتأمينات". بالمقابل، عرفت فروع "الصناعة الاستخراجية"، و"الفنادق والمطاعم" و"الكهرباء والماء" تسارعا في وتيرة نمو أنشطتها.

هكذا، عرفت القيمة المضافة لقطاع "الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية" تباطؤا ما بين الفترتين. في سياق اتسم بعملية تعزيز الميزانية الذي انطلق في 2013، وتدنى النمو من 4,4% إلى 2,2% بالنسبة "للإدارة العامة والضمان الاجتماعي" ومن 4,3% إلى 1,1% على مستوى فرع "التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي". حيث انتقلت بذلك مساهماتها في النمو غير الفلاحي على التوالي من 0,5 إلى 0,3 نقطة ومن 0,5 إلى 0,1 نقطة.

وعلى نفس المنوال، انخفضت وتيرة نمو قطاع "البريد والاتصالات" من 14,5% إلى 3,5%. لتراجع بذلك مساهمته في نمو القيمة المضافة غير الفلاحية من 0,6 نقطة مئوية إلى 0,1 نقطة. ويعكس هذا المعطى بلوغ السوق مرحلة إشباع نسبي بعد الدينامية المسجلة خلال الفترة 2000-2012.

بموازاة ذلك، وبعد القفزة النوعية التي حققها قطاع البناء والأشغال العمومية خلال العقد الأول من هذه الألفية، فقد هذا القطاع ذلك الزخم حيث انخفض النمو السنوي لقيمه المضافة من 6,1% ما بين 2000 و2012 إلى 1,4% منذ 2013. وبذلك انتقلت مساهمته في النمو غير الفلاحي من 0,4 إلى 0,1 نقطة مئوية. ويعكس هذا التباطؤ جزئيا تراجع النشاط في القطاع العقاري، كما يستدل على ذلك من تطور استهلاك الإسمنت والقروض الممنوحة إلى المنعشين العقاريين<sup>2</sup> اللذين سجلا انخفاضات بلغت على التوالي 2,9% و2,6% مقابل ارتفاعات بنسبة 6,2% و14,2%.

<sup>1</sup> تم اعتماد هذا المسمى في هذا الإطار من أجل تجميع الفرعين "الإدارة العمومية العامة والضمان الاجتماعي" و"التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي". ويتضمن هذا الأخير أيضا الخدمات المقدمة من القطاع الخاص، إلا أن حصتها تظل ضعيفة.

<sup>2</sup> متوسط النمو السنوي ما بين 2008 و2012.

## جدول 1.1.1: القيمة المضافة غير الفلاحية حسب قطاع النشاط

المساهمة في نمو القيمة المضافة غير الفلاحية (بالنقط المئوية)	متوسط التغير السنوي (%)		
	2012-2000	2018-2013	
-	-	2,3	القيمة المضافة غير الفلاحية
0,0	0,0	1,3	الصيد البحري
0,7	1,3	2,2	القطاع الثانوي
0,1	0,0	3,4	صناعة الاستخراج المعدني
0,4	0,7	2,0	الصناعات التحويلية
0,1	0,1	5,5	الكهرباء والماء
0,1	0,4	1,4	البناء والأشغال العمومية
1,6	3,4	2,4	القطاع الثالثي
0,2	0,4	1,8	التجارة
0,1	0,1	4,4	الفنادق والمطاعم
0,1	0,2	2,8	النقل
0,1	0,6	3,5	البريد والاتصالات
0,1	0,4	1,8	الأنشطة المالية والتأمينات
0,3	0,5	2,2	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
0,1	0,5	1,1	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
0,4	0,7	3,5	العقار والكرآء والخدمات المقدمة للمقاولات
0,0	0,1	2,0	خدمات غير مالية أخرى

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية. لم يتجاوز نمو قيمتها المضافة 2% في المتوسط خلال الفترة 2013-2018 مقابل 3,4% ما بين 2000 و2012 وانتقلت مساهمتها إلى 0,4 نقطة مئوية بدلا من 0,7 نقطة. ويعزى هذا التطور<sup>3</sup> إلى تباطؤ وتيرة نمو القيمة المضافة من 6,7% إلى 4,1% في فروع "الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية". ومن 4,2% إلى 3,2% في "الصناعات الغذائية والتبغ" ومن 6,9% إلى 0,6% في "الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية"<sup>3</sup>. بالمقابل. عرف النشاط في "صناعة النسيج والجلد" ارتفاعا بنسبة 0,7% بعد انخفاضه بنسبة 2,6%.

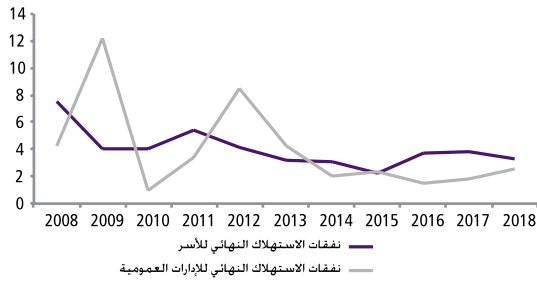
وفي نفس السياق. سجلت "الأنشطة المالية والتأمينات" تباطؤا واضحا في وتيرة نموها. حيث تدنت من 6,7% إلى 1,8% وانخفضت مساهمتها في نمو القيمة المضافة غير الفلاحية من 0,4 نقطة إلى 0,1 نقطة مئوية.

<sup>3</sup> في ظل عدم توفر معطيات حول القيم المضافة لفروع الصناعة التحويلية المتعلقة بالسنوات السابقة لسنة 2007. تم احتساب متوسط النمو السنوي للفترة الأولى ما بين 2007 و2012.

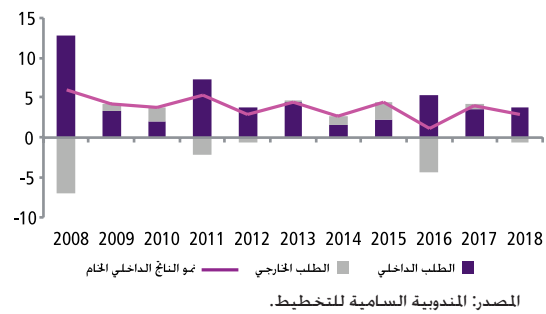
## 2.2.1 الطلب

يشير تحليل تطور مجتمعات الطلب من حيث الحجم إلى أنه بعد أن كان إيجابيا في حدود 0,3 نقطة مئوية. فإن مساهمة الطلب الخارجي في النمو عادت لتكون سلبية في 1,3 نقطة سنة 2018. وتباطأت وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات من 11,1% إلى 5,8% ونمو الواردات من 7,9% إلى 7,5%.

رسم بياني 9.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني (التغير %)



رسم بياني 8.2.1: مساهمة الطلب الداخلي والخارجي في النمو (بالنقط المئوية)

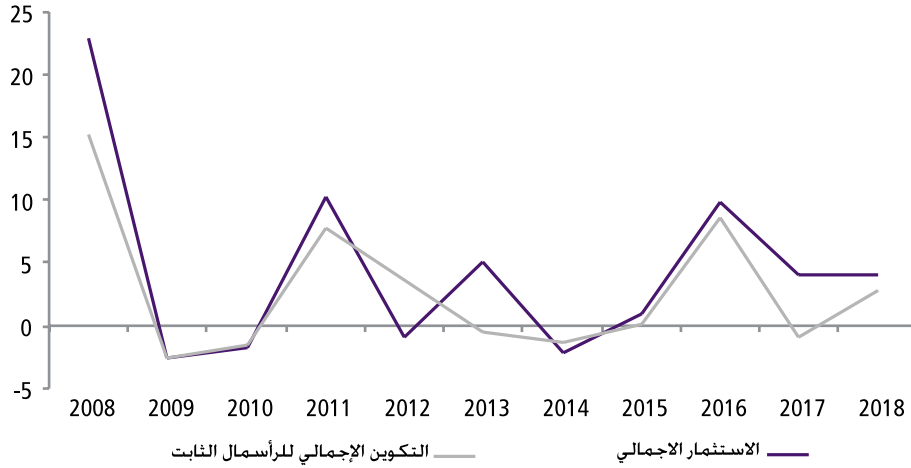


بدوره. حسن الطلب الداخلي بنسبة 3,9% مقابل 3,6% وبلغت مساهمته في النمو 4,3 نقطة مئوية بدلا من 3,9 نقطة.

وبلغت نسبة نمو الاستهلاك النهائي الوطني 3,1% مقابل 3,3% ومساهمته في النمو في 2,4 نقطة مئوية. وحسب المكونات. حسن استهلاك الأسر بنسبة 3,3%. والإدارات العمومية بنسبة 2,5% ونفقات المؤسسات غير الربحية بنسبة 3,2%.

وعلى نفس المنوال. تحسنت وتيرة الاستثمارات بنسبة 5,9% بدلا من 4,1%. مع ارتفاع بنسبة 1,2% بعد تراجع بنسبة 0,2% في إجمالي تكوين الرأسمال الثابت. و39,5% بدلا من 59,1% في تغيير المخزون.

رسم بياني 10.2.1: الاستثمار (التغير %)



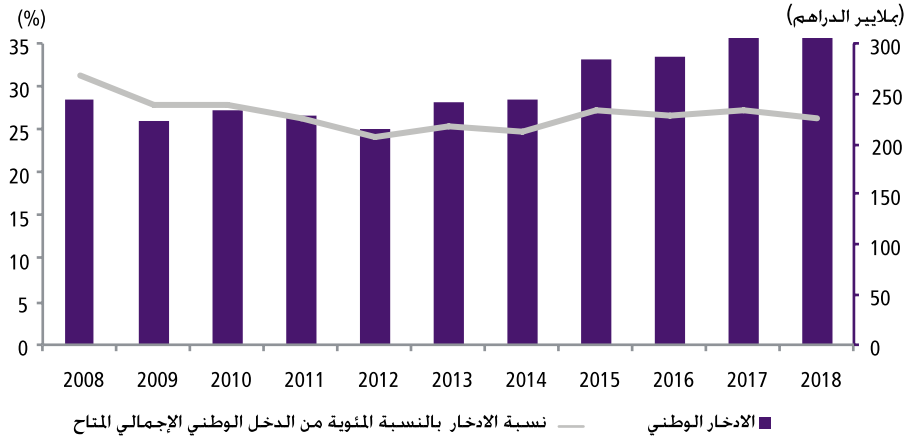
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

### 3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية

ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4,1% إلى 1 106,8 مليار درهم. وأخذ بعين الاعتبار انخفاضا بنسبة 12,5% في رصيد التحويلات الجارية وارتفاع بنسبة 11,7% في المداخيل الصافية برسوم عوائد الملكية. سجل الدخل الوطني الإجمالي المتاح نموا بنسبة 2,7% إلى 1 157,7 مليار درهم.

وتزايد الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 4,2% ليصل إلى 852,3 مليار درهم. أو ما يعادل 73,6% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وبذلك وصل مبلغ الادخار الوطني إلى 305,4 مليار درهم. أي ما يمثل نسبة ادخار تصل إلى 26,4%. متراجع بواقع 1,1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2017.

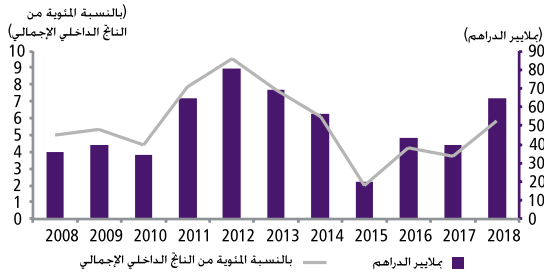
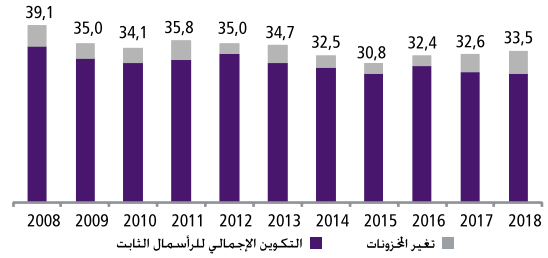
## رسم بياني 11.2.1: الإيداع الوطني



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويمكن هذا الادخار من تغطية نفقات الاستثمار في حدود 82,3%. وبلغت هذه الأخيرة 371 مليار درهم أو 33,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو ما يظل من بين الجهود الأكثر أهمية إذا ما قورن على المستوى الدولي. في ظل هذه الظروف. بلغت حاجة الاقتصاد من التمويل 65,6 مليار درهم أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 3,5% سنة من قبل.

## رسم بياني 13.2.1: الحاجة للتمويل

رسم بياني 12.2.1: معدل الاستثمار  
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## 3.1 سوق الشغل

على الرغم من كون السياق الاقتصادي لا زال يتسم بالانتعاش البطيء للأنشطة غير الفلاحية، إلا أن وضعية سوق الشغل تميزت سنة 2018 بالتحسن فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل. ومع ذلك فقد ظل أقل جاذبية نسبيا. حيث بلغ العدد الإضافي للباحثين عن العمل 64 ألفا، مقابل 135 ألف في 2017، وسجل انخفاض جديد في معدل المشاركة، لا سيما في الوسط الحضري. وبالتالي، تراجعت نسبة البطالة بواقع 0,4 نقطة مئوية إلى 9,8%. واستفاد من هذا التراجع على الخصوص الشباب في الوسط القروي المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، فيما واصلت نسبة البطالة تفاقمها لدى نظرائهم في الحواضر حيث بلغت نسبة 43,2%.

وتركزت مناصب الشغل الحديثة، البالغة 112 ألفا، في أكثر من نصفها في قطاع الخدمات، فيما استمرت القطاعات الأخرى في خلق عدد ضعيف من هذه المناصب.

في ظل هذه الظروف، سجلت الإنتاجية الظاهرة للعمل<sup>1</sup> في الأنشطة غير الفلاحية تحسنا بنسبة 1,2% مقابل 2,2% في 2017. بموازاة ذلك، ارتفعت الأجور بشكل طفيف بنسبة 0,2% بالقيمة الحقيقية، بدلا من 1,4% سنة من قبل، في القطاع الخاص<sup>2</sup>. وانخفضت مجددا بنسبة 1,5% مقابل 0,8% في الوظيفة العمومية.

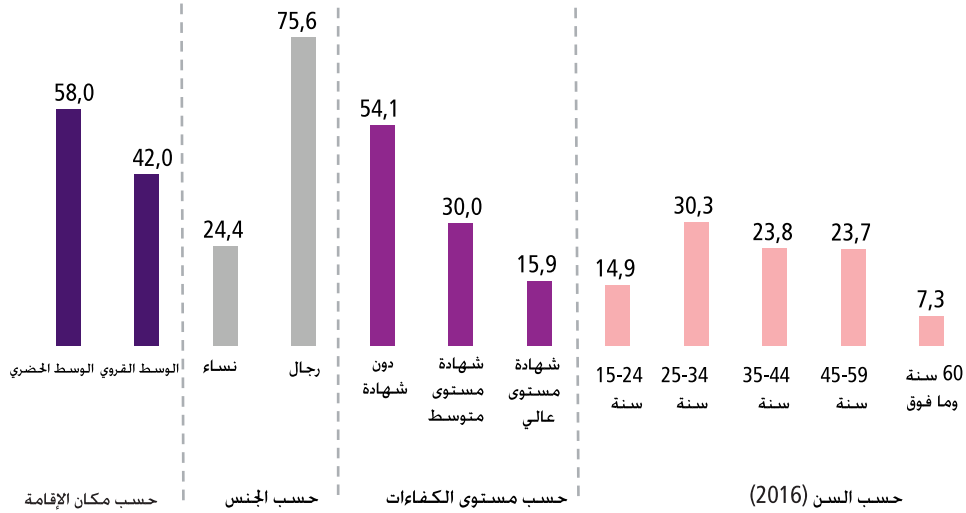
### 1.3.1 الساكنة النشيطة

ارتفع في سنة 2018 عدد الأشخاص البالغين سن العمل<sup>3</sup> بنسبة 1,7% إلى نحو 26 مليون شخص. منهم 14 مليون غير نشيط فيما 12 مليون شخص يمثلون الساكنة النشيطة<sup>4</sup>. وسجلت هذه الأخيرة نموا محدودا بلغ 0,5% إجمالا مقابل 1,1% في 2017. شمل ارتفاعا بنسبة 1% في الوسط الحضري واستقرارا في المناطق القروية. وتظل نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة ضعيفة حيث تصل إلى 24,4% على المستوى الوطني. 22,2% في المدن و27,4% في القرى. كما يظل المستوى التعليمي متدنيا حيث لا يتوفر 54,1% من الساكنة النشيطة على أي مؤهل علمي.

1 يتم احتسابها من خلال نسبة القيمة المضافة إلى حجم التشغيل.  
2 يتم احتسابها على أساس معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.  
3 السكان البالغون 15 سنة فما فوق.  
4 السكان المشتغلون أو الباحثون عن العمل.



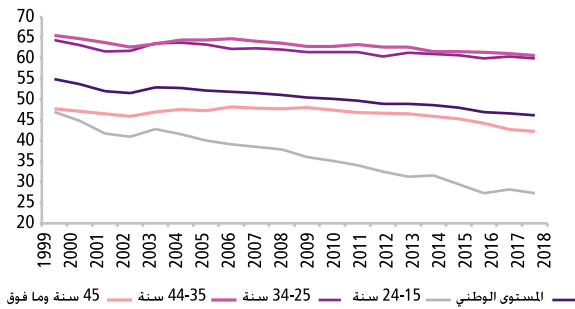
رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة في 2018 (%)



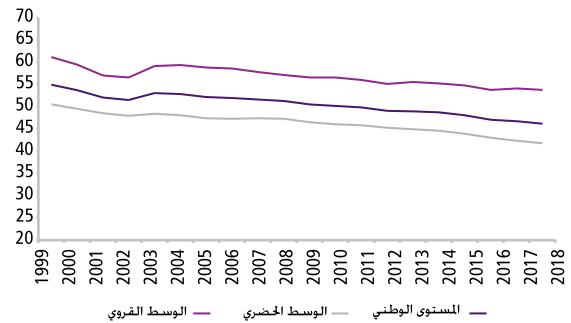
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

في ظل هذه الظروف، واصل معدل المشاركة<sup>1</sup> توجهه نحو الانخفاض. ليعود من سنة إلى أخرى من 46,7% إلى 46,2%. وحسب مكان الإقامة، انخفض بواقع 0,6 نقطة إلى 41,8% في الوسط الحضري. مع تسجيل تراجع على الخصوص بواقع 0,7 نقطة إلى 66,9% بالنسبة للرجال. وبواقع 0,2 نقطة إلى 53,9% في الوسط القروي.

رسم بياني 3.3.1: معدل النشاط حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط حسب وسط الإقامة (%)



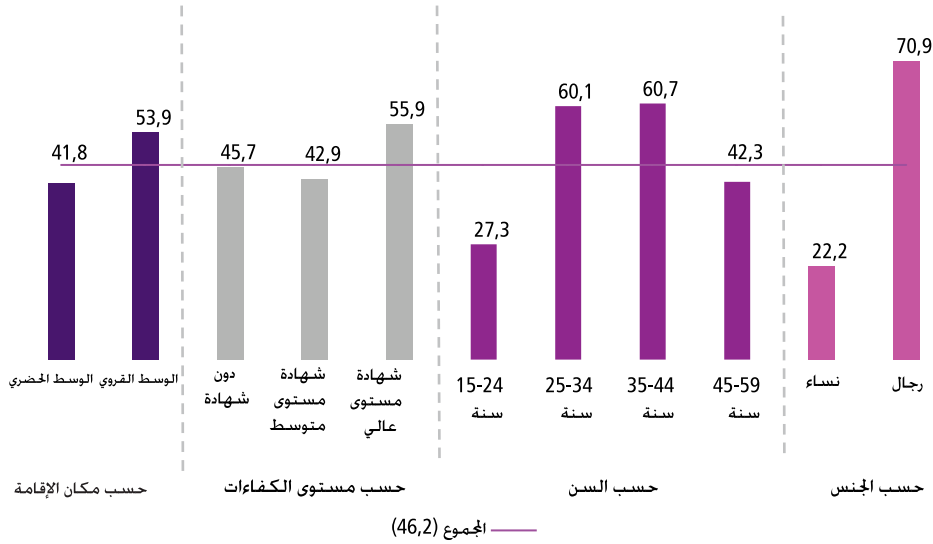
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وشمل تقلص معدل المشاركة كافة الفئات العمرية. باستثناء فئة ما بين 25 و34 سنة القاطنة في القرى التي عرفت نموا بواقع 0,2 نقطة إلى 63,2%. وتراجع هذا المعدل بواقع 0,6 نقطة إلى 60,7% لدى الأشخاص

1 يمثل هذا المعدل عدد العاملين النشطين إلى السكان البالغين سن العمل.

المتراوحة أعمارهم بين 35 و44 سنة وبنسبة 27,3% لدى الشباب ما بين 15 و24 سنة. ومن بين هذه الفئة الأخيرة، حوالي ثلاثة من أصل كل عشرة أشخاص لا يعملون ولا يتابعون دراسة أو تكويناً<sup>1</sup>. وفيما يتعلق بعدم التمدرس خصوصاً، تعزى العوامل الرئيسية المشار إليها<sup>2</sup> بنسبة 26% من الحالات إلى عدم الاهتمام، و بنسبة 20% إلى صعوبة الولوج للمؤسسات الدراسية، و بنسبة 14% إلى الرسوب المدرسي أو تكرار السنة و بنسبة 13% إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية.

رسم بياني 4.3.1: معدل النشاط في 2018 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب المناطق، سجلت أضعف معدلات المشاركة على مستوى درعة تافيلالت (41,3%) والعيون\_الساقية الحمراء (41,5%)، فيما سجلت أعلى المعدلات في الداخلة\_وادي الذهب (69,4%)، والدار البيضاء سطات (49,7%) ومراكش\_آسفي (48,6%).

وعلى غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يظل سوق الشغل بالمغرب يعاني من ضعف مشاركة المرأة، بنسبة تصل إلى 22,2% إجمالاً و18,1% في الوسط الحضري. وتبلغ هذه النسبة 51,7% في أمريكا اللاتينية والكارايبى، و50,5% في أوروبا وآسيا الوسطى و58,9% في شرق آسيا والمحيط الهادي.

1 معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017.

2 "سوق الشغل في المغرب: تحديات وفرص"، المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، نونبر 2017.

3 مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، معطيات 2018.

## 2.3.1 تطور التشغيل

بعد إحدائه 86 ألف منصب شغل سنة 2017، استطاع الاقتصاد الوطني خلق 112 ألف منصب. بزيادة بلغت 1% في حجم التشغيل<sup>1</sup> إلى 10,8 مليون شخص. إلا أن هذا النمو ظل أقل من ذلك المسجل في عدد السكان البالغين سن العمل. مما أدى إلى انخفاض جديد في نسبة التشغيل<sup>2</sup>. وتراجعت هذه الأخيرة من 41,9% إلى 41,7% إجمالاً. ومن 36,1% إلى 35,9% في المدن فيما استقرت في 52% في المناطق القروية. وحسب النوع. تراجعت بواقع 0,4 نقطة مئوية إلى 65% لدى الرجال وبواقع 0,2 نقطة إلى 19% لدى للنساء.

حسب القطاعات، ورغم تسجيل موسم فلاحي جيد جدا للسنة الثانية على التوالي، لم يستطع القطاع الفلاحي إحداث سوى 19 ألف منصب شغل مقابل 42 ألف في 2017 وخسارة متراكمة بلغت 151 ألف منصب خلال سنتي 2015 و2016. وبالنسبة للقطاعات غير الفلاحية. أحدث قطاع الخدمات 65 ألف منصب شغل. مقابل 26 ألف منصب سنة من قبل. منها 34 ألف في "التجارة بالتقسيط خارج المحلات التجارية". و13 ألف في "الخدمات الشخصية والمنزلية" و12 ألف في "المطاعم والفنادق". وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية إحداث 15 ألف منصب بدلا من متوسط وصل إلى 22 ألف خلال السنوات الثلاث الأخيرة فيما ظل عدد المناصب المحدثة في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية محدودا في 13 ألف. منها 11 ألف في فرع "النسيج والملابس الداخلية والألبسة".

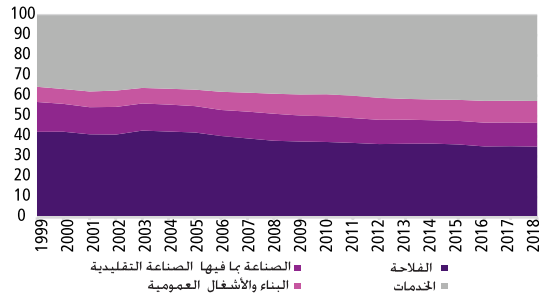
أخذا بالاعتبار هذه التطورات، تعززت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل إلى 42,4% على الصعيد الوطني و64,4% في الوسط الحضري. وأصبحت بذلك حصة القطاع الفلاحي تصل إلى 35%. مقابل 11,7% للصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و10,8% لقطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الترابي، تستأثر ثلاث جهات بنسبة 74,1% من مناصب الشغل المحدثة. ويتعلق الأمر بكل من مراكش\_أسفي بواقع 38 ألف منصب. والدارالبيضاء\_سطات بواقع 28 ألف ودرعة\_تافيلالت بواقع 17 ألف. على النقيض من ذلك، سجلت جهتا بني ملال\_خنيفرة والداخلية\_وادي الذهب فقدان 8 آلاف و5 آلاف منصب شغل على التوالي.

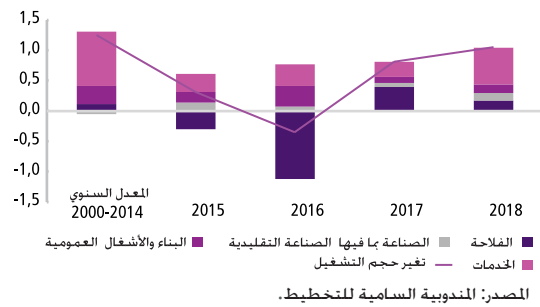
1 يتعلق الأمر بالسكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق.

2 نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. وتعكس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

رسم بياني 6.3.1: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



رسم بياني 5.3.1: المساهمات في تطور التشغيل (%)



يظهر تحليل بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية أن الأجراء يشكلون حوالي نصف السكان النشيطين المشتغلين. وهي نسبة متدنية مقارنة بتلك المسجلة في البلدان المتقدمة وفي العديد من البلدان الصاعدة (انظر الإطار). ويعمل ستة أجراء من أصل عشرة إجمالاً. وتسعة من أصل عشرة في قطاع البناء والأشغال العمومية. بدون عقود. وبالنسبة لباقي النشيطين المشتغلين. فإن 34,7% يعملون في إطار التشغيل الذاتي و16,5% هم من المستخدمين غير المأجورين. غالبيتهم العظمى تشتغل كمساعدين أسريين في الوسط القروي.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي. لا يتوفر ثلاثة مستخدمين من أصل كل خمسة على أي مؤهل دراسي. وتراجع هذه النسبة ما بين 44,2% لدى الأجراء و72,2% لدى المستقلين. وحسب قطاع النشاط. بلغت النسبة 39,9% في الخدمات. و46,1% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية. و62,1% في البناء والأشغال العمومية وتصل إلى 82,2% في الزراعة.

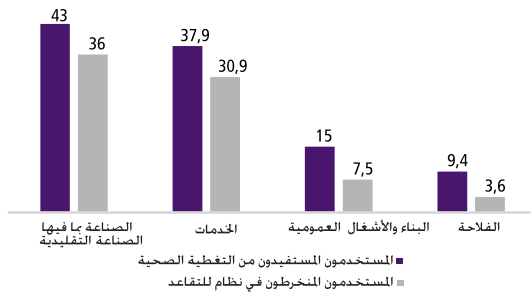
وفيما يتعلق بظروف العمل. فهي تظل هشّة حيث يتمتع فقط 26,1% من العاملين المستخدمين إجمالاً و45,4% من بين الأجراء من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل الذي يعملون فيه. وتحسن هذه النسبة حسب مستوى التأهيل العلمي حيث تنتقل من 14,6% لدى غير الحاصلين على شهادات إلى 73,4% بالنسبة للحاصلين على شهادات عليا. وحسب قطاعات الأنشطة. تتباين ما بين 9,4% في القطاع الفلاحي و43% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

علاوة على ذلك. واحد فقط من أصل كل خمسة نشطين مشتغلين منخرط في أحد أنظمة التقاعد. 31,3% في الوسط الحضري و4,8% في الوسط القروي. وتصل هذه النسبة إلى 37,9% بالنسبة للأجراء وتنتقل من 7,1% لدى غير الحاصلين على شهادات إلى 68,7% لدى الحاصلين على شهادات عليا. وعلى المستوى القطاعي. تنحصر هذه النسبة في 3,6% في الزراعة وتبلغ 36% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

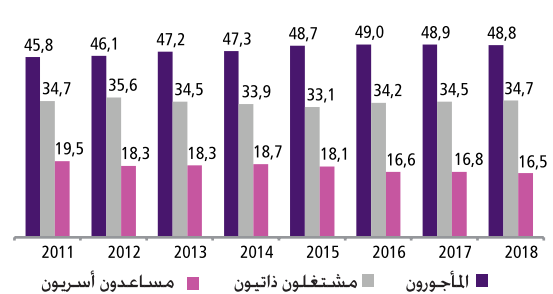
ولعل هذه الجودة المتدنية للشغل ما يفسر الرغبة المعبر عنها من لدن 20% من النشيطين المشتغلين في تغيير العمل. ويسعى هؤلاء بصفة رئيسية وراء الحصول على أجر أعلى. وبدرجة أقل. عن ظروف عمل أفضل. وعن عمل مستقر أو أكثر تلاؤماً مع التكوين المحصل عليه.

من ناحية أخرى. يظل الانخراط في تنظيم نقابي أو مهني غير منتشر بشكل واسع. حيث تصل نسبة الانخراط إلى 4,3% إجمالاً و7,2% بين الأجراء. وعلى سبيل المقارنة دولياً<sup>1</sup>. تصل هذه النسبة إلى 8,2% في تركيا. و19,6% في النشيلي. و28,1% في جنوب أفريقيا. و67,2% في الدانمارك.

رسم بياني 8.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من حماية اجتماعية حسب قطاع الأنشطة في 2018 (%)



رسم بياني 7.3.1: بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية (%)



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

### 3.3.1 البطالة والشغل الناقص

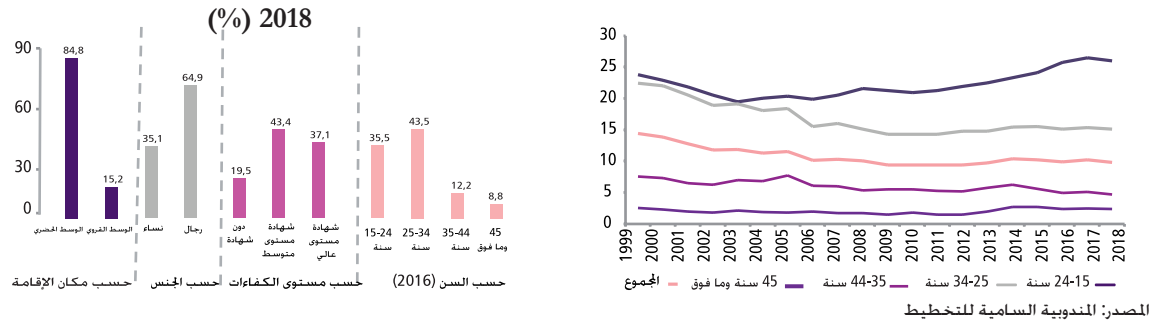
بعد ارتفاعه بنسبة 4,2% في 2017. تقلص عدد السكان في وضعية بطالة بنسبة 3,9% في 2018 إلى 1,2 مليون شخص متراجعا بواقع 2,5% في المدن و11,4% في المناطق القروية حيث استفادت النساء بصفة أساسية من هذا التحسن. وتظل البطالة ظاهرة حضرية بالأساس. بنسبة تصل إلى 84,7%. خاصة في صفوف الشباب حيث أن ثلثي العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة. وتصل نسبة الباحثين عن الشغل لأول مرة إلى 57,9% ونسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة<sup>2</sup> إلى 67,6%.

في ظل هذه الظروف وبالنظر إلى تطور الساكنة النشيطة. انخفضت نسبة البطالة من 10,2% إلى 9,8% على الصعيد الوطني. من 14,7% إلى 14,2% في الوسط الحضري ومن 4% إلى 3,5% في القرى. وكان الانخفاض أكثر وضوحا في صفوف النساء حيث بلغ 0,7 نقطة إلى 14% مقابل 0,4 نقطة إلى 8,4% لدى الرجال. وشمل التحسن مختلف الشرائح العمرية. باستثناء فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة في المدن الذين تفاقمت لديهم نسبة البطالة إلى 43,2%.

1 قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية: <https://www.ilo.org/ilostat/>  
2 عاطلون عن العمل لمدة تفوق السنة.

ولا تزال البطالة تشمل على الخصوص أصحاب المؤهلات العليا. حيث تصل لدى حاملي هذه الشهادات<sup>1</sup> إلى 23% مقابل 3,5% لدى غير الحاصلين على شهادة عليا. وهي نسبة أعلى بحوالي سبع مرات. وتصل نسبة البطالة إلى 23,3% لدى الحاصلين على دبلوم التكوين المهني و15,4% بالنسبة لخريجي التعليم العام.

رسم بياني 9.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%) رسم بياني 10.3.1: بنية الساكنة العاطلة عن العمل في

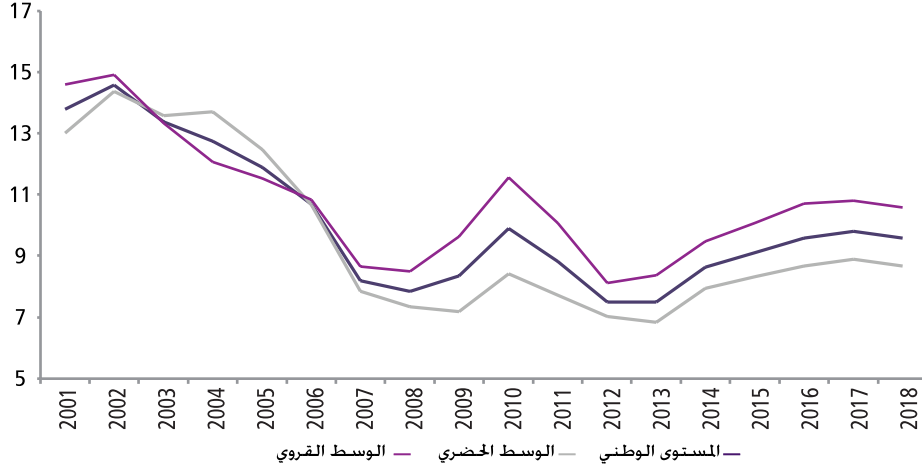


وواكب تراجع البطالة تقلص في الشغل الناقص<sup>2</sup> الذي انخفضت نسبته من 9,8% إلى 9,6% على الصعيد الوطني. ومن 8,9% إلى 8,7% في المدن ومن 10,8% إلى 10,6% في القرى. وحسب الجنس. يشمل هذا التراجع. الأول من نوعه منذ 2013. انخفاضاً بواقع 0,3 نقطة إلى 10,8% بالنسبة للرجال وارتفاعاً طفيفاً بواقع 0,1 نقطة إلى 5,5% بالنسبة للنساء.

ويظل الشغل الناقص مرتبطاً في 66,2% من الحالات بعدم ملائمة العمل للمؤهلات العلمي وعدم كفاية الأجر وفي 33,8% بالعدد المحدود لساعات العمل. ويتقلص مع التقدم في السن. حيث يتدنى المعدل من 15,9% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة إلى 5,1% لدى الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق. وحسب قطاع الأنشطة. يظل البناء والأشغال العمومية القطاع الأكثر تأثراً بنسبة تصل إلى 15,1%. تليه الفلاحة بنسبة 10% والخدمات بنسبة 8,6%. ويبقى القطاع الصناعي بما فيه الصناعة التقليدية المجال الأقل انتشاراً لهذه الظاهرة حيث لا تتعدى نسبتها لدى المستخدمين 6,8%.

1 البكالوريا. دبلوم تقني. تقني متخصص أو شواهد التعليم العالي.  
2 يتكون السكان في حالة تشغيل ناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: (i) مدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي. والذين أبدأوا استعدادهم للعمل لساعات إضافية. أو (ii) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم بالنظر لعدم تلاؤمهم مع مؤهلاتهم أو تكوينهم أو لعدم كفاية الأجر المتحصل عليه.

رسم بياني 11.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب وسط الإقامة (%)

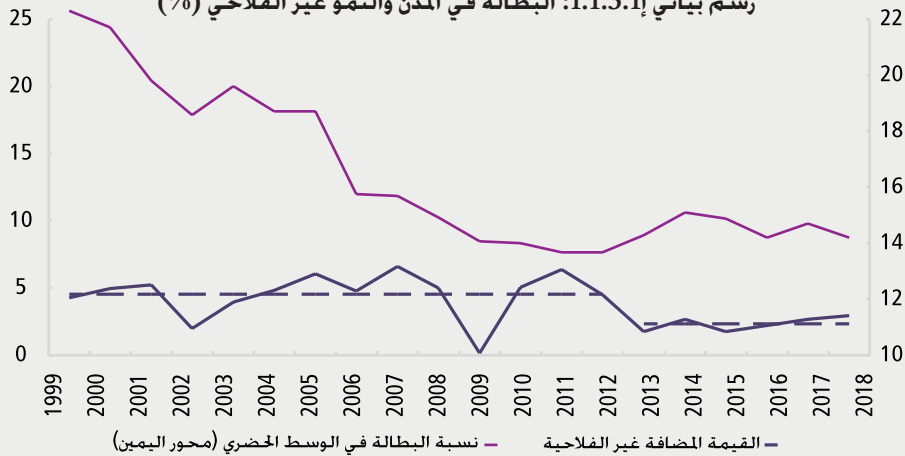


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: النمو والبطالة في الوسط الحضري – التطورات الأخيرة<sup>1</sup>

اتخذت نسبة البطالة في المجال الحضري، ما بين سنتي 1999 و2012، منحاً تنازلياً حيث انخفضت من 22,3% إلى 13,7%. وساهم في هذا التطور النمو المتزايد للأنشطة غير الفلاحية بنسبة تقارب 4,5% سنوياً. وابتداءً من 2013، وفيما سجلت هذه الأخيرة تباطؤاً ملموساً إلى 2,3% وتراجع عدد مناصب الشغل المحدثة. حيث انتقلت ما بين الفترتين من 93,2 ألف منصب سنوياً إلى 38,3 ألف. سجلت نسبة البطالة على العموم مقاومة نسبية أمام الارتفاع. لتستقر في 14,2% في 2018.

رسم بياني 1.1.3.1: البطالة في المدن والنمو غير الفلاحي (%)



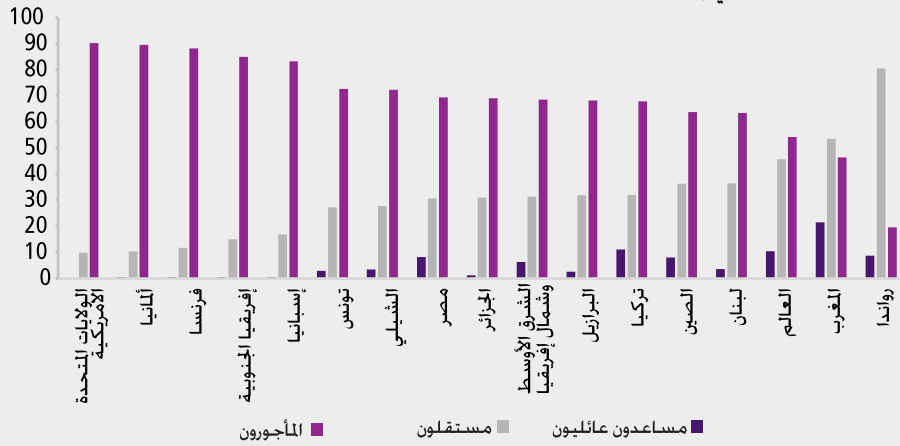
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويمكن تفسير هذه النتيجة المتناقضة ظاهرياً بتظافر عاملين اثنين. أولاًهما يرتبط بالتراجع المتزايد معدل المشاركة، وهو ما يعكس إحباطاً أكبر لدى الساكنة البالغة سن العمل. فقد تراجعت هذه النسبة سنوياً بواقع 0,6 نقطة ما بين 2013 و2018 بدلاً من 0,4 نقطة ما بين 1999 و2012. وفي حالة بقائها في نفس مستواها لسنة 2012، كان سيسجل دخول 574 ألف نشيط إضافي في السوق. ومع افتراض عدم تسجيل تغير في وتيرة خلق فرص الشغل، كانت نسبة البطالة ستصل إلى 20,8%. أي أعلى بواقع 6,6 نقطة مئوية من المستوى الملاحظ.

<sup>1</sup> التحليل في هذا الإطار يقتصر على الوسط الحضري، أما في الوسط القروي، وبالنظر لهيمنة النشاط الفلاحي، فإن نسبة البطالة، حسب تعريف المكتب الدولي للعمل، هي متدنية بنيويًا.

أما العامل الثاني فيتجلى في تطور جودة الشغل. وبالفعل، تشير العديد من مؤشرات سوق الشغل أن التحسن التدريجي لهذا الأخير الملاحظ منذ عام 1999 قد تباطأ ابتداء من 2013، ويتعلق الأمر في المقام الأول بنسبة الشغل الناقص التي. وبعد تراجعها من 12,9% في 1999 إلى 7% في 2012، ارتفعت لتصل إلى 8,7% في 2018. بموازاة ذلك، ومنذ سنة 2013، أصبحت أكثر من ثلاثة مناصب محدثة من أصل عشرة، بدلا من أقل من اثنين فيما قبل. موسمية أو عرضية. لتزايد بذلك حصة هذه الفئة من النشيطين من 4,5% في المتوسط إلى 6,7%. إضافة إلى ذلك، وبعد انخفاضها من 6,2% في 1999 إلى 3,3% في 2012، سجلت حصة التشغيل غير المأجور شبه استقرار في هذا المستوى منذ تلك الفترة. أيضا، ظلت حصة التشغيل المأجور، الذي يعكس مستوى تنظيم الاقتصاد، متدنية نسبيا إذا ما قورنت ببلدان أخرى فيما تستقر نسبة الأجراء بدون عقود في حوالي 53% منذ 2013، وذلك بعد توجيهها نحو الانخفاض الذي بدأ في 1999 حين كانت تصل إلى 65,9%.

رسم بياني 2.1.3.1: بنية السكان المشتغلين حسب الوضعية المهنية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

وعلى صعيد آخر، تشير معطيات أخرى، المنشورة فقط على المستوى الوطني، إلى أن جزءا كبيرا من مناصب الشغل المحدثة خلال السنوات الأخيرة تركزت في قطاعات تنتشر فيها نسبيا الأنشطة غير المهيكلة. وبالفعل، في قطاع الخدمات الذي يعد المشغل الرئيسي لليد العاملة، سجلت 97% من مناصب الشغل الصافية المحدثة في 2016 و72% في 2018 في "التجارة بالتقسيط خارج المتاجر" وفي "الخدمات الشخصية والمنزلية".

كل هذه الخلاصات تجعلنا نستنتج أن تطور نسبة البطالة لوحدها تظل غير كافية بشكل كبير لتقييم وضعية سوق الشغل وأنه ينبغي بموازاة ذلك الأخذ بعين الاعتبار جملة من المؤشرات الإضافية حول جودته. من هذا المنطلق على الخصوص، قامت منظمة العمل الدولية بتطوير برنامج العمل اللائق وإدراجه في الإطار الأشمل لأهداف التنمية المستدامة.

## 4.3.1 الإنتاجية والأجور

سجلت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية سنة 2018 نموا بنسبة 1,2% مقابل 2,2% سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ إلى نمو للقيمة المضافة بنسبة 2,6% بدلا من 2,9% و للتشغيل بنسبة 1,3% بدلا من 0,6%. وحسب القطاعات، فقد تباطأت من 2,8% إلى 1,8% في القطاع الثانوي ومن 2,2% إلى 1,2% في القطاع الثالثي.



بموازاة ذلك، ارتفع متوسط الأجور في القطاع الخاص بنسبة 2% مقابل 2,1% في 2017 بالقيمة الإسمية. وبنسبة 0,2% مقابل 1,4% بالقيمة الحقيقية. وفي الوظيفة العمومية، سجل هذا المتوسط زيادة طفيفة بنسبة 0,3% بالقيمة الإسمية، بعد شبه ركود، وتراجع مجددا بنسبة 1,5% مقابل 0,8% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 12.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور بالقيمة الحقيقية (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

## جدول 1.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

2018	2017	2016		
<b>مؤشرات النشاط</b>				
11 979	11 915	11 780	السكان النشيطون (بالآلاف)	
6 953	6 887	6 806	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
5 026	5 028	4 974	وسط قروي	
46,2	46,7	47,0	معدل النشاط (%)	
41,8	42,4	43,0	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
53,9	54,1	53,8	وسط قروي	
70,9	71,6	72,2	رجال	حسب الجنس
22,2	22,4	22,4	نساء	
<b>مؤشرات الشغل</b>				
112	86	-37	مناصب الشغل المجددة (بالآلاف)	
91	31	26	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
21	55	-63	وسط قروي	
19	42	-119	الفلاحة	
13	7	8	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	حسب القطاع
15	11	36	البناء والأشغال العمومية	
65	26	38	الخدمات	
10 811	10 699	10 613	السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)	
5 963	5 872	5 840	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 848	4 827	4 773	وسط قروي	
41,7	41,9	42,3	معدل الشغل (%)	
35,9	36,1	36,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
52,0	52,0	51,7	وسط قروي	
<b>مؤشرات البطالة والشغل الناقص</b>				
9,8	10,2	9,9	نسبة الشغل (%)	
14,2	14,7	14,2	وسط حضري	
43,2	42,8	41,8	الشباب البالغون بين 15 و 24 سنة	حسب مكان الإقامة
3,5	4,0	4,0	وسط قروي	
9,6	9,8	9,6	نسبة الشغل الناقص (%)	
8,7	8,9	8,7	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
10,6	10,8	10,7	وسط قروي	
<b>الإنتاجية وكلفة الأجور (التغير %)</b>				
1,2	2,2	0,9	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية	
0,0	0,0	2,3	بالقيمة الاسمية	الأجر الأدنى المهني المضمون و الأجر
-1,8	-0,7	0,7	بالقيمة الحقيقية	الأدنى الفلاحي المضمون
2,0	2,1	1,9	بالقيمة الاسمية	الأجور في القطاع الخاص
0,2	1,4	0,3	بالقيمة الحقيقية	
0,3	-0,1	1,1	بالقيمة الاسمية	الأجور في القطاع العام
-1,5	-0,8	-0,5	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشغل والإدماج المهني وحسابات بنك المغرب.

## 4.1 التضخم

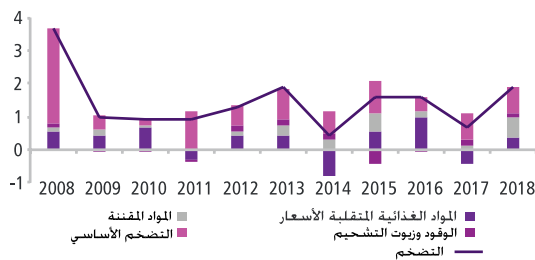
شهد التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، ارتفاعا ملحوظا سنة 2018، مع بقاءه في مستوى معتدل. فقد تسارعت نسبته إلى 1,9% بعد 0,7% سنة 2017 و1,5% كنسبة متوسطة بين 2008 و2016.

يعزى هذا التغير بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 2,6% بعد تراجعها بواقع 3,1% سنة من قبل، كما يعود، وإن بدرجة أقل، إلى ارتفاع الأسعار المقننة بنسبة 2,8% مقابل 0,8% على إثر رفع الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ الداكن ورسوم التمبير. من جهة أخرى، تنامت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم بواقع 5,2%. عوض 8,8% خاصة بفعل استمرار المنحى التصاعدي للأسعار الدولية، الذي بدأ في مستهل سنة 2016.

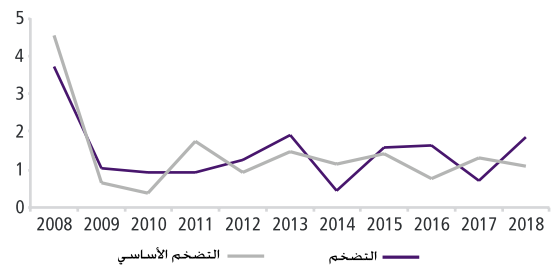
أما التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار، فقد تراجع من 1,3% إلى 1,1%. بفعل تباطؤ أسعار بعض المواد الغذائية، خاصة منها الزيوت.

وتتضمن كافة هذه التغيرات التحيين الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في مارس 2018 على بنية السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك، ويعتمد هذا التحيين، الذي تم تطبيقه بأثر رجعي ابتداء من شهر يناير 2018، شهر دجنبر 2017 كأساس متوسط. إلا أن سنة 2016 تبقى سنة الأساس في هذا المؤشر.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

## جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير بالنسبة المئوية)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	أصناف المنتجات
1,9	0,7	1,6	1,6	0,4	1,9	1,3	مؤشر أسعار الاستهلاك
2,6	-3,1	7,5	4,3	-5,6	3,3	3,0	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
5,2	8,8	-1,7	-16,1	7,0	8,0	9,9	الوقود وزيوت التشحيم
2,8	0,8	0,7	2,7	1,6	1,3	0,7	المنتجات المقلنة الأسعار
1,1	1,3	0,8	1,4	1,2	1,5	0,9	مؤشر التضخم الأساسي
0,8	1,6	0,6	1,8	1,0	1,6	2,2	- المواد الغذائية
1,0	1,4	1,1	0,6	2,1	1,6	2,1	- ملابس وأحذية
1,7	1,1	1,0	1,1	1,7	2,2	1,0	- سكن. ماء. غاز ومحروقات أخرى <sup>(1)</sup>
1,0	0,5	0,6	0,3	0,8	0,2	0,1	- أثاث. ومعدات منزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن
0,6	2,4	1,0	1,0	2,6	0,9	2,0	- الصحة <sup>(1)</sup>
0,1	-0,4	0,2	0,3	1,1	1,2	0,8	- النقل <sup>(2)</sup>
0,0	-0,2	-0,2	0,2	-4,6	-9,2	-19,6	- التواصل
0,8	0,6	1,7	0,2	-0,9	0,5	0,4	- التعليم
2,5	2,7	2,3	2,9	3,4	5,5	3,8	- الترفيه والثقافة <sup>(1)</sup>
1,9	3,2	2,5	2,3	2,5	3,2	2,0	- المطاعم والفنادق
1,8	0,9	0,3	0,7	1,5	1,6	1,7	- سلع وخدمات متنوعة <sup>(1)</sup>

(1) دون احتساب الأسعار المقلنة.

(2) باستثناء المنتجات المقلنة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

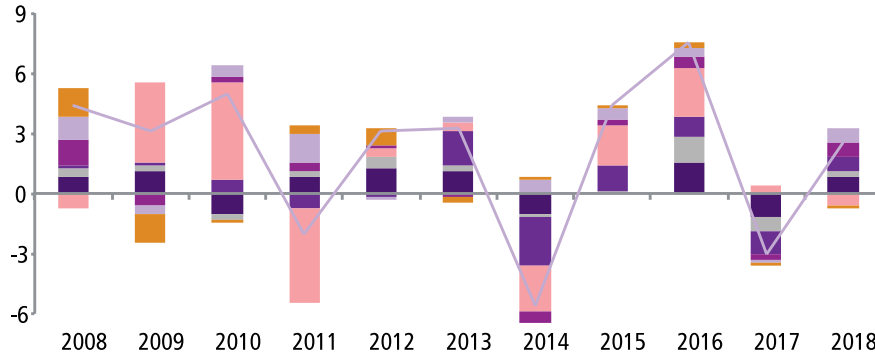
## 1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

## 1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

بعد تباطؤها في الشهرين الأولين من السنة. شهدت وتيرة نمو أئمة المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار تسارعا قويا. متأثرة جزئيا بالعرض المحدود لبعض المنتجات الطرية. الناتج عن الظروف المناخية غير الملائمة التي شهدتها الموسم الفلاحي في بدايته. إلا أن تحسن الوضع بعد ذلك أدى إلى تغير المنحى التصاعدي للأسعار. إذ ارتفعت بمتوسط سنوي قدره 2,6%. بعد انخفاضها بواقع 3,1% سنة 2017. لتنتقل بذلك مساهمتها في التضخم من -0,4 إلى 0,4 نقطة مئوية.

وقد شمل ارتفاع الأسعار كافة المنتجات. باستثناء الخضر الطرية والحبوب غير المصنعة. التي انخفضت بنسب 3,2% و 4,1% على التوالي. فيما سجلت الحوامض والفواكه الطرية أعلى نسب ارتفاع بواقع 15% و 3,7% على التوالي.

رسم بياني 3.4.1: المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية المتقلبة (بالنقط المئوية)

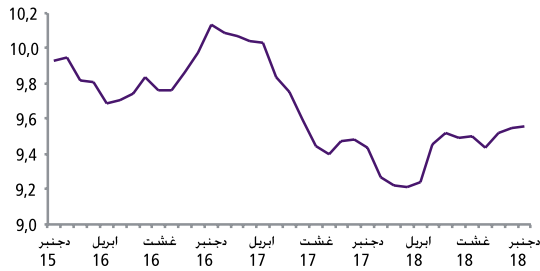


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

### 2.1.4.1 الوقود وزيت التشحيم

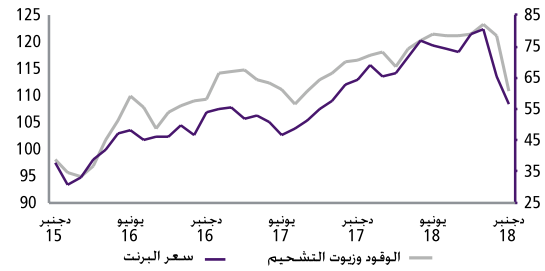
ارتفعت أسعار الوقود وزيت التشحيم بنسبة 5,2% مقابل 8,8% سنة من قبل. انتزاع بذلك مساهمتها في التضخم إلى 0,1 نقطة مئوية عوض 0,2 نقطة. ويعزى هذا الارتفاع جزئيا إلى تزايد الأسعار الدولية للمنتجات النفطية بفعل تنامي الضغوط الجيوسياسية وكذا على إثر اتفاق بلدان منظمة الأوبك وبعض البلدان غير الأعضاء على تقليص الإنتاج. بذلك، ارتفع سعر البرنت بنسبة 30,7%. لينتقل من 54,4 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2017 إلى 71,1 دولار للبرميل سنة 2018. إلا أن تأثير حدة هذا الارتفاع قد تقلص بفعل تنامي المعدل السنوي لقيمة العملة الوطنية إزاء الدولار الأمريكي بنسبة 3,3%.

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



المصدر: بنك المغرب.

رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيت التشحيم (مؤشر أساس 2006) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



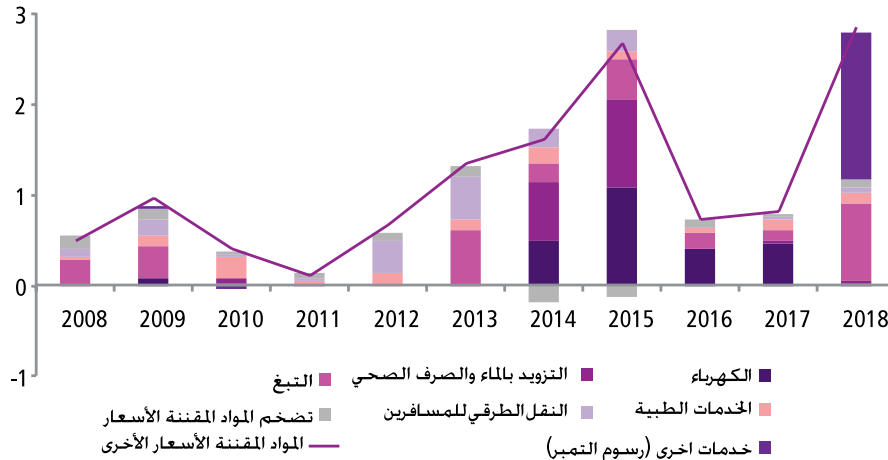
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

### 3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

من أبرز ما ميّز تغير أسعار المواد المقننة خلال السنة رفع رسوم التمير والضريبة الداخلية لاستهلاك التبغ الداكن. فعلى إثر رفع سعر طابع جواز السفر من 300 إلى 500 درهم، تنفيذا لقانون المالية لسنة 2018، ارتفع المؤشر الخاص ببنود «خدمات أخرى» لمؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 20,2%. مساهما بذلك بواقع 1,6 نقطة مئوية في ارتفاع أسعار المنتجات المقننة. إلى جانب ذلك، وطبقا لمقتضيات قانون المالية لسنة 2017، ارتفعت الضريبة الداخلية لاستهلاك السجائر الداكنة من 315 إلى 388 درهم لكل ألف سيجارة<sup>1</sup>. ابتداء من فاتح يناير 2018. وقد نتج عن هذا الإجراء ارتفاع أسعار التبغ بواقع 11,9%. لتساهم بواقع 0,9 نقطة مئوية في تطور أسعار المنتجات المقننة. أما بخصوص الخدمات الطبية، فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 2,2% سنة 2018. بالرغم من عدم صدور أي قرار تنظيمي بشأنها خلال السنة.

وفي الجمل، تزايدت أسعار المنتجات المقننة بنسبة 2,8% سنة 2018 مقابل 0,8% سنة من قبل. لتنتقل بذلك مساهمتها في التضخم من 0,1 إلى 0,6 نقطة مئوية.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المنتجات المقننة الأسعار في التضخم (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 نص قانون المالية لسنة 2017 على رفع الضريبة الداخلية لاستهلاك التبغ الداكن على ثلاث مراحل. لينتقل بذلك المقدار العيني من 217 درهم لكل ألف سيجارة سنة 2016 إلى 315 درهم سنة 2017، و388 درهم سنة 2018 ثم 462 درهم سنة 2019. كما عرف المبلغ الأدنى للتحصيل ارتفاعا تدريجيا خلال نفس الفترة. إذ انتقل من 265 درهم لكل ألف سيجارة سنة 2016 إلى 567 درهم سنة 2019.

### إطار 1.4.1: تطور أسعار الخدمات الصحية في المغرب بين 2007 و 2018

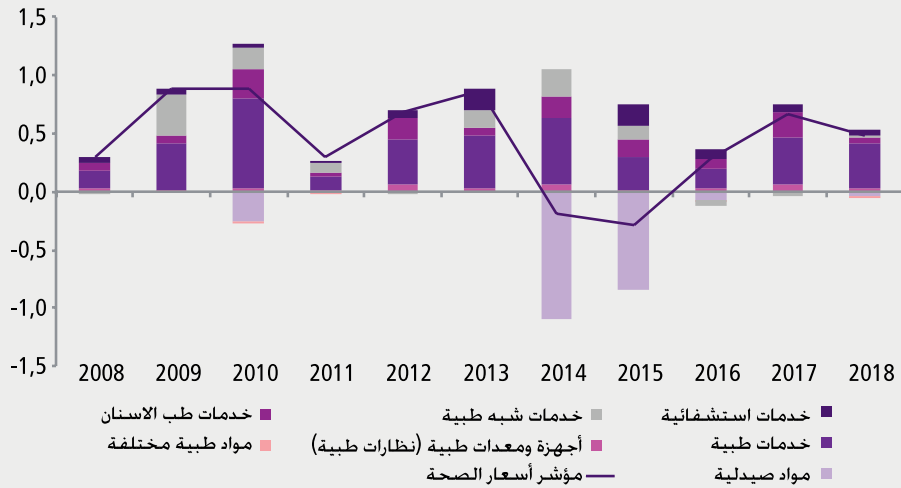
يعتبر تحرير الأسعار بالمغرب مبدأ أساسيا يكرسه القانون. إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق على بعض المنتجات والخدمات. إما بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية أو قيمتها الاجتماعية أو إلى غياب المنافسة الكافية بشأنها في السوق. من بين هذه الفئات المستثناة، نجد بعض الإجراءات والخدمات الطبية في القطاع الخاص، إلى جانب المنتجات الصيدلانية.

فحسب الاستقصاء الشهري حول الأسعار الذي تجريه المندوبية السامية للتخطيط، تعرف هذه الفئات في بعض الأحيان زيادات لا تليها بالضرورة قرارات تنظيمية. وقد ورد في هذا الاستقصاء تقسيم هذه المنتجات والخدمات إلى ثلاث مجموعات، هي: 1- مواد وأجهزة ومعدات طبية، 2- الخدمات الإسعافية، 3- الخدمات الاستشفائية.

ففي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2018، شهدت هذه الفئات تغيرات سنوية، تباينت بين انخفاضها بنسبة 0,3% سنة 2015 وارتفاعها بواقع 0,9% خلال سنوات 2009 و2010 و2013. وطيلة هذه الفترة كاملة، بلغت نسبة الارتفاع 5%. وهي نسبة أقل بكثير من تلك المسجلة في قطاع التعليم ( 47,9%) أو في كافة أسعار الاستهلاك (17,2%). وقد سجلت أعلى نسب ارتفاع للأسعار في كل من الخدمات الطبية بنسبة 28,1% والنظارات الطبية بواقع 16,3% وخدمات طب الأسنان بنسبة 14%. أما المنتجات الصيدلانية، فقد انخفضت أسعارها بواقع 6,3%. على إثر صدور قرارات وزارة الصحة بتخفيض أسعار بعض الأدوية.

بذلك، ساهمت هذه المنتجات والخدمات بمقدار 0,2 نقطة مئوية في تغير الأسعار خلال هذه الفترة، وبالرغم من ضعف هذه المساهمة، إلا أنها تبقى موجهة نحو الارتفاع. وطبقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، انتقلت حصة الخدمات الطبية في ميزانية الأسر بالمدن من 5,4% سنة 1985 إلى 9,2% سنة 2013/2014.

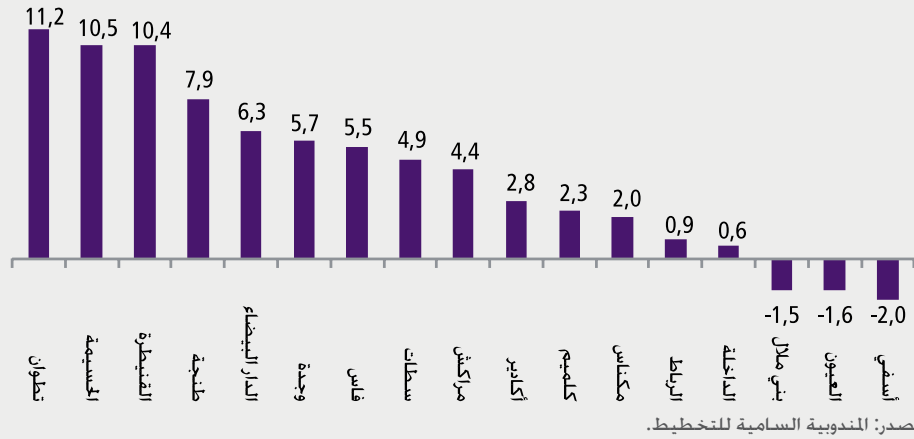
رسم بياني 1.1.4.1: المساهمة في تطور أسعار الصحة (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك المركزي الأوروبي.

وحسب المدن. سجلت أعلى نسب ارتفاع في مدينة تطوان بواقع 11,2%. تليها الحسيمة والقنيطرة بحوالي 10,5% لكل منهما. في المقابل. تراجعت الأسعار في مدينة آسفي بنسبة 2% والعيون بواقع 1,6% وبني ملال بنسبة 1,5%. وأبان استقصاء المندوبية السامية للتخطيط حول الأسعار أن فارق التباين بين المدن السبعة عشر المشمولة قد ارتفع ليصل إلى 13,2 نقطة مئوية.

رسم بياني 2.1.4.1: تطور أسعار الصحة حسب المدن ما بين 2007 و2018 (%)



#### 4.1.4.1 التضخم الأساسي

اتّسم تطور التضخم الأساسي سنة 2018 بتأثره على الخصوص بتغير مكونه الخاص بالمواد الغذائية. فقد ارتفعت أسعار هذا الأخير بواقع 0,8% مقابل 1,6% سنة من قبل. خاصة بفعل التباطؤ القوي لأسعار الزيوت من 8,5% إلى 0,4% وتدني أسعار القطنيات الجافة بنسبة 1,9% بعد ارتفاعها بواقع 5,1%. أما باقي المكونات. فقد سجلت نسب ارتفاع تراوحت بين 0,1% في النقل و2,5% في التعليم. فيما شهد قطاع التواصل ركودا. وفي الجمل. تراجع التضخم الأساسي من 1,3% إلى 1,1%. وظلت مساهمته في التضخم الإجمالي مستقرة في حدود 0,8 نقطة مئوية.

#### • السلع التجارية وغير التجارية

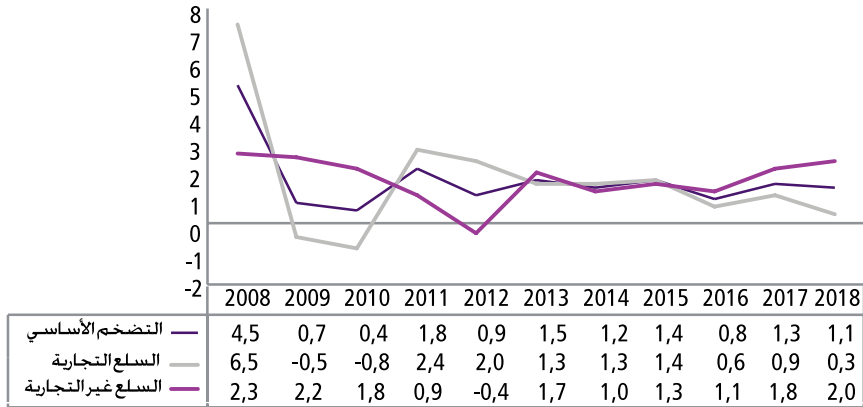
يشكل التباطؤ الذي عرفه التضخم الأساسي انعكاسا لتباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع التجارية من 0,9% إلى 0,3%. والذي عوض بشكل كبير عن تسارع أسعار السلع غير التجارية من 1,8% إلى 2%. ويعزى هذا التسارع بالخصوص إلى ارتفاع أسعار "اللحوم الطرية" بنسبة 3,1% مقابل 1,7% وبدرجة أقل إلى تزايد أسعار «التعليم الأولي والابتدائي» بنسبة 3,8% عوض 3,2%.

على مستوى السلع التجارية. يعزى تباطؤ الأسعار بالأساس إلى تزايد أسعار الزيوت بنسبة لم تتجاوز 0,4% عوض 8,5% سنة من قبل. ويحتمل أن يكون هذا التزايد المحدود ناجما عن تحسن الإنتاج الوطني للزيتون بنسبة 50% خلال الموسم الفلاحي 2017-2018 وبنسبة 22,3% خلال الموسم الموالي. ليحقق مستوى قياسيا بلغ



2 مليون طن<sup>1</sup>. كما تأثرت أثمان الزيوت أيضا بأسعارها على الصعيد الدولي. والتي شهدت انخفاضا ملحوظا. إذ تدنى مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الخاص بأسعار الزيوت النباتية بنسبة 14,7% سنة 2018. من جهة أخرى. يعزى تباطؤ أسعار السلع التجارية إلى تراجع أسعار القطن الجافة بنسبة 1,9% بعد ارتفاعها بنسبة 5,1% سنة من قبل.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)

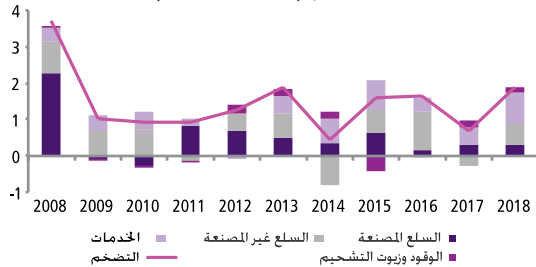


المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

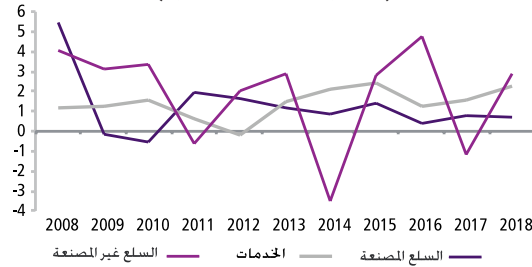
## 2.4.1 السلع والخدمات

بتصنيف سلة مؤشر أسعار المستهلك إلى سلع وخدمات<sup>2</sup>. يتبين أن أسعار السلع المصنعة. باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. قد ارتفعت بنسبة 0,7%. أي بنفس الوتيرة تقريبا مقارنة بسنة 2017. في حين انتعشت أسعار المواد غير المصنعة بنسبة 2,9% بعد تراجعها بواقع 1,2% سنة من قبل. أما أسعار الخدمات. فقد تزايدت بنسبة 2,2% عوض 1,6%. خاصة بفعل ارتفاع رسوم التمير في يناير 2018.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)

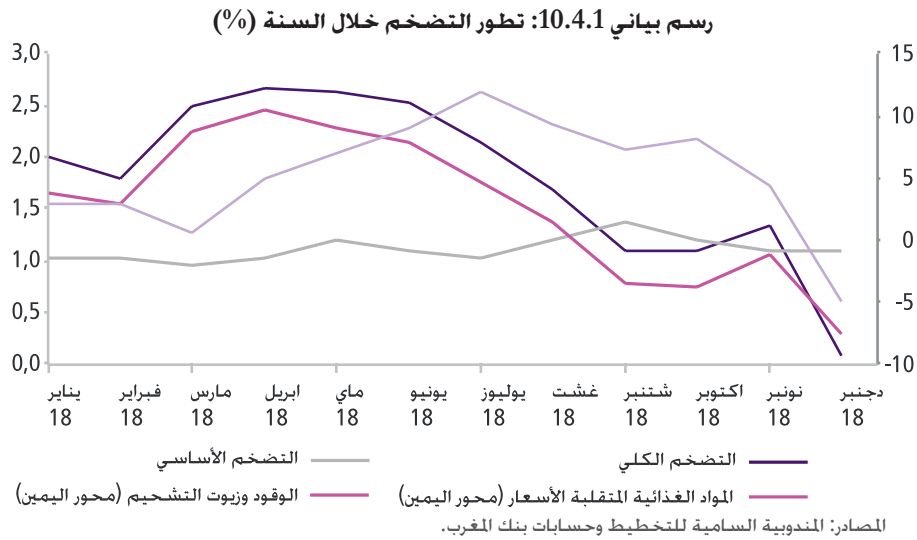


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 هذا الرقم أورده وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بمناسبة انطلاقة الموسم الفلاحي 2018-2019.  
2 يشمل هذا التصنيف أربع فئات: سلع مصنعة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. سلع غير مصنعة. وقود وزيوت التشحيم. والخدمات.

### 3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

بعد ارتفاعه القوي في الأشهر الأخيرة لسنة 2017، ظل التضخم في النصف الأول من سنة 2018 في مستوى مرتفع نسبيا بمعدل 2,3% على أساس سنوي. وابتداء من شهر يوليوز، بدأ في التباطؤ ليصل إلى 0,1 في دجنبر و1,3% كمتوسط للنصف الثاني من السنة كاملا. ويعكس تطور التضخم خلال السنة على الخصوص التغيرات التي شهدتها أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. بين انخفاضها بواقع 7,6% في دجنبر وارتفاعها بنسبة 10,4% في شهر أبريل. أما التضخم الأساسي، فقد ظل شبه مستقر في حدود 1,1%.



### 4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

من خلال دراسة تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن، يتبين أن نسبة التضخم قد ارتفعت في كافة المدن. باستثناء مدينة سطات التي شهدت تباطؤها من 0,8% إلى 0,6%. وقد سجلت أقوى الارتفاعات في كل من الداخلة حيث انتقلت من 0,8% إلى 3% وفي آسفي وأكادير. حيث ارتفعت من 1,1% إلى 2,7% ومن 0,3% إلى 1,9% على التوالي.

ومن حيث التفاوت، تراوحت نسبة التضخم ما بين 0,6% في سطات و3% في الداخلة. ليتسع بذلك نطاق التفاوت إلى 2,4 نقطة مئوية بدلا من 2,2 نقطة في 2017 و1,3 نقطة في 2016.

جدول 2.4.1: مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

	التضخم (%)				المؤشر المتوسط						
	2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
اكادير	1,9	0,3	1,9	1,0	118,0	115,8	115,4	113,2	112,1	112,1	110,1
الدار البيضاء	1,8	0,9	1,4	2,0	122,8	120,6	119,5	117,8	115,5	114,9	112,9
فاس	2,2	1,0	1,6	0,8	120,9	118,3	117,1	115,3	114,4	113,2	110,5
القنيطرة	1,7	0,4	1,2	1,5	118,5	116,5	116	114,6	112,9	112,3	110,3
مراكش	1,3	1,1	1,7	1,1	119,8	118,3	117	115,0	113,8	112,9	111
وجدة	2,0	0,7	1,0	1,5	118,4	116,1	115,3	114,2	112,5	112,6	109,6
الرباط	1,2	0,5	1,9	1,3	117,1	115,7	115,1	113,0	111,5	110,5	108,4
تطوان	2,0	1,4	1,7	1,8	120,2	117,9	116,3	114,4	112,4	112	112
مكناس	1,4	-0,1	1,9	2,4	121,7	120,0	120,1	117,9	115,1	114,9	112,5
طنجة	1,3	0,9	1,8	1,7	121,8	120,2	119,1	117,0	115,1	114,7	111,7
العيون	2,7	2,1	1,2	2,0	122,1	118,9	116,5	115,1	112,8	112,6	111,5
الداخلة	3,0	0,8	1,9	2,3	121,9	118,3	117,4	115,2	112,6	111,8	110,4
كلميم	2,2	0,7	1,3	2,0	119,4	116,8	116	114,5	112,3	112,5	110,4
سطات	0,6	0,8	2,1	1,1	117,7	117,0	116,1	113,7	112,5	112,7	111,4
أسفي	2,7	1,1	1,0	1,5	115,8	112,8	111,6	110,5	108,9	108,2	105,9
بني ملال	1,1	1,0	2,0	1,3	118,1	116,8	115,6	113,3	111,9	111,7	111,1
الحسيمة	1,6	0,4	2,3	1,3	120,3	118,4	117,9	115,3	113,8	114	112,2
<b>المجموع</b>	<b>1,9</b>	<b>0,7</b>	<b>1,6</b>	<b>1,6</b>	<b>120,1</b>	<b>117,9</b>	<b>117,1</b>	<b>115,2</b>	<b>113,4</b>	<b>112,9</b>	<b>110,8</b>
<b>نطاق التفاوت (بالنقاط المئوية)</b>	<b>2,4</b>	<b>2,2</b>	<b>1,3</b>	<b>1,6</b>							

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## 5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

بعد ارتفاعها بنسبة 0,7% سنة 2017. لأول مرة منذ سنة 2012. سجلت أسعار إنتاج الصناعات التحويلية باستثناء التكرير<sup>1</sup> نسبة ارتفاع جديدة بلغت 2,6%. وقد ساهم في هذا الارتفاع بالخصوص تزايد أسعار «الصناعات الكيماوية» بنسبة 12,1% مقابل 2,1% سنة من قبل.

ويعزى هذا التغير أيضا. وإن بدرجة أقل. إلى ارتفاع الأسعار في «صناعة النسيج» بنسبة 1,8%. بعد تراجعها بواقع 1,2% سنة 2017. وكذا إلى تسارع وتيرة نمو الأسعار من 0,7% إلى 2,6% في فرع «الصناعات المعدنية غير الحديدية الأخرى» ومن 2,9% إلى 6,2% في فرع «صناعة التجهيزات الكهربائية».

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي (سنة الأساس = 100) (التغير بالنسبة المئوية)

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير	2,6	0,7	-0,4	-0,2	-2,0	-0,9	1,8
بما فيها:							
الصناعات الغذائية	0,2	0,3	-0,4	-0,7	-0,7	1,5	3,2
مواد أخرى معدنية غير حديدية	2,6	0,7	-0,7	0,2	1,5	4,0	-0,3
الصناعة الكيماوية	12,1	2,1	-0,2	-0,3	-11,7	-9,5	2,1
صناعة النسيج	1,8	-1,2	0,1	-2,8	0,5	-0,3	0,8
صناعة الملابس	0,7	0,0	0,8	2,8	1,1	0,7	0,8
صناعة التجهيزات الكهربائية	6,2	2,9	-3,1	0,1	-2,4	-1,6	1,7
صناعة الورق والورق المقوى	0,8	0,2	-2,3	-0,4	1,0	1,8	-2,0
صناعة المنتجات المعدنية. باستثناء الآلات والمعدات	1,3	2,3	-0,3	-2,9	-1,3	1,4	2,1

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1 في غياب معطيات رسمية حول أسعار الإنتاج باستثناء التكرير قبل أبريل 2016. تم احتساب هذا المؤشر من خلال إدراج وزن صناعة التكرير وفقا لتقديرات بنك المغرب.

### إطار 2.4.1 العلاقة التجريبية بين التضخم والنمو

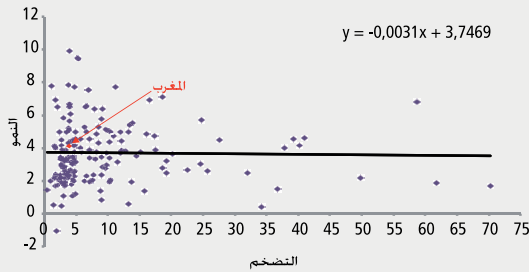
تعتبر العلاقة بين التضخم والنمو من القضايا الأوسع نقاشاً في الأدبيات الاقتصادية. فعلى المستوى النظري، يثير تقلب التضخم العديد من الشكوك التي تعيق الاستثمار وتنخر في القدرة الشرائية وبالتالي تضعف النمو. في المقابل، قد يرى البعض في ارتفاع الأسعار علامةً على دينامية الطلب وتسارع النشاط الاقتصادي. وقد تم طرح هذه المعضلة الواضحة بين النمو والتضخم في نهاية الخمسينات في أبحاث فيليبس<sup>1</sup>، التي أرسدت علاقة تجريبية سلبية بين ارتفاع الأسعار ونسبة البطالة.

وكانت خلاصات هذه الدراسة موضوع نقاش قوي في السبعينات حين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة عالية من التضخم، صاحبها ركود في الاقتصاد وارتفاع في البطالة، وهو ما وُصف بالركود التضخمي.

وخلصت الدراسات التجريبية التي أجريت بعد ذلك إلى نتائج متناقضة نسبياً. ومن أبرز<sup>2</sup> هذه الدراسات تلك التي أجريت سنة 1995 من طرف روبير بارو من جامعة هارفارد حول المعطيات الخاصة بعينة تضم 100 بلداً، تغطي الفترة الممتدة من 1960 إلى 1990. وقد تبين من هذه الدراسات أن ارتفاع التضخم بمقدار 10 نقط مئوية في السنة يؤدي إلى تسجيل انخفاض سنوي يتراوح بين 0,2 و 0,3 نقطة مئوية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد. وبين 0,4 و 0,6 نقطة في نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي. كما خلصت دراسات أخرى إلى أن هذه العلاقة ترتبط بشكل وثيق بمصادر النمو وطبيعة الصدمات التي تؤثر على التضخم وكذا بمستوى هذا الأخير. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الصدمات على الأسعار في البلدان المستوردة للنفط إلى ارتفاع التضخم مع حدوث تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي.

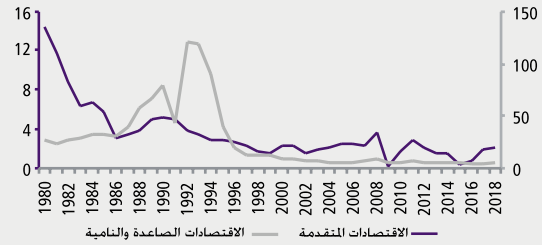
وبتحليل المعطيات الخاصة بالتضخم خلال العقود الأربعة الأخيرة، يتضح توجهه نحو الانخفاض على الصعيد الدولي. ففي الاقتصادات المتقدمة، تراجع معدل التضخم السنوي من 6,5% في سنوات الثمانينات إلى 1,5% في العقد الأخير. أما في البلدان الصاعدة والنامية، وباستثناء سنوات التسعينات حيث فاقت نسبة التضخم 55%، فقد حافظت هذه النسبة على نفس التوجه، إذ تراجعت من 37% في سنوات الثمانينات إلى 5,2% منذ سنة 2010. وبالرغم من ذلك، لا يمكن الإقرار بوجود علاقة واضحة بين تغير كل من التضخم والنمو.

رسم بياني 1.2.4.1: تطور التضخم (%)  
و2017، في عينة من 168 دولة (%)



المصدر: البنك الدولي.

رسم بياني 2.2.4.1: التضخم ومعدل النمو بين 1980



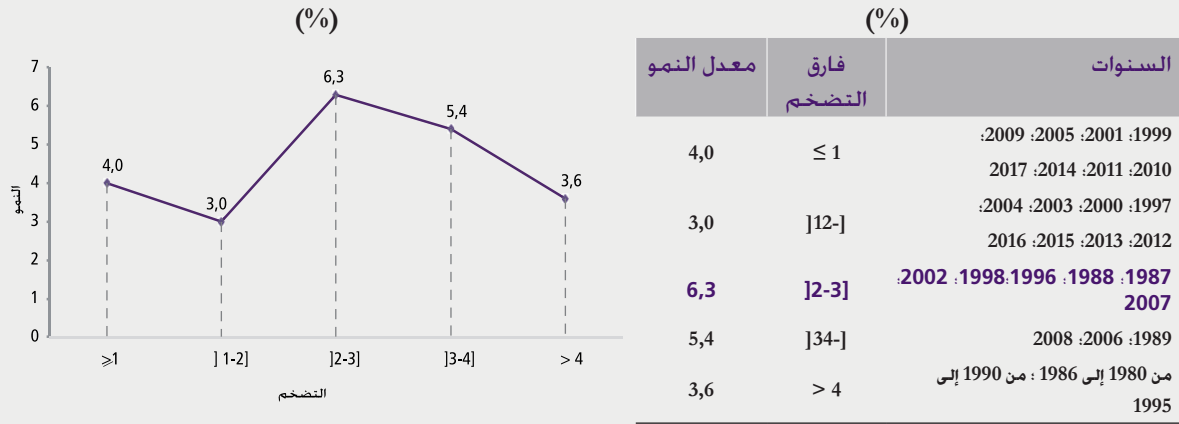
المصدر: صندوق النقد الدولي.

1 في مقاله الصادر سنة 1958 تحت عنوان «العلاقة بين البطالة والأجور الإسمية في المملكة المتحدة بين 1861 و1957»، أثبت الخبير الاقتصادي النيوزيلاندي «آلبان ويليام فيليبس» تجريبياً وجود علاقة بين نسبة تطور الأجور الإسمية ونسبة البطالة.

2 Robert J.Barro، «التضخم والنمو الاقتصادي» (Inflation and economic growth)، عن المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، (National Bureau of Economic Research)، 1995، WP N° 5326.

وفي المغرب، تباطأ التضخم من نسبة فاقت 10% في بداية الثمانينات إلى 1,2% خلال العقد الأخير. وقد صاحب هذا التغير تباطؤ طفيف في النمو. إذ انتقل هذا الأخير من 3,8% في المتوسط إلى 3,6%. مع تراجع حدة تقلبه. ومنذ سنة 2013، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة التضخم إلى 1,4% في المتوسط. تراجع النمو إلى 3,4%. بفعل انخفاض وتيرة الأنشطة غير الفلاحية. ويتجميع السنوات حسب مستوى التضخم. لا تفصح النتائج عن أية علاقة مستقرة بين النمو الاقتصادي والتضخم طيلة هذه المدة. في المقابل، تبدأ علاقة سلبية في الظهور بمجرد بلوغ حد معين في التضخم. إذ سجلت نسب النمو الأكثر ارتفاعا عندما بلغت نسبة التضخم ما بين 2% و3%.

جدول 1.2.4.1: متوسط نسبة النمو حسب نطاق التضخم رسم بياني 1.3.4.2: نسبة النمو في المتوسط والتضخم



ولتفسير هاته التغيرات، يمكن اللجوء إلى طريقة أخرى. ألا وهي حساب معدل التضحية<sup>3</sup>. فبالاستناد إلى منحني فيليبس وقانون أوكان "Okun"، يمكن هذا المؤشر من قياس الخسارة/الربح المحصل على مستوى النمو على إثر تراجع نسبة التضخم بشكل دائم.

في المغرب، بلغت هذه النسبة مستوى شبه منعدم في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017. وعلى سبيل المقارنة، جاء تراجع نسبة التضخم على الصعيد الدولي مصحوبا بتدني نسبة النمو في بعض البلدان كمصر. بمعدل 0,1 نقطة وفرنسا بواقع 2,1 نقطة. كما صاحبه تسارع في النمو في بلدان أخرى. كما هو الحال في الصين. حيث تزايد النمو بمقدار 0,4 نقطة والأردن وألمانيا اللتان سجلتا تزايداً بواقع 1,5 نقطة.

بالتالي، نخلص أنه من الصعب الإقرار بوجود علاقة ثابتة بين التضخم والنمو. ولفهم طبيعة هذه العلاقة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار خاصيات كل بلد من حيث السياسات المتبعة ومصادر الضغط التضخمي ونموذج النمو.

3 مقارنة معتمدة من طرف Laurence Ball في دراسته التي أجريت تحت عنوان «What determines the sacrifice Ratio». المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (National Bureau of Economic Research)، مارس 1993، WP N° 4306.

## 5.1 المالية العمومية

عرفت عملية تعزيز الميزانية سنة 2018 تباطؤًا نسبيًا. إذ تفاقم العجز من 3,5% إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو مستوى يتجاوز بفارق واسع هدف 3% الذي حدده قانون المالية.

من حيث المداخيل. يعكس هذا التجاوز تراجعًا ملحوظًا في هبات مجلس التعاون الخليجي، التي لم تتجاوز 2,8 مليار درهم مقابل مبلغ 7 مليار المتوقعة في قانون المالية و9,5 مليار المحصلة سنة من قبل. أما الموارد الجبائية. فقد شهدت تحسنا بواقع 4,2%. تشمل على الخصوص ارتفاع عائدات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل مقابل تراجع مداخيل الضريبة على الشركات. من حيث النفقات. تم تنفيذ الاستثمار بنسبة 109% مقارنة بما كان مبرمجا، إلا أنه سجل تراجعًا من سنة لأخرى. وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2013. علاوة على ذلك، بلغت تكاليف المقاصة 129% من المبلغ المبرمج. وذلك بفعل الارتفاع المهم للأسعار الدولية للمنتجات الطاقية.

أخذًا في الاعتبار إعادة تشكيل ما يعادل 3,2 مليار من مخزون النفقات قيد الأداء وانخفاض الرصيد الإيجابي للحسابات الخاصة للخزينة. بلغت الحاجيات من التمويل ما قدره 38,1 مليار. أي دون تغيير مقارنة بسنة 2017. وقد تم تمويل هذه الأخيرة وكذا التدفق الصافي السلبي الذي بلغ 1,9 مليار اعتمادًا على موارد داخلية. في ظل هذه الظروف. ارتفعت نسبة استئدانة الخزينة بنسبة 0,2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 65,3%. إذ تنامي مكوناتها الداخلي ليصل إلى 51,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل تراجع مكونه الخارجي إلى 13,4% من هذا الناتج.

علاوة على ذلك. شهدت السنة إدراج نظام استرداد الضريبة على القيمة المضافة من خلال عمليات تحصيل وشراء الديون<sup>1</sup>. وقد همّ هذا البرنامج. الذي يهدف إلى تسريع تسديد مخزون المتأخرات وتخفيف الضغط على خزينة المقاولات. في 31 دجنبر. ما مجموعه 26,3 مليار لفائدة المقاولات العمومية والخاصة على السواء.

1 تمول البنوك ديون الضريبة على القيمة المضافة مقابل حمل المقاولات لنسبة الفائدة. من جهة أخرى. تلتزم وزارة الاقتصاد والمالية. إلى جانب دورها كضامن. بأن تسدد مبلغ الرأسمال للبنوك على مراحل. لمدة 5 سنوات بالنسبة للعمليات مع المقاولات الخاصة ولمدة 10 سنوات بالنسبة للمقاولات العمومية.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية  
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
23,5	24,0	23,7	23,6	25,4	25,5	26,0	25,4	الموارد العادية
21,2	21,2	20,9	20,7	21,4	21,9	23,4	22,6	الموارد الجبائية
0,3	0,9	0,7	0,4	1,4	0,6	-	-	هبات مجلس التعاون الخليجي
27,5	28,0	28,5	28,5	30,9	31,2	34,1	32,4	النفقات الإجمالية
21,6	21,7	22,3	22,6	25,0	25,9	28,1	26,3	النفقات العادية
9,6	9,9	10,3	10,4	11,0	11,0	11,4	10,8	كتلة الأجور
1,6	1,4	1,4	1,4	3,5	4,6	6,5	6,0	المقاصة
5,9	6,3	6,3	5,9	5,9	5,4	6,1	6,1	الاستثمار
-3,7	-3,5	-4,5	-4,2	-4,9	-5,1	-7,2	-6,6	رصيد الميزانية
65,3	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	الدين العمومي المباشر
81,4	82,0	81,6	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	إجمالي الدين العمومي

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

## 1.5.1 قانون المالية لسنة 2018

استند قانون المالية لسنة 2018 بالأساس إلى فرضيات مفادها أن تصل نسبة النمو إلى 3,2%. ومتوسط سعر النفط إلى 60 دولارا و معدل سعر الصرف إلى 9,4 درهم للدولار وكذا بلوغ نسبة التضخم 1,5%. وقد حدد كهدف بلوغ عجز الميزانية نسبة 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. أي نفس النسبة المستهدفة في قانون سنة 2017.

ومن المتوقع حسب نفس القانون أن تحسن الموارد العادية بنسبة 4,4%. وقد كان من المرتقب أن تتنامى المداخل الجبائية بنسبة 5%. بارتفاع المداخل بما قدره 12,3% بالنسبة للضريبة على الشركات و8,8% فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وتراجعها بنسبة 5,6% في الضريبة على القيمة المضافة الداخلية. وكان يتوقع أن تتراجع الموارد غير الجبائية بواقع 0,7%. خاصة بفعل تدني الهبات المتأتية من مجلس التعاون الخليجي وتنامي عائدات الاحتكار بواقع 8,3%.

موازية مع ذلك. توقع قانون مالية 2018 أن ترتفع النفقات الإجمالية بنسبة 3,9%. مدعومة بتنامي النفقات العادية بواقع 2,8%. وبشكل خاص. كان يرتقب أن ترتفع نفقات باقي السلع والخدمات بنسبة 8,2%. أي بوتيرة أعلى مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الأخيرة. وأخذا في الاعتبار القرار الصادر بإحداث 19.315 منصب جديد. يتوقع أن ترتفع كتلة الأجور بواقع 2%. وعلى مستوى تكاليف المقاصة. كان يرتقب أن تنخفض بنسبة 6,4% إلى 13,7 مليار. مقابل ارتفاع الاستثمار بنسبة 8,4% إلى 60,3 مليار مقارنة بقانون مالية 2017.

## جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2018	قانون المالية 2017	
<b>11 041</b>	<b>4,4</b>	<b>262 448</b>	<b>251 408</b>	<b>الموارد العادية</b>
11 196	5,0	237 010	225 814	الموارد الجبائية <sup>1</sup>
2 616	3,2	85 451	82 835	منها: الضريبة على القيمة المضافة
5 614	12,3	51 169	45 555	الضريبة على الشركات
893	2,2	41 748	40 855	الضريبة على الدخل
-155	-0,7	22 138	22 293	الموارد غير الجبائية
-1 000	-12,5	7 000	8 000	منها: هبات مجلس التعاون الخليجي
0	0,0	3 300	3 300	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخرينة
<b>11 345</b>	<b>3,9</b>	<b>301 722</b>	<b>290 377</b>	<b>النفقات الإجمالية</b>
<b>6 662</b>	<b>2,8</b>	<b>241 461</b>	<b>234 799</b>	<b>النفقات العادية</b>
2 153	2,0	108 854	106 701	كتلة الأجور
5 017	8,2	66 141	61 124	السلع والخدمات الأخرى
-362	-1,3	27 112	27 474	فوائد الدين
-931	-6,4	13 719	14 650	المقاصة
785	3,2	25 635	24 851	التحويلات للجماعات الترابية
<b>4 379</b>	<b>26,4</b>	<b>20 987</b>	<b>16 608</b>	<b>الرصيد العادي<sup>2</sup></b>
4 683	8,4	60 261	55 578	نفقات الاستثمار <sup>3</sup>
		6 000	6 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخرينة
		<b>-6 162</b>	<b>-5 495</b>	<b>الرصيد الأولي<sup>2</sup></b>
		<b>-33 274</b>	<b>-32 969</b>	<b>رصيد الميزانية الإجمالية<sup>2</sup></b>
		<b>-3,0</b>	<b>-3,0</b>	<b>بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي<sup>4</sup></b>
		<b>-33 274</b>	<b>-32 969</b>	<b>الحاجة إلى التمويل</b>
		13 507	20 462	التمويل الداخلي
		19 767	12 507	التمويل الخارجي

- 1 يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية. وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.
- 2 يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسوم فوائد الدين.
- 3 التوقعات من حيث الإصدارات.
- 4 نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي. كما نصت على ذلك وزارة الاقتصاد والمالية.
- المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)



## إطار 1.5.1: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2018

أدخل قانون المالية لسنة 2018 مجموعة من التغييرات على التشريعات الضريبية من أجل توضيح ومجانسة وكذا تغيير طريقة تحصيل الضرائب وإرساء تدابير الإعفاءات. وفيما يلي تلخيص لأبرز التعديلات في هذا الصدد:

### الضريبة على الشركات

- العمل بالجدول التصاعدي بالنسبة للضريبة على الشركات (باستثناء مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها) على الشكل التالي:

قانون المالية 2018	قبل سنة 2018	مبلغ الربح الصافي
المعدلات الجديدة (تصاعدي) <sup>1</sup>	المعدلات السابقة (تناسبية)	
10%	10%	أقل من أو يعادل 300.000 درهم
20%	20%	ما بين 300.001 درهم و 1.000.000 درهم
31%	30%	بين 1.000.001 درهم و 5.000.000 درهم
31%	31%	أكثر من 5.000.000 درهم

<sup>1</sup> يتمثل الجدول النسبي في تطبيق أسعار ضريبة حسب الشرائح الخاضعة للضريبة، فيما يتمثل الجدول التدريجي في تطبيق أسعار ضريبة متغيرة لكل قاعدة ضريبية مع إمكانية الاستفادة من تخفيض ضريبي على الشرائح الدنيا من خلال خصم مبلغ معين لكل شريحة.

- مراجعة نظام الشفافية الضريبية لهيئات التوظيف الجماعي العقاري المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2017 وتوسيع مجال تطبيقه ليشمل مختلف أنشطة هذه الهيئات. ويتعلق الأمر بتطبيق إعفاء كلي ودائم من الضريبة على الأرباح المحققة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري والموزعة على شكل ربحيات. وتخضع هذه الأخيرة، حسب فئة المستفيد، إلى: (1) الضريبة على الدخل بسعر 15% بالنسبة للأشخاص الذاتيين؛ و(2) للضريبة على الدخل حسب الجدول التصاعدي بالنسبة للمقاولات الخاضعة له وفقا لنظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة؛ و(3) للضريبة على الشركات وفقا لشروط القانون العام، بدلا من تخفيض بنسبة 100% في السابق. بالنسبة للشركات الأخرى.
- إرساء إلزامية أداء ضريبة تعادل فوائض القيمة المحققة بالنسبة لعمليات الدمج أو التقسيم، بدلا من إدراجها ضمن نتائج الشركة الدامجة أو الناشئة عن التقسيم. يتجلى الهدف في تفادي بعض الممارسات الرامية إلى تقليص الضرائب من خلال إرجاع تلك الفوائض إلى السنوات المالية التي يسجل فيها عجز.
- تمكين الشركات الدامجة من الترحيل إلى السنوات الموالية لجزء من عجزها يعادل الاستخدمات المحتسبة بشكل منتظم من أجل دعم برامج الاستثمار المنجزة قبل عمليات الدمج أو التقسيم.

### الضريبة على الدخل

- في حالة تحويل عقد التقاعد التكميلي من إحدى شركات التأمين نحو شركة أخرى، الحفاظ على الربح المتأتي من الخصم على مبلغ الانخراطات أو الأقساط في حدود 10% من العائد الإجمالي الخاضع للضريبة أو 50% من الأجر الصافي الخاضع للضريبة. ويتعين أن يشمل هذا التحويل كامل المبالغ المدفوعة برسم العقد الأولي، وإلا سيعتبر بمثابة إعادة شراء خاضع للضريبة وفق شروط القانون العام.
- تعزيز المزايا الممنوحة في إطار برنامج تشجيع التشغيل "حفيز". ويتعلق الأمر بتمديد الاستفادة من الإعفاء ليشمل 10 أجزاء، بدلا من 5، واحتساب مدة سنتان، كأجل أقصى للتوظيف، ابتداء من تاريخ بدء الاستغلال، بدلا من تاريخ تأسيس المقاول، إضافة إلى ذلك، تم تمديد العمل بهذا البرنامج إلى غاية 31 دجنبر 2022.

• إرساء نسبة ضريبة فريدة حددت في 20% على أرباح تفويت الأراضي الحضرية غير المبنية، بدلا من ثلاث نسب فيما قبل (20% و25% و30%) حسب مدة الحيازة.

• تمديد تطبيق الحياض الضريبي على عمليات المساهمة من عقار أو حقوق عينية عقارية من طرف أشخاص ذاتيين في أصول إحدى الشركات. وبذلك، فإن إخضاع الأرباح العقارية للضريبة على الدخل سيتم تمديده إلى غاية التفويت الكلي أو الجزئي للعقارات المقدمة أو السندات المقتناة مقابل تلك المساهمة.

#### الضريبة على القيمة المضافة

• إحداث خيار الإخضاع للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأكبرية المتعلقة بالمحلات غير المجهزة والمعدة للاستخدام المهني من أجل الاستجابة لحاجيات السوق من "العقار المخصص للكراء المهني" والتي يرغب من خلالها أصحاب المحلات الاستفادة من تخفيض على الضريبة على القيمة المضافة التي أثرت على تكلفة بناء المحلات المعدة للكراء.

• توسعة إمكانية استرداد الضريبة على القيمة المضافة لتشمل المقاولات العاملة في مجال خلية المياه.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية والضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد لمكونات نشاط تربية الأحياء المائية الموجهة حصريا لأغذية الأسماك والحيوانات الأخرى المائية، وفراخ السمك وبيرقات الحيوانات الأخرى المائية وصغار الصدفيات.

• إحداث نظام الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على مشتريات الحليب غير المحول ذي المصدر المحلي المستخدم كمكون في إنتاج مشتقات الحليب الخاضعة للضريبة التي يتم بيعها محليا. ويتمثل هذا النظام في إحداث ضريبة وهمية قابلة للخصم تمكن من إخضاع القيمة المضافة لذلك القطاع فقط للضريبة بدلا من رقم معاملاته. وذلك على غرار ما تم إرساؤه بالنسبة لإنتاج الصناعة الغذائية بموجب قانون مالية 2016.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم لكافة الأنشطة والعمليات التي تنجزها الجامعات الرياضية المعترف بأنها ذات مصلحة عمومية.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الخاصة باستيراد الأدوية الموجهة لعلاج مرض التهاب السحايا (المينانجيت).

#### واجبات التسجيل والتمبر

• الإعفاء من واجبات تسجيل (1) عمليات المساهمة العينية أو النقدية في إطار زيادة رأسمال الشركات؛ و(2) عقود شراء أراض غير مبنية من أجل بناء مؤسسات فندقية؛ و(3) عمليات تفويت حصص مشاركة أو أسهم في الشركات غير تلك العقارية ظاهريا أو العاملة بشكل كبير في المجال العقاري.

• فرض السعر النسبي المحض 1,5% فيما يتعلق بحقوق تسجيل التفويتات بالمجان للمباني والأصول التجارية، وحصص المشاركة في جماعات ذات طابع اقتصادي. حقوق الكراء وأسهم الشركات المدرجة في البورصة، التي يقوم بها الكفيل لفائدة الطفل المكفول. ويهدف هذا الإجراء إلى موازنة المعالجة الضريبية لهذه العمليات مع مثيلتها المجانية ما بين الأصول والفروع.

• حصر مجال تطبيق واجبات التمبر من 20 درهم على العقود والاتفاقيات الخاضعة لواجب التسجيل، بدلا من كافة العقود ذات الطابع أو الأثر القانوني وإلغاء واجبات التسجيل بالنسبة لبعض الوثائق التي تعتبر ذات مردود ضعيف.

• رفع تسعيرة واجبات التمبر الثابتة المتعلقة بجواز السفر من 300 إلى 500 درهم.

• توسيع نطاق تطبيق واجبات التمبر النسبية البالغة 5% لتشمل كافة الإعلانات المنشورة عبر مختلف أنواع الشاشات الرقمية.

- استثناء العربيات ذات المحرك الكهربائي أو المزوج من مجال تطبيق واجبات التمبر النسبية المتعلقة بأول تسجيل في المغرب.

#### إجراءات الإعفاء الضريبي

- أعطى قانون المالية لسنة 2018 إمكانية الاستفادة من الإلغاء الكلي للذعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والواجبات والرسوم. الصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2016 والتي ظلت غير مستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2017. كما أقر القانون أيضا تخفيضا بنسبة 50% عن الذعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل بالنسبة فقط لدائني تلك الغرامات، التي ظلت غير مستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2017. ويتعين أداء تلك الواجبات المستحقة لزوما قبل فاتح يناير 2019.

- إحداث المساهمة الإبرائية بالنسبة للأشخاص الذاتيين من ذوي الجنسيات الأجنبية المتوفرين على موطن ضريبي بالمغرب من أجل تسوية وضعيتهم. ويمكن هذا الإجراء من أداء الضريبة على الدخل برسم السيولة والممتلكات المنشأة بالخارج. وكذا الذعائر والغرامات والزيادات المتعلقة بها بالنسبة للسنوات ما قبل 2017. وحدد سعر هذه المساهمة في 10% من المداخل والأرباح المحققة خلال سنة 2016. ويتعين التصريح بها وتسويتها خلال سنة 2018.

#### تدابير مشتركة بالنسبة للعديد من الضرائب والرسوم

- تطبيق تخفيض للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لفائدة المقاولات التي تتخذ مساهمات في رأسمال المقاولات الشبابية المبتكرة في مجال التكنولوجيات الجديدة<sup>2</sup>.
- تشجيع مؤسسات التنشيط السياحي من خلال منحها نفس المزايا الضريبة الواردة في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لفائدة المؤسسات الفندقية. وذلك بالنسبة لشريحة القاعدة الخاضعة للضريبة التي تعادل رقم معاملاتها المحقق بالعملة الصعبة والذي تم توطينه من لدنهم أو لحسابهم من طرف وسيط وكالات الأسفار.
- إحداث قابلية الخصم. في ما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. لثلاث رسوم شبه ضريبة (ضريبة بيئية على صناعة البلاستيك، وضريبة خاصة على حديد الإسمنت وضريبة خاصة على مبيعات الرمال). وذلك من أجل موازنة النظام الجبائي لكافة الرسوم شبه الضريبة.
- إيضاح التعامل الضريبي المطبق على عائدات شهادات الصكوك فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من أجل إلقاء الضوء على الخصوصيات القانونية المرتبطة بتعريف شهادات الصكوك وطبيعة المداخل التي تدرها وذلك بغية تمييزها عن أدوات التوظيف الأخرى ذات العائد الثابت.
- مراجعة النظام الجبائي المنظم للوداديات والجمعيات السكنية من أجل تأطير أفضل للمزايا الممنوحة لها في مجال الضريبة على الشركات. وذلك من خلال إحداث شروط جديدة تحدد معايير الإعفاء. وبالنسبة للمنخرطين الذين يتوفرون أصلا على عقار سكني. تم اتخاذ قرار فيما يتعلق بواجبات التسجيل بتطبيق سعر الضريبة العادي 4% بالنسبة لعقود إسناد السكن. بدلا من الواجبات الثابتة المحددة في 200 درهم.
- تكريس الحياض الضريبي لبعض منتجات المالية التشاركية من أجل ضمان التعامل معها من الناحية الجبائية على غرار المنتجات البنكية التقليدية:
- بالنسبة للضريبة على الشركات. إخضاع فوائد إيداعات الاستثمار لنفس التعامل المحصص لمنتجات التوظيف ذات العائد الثابت.

<sup>2</sup> تعرف المقاولات الشبابية المبتكرة كشركة أنشأت منذ أقل من خمس سنوات في تاريخ اتخاذ المساهمة. والتي يقل رقم معاملاتها للسنوات المالية الأربع الأخيرة المنتهية عن خمسة مليون درهم سنويا. دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة. وتمثل فيها نفقات البحث والتطوير. التي تلتزم بها في إطار أنشطتها للابتكار. على الأقل 30% من التحملات المقبولة للخصم من نتيجتها الضريبية.

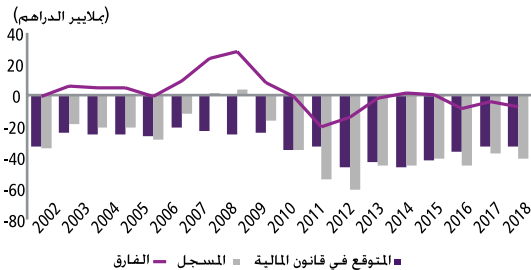
- بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، يتعلق الأمر ب(1) توضيح القاعدة الضريبية بالنسبة لعمليات "الإجارة المنتهية بالتملك"، و(2) تحويل الحق في خصم الضريبة على الممتلكات التي تم اقتنائها في إطار عمليات "المرابحة" إلى الزبون النهائي و(3) الإقصاء من الحق في الخصم بالنسبة لمؤسسات الائتمان ومثيلاتها للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على اقتناء المنازل المعدة للسكن والموجهة للكراء في إطار عقد "الإجارة المنتهية بالتملك" وعلى المشتريات الموجهة للبيع في إطار عقد "المرابحة".

- من أجل تسريع تعميم التعريف الموحد للمقاولة، أحدث قانون مالية 2018 إجراءات جديدين يشترطان استخدامه مقابل الاستفادة من المزايا الضريبية، كما فرض عقوبات ضد دافعي الضرائب الذين لا يشاركون إلى هذا التعريف في الوثائق المسلمة إلى زبائنهم.
- إلزام بطريقة تدريجية دافعي الضرائب الممارسين في بعض قطاعات الأنشطة للتزود بنظام معلوماتي للفوترة يستجيب للمعايير التقنية المحددة مسبقا من الإدارة.

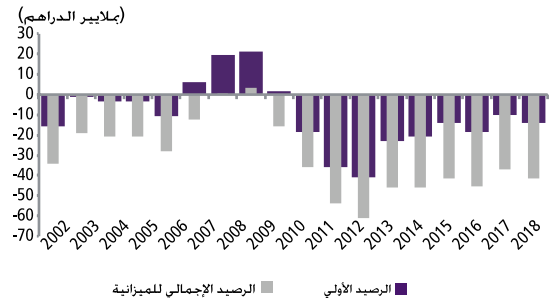
## 2.5.1 تنفيذ الميزانية

اتسم تنفيذ ميزانية سنة 2018 بارتفاع محدود بواقع 1,8% بدلا من 6,1% سنة 2017 في الموارد العادية<sup>1</sup>. موازنة مع نمو إجمالي النفقات بنسبة 2,4% مقابل 2,9%. وبذلك، بلغ عجز الميزانية 41,4 مليار درهم، متجاوزا بواقع 8,1 مليار التوقعات الواردة في قانون المالية، ومتفاقما بواقع 4,2 مليار مقارنة بسنة 2017. في الوقت الذي عرفت فيه الحاجة إلى التمويل شبه استقرار في 38,1 مليار درهم.

رسم بياني 2.5.1: رصيد الميزانية



رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

## الموارد العادية

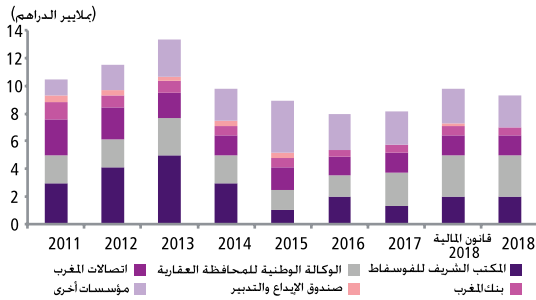
شمل تطور الموارد العادية تراجعاً في المداخل غير الجبائية، بعد ارتفاعها سنة من قبل، وتباطؤاً في وتيرة نمو العائدات الجبائية. وبلغت هذه الأخيرة، المنجزة في حدود 99,1%. 234,9 مليار أو ما يعادل 21,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبلغت الضرائب المباشرة، المنجزة في حدود 97,9% من التوقعات، 95 مليار بزيادة بنسبة 1,9%. وحسب شريحة

<sup>1</sup> بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة المحول إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخل الخوصصة.

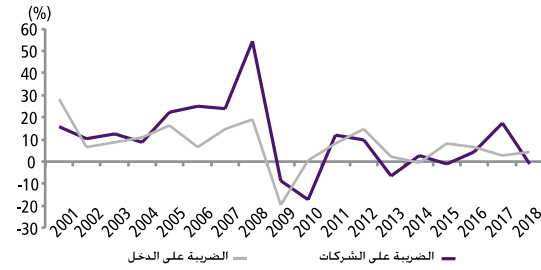
الضريبة. تعززت مداخيل الضريبة على الدخل بنسبة 4,1% إلى 41,8 مليار. مع تسجيل تحسن على الخصوص في مداخيل الضريبة على الأرباح العقارية بنسبة 3,1% إلى 4,3 مليار والمداخيل المستقطعة من الأجور في القطاع العمومي<sup>1</sup> بنسبة 2,3% إلى 8,5 مليار. بالمقابل. سجلت عائدات الضريبة على الشركات انخفاضا بنسبة 1% إلى 49,4 مليار. وهو ما يعزى إلى الأثر الأساس المرتبط بالنتائج الجيدة المسجلة في 2016 من لدن العديد من كبار المساهمين في الضرائب<sup>2</sup>.

من جهتها. جلبت عائدات الضرائب غير المباشرة 114,5 مليار درهم. مرتفعة بنسبة 5,4% بدلا من 7% في 2017. وتزايدت عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 6% إلى 86,2 مليار. لتعكس النمو المسجل على مستوى الضريبة على الواردات بنسبة 6,3% إلى 54,7 مليار. منها 9,9 مليار على المنتجات الطاقية. وتحسنت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 5,5% إلى 31,6 مليار شاملة تسديد مبلغ تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة بواقع 7,3 مليار مقابل 7,2 مليار في 2017. وفيما يتعلق بالضريبة الداخلية على الاستهلاك. أدت الزيادة المطبقة على بعض أنواع السجائر إلى تسجيل نمو بنسبة 9,1% إلى 10,8 مليار في مداخيل الضريبة على التبغ. لتصل الموارد الإجمالية برسوم هذه الضريبة إلى 28,3 مليار مقابل 27,4 مليار في 2017.

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات



رسم بياني 3.5.1: مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل

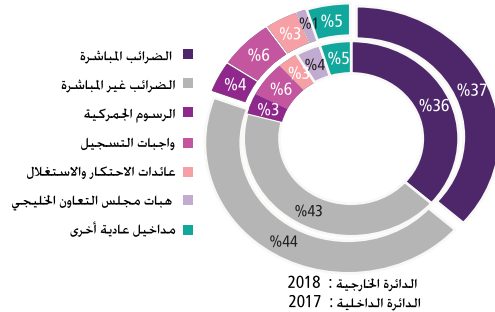


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

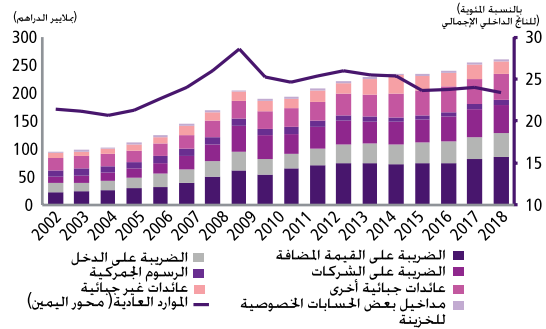
وبعد انخفاضها بنسبة 5,1% في 2017. ارتفعت عائدات الرسوم الجمركية بنسبة 12,6% إلى 9,7 مليار. شاملة التراجع المسجل في رسوم استيراد القمح بنسبة 6,9% إلى 630 مليون درهم. إلى جانب ذلك. ارتفعت عائدات التسجيل والتمبر بنسبة 4,6% مقابل 5,5% إلى 15,6 مليار. وهو مستوى يظل مع ذلك منخفضا مقارنة بـ 17,5 مليار المتوقع في قانون المالية.

1 يتعلق الأمر بالأجور التي تدفعها مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة والتي كانت تمثل في 2018 ما يعادل 87% من كتلة الأجور.  
2 يتعلق الأمر بالقطاع المالي. وشركات النفط. والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. وشركات الإسمنت. وشركات صناعة السكر وشركات الاتصالات. وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة المؤداة في 2017 تركزت على النتائج المحققة من لدن المقاولات برسوم السنة المالية 2016.

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وتراجعت العائدات غير الضريبية بنسبة 18,4% إلى 21,2 مليار. ارتباطا بالأساس بتقلص هبات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2,8 مليار مقابل 9,5 مليار سنة من قبل و7 مليار المتوقعة في قانون المالية. وبلغ بذلك المبلغ الكلي للهبات الممنوحة منذ 2013 ما يعادل 41,6 مليار درهم من أصل مبلغ إجمالي حدد في 5 مليار دولار. ودون احتساب هبات مجلس التعاون. سجلت هذه العائدات نموا بنسبة 12,1%. نتيجة بشكل رئيسي لنمو عائدات الاحتكار بنسبة 16,8% إلى 9,3 مليار. وساهم بشكل رئيسي في هذه العائدات كل من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بواقع 3 مليار. والمكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 2 مليار. واتصالات المغرب بمبلغ 1,5 مليار وبنك المغرب بمبلغ 565 مليون.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم)

نسبة التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2018	التغيرات %	2018	2017	
99,0	1,8	259 788	255 135	الموارد العادية
99,1	4,2	234 890	225 522	الموارد الجبائية <sup>2</sup>
97,9	1,9	95 025	93 262	الضرائب المباشرة
97,4	-1,0	49 862	50 368	الضريبة على الشركات
100,1	4,1	41 806	40 156	الضريبة على الدخل
101,6	5,4	114 539	108 699	الضرائب غير المباشرة
100,9	6,0	86 221	81 316	الضريبة على القيمة المضافة
103,8	3,4	28 318	27 383	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
100,0	12,6	9 692	8 610	- الرسوم الجمركية
89,2	4,6	15 634	14 951	- رسوم التسجيل والتنبر
95,7	-18,4	21 183	25 957	المدخيل غير الجبائية
94,6	16,8	9 294	7 958	الاحتكار
39,9	-70,7	2 793	9 548	هبات مجلس التعاون الخليجي
112,6	1,6	3 715	3 656	مداخل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
101,0	2,4	304 730	297 693	النفقات الإجمالية
99,0	3,6	239 073	230 684	النفقات العادية

96,1	2,6	168 207	163 881	السلع والخدمات
97,4	1,0	105 993	104 901	- الموظفون
94,1	5,5	62 214	58 980	- السلع والخدمات الأخرى
100,6	0,8	27 281	27 078	فوائد الدين العمومي
100,3	1,0	23 548	23 305	الداخلي
102,5	-1,0	3 733	3 773	الخارجي
129,1	15,6	17 718	15 330	المقاصة
100,9	6,0	25 866	24 395	التحويلات للجماعات الترابية
		20 716	24 451	الرصيد العادي <sup>3</sup>
109,0	-2,0	65 658	67 009	نفقات الاستثمار
		3 589	5 415	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-14 072	-10 065	الرصيد الأولي <sup>3</sup>
		-41 353	-37 143	رصيد الميزانية الإجمالية <sup>3</sup>
		3 209	-831	تغير متأخرات الأداء
		-38 144	-37 974	الحاجيات التمويلية
		40 018	34 418	التمويل الداخلي
		34 546	27 631	- المديونية الداخلية
		5 472	6 787	- عمليات أخرى
		-1 874	3 556	التمويل الخارجي
		6 211	16 799	- السحوبات
		-8 085	-13 243	- الاستخدامات

1 أرقام مراجعة

2 يعبر عن الداخيل الضريبية بأرقام صافية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

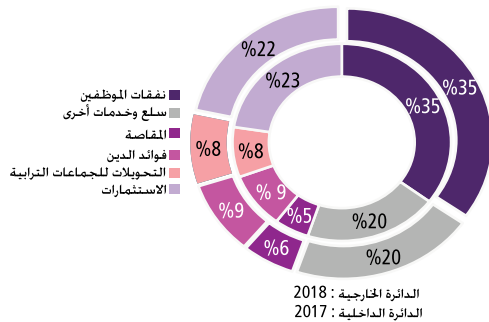
3 يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة. فيما يستثني الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

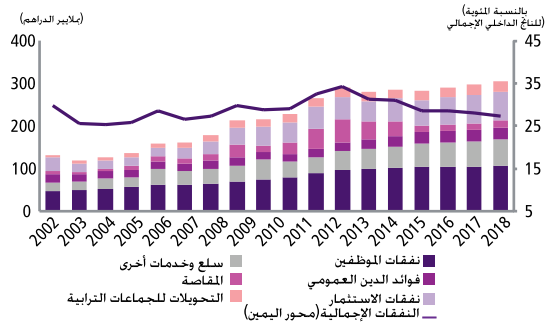
## النفقات الإجمالية

تصاعدت النفقات الإجمالية للخزينة إلى 304,7 مليار، تشمل نمواً بنسبة 3,6% في النفقات العادية إلى 239,1 مليار وانخفاضاً بنسبة 2% في الاستثمارات إلى 65,7 مليار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



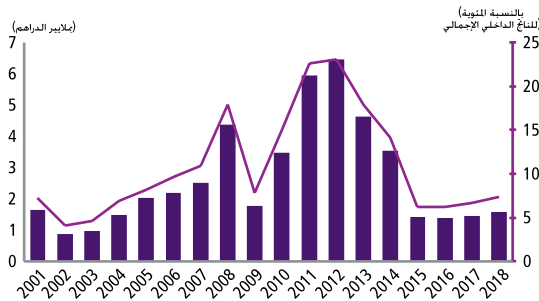
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وارتفعت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات. المنجزة في حدود 96,1% من توقعات قانون المالية. بنسبة 2,6% إلى 168,2 مليار. وعلى وجه الخصوص. سجلت نفقات تكاليف الموظفين. بعد استقرارها في 2017. نوا بنسبة 1% إلى 106 مليار. نتيجة بالأساس لارتفاع مكوناتها الهيكلية بنسبة 0,3% ومتأخرات الأجور بنسبة 24,9%. وكذا النمو الصافي<sup>1</sup> في عدد الموظفين بواقع 6740. وأخذا بالاعتبار هذا التطور. سيكون متوسط الأجر الشهري الإجمالي قد ارتفع بنسبة 0,3% إلى 9586 درهم<sup>2</sup>. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. تراجعت كتلة الأجور بواقع 0,3 نقطة إلى 9,6%. لتواصل بذلك توجهها نحو الانخفاض الذي بدأ في 2013.

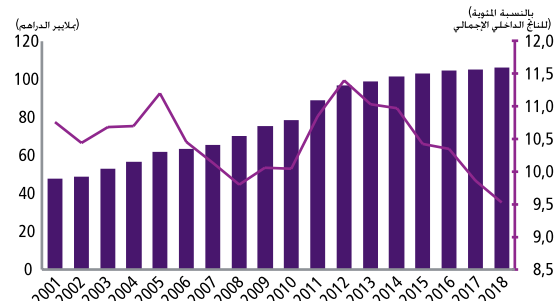
وانتقلت النفقات الخاصة بباقي السلع والخدمات من 59 مليار إلى 62,2 مليار. وهو مبلغ يقل بواقع 3,9 مليار على الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويعزى تطور هذا البند جزئيا إلى تزايد التحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 19% إلى 16,9 مليار وإلى المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 16,3% إلى 22,8 مليار. في حين تراجعت تلك المرصودة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 22,2% إلى 2,8 مليار.

واصلت نفقات المقاصة توجهها نحو الارتفاع الذي بدأته في 2016 من خلال تسجيل زيادة ملموسة بنسبة 15,6% إلى 17,7 مليار. أي ما يعادل 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وارتفع مبلغ الدعم المخصص لغاز البوتان بنسبة 17% إلى 12 مليار. ارتباطا بارتفاع ثمنه بنسبة 10,9% إلى 519,2 دولار للطن في المتوسط<sup>3</sup>. وبالنسبة لباقي المنتجات. بلغت تكلفة دعم السكر 3,4 مليار مقابل 3,7 مليار. وتكلفة دعم الدقيق الوطني من القمح الطري 1,4 مليار مقابل 1,2 مليار.

رسم بياني 10.5.1: تكاليف المقاصة



رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وفيما يتعلق بفوائد الدين. وبعد انخفاضها بشكل طفيف في 2016 و 2017. ارتفعت بنسبة 0,8% إلى 27,3 مليار حيث سجل شقها الداخلي نوا بنسبة 1% إلى 23,5 مليار فيما تقلص شقها الخارجي بنسبة 1% إلى 3,7 مليار.

1 الفرق بين إحدات 19315 منصب وحذف ما يقارب 12575 منصب نتيجة بشكل رئيسي للإحالة على التقاعد.

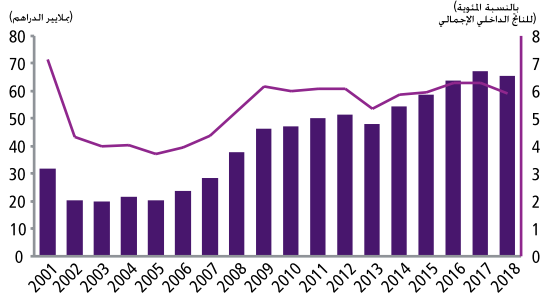
2 تقديرات بنك المغرب.

3 مذكرة إخبارية لصندوق المقاصة.

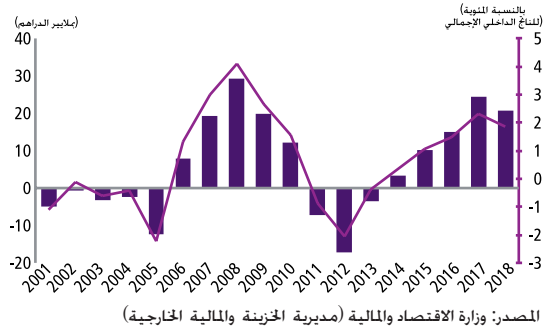


وإجمالاً. أفرز الرصيد العادي فائضاً بلغ 20,7 مليار. ليساهم بالتالي في تمويل نفقات الاستثمار بنسبة 31,6%. وعرفت هذه الأخيرة تراجعاً بنسبة 2% إلى 65,7 مليار. وهو التراجع الأول من نوعه منذ الانخفاض المسجل سنة 2013. إلا أن نسبة إيجازه ظلت مرتفعة حيث بلغت 109%.

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار

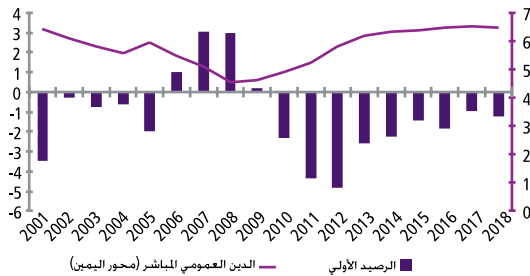


رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي

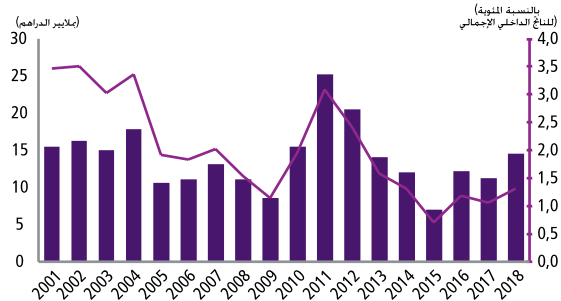


أخذاً بالاعتبار انخفاض الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة إلى 3,6 مليار، مقابل 5,4 مليار في 2017. بلغ عجز الميزانية 41,4 مليار درهم. وحيث إن تغير النفقات قيد الأداء قد ارتفعت بواقع 3,2 مليار. فقد ظلت الحاجيات التمويلية شبه مستقرة من سنة لأخرى في 38,1 مليار.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 13.5.1: مخزون النفقات قيد الأداء\*



\* تقديرات بنك المغرب تخزون النفقات قيد الأداء بناءً على التدفقات السنوية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب بشأن مخزون المتأخرات.

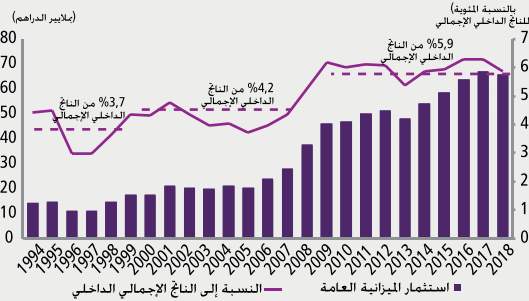
## إطار 2.5.1: تطور الاستثمار العمومي

مع بداية الألفية الثالثة، ومن أجل تسريع وتيرة النمو، قام المغرب بمجهود استثماري هام تجاوز غالبا 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أحد أعلى النسب المسجلة عبر العالم. وكانت مساهمة القطاع العمومي في هذا الإطار هامة وذلك من خلال الميزانية العامة للدولة، والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية. ويقدم هذا الإطار تحليلا لتطور استثمارات القطاع العمومي من خلال الفصل بين مكوناته الثلاثة، وذلك بالنظر لعدم توفر البيانات المجمعة سواء على مستوى إحصائيات المالية العمومية أو الحسابات الوطنية<sup>1</sup>.

### استثمارات الميزانية العمومية

مع الانتهاء من برنامج التقويم الهيكلي، ظلت المخاوف المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية مهيمنة بشكل متواصل عند إعداد السياسة المالية للدولة. هكذا، خلال الفترة 1994-1998، تم الإبقاء على النفقات الاستثمارية للميزانية في مستوى يعادل 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط.

### رسم بياني 1.2.5.1: استثمارات الميزانية العمومية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والندوبية السامية للتخطيط.

وابتداء من سنوات الألفين، أدت السياسة الإردادية للدولة لتقليص أشكال العجز الاجتماعي، وتطوير البنيات التحتية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى إلى ارتفاع ملموس في استثمارات الخزينة. وبالتالي، ارتفعت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي تدريجيا، حيث انتقلت إلى 4,2% في المتوسط خلال الفترة 2000-2007 ثم إلى 5,9% خلال الفترة 2008-2018.

إلا أنه منذ سنة 2010، وفي سياق اتسم بتفاقم تدريجي لعجز الميزانية وتصور سلبي لجودة الخدمات العمومية، فإن التساؤلات حول جدوى الحفاظ على مجهود استثماري من هذا المستوى من طرف الميزانية العامة أصبحت أكثر إلحاحا، لا سيما ما يتعلق بمردوديته وتديره.

ومقارنة ببعض الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى، يتبين أن المجهود الاستثماري للخزينة<sup>2</sup> بالمغرب جد مرتفع. بالفعل، تصل نسبة نفقات الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2016 إلى 5,2% في المتوسط، مقابل 2,4% بالنسبة لهنغاريا وتونس، و2,1% للشيلي، و1,7% لتركيا و0,8% لجنوب إفريقيا.

1 معطيات الحسابات الوطنية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لا تمكن من التمييز بشكل منفصل بين مكونات القطاع العمومي، فالمقاولات والمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري تصنف على مستوى "الإدارات العمومية" فيما تلك ذات الطابع التجاري تصنف مع "الشركات المالية" أو مع "الشركات غير المالية".

2 من أجل القيام بمقارنات دولية، فإن المعطيات المستعملة مصدرها صندوق النقد الدولي، ويتم احتساب استثمارات الحكومة المركزية من خلال المشتريات صافية من الأصول غير المالية، التي تتبع المشتريات الصافية من مبيعات الأصول غير المالية. وتشمل هذه الأخيرة الأصول العقارية، والخزونات، والأشياء ذات القيمة والأصول غير المنتجة. ويشمل الاستثمار الصافي في الأصول غير المالية أيضا استهلاك الرأسمال الثابت. وبالنسبة للمغرب، فإن معدل استثمارات الميزانية العمومية البالغ 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط يختلف عن معدل المشتريات الصافية من الأصول غير المالية البالغ 5,2% لكونه لا يشمل تحويلات الرساميل.

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، فهي تشكل مكونا هاما ضمن النسيج الإنتاجي المغربي حيث تساهم بشكل كبير في الجهود الاستثمارية. وما بين سنوات 2005 و2015، سجلت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية نموا سنويا بلغ 4,9% في المتوسط. حيث انتقلت من 32,3 مليار إلى 79,4 مليار. ومنذ ذلك الحين، أخذت تتراجع لتصل إلى 61,3 مليار في 2017<sup>3</sup>. وهو الانخفاض الذي مرده تظافر عوامل عدة من بينها تراجع وتيرة بعض مشاريع البنية التحتية، والارتفاع القوي في استنادة المؤسسات والمقاولات العمومية. حيث انتقلت مديونيتها الإجمالية من 74,5 مليار درهم في 2008 إلى 206,8 مليار في 2017، إلى جانب الضغوط التي تعاني منها خزائنها.

وتتمثل أبرز المؤسسات والمقاولات العمومية المستثمرة في المكتب الشريف للفوسفات بحصة متوسطة تصل إلى 18,9% خلال الفترة 2010-2017. يليه المكتب الوطني للماء والكهرباء (11,8%). وصندوق الإيداع والتدبير (11,4%). ومجموعة العمران (8,9%) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (7,8%). وتشمل استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية العديد من الأنشطة الاقتصادية. منها "الطاقة والمعادن والماء والبيئة". بحصة تصل إلى 32,8% في المتوسط. تليها "البنيات التحتية والنقل" بحصة 25,3%. و"السكن والتنمية الترابية" في حدود 16,9% والقطاع المالي بحصة 11,4%.

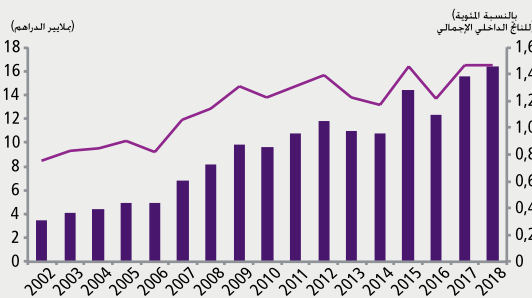
جدول إ.1.2.5.1: أبرز المقاولات والمؤسسات العمومية المستثمرة

الحصة في الإجمالي % (متوسط 2010-2017)	التغير % 2017/2016	*2017	*2016	*2010	
18,9	4,2	11 334	10 872	4 165	مجموعة المكتب الشريف للفوسفات
11,8	-35,3	6 610	10 213	3 778	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
11,4	-17,5	4 500	5 457	5 900	مجموعة صندوق الإيداع والتدبير
8,9	-11,1	5 224	5 875	7 509	مجموعة العمران
7,8	8,2	6 274	5 796	3 397	المكتب الوطني للسكك الحديدية
5,5	-63,1	623	1 690	7 479	الطرق السيارة بالمغرب
4,3	9,7	1 914	1 740	1 867	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
3,3	61,1	2 411	2 198	1 497	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
1,8	-41,4	1 475	2 516	1 021	مجموعة الخطوط الملكية المغربية
1,6	-19,0	1 354	1 672	126	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
1,0	22,0	616	505	60	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية

\*بملايين الدراهم

المصدر: تقارير المقاولات والمؤسسات العمومية، الملحق بمشروع قانون المالية.

### رسم بياني إ.2.2.5.1: استثمارات الجماعات الترابية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يتعلق باستثمارات الجماعات الترابية، فقد اندرجت في تيرة تصاعدية حيث انتقلت من مبلغ يعادل 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2002-2006 إلى 1,3% من هذا الناتج ما بين سنتي 2007 و2018. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد التزاماتها في إطار البرامج الوطنية للاستثمار، التي تضاعفت 3,5 مرة خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 6,7 مليار في 2018. وخلال نفس هذه السنة، بلغ إجمالي قيمة "المشاريع المندمجة" 3,7 مليار و"الأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى" 3,2 مليار.

3 تمثل هذه الأرقام الإنجازات. وبالنسبة لسنة 2018، يصل مبلغ الاستثمار المتوقع في قانون مالية 2019 إلى 97 مليار إلا أنه يتوقع أن يكون الإنجاز أقل من هذا الرقم. حيث استقر متوسط نسبة الإنجاز ما بين 2009 و2017 في حوالي 65%.

## جدول إ.2.2.5.1: الاستثمار العمومي في المغرب (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
5,9	6,3	6,3	5,9	5,9	5,4	6,1	6,1	6,0	الميزانية العامة
1,5	1,5	1,2	1,5	1,2	1,2	1,4	1,3	1,2	الجماعات الترابية
*8,8	5,8	7,2	8,0	7,7	8,7	9,1	8,4	8,6	المؤسسات والمقاولات العمومية

\*توقعات وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخصوصية)

وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط

المصادر: النشرة الشهرية لإحصائيات المالية المحلية، الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة.

وعيا منها بصعوبة الحفاظ على هذا الجهود الاستثماري الذي يبذله القطاع العمومي ومن أجل دفع القطاع الخاص إلى المساهمة بشكل أفضل في الاستثمار الوطني، قامت السلطات باتخاذ العديد من الخطوات وإعطاء الانطلاقة لعدة أورش إصلاحية.

هكذا، وبالنظر إلى المشاكل المرتبطة بإجاز استثمارات الميزانية العمومية التي تؤثر على جودتها وقابليتها للتوقع، فإن القانون التنظيمي لقانون المالية الذي تم تبنيه في عام 2015 حدد تسقيفا ابتداء من 2018 للاعتمادات المرحلة في 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة، مع إمكانية تقليص هذه النسبة بشكل أكبر بموجب قانون مالية، وإجمالا، يهدف القانون التنظيمي لقانون المالية إلى تعزيز نجاعة وجانس السياسات العمومية، وتحميل المدراء مسؤولياتهم، وتحسين استدامة المالية العمومية وسهولة فهمها وشفافيتها.

وانسجاما مع نفس هذا التوجه، قامت السلطات في 2017، بمساعدة من صندوق النقد الدولي، بعملية تقييم لكيفية تدبير الاستثمارات العمومية، التي ساهمت في وضع إطار يمكن من انتقاء أفضل للمشاريع من خلال تحليل للتكاليف والأرباح والتأثيرات. وفي نفس السياق، تم الشروع في إصلاح القانون المتعلق بمراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تعزيز مراقبتها وحكامتها.

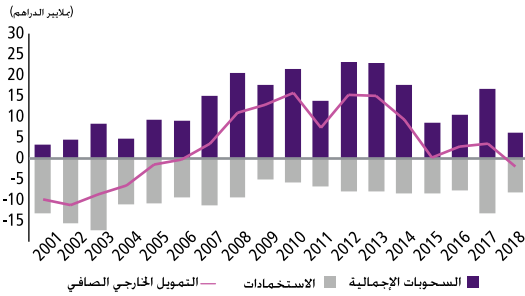
من ناحية أخرى، وبموازاة الجهود المبذولة في إطار تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص، أعطيت الانطلاقة لعملية إصلاح القانون المتعلق بالشركات بين القطاعين العمومي والخاص من أجل تصحيح أوجه الخلل التي تعيق تطورها. ويتعلق الأمر على الخصوص بتوسيع مجال تطبيقها لتشمل الجماعات الترابية وإعداد استراتيجية وطنية تحدد كفاءات تقييم وانتقاء المشاريع والشركاء.

## 3.5.1 تمويل الخزينة

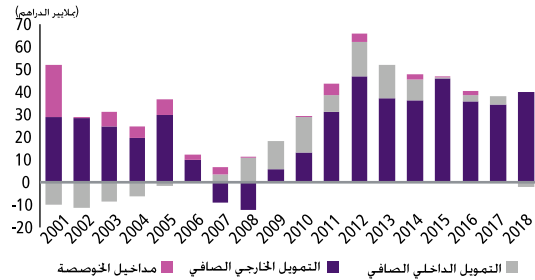
تمت تغطية الحاجيات التمويلية للخزينة والتدفق الصافي الخارجي السلبي البالغ 1,9 مليار من خلال موارد داخلية بقيمة 40 مليار، مرتفعة بواقع 5,6 مليار مقارنة بسنة 2017، وإلى جانب تعبئة مبلغ يصل إلى 5,5 مليار، مقابل 6,8 مليار سنة من قبل، عن طريق قنواتها الذاتية، لجأت الخزينة إلى سوق المزايدات لاستقطاب مبلغ صافي يصل إلى 29,5 مليار بدلا من 26,7 مليار، وورفعت هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من حيازتها لسندات الخزينة بواقع 16,1 مليار، والبنوك بواقع 7,6 مليار وشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي بواقع 6,5 مليار، بالمقابل، قلصت المؤسسات المالية الأخرى مخزونها بواقع 3,1 مليار.

ويشمل التدفق الصافي الخارجي السلبي سداد مبلغ 8,1 مليار. مقابل 13,2 مليار في 2017. وسحوبات إجمالية بقيمة 6,3 مليار مقابل 16,8 مليار. وتم الحصول على هذه التمويلات بشكل رئيسي من صندوق النقد العربي في حدود 2,8 مليار. والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 1,6 مليار والبنك الدولي بمبلغ 1,4 مليار.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخرزينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخرزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزانة والمالية الخارجية)

## 4.5.1 الدين العمومي

استمر في سنة 2018 توجه الدين العمومي المباشر نحو الارتفاع بنسبة 4,4% إلى 722,7 مليار درهم. وأخذنا بالاعتبار تسجيل نمو اقتصادي بالقيمة الإسمية بلغ 4,1%. فإن نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 65,1% إلى 65,3%. وينطوي هذا التطور على نمو بنسبة 6,6% إلى 574,6 مليار أو 51,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي وتراجع بنسبة 3,4% إلى 148,1 مليار درهم أو 13,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لمكونه الخارجي.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين. انخفض متوسط أجل استحقاق<sup>1</sup> مكونه الداخلي من 6 سنوات و5 أشهر إلى 6 سنوات. نتيجة على الخصوص لهيمنة آجال الاستحقاق قصيرة الأمد<sup>2</sup> ضمن الاقتراضات الإجمالية للخرزينة في 2018. بحصة تصل إلى 53,1% بدلا من 46,8% سنة من قبل. أخذنا بالاعتبار هذه التطورات. تراجع متوسط التكلفة<sup>3</sup> بواقع 16 نقطة أساس إلى 4,4%. أما الدين الخارجي. فقد ظلت بنيته حسب العملات تتميز بهيمنة الأورو في حدود 63,3%. متراجعا مع ذلك بواقع 2,3 نقطة مئوية. فيما انتقلت حصة الدين المقومة بالدولار من 27,8% إلى 28,5%. أما متوسط تكلفته. فقد تقلص بواقع 21 نقطة أساس إلى 2,4%.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية. فقد سجل انخفاضا طفيفا. الأول منذ 2005. ليصل إلى 178,4 مليار أو ما يعادل 16,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 16,9% سنة من قبل. وإجمالا. بلغ جاري الدين الخارجي العمومي<sup>4</sup> 326,5 مليار. أو ما يعادل 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 31,3%

1 يتعلق الأمر بآجال الاستحقاق لخمس سنوات.

2 آجال الاستحقاق التي تقل عن 5 سنوات

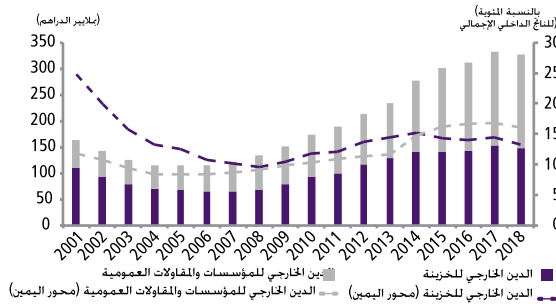
3 يحتسب على أساس نسبة فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.

4 الدين الخارجي للخرزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

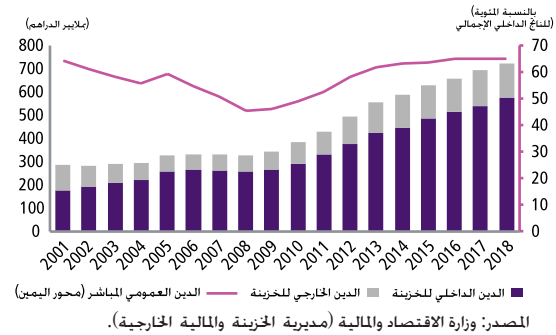
في 2017. وتستحوذ المؤسسات المتعددة الأطراف على 48,8% من هذا الدين مقابل 28,4% للدائنين الثنائيين و22,8% للسوق الدولية والبنوك التجارية.

وبذلك ارتفع جاري الدين العمومي الكلي<sup>1</sup> بنسبة 3,4% إلى 901,1 مليار. ليمثل 81,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 82% سنة من قبل.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
<b>574,6</b>	<b>539,1</b>	<b>514,7</b>	<b>488,4</b>	<b>445,5</b>	<b>424,5</b>	<b>376,8</b>	<b>331,3</b>	<b>I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)</b>
51,9	50,7	50,8	49,4	48,1	47,3	44,4	40,4	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
<b>546,2</b>	<b>516,7</b>	<b>490,0</b>	<b>470,1</b>	<b>426,1</b>	<b>413,0</b>	<b>356,7</b>	<b>314,2</b>	<b>1- مناقصات سندات الخزينة</b>
49,3	48,6	48,3	47,6	46,0	46,0	42,1	38,3	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
<b>28,4</b>	<b>22,4</b>	<b>24,7</b>	<b>18,3</b>	<b>19,4</b>	<b>11,5</b>	<b>20,1</b>	<b>17,1</b>	<b>2- أدوات الدين الداخلي الأخرى</b>
2,6	2,1	2,4	1,9	2,1	1,3	2,4	2,1	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
<b>148,1</b>	<b>153,2</b>	<b>142,8</b>	<b>140,8</b>	<b>141,1</b>	<b>129,8</b>	<b>116,9</b>	<b>99,6</b>	<b>II- الدين الخارجي للخزينة</b>
13,4	14,4	14,1	14,3	15,2	14,5	13,8	12,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
<b>722,7</b>	<b>692,3</b>	<b>657,5</b>	<b>629,2</b>	<b>586,6</b>	<b>554,3</b>	<b>493,7</b>	<b>430,9</b>	<b>III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)</b>
65,3	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
<b>178,4</b>	<b>179,4</b>	<b>169,7</b>	<b>160,2</b>	<b>137,0</b>	<b>104,9</b>	<b>95,8</b>	<b>89,5</b>	<b>IV- الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية (المضمون)</b>
16,1	16,9	16,7	16,2	14,8	11,7	11,3	10,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
<b>326,5</b>	<b>332,6</b>	<b>312,5</b>	<b>301,0</b>	<b>278,1</b>	<b>234,7</b>	<b>212,7</b>	<b>189,1</b>	<b>الدين العمومي الخارجي (IV+II)</b>
29,5	31,3	30,8	30,5	30,0	26,1	25,1	23,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
<b>901,1</b>	<b>871,7</b>	<b>827,1</b>	<b>789,4</b>	<b>723,6</b>	<b>659,2</b>	<b>589,5</b>	<b>520,5</b>	<b>جاري الدين العمومي (IV+ III)</b>
81,4	82,0	81,6	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
<b>1 106,8</b>	<b>1 063,4</b>	<b>1 013,2</b>	<b>988,0</b>	<b>925,4</b>	<b>897,9</b>	<b>847,9</b>	<b>820,1</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية</b>

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

1 يحيل هذا المصطلح إلى نتيجة الجمع بين معطيات الدين العمومي المباشر والدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

## 6.1 ميزان الأداءات

على الرغم من تواصل الأداء الجيد لصادرات السلع. تفاقم العجز التجاري سنة 2018 ليصل إلى 18,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. نتيجة بالأساس لارتفاع فواتير الطاقة ومشتريات سلع التجهيز.

وبعد الزيادات الملحوظة التي شهدتها سنة 2017. تباطئ نمو مداخيل الأسفار بشكل ملحوظ. كما تراجعت خويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وأخذ في الاعتبار كل هذه التطورات. إلى جانب تراجع هبات دول مجلس التعاون الخليجي. تفاقم عجز الحساب الجاري بشكل كبير. لينتقل من 3,4% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى إثر عملية التفويت المهمة التي شهدتها قطاع التأمين. بلغت مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية 47,4 مليار درهم. أي 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,8% في المتوسط على مدى الخمس سنوات الماضية. في الوقت نفسه. تراجعت الاستثمارات الأجنبية للمقيمين إلى 6,3 مليار درهم. بعد بلوغها مستوى استثنائيا قدر بواقع 9,9 مليار درهم سنة 2017. فيما يتعلق بالقروض. تراجعت التدفقات الصافية إلى 3,2 مليار درهم. مما يعكس بشكل رئيسي انخفاض سحبوات الخزينة.

في ظل هذه الظروف. انخفض صافي الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب بنسبة 4,3% ليصل إلى 230,7 مليار درهم. أي ما يعادل 5 أشهر و3 أيام من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك)

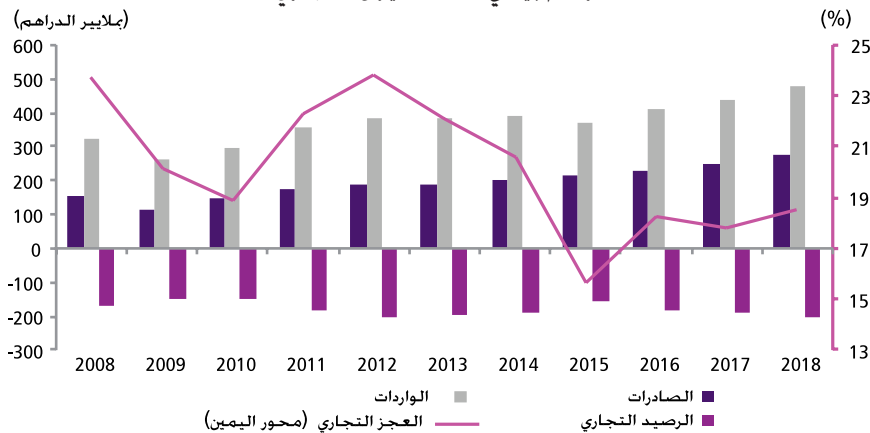
2018	2017	2016	2015	2014	
-5,5	-3,4	-4,1	-2,1	-6,0	الحساب الجاري
18,6	17,8	18,3	15,6	20,6	العجز التجاري
1,3	12,3	5,0	-1,4	7,7	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
-1,5	5,3	4,0	4,8	-0,8	خويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
0,4	1,1	1,0	0,5	1,5	الهبات
<b>4,3</b>	<b>2,7</b>	<b>3,5</b>	<b>1,5</b>	<b>5,1</b>	الحساب المالي (التدفق الصافي)
4,3	3,2	3,5	4,0	3,9	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
0,6	0,9	0,6	0,6	0,4	الاستثمارات الأجنبية للمقيمين
0,3	2,1	1,7	1,5	1,4	القروض
0,8	1,7	2,0	1,0	0,8	القروض التجارية
<b>5,1</b>	<b>5,6</b>	<b>6,3</b>	<b>6,0</b>	<b>5,4</b>	الاحتياطيات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات

المصدر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

## 1.6.1 الميزان التجاري

في سنة 2018، تفاقم العجز التجاري و بمقدار 16,6 مليار إلى 205,9 مليار درهم، نتيجة لتنامي الواردات بواقع 43 مليار، وهو ما يفوق مقدار ارتفاع الصادرات الذي بلغ 26,3 مليار. ارتفعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 18,6%، مقابل 17,8% سنة 2017. بالرغم من تحسن نسبة التغطية بواقع 0,4 نقطة مئوية إلى 57,2%.

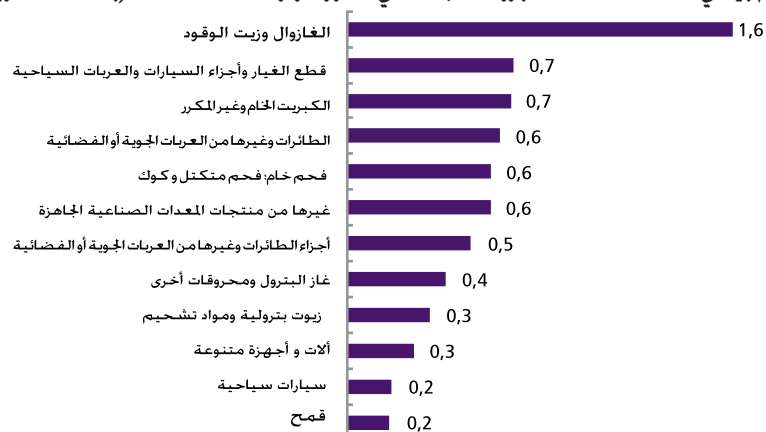
رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



المصدر: مكتب الصرف

لقد شمل تنامي الواردات كافة مجموعات المنتجات. وبالتالي، ارتفعت الفاتورة الطاقية بنسبة 18,1% لتصل إلى 82,2 مليار درهم، إذ تزايدت مشتريات "الغازوال وزيت الوقود" بنسبة 20,7% ومشتريات "الفحم الخام، والفحم المتكثف وفحم الكوك" بنسبة 43,7%. ويعزى هذا التغير إلى تزايد الأسعار في السوق الدولية، وبدرجة أقل، إلى تنامي الكميات المستوردة، فقد تزايدت هذه الأخيرة بنسبة 5,5% بشكل عام وبنسبة 19,5% في ما يخص "الفحم الخام والفحم المتكثف وفحم الكوك"، خاصة على إثر انطلاق محطة آسفي للطاقة الحرارية في دجنبر 2018.

رسم بياني 2.6.1: مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2018 (بالنقط المئوية)



المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.



وبلغت مشتريات سلع التجهيز ما قدره 120,1 مليار. مقابل 109,4 مليار سنة 2017. مدفوعة بالأساس بمقتنيات "الطائرات والعربات الجوية أو الفضائية الأخرى" و "أجزاء الطائرات". وبالمثل. ارتفعت واردات كل من مواد الاستهلاك النهائية بنسبة 8,1% لتبلغ 108,4 مليار درهم والمنتجات الغذائية بنسبة 7,6% إلى 45,8 مليار.

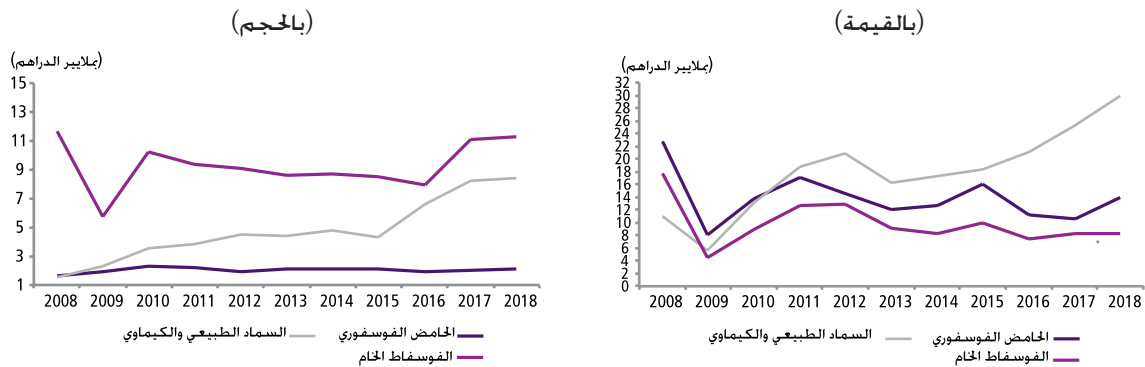
## جدول 2.6.1: أبرز الواردات

التغير بالنسبة المئوية		بملايين الدراهم			
2018/2017	2017/2016	2018	2017	2016	
9,8	6,7	481 035	438 080	410 584	الواردات الإجمالية
18,1	27,6	82 152	69 542	54 507	الطاقة والمحروقات
20,7	31,2	41 393	34 291	26 145	الغاز والوقود
13,1	24,2	15 601	13 789	11 102	غاز البترول ومحروقات أخرى
22,5	26,5	8 310	6 781	5 360	زيت بترولية ومواد تشحيم
43,7	15,7	8 655	6 024	5 207	الفحم الحجري الخام والمزدوج والكوك
9,8	5,5	120 068	109 352	103 672	سلع التجهيز
13,6	27,6	10 175	8 958	7 019	آلات وأجهزة متنوعة
9,2	2,4	9 059	8 295	8 100	محركات بالمكبس ومحركات أخرى
41,8	64,0	7 713	5 438	3 316	والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى أجزاء الطائرات
140,2	-52,0	4 804	2 000	4 168	الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية
8,1	2,0	108 394	100 259	98 321	سلع الاستهلاك
3,9	0,5	21 957	21 140	21 030	سيارات سياحية
21,0	-10,8	17 591	14 544	16 307	قطع وأجزاء السيارات والعربات السياحية
21,7	7,3	5 275	4 333	4 037	ملابس داخلية
17,8	9,1	5 214	4 426	4 058	منتجات مختلفة من البلاستيك
7,6	-4,7	45 772	42 526	44 600	المواد الغذائية
9,4	-34,8	9 124	8 341	12 783	قمح
14,9	-5,4	4 911	4 274	4 519	كسب و مخلفات أخرى
-29,2	7,0	3 505	4 951	4 628	السكر الخام أو المكرر
41,1	20,3	1 602	1 136	944	التمر
4,5	4,4	99 843	95 571	91 565	المنتجات نصف المصنعة
5,5	13,3	13 763	13 050	11 517	المواد البلاستيكية
13,4	-2,4	10 216	9 010	9 232	المواد الكيميائية
21,1	-6,5	6 565	5 422	5 801	الأوراق والورق المقوى
45,7	1,9	5 031	3 452	3 387	أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس
67,5	-18,2	3 481	2 079	2 542	أسلاك وموصلات كهربائية
18,9	16,1	24 628	20 716	17 838	المواد الخام
59,8	13,9	7 994	5 002	4 393	الكبريت الخام وغير المكرر
12,9	-3,1	2 926	2 591	2 674	خشب خام . مقصب أو منشور
23,7	37,8	901	728	528	النباتات الحية ومنتجات زراعة الزهور

المصدر: مكتب الصرف

على مستوى الصادرات، واصلت مبيعات الفوسفات ومشتقاته ديناميتها إذ تنامت بنسبة 17,6% إلى 52 مليار درهم، بفضل تنوع المنتجات والأسواق وارتفاع أسعار الأسمدة الفوسفاتية. وارتفعت مبيعات الأسمدة بنسبة 18,4% إلى 29,8 مليار. تم تصدير أكثر من 40% منها إلى الولايات المتحدة والبرازيل. وبنسبة 30,3% إلى 13,9 مليار بالنسبة لحامض الفوسفوريك، 42% منها موجهة إلى الهند. في المقابل، انخفضت مبيعات الفوسفات الخام بنسبة 0,9% إلى 8,3 مليار.

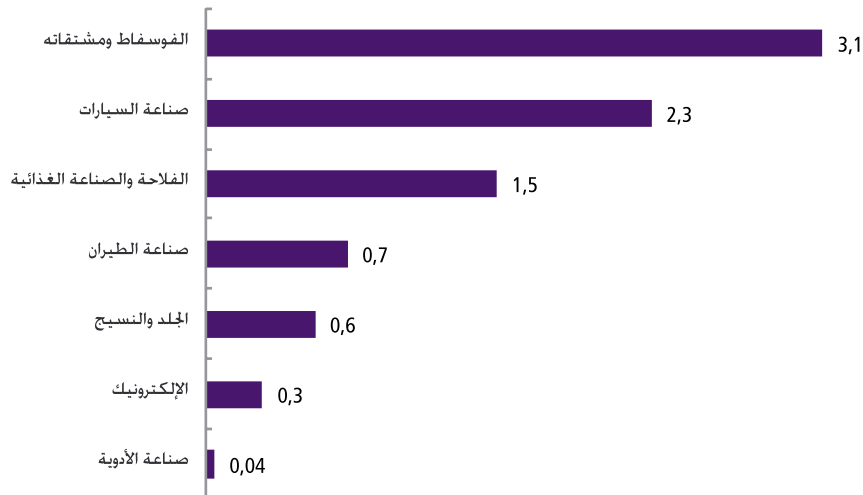
### رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته



المصدر: مكتب الصرف

من جهته، واصل قطاع السيارات أداءه الجيد، حيث ارتفعت مبيعاته إلى 356.000 سيارة تم تسويقها في 78 دولة، مقابل 20 ألف سيارة موجهة نحو 41 دولة سنة 2012، وهي سنة انطلاق الإنتاج في مصنع رونو\_طنجة. ومن حيث القيمة، ارتفعت هذه المبيعات بنسبة 8,3% إلى 34,2 مليار درهم مقابل 7,2% إلى 22,9 مليار في ما يخص مبيعات الأسلاك. وبلغ رقم معاملات صادرات القطاع 64,4 مليار، أي 23,4% من إجمالي الصادرات.

### رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2018 (بالنقط المئوية)



المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

في المقابل، ظلت صادرات "الفلاحة والصناعات الغذائية"<sup>1</sup> قوية، إذ تنامت بواقع 6,7% لتبلغ 58,1 مليار درهم، مدفوعة بشكل رئيسي بتزايد صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 13,3% إلى 23,5 مليار. وبالمثل، سجل قطاع "النسيج والجلد" ارتفاعا بنسبة 3,7% ليصل إلى 38,4 مليار. مع تحسن مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 2%. بالنسبة للقطاعات الأخرى، تواصل انتعاش الصادرات، حيث تنامت بنسبة 14,6% إلى 14 مليار بالنسبة لصناعة الطيران، وبواقع 7,8% إلى 9,8 مليار للمنتجات الإلكترونية، و8,3% إلى 1,3 مليار فيما يخص صناعة الأدوية.

### جدول 3.6.1: أبرز القطاعات الموجهة للتصدير

التغير بالنسبة المئوية		بملايين الدراهم			
2018/2017	2017/2016	2018	2017	2016	
10,6	10,3	275 156	248 841	225 651	مجموع الصادرات
9,6	7,6	64 406	58 783	54 630	السيارات
8,3	6,0	34 202	31 568	29 783	صناعة السيارات
7,2	7,9	22 879	21 339	19 783	صناعة الأسلاك
17,6	11,6	51 989	44 210	39 598	الفوسفات ومشتقاته
-0,9	12,9	8 298	8 370	7 412	الفوسفات الخام
21,9	11,3	43 691	35 839	32 187	مشتقات الفوسفات
6,7	8,6	58 109	54 437	50 109	الفلاحة والصناعات الغذائية
2,2	7,5	32 373	31 689	29 472	الصناعة الغذائية
13,3	17,4	23 521	20 769	17 690	الفلاحة، والغابات والصيد
3,7	5,0	38 424	37 048	35 300	النسيج والجلد
2,0	6,2	23 774	23 318	21 952	الملابس الجاهزة
3,3	1,2	7 800	7 553	7 463	الملابس الداخلية
2,7	0,3	3 081	2 999	2 990	الأحذية
7,8	8,0	9 826	9 112	8 434	الإلكترونيك
5,2	5,1	4 624	4 395	4 182	المكونات الإلكترونية
14,6	32,8	14 000	12 216	9 200	الطيران
15,7	84,5	3 954	3 416	1 851	تجميع
12,8	35,2	2 275	2 017	1 492	مركب
8,3	5,6	1 257	1 161	1 100	صناعة الأدوية

المصدر: مكتب الصرف.

1 بما في ذلك الصيد.

## إطار 1.6.1: التجارة من حيث القيمة المضافة: دراسة تحليلية لمبادلات المغرب

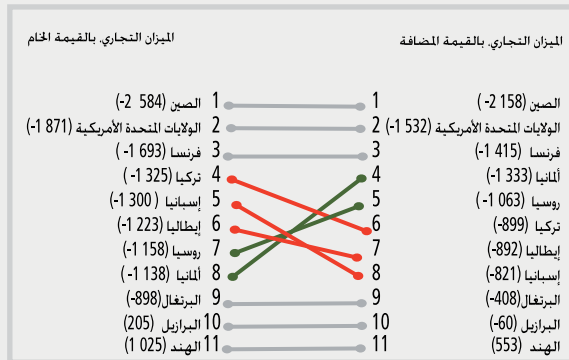
مع تطور سلاسل القيمة العالمية، أصبح التحليل التقليدي للمبادلات الخارجية أقل نجاعة لتقييم تأثيرها على النمو والشغل وكذا لتنوير السياسة الاقتصادية، لاسيما التجارية. في الواقع، قد يتطلب إنتاج السلع والخدمات التي تصدّرها دولة معينة جزءاً كبيراً من المنتجات الوسيطة المستوردة. وبالتالي يكون البلد الأصلي لهذه المشتريات هو المستفيد الرئيسي. لاسيما من حيث خلق فرص الشغل وإنتاج القيمة المضافة. علاوة على ذلك، قد تشمل واردات هذا البلد جزءاً من صادراته الخاصة.

في هذا السياق، ولاستيعاب المساهمات الأصلية للبلدان في المبادلات الدولية، تم تطوير عدة مفاهيم بهدف قياس محتوى المبادلات من حيث القيمة المضافة<sup>1</sup>. وتم بالتالي إنشاء قواعد بيانات، من بينها أساساً قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة من حيث القيمة المضافة "TiVA" التي أرسّتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية سنة 2013. وتشمل هذه القاعدة حالياً 46 مؤشراً وتغطي 36 قطاعاً في 64 اقتصاداً. ويتم حساب هذه المؤشرات من خلال جداول التدفقات الداخلية والخارجية للحسابات الوطنية والمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية في السلع والخدمات حسب القطاع الصناعي. وقد تم إدراج المغرب في قاعدة البيانات هذه سنة 2016 مع تغطية شملت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015.

فيما يلي، تُستخدم المعطيات المستقاة من قاعدة البيانات "TiVA" لتحليل العجز التجاري للمغرب من حيث القيمة المضافة حسب البلد والقطاع من أجل تحديد أصوله وخصائصه. وتتم مقارنة النتائج بتلك القائمة على البيانات التقليدية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القياس بالقيمة المضافة لا يغير المبلغ الإجمالي لميزان السلع والخدمات لبلد ما مقارنة بباقي العالم. بالمقابل يمكن أن يفرز توزيعاً جديداً لهذا المبلغ بين القطاعات والشركاء التجاريين.

### ميزان السلع والخدمات حسب الدولة الشريكة

رسم بياني إ.1.6.1.1 الميزان التجاري للسلع والخدمات  
سنة 2015، حسب البلدان الشريكة (القيمة بملايين  
الدولارات الأمريكية)



المصدر: قاعدة بيانات قياس التجارة من حيث القيمة TiVA، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018).

من خلال تحليل المبادلات من حيث القيمة المضافة، يتضح بالأساس أن الصين والولايات المتحدة وفرنسا هي الدول التي تساهم بشكل رئيسي في العجز التجاري للاقتصاد الوطني. هذه النتيجة مشابهة للنتيجة المترتبة عن التحليل التقليدي، ولكن بمستويات مختلفة. على سبيل المثال، يسجل المغرب مع الصين عجزاً بقيمة 2,2 مليار دولار من حيث القيمة المضافة، أي أقل من العجز من حيث القيمة الإجمالية<sup>2</sup>، الذي بلغ 2,6 مليار.

وفي المقابل، تحتل ألمانيا المرتبة الرابعة من حيث القيمة المضافة بعجز قدره 1,3 مليار، بدلاً من المرتبة الثامنة بعجز يبلغ 1,2 مليار.

1 وثيقة عمل صادرة عن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية - نونبر 2012، من تأليف "Tracing value-added and double counting in gross exports" Koopman R. وWang Z. وWei S. J..

2 أي الفرق بين صادرات وواردات السلع والخدمات التي تم قياسها حسب التحليل التقليدي

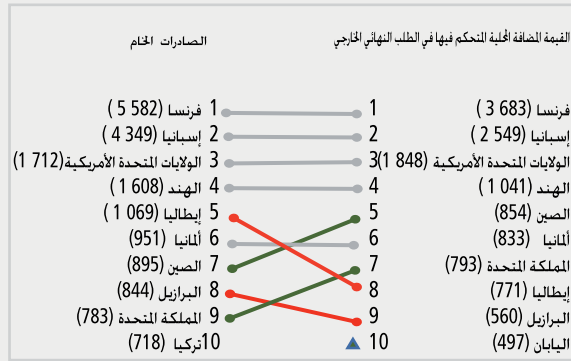
وانتقلت تركيا إلى المرتبة السادسة وإسبانيا إلى المركز الثامن بعد احتلالهما المركز الرابع والخامس على التوالي.

من أجل تحديد أصل التباين بين المقاربتين. ينبغي تحليل الصادرات والواردات بشكل منفصل:

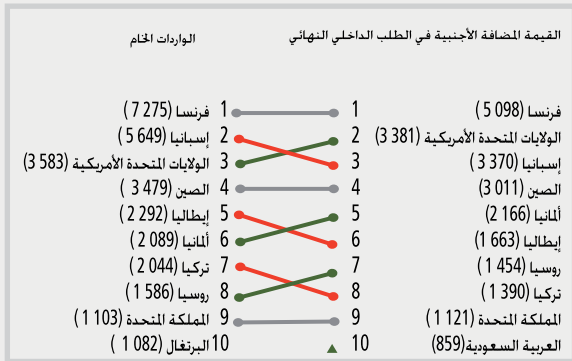
• تشهد الصادرات الموجهة إلى فرنسا وإسبانيا وتركيا انخفاضات كبيرة. أخذاً في الاعتبار المعطيات من حيث القيمة المضافة. ما يشير إلى أهمية محتوى الصادرات المحلية من الواردات المتأتية من هذه البلدان. بشكل مباشر أو غير مباشر. في المقابل. سجلت الصادرات من حيث القيمة المضافة إلى الولايات المتحدة مستوى أعلى نسبياً. أما من حيث الترتيب. فقد حافظت فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة على الصدارة كأسواق رائدة وفقاً لكلا المقاربتين. تليها الصين التي تقدمت برتبتين من حيث القيمة المضافة. في حالة البرازيل بالخصوص. يتحول الفائض التجاري إلى عجز عندما يتم قياسه بالقيمة المضافة. ما يشير بالأساس إلى أن الصادرات نحو هذا البلد هي منتجات بسيطة أساساً تستخدمها البرازيل في صادراتها.

• يتبين أن الواردات المتأتية من فرنسا وإسبانيا وتركيا أقل أهمية من حيث القيمة المضافة مقارنة بالمعطيات التقليدية. بينما تلك الواردة من ألمانيا مرتفعة أكثر. مرجحة أن تكون حصة مشتريات السلع الوسيطة من هذا البلد أقل. ولا تزال فرنسا هي المصدر الرئيسي للواردات الوطنية. في حين تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية قبل إسبانيا.

رسم بياني إ1.6.1.3: الواردات الإجمالية من حيث القيمة المضافة. مصنفة حسب الموردين الرئيسيين سنة 2015 (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)



رسم بياني إ1.6.1.2: الصادرات الإجمالية من حيث القيمة المضافة. مصنفة حسب الزبناء الرئيسيين سنة 2015 (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

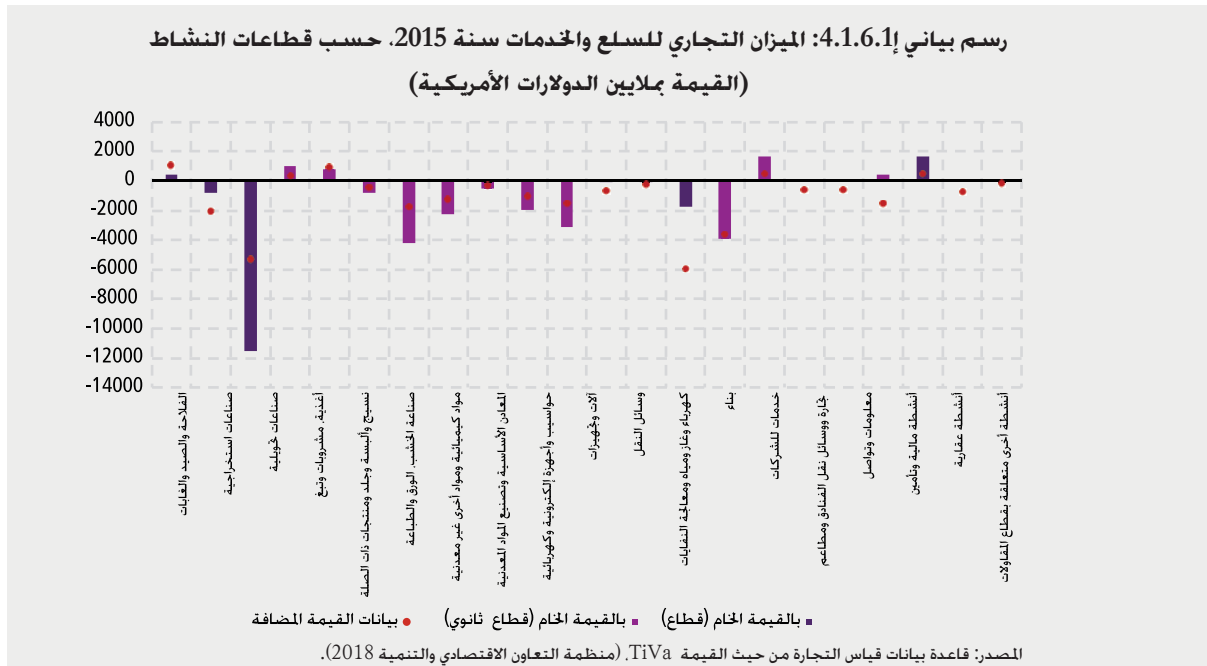


المصدر: قاعدة بيانات قياس التجارة من حيث القيمة Tiva. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018).

## الميزان التجاري من حيث القيمة المضافة حسب القطاع

يكشف تفكيك حصيلة الميزان التجاري حسب قطاع النشاط عن اختلافات كبيرة بين المقاربتين. حيث بلغ مستوى عجز قطاع الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة مستوى أقل بكثير. في حين شهد مستوى عجز قطاع "الخدمات المقدمة للمقاولات" تفاقماً كبيراً. ليصبح بالتالي المساهم الرئيسي في العجز من حيث القيمة المضافة.

وفي المقابل. تحسن فائض الميزان التجاري للقطاع الفلاحي. بالإنتقال من الإحصاءات التقليدية إلى الإحصاءات من حيث القيمة المضافة. ما يعكس المحتوى المحلي المرتفع لمبيعات القطاع. وفيما يتعلق بفائض الرصيد في صناعة النسيج. فقد ارتفع أيضاً من حيث القيمة المضافة. ارتباطاً بتزايد نسبي للمنتجات الوسيطة المستوردة التي يعاد دمجها في صادرات المغرب.

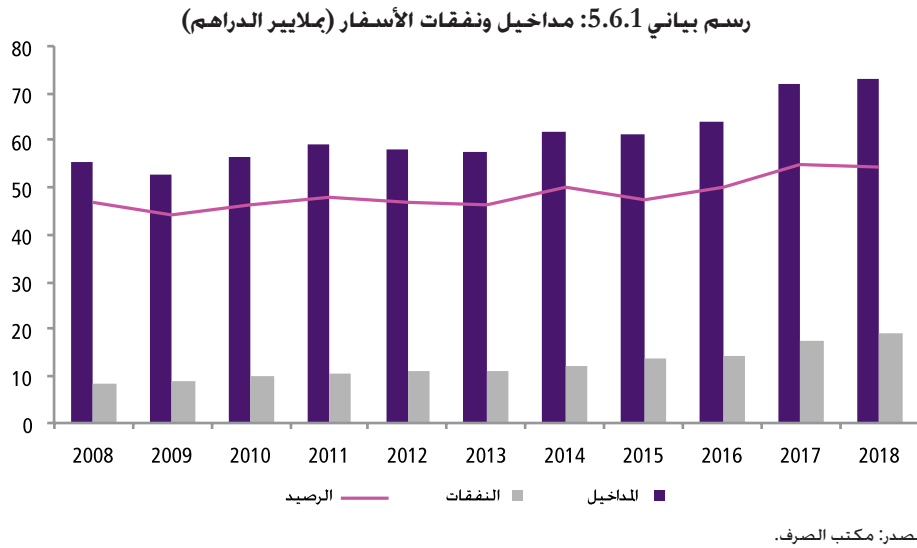


## 2.6.1 ميزان الخدمات

بعد انتعاشها بواقع 12,3% سنة 2017، سجلت مداخيل الأسفار ارتفاعا لم يتجاوز 1,3%. لتصل إلى 73 مليار درهم. وقد همّ هذا التباطؤ الدول المصدرة الرئيسية. إذ تراجعت وتيرتها على الخصوص بالنسبة لفرنسا من 7,9% إلى 0,8%. وألمانيا من 26,9% إلى 4,4% وللولايات المتحدة من 27,4% إلى 4,8%. في المقابل، تزايدت نفقات المغاربة في الخارج بنسبة 8,7%. بعد 21,2% لتبلغ بالتالي 18,9 مليار درهم.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، تفاقم عجز النقل البحري ليصل إلى 15,9 مليار وارتفع فائض النقل الجوي إلى 6,4 مليار. وبلغت الصادرات المستفيدة من نظام القبول المؤقت<sup>1</sup> 15,8 مليار درهم. مسجلة ارتفاعا قدره 13,8%. وأخذا في الاعتبار كذلك تطور البنود الأخرى، تعزز فائض ميزان الخدمات بمقدار 2,6 مليار ليصل إلى 75 مليار درهم.

1 خدمات التصنيع المقدمة بناء على مدخلات مادية بحوزها أغيار.



### 3.6.1 رصيد المداخيل

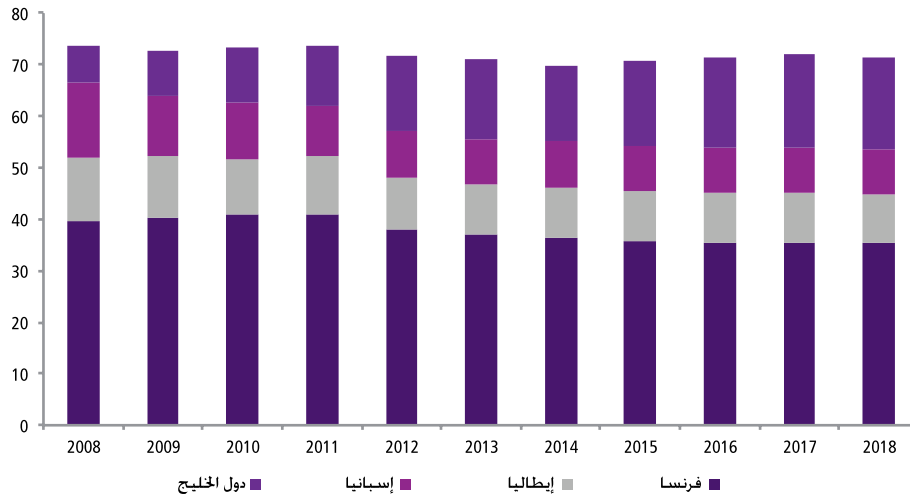
بعد سنتين متتاليتين من التحسن، انخفض رصيد المداخيل سنة 2018 بنسبة 18% إلى 54,2 مليار درهم. نتيجة تراجع رصيد التحويلات الجارية<sup>1</sup> بنسبة 11,6%. وبدرجة أقل، بسبب تفاقم العجز في مداخيل الاستثمارات بواقع 8%.

وكذلك، توقف التوجه التصاعدي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، الذي بدأ سنة 2015، مسجلا انخفاضا بنسبة 1,5% ليعود إلى 64,9 مليار درهم. وحسب بلد الإقامة، تم تسجيل انخفاض بواقع 1,7% بالنسبة للتحويلات القادمة من فرنسا والتي تمثل أكثر من ثلثي إجمالي التحويلات و2,2% بالنسبة لإيطاليا و2,7% بالنسبة لإسبانيا. أما التحويلات القادمة من دول الخليج، فقد سجلت تراجعا بنسبة 3% لتبلغ 11,6 مليار بعد ارتفاع سنوي متوسط بنسبة 13% خلال الثلاث سنوات الماضية. بالموازاة مع ذلك، انتقلت إيرادات التحويلات العمومية من 13 مليار إلى 4,7 مليار درهم. 2,8 مليار منها على شكل تبرعات من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما تدفقات الاستثمارات المباشرة، التي سجلت ارتفاعا ملموسا سنة 2017، فقد عرفت شبه ركود في 17,7 مليار درهم، في حين بلغت المداخيل 3,1 مليار بدلا من 3,7 مليار، ليتفاقم بذلك العجز في مداخيل الاستثمارات المباشرة بالتالي بنسبة 5,2% ويبلغ 14,6 مليار درهم.

1 تتكون بشكل أساسي من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتبرعات

رسم بياني 6.6.1: بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب البلدان المستضيفة الرئيسية (%)



المصدر: مكتب الصرف.

## 4.6.1 الحساب المالي

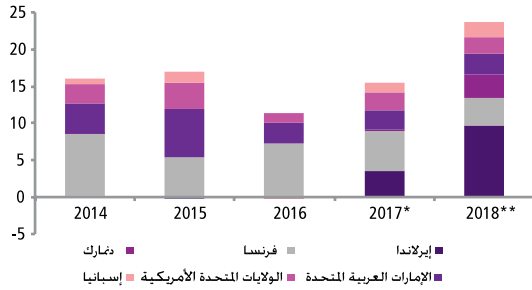
مدفوعا بعملية تفويت تم إنجازها في قطاع التأمين. ارتفع صافي التدفقات برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى 34,2 مليار درهم. لتنتقل نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي من 2,4% إلى 3,1%. ويتبين من خلال التوزيع حسب القطاع أنه بالإضافة إلى الأنشطة المالية وتلك المتعلقة بالتأمين. التي استنزفت ما يعادل 9,7 مليار بدل 4,8 مليار سنة 2017. استطاعت الصناعات التحويلية جذب 4,9 مليار. مسجلة ارتفاعا بنسبة 7,9%. في حين بلغ صافي تدفقات الاستثمارات في القطاع العقاري 5,4 مليار مقابل 8,9 مليار في السنة المنصرمة.

وحسب دول المصدر. تضاعف صافي التدفقات من إيرلندا ثلاث مرات تقريبا. حيث انتقل من 3,5 مليار إلى 9,7 مليار درهم. ارتباطا بعملية التفويت التي سجلها قطاع التأمين<sup>1</sup>. وبلغت التدفقات الوافدة من الدنمارك 3,2 مليار استفاد منها قطاع "التخزين والخدمات الملحقة بالنقل" فيما سجلت تلك اقامة من الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا بنسبة 1,3% لتصل إلى 2,8 مليار. على العكس. انخفض الاستثمار الفرنسي إلى 3,8 مليار والاستثمار الأمريكي إلى 2,2 مليار.

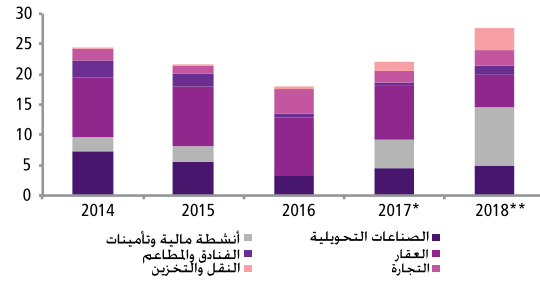
1 عملية تفويت سهام للتأمين لمجموعة SANLAM الجنوب إفريقية تمت في 2017 و2018 خلال إحدى الشركات التابعة للمجموعة بإيرلندا



رسم بياني 8.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات  
المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب بلدان المصدر  
(بملايير الدراهم)



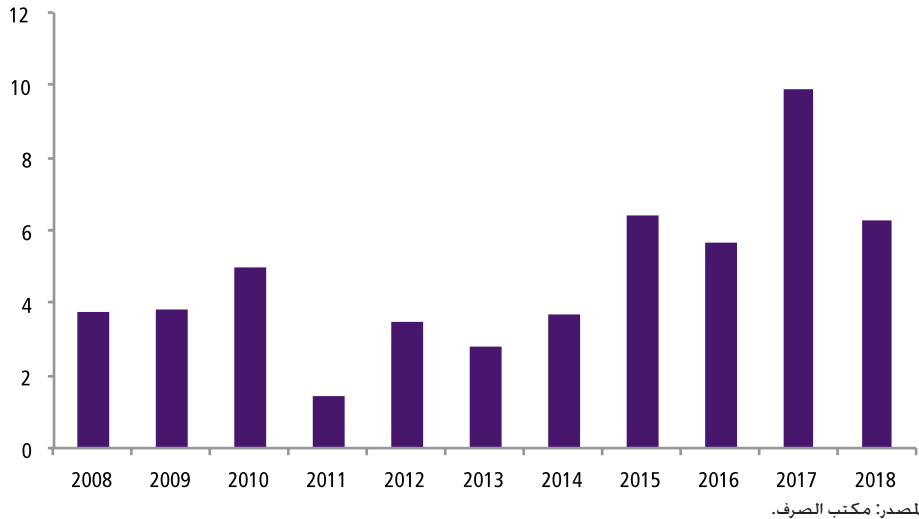
رسم بياني 7.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة  
الأجنبية بالمغرب حسب القطاع (بملايير الدراهم)



\* أرقام محينة  
\*\* أرقام مؤقتة  
المصدر: مكتب الصرف.

بالموازاة مع ذلك، تراجعت التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة في الخارج الخاصة بالمقيمين إلى 6,3 مليار درهم مقابل 9,9 مليار في السنة الماضية. موجهة بالخصوص نحو ثلاث دول، هي لوكسمبورغ بمبلغ 1,5 مليار، والإمارات العربية المتحدة بمبلغ 1,2 مليار وهولندا بمبلغ 1,1 مليار. كما انخفضت الاستثمارات بالبلدان الإفريقية لتصل إلى 1,9 مليار، 1,6 مليار منها بالدول الإفريقية جنوب الصحراء.

رسم بياني 9.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة في الخارج الخاصة بالمقيمين (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

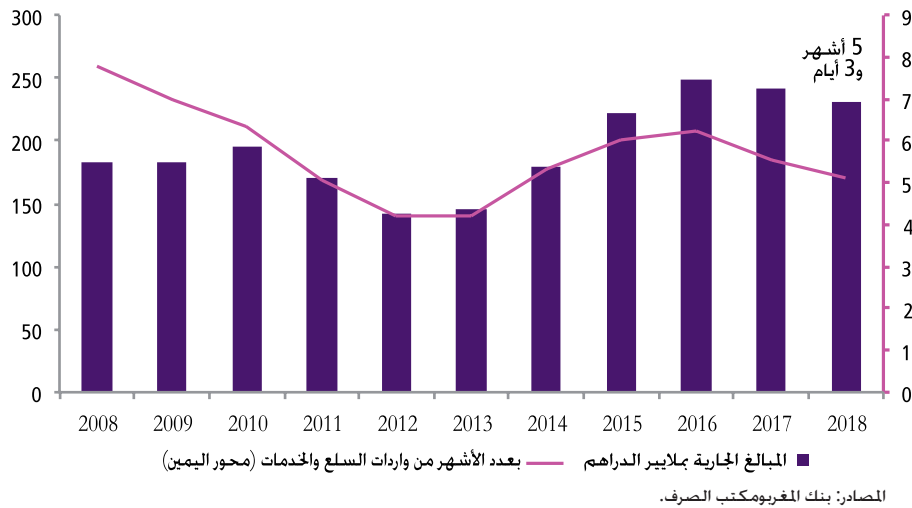
وفيما يتعلق بالقروض، تميزت هذه السنة بتوقف التوجه التصاعدي الذي تم تسجيله منذ سنة 2014. وذلك بتراجع ملحوظ في تدفقاتها الصافية من 19,6 مليار إلى 3,2 مليار درهم. ويعكس هذا التطور بشكل أساسي انخفاضاً في السحوبات العمومية بمبلغ 16,4 مليار، وبدرجة أقل، تراجع القروض الخاصة بواقع 0,7 مليار. في نفس الاتجاه، تقلصت القروض التجارية إلى النصف لتبلغ 8,4 مليار.

وفيما يتعلق باستثمارات المحافظ، فقد سجلت تلك الخاصة بغير المقيمين في المغرب تدفقا صافيا قدره 4,9 مليار درهم بعد 1,1 مليار درهم، في حين بلغ صافي مقتنيات المقيمين 2,4 مليار درهم مقابل 97 مليون سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الأصول برسم "العملة الائتمانية والودائع" بمقدار 4,8 مليار درهم، ما يعكس بشكل خاص تراجع ودائع البنوك المغربية في الخارج، في حين ارتفعت الالتزامات بواقع 1,4 مليار، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع ودائع غير المقيمين.

أخذا بالاعتبار هذه التطورات والتطورات الأخرى، سجل الحساب المالي<sup>1</sup> فائضا قدره 38,3 مليار درهم مقابل 19,2 مليار درهم سنة 2017. في المجموع، وصل صافي الاحتياطيات الدولية 230,7 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و 3 أيام من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 10.6.1: الاحتياطيات الدولية الصافية



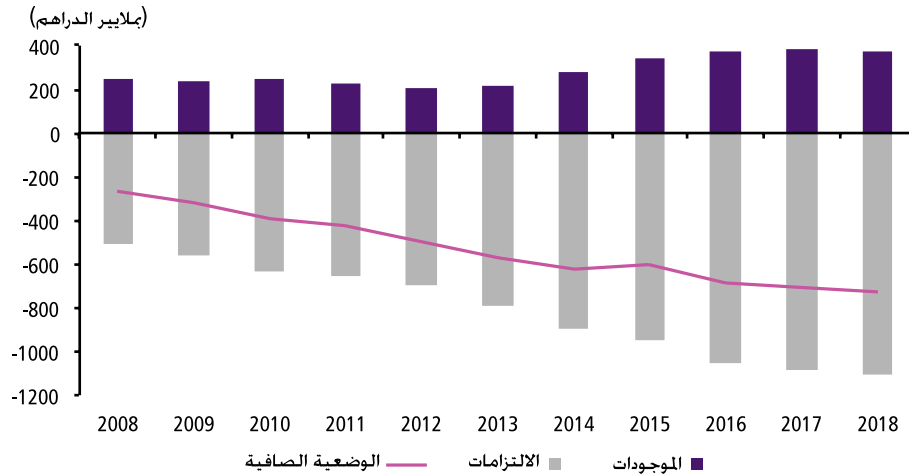
## 5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية<sup>2</sup>

في سنة 2018، تفاقمت الوضعية المالية الإجمالية بواقع 23,9 مليار لتصل إلى 727,3 مليار، نتيجة لانخفاض الأصول بمقدار 5,5 مليار وتنامي الالتزامات بمبلغ 18,4 مليار.

<sup>1</sup> باستثناء الاحتياطيات

<sup>2</sup> تحدد الوضعية المالية الخارجية الإجمالية رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

## رسم بياني 11.6.1: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية



المصدر: مكتب الصرف.

يعزى تنامي التزامات المغرب تجاه بقية العالم إلى الزيادة في مخزون الاستثمارات المباشرة بنسبة 4,2% لتصل إلى 614,4 مليار درهم. بالمقابل، ارتفعت القروض بمقدار 0,8 مليار لتصل إلى 287,6 مليار. مما يعكس زيادة قدرها 3,3 مليار في القروض الممنوحة للشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر<sup>1</sup>. في حين انخفضت تلك الممنوحة للإدارات العمومية بمقدار 1,2 مليار. أما استثمارات المحافظ، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 9,3 مليار درهم لتصل إلى 100,8 مليار درهم.

ويعزى انخفاض الأصول إلى حد كبير إلى تراجع جديد للأصول الاحتياطية الرسمية إلى التراجع. إذ انخفضت من 244,3 مليار إلى 234 مليار. بالمقابل، سجلت العملة الائتمانية والودائع<sup>1</sup> التي تخوزها مؤسسات الإيداع<sup>1</sup> انخفاضا بواقع 4,8 مليار لتصل إلى 39,6 مليار. بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعا قويا في السنة الماضية. ومن ناحية أخرى، ارتفع جاري الاستثمارات المباشرة بنسبة 10,1% ليصل إلى 54,8 مليار.

## جدول 4.6.1: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية (بمليارات الدراهم)

2018			2017			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-559,5	614,4	54,8	-539,9	589,7	49,8	الاستثمارات المباشرة
-86,2	100,8	14,6	-97,8	110,1	12,3	الاستثمارات في المحافظ
0,1	0,3	0,4	-0,1	0,3	0,2	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
-315,7	390,2	74,5	-309,9	387,1	77,2	واكتتاب المستثمرين في الأسهم
7,8	37,1	44,9	13,0	35,7	48,8	استثمارات أخرى
-287,2	287,6	0,4	-286,2	286,7	0,5	النقد والودائع
-31,1	58,0	26,9	-30,2	57,2	27,0	السلفات
234,0	-	234,0	244,3	-	244,3	القروض التجارية والتسيقات
<b>-727,3</b>	<b>1 105,6</b>	<b>378,3</b>	<b>-703,4</b>	<b>1 087,2</b>	<b>383,8</b>	الأصول الاحتياطية
						مجموع الأصول/الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

1 باستثناء البنك المركزي.

## 7.1 الأوضاع النقدية

اتسمت الأوضاع النقدية خلال سنة 2018 بتراجع أسعار الفائدة على القروض، لاسيما لدى المقاولات. وبموازاة ذلك، وبعد انخفاض في 2017، سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا طفيفا. يعكس تطور القيمة الاسمية للدرهم إزاء الأورو ومقابل عملات بعض الاقتصادات الصاعدة.

وعرفت هذه السنة أيضا تزايد حاجة البنوك إلى السيولة، نظرا للارتفاع الهام لحجم النقد المتداول وانخفاض الاحتياطيات الدولية الصافية.

أما القروض البنكية<sup>1</sup>، فهي لا تزال متأثرة بالحيوية الضعيفة للأنشطة غير الفلاحية. وواصلت القروض الموجهة للقطاع غير المالي تباطؤها، خاصة بالنسبة للمقاولات الخاصة. وتسارعت وتيرة نمو الديون الصافية على الإدارة المركزية، ارتباطا بعملية تصفية مخزون قروض الضريبة على القيمة المضافة عن طريق شراء وتحصيل الديون.

وفي ظل هذه الظروف، نما المجموع النقدي م3 بنسبة 4,1% مقابل 5,5% سنة من قبل.

جدول 1.7.1: أبرز المؤشرات النقدية

2018	2017	2016	
المبالغ الجارية* (بملايير الدراهم)	التغيرات بالنسبة المئوية		سعر الفائدة
-	2,28	2,28	2,27
-	5,30	5,52	5,24
-	3,09	3,12	3,46
-	2,39	2,31	2,26
التغيرات (بالنسبة المئوية)		سعر الصرف الفعلي	
-	2,1	1,1	2,4
-	1,2	-0,7	2,4
التغيرات (بالنسبة المئوية)		المجموعات النقدية	
870,6	3,2	3,1	4,2
744,5	3,1	3,8	3,9
230,7	-4,3	-3,3	12,2
203,0	21,0	17,8	-3,8
1 320,6	4,1	5,5	4,7

\* نهاية دجنبر .

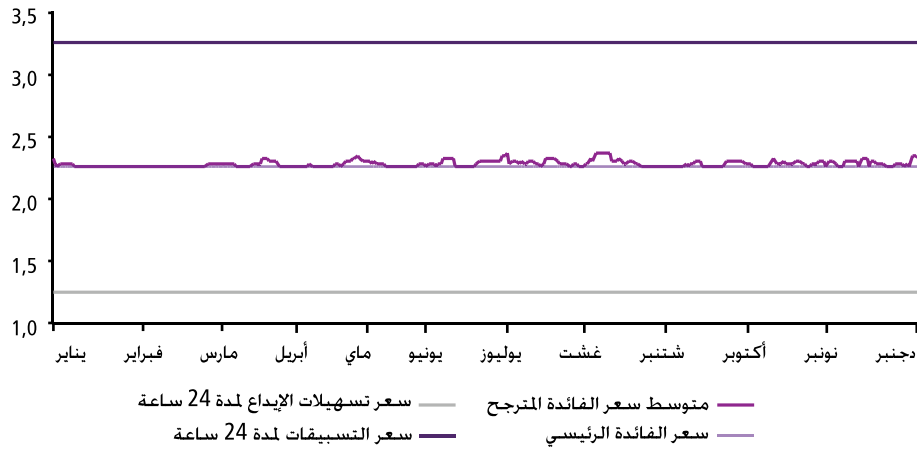
1 عرف الاستقصاء الخاص بأسعار الفائدة المدينة تعديلا سنة 2017. ولم يكن له أي تأثير على التطور الإجمالي للأسعار. غير أنه أثر بشكل طفيف على مستوياتها بالنسبة لفئات معينة من الائتمان (انظر الإطار "إعادة صياغة الاستقصاء حول أسعار الفائدة المدينة").

1 بما فيها التمويل الممنوح من طرف البنوك والنوافذ التشاركية.

## 1.7.1 أسعار الفائدة

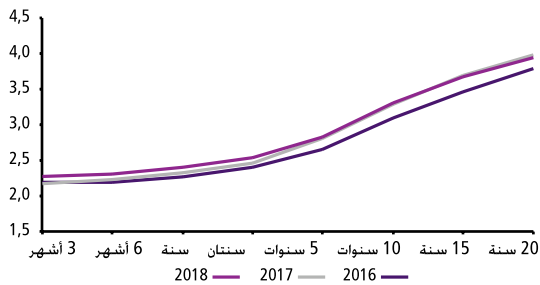
في سياق الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، ظلت أسعار الفائدة شبه مستقرة في 2018، باستثناء تلك المطبقة على القروض التي توجهت نحو الانخفاض. وبالتالي، وفي السوق القائمة بين البنوك، بقي متوسط سعر الفائدة المرجح متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي طيلة السنة مع تسجيل تقلب ضعيف، حيث عمل بنك المغرب على رفع مبالغ تدخلاته بالنظر إلى تفاقم عجز السيولة.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك في 2018 (%)

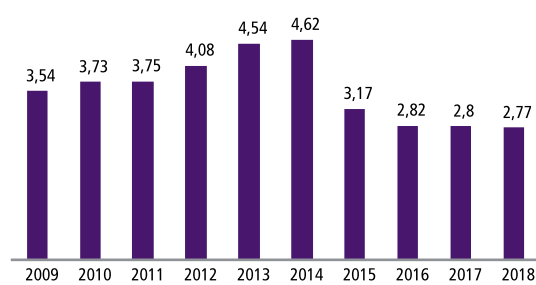


وفي سوق الديون السيادية، تراجع متوسط سعر الفائدة المرجح الإجمالي المطبق على إصدارات الخزينة من 2,80% إلى 2,77%. وتشير المعطيات المتوفرة حسب الأجل على مستوى القطاع الثانوي إلى تسجيل تغيرات طفيفة، تتراوح بين تراجع بما قدره 5 نقط إلى 3,94% بالنسبة للسندات لمدة 20 سنة وارتفاع بمقدار 10 نقط إلى 2,27% بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوعا.

رسم بياني 3.7.1: منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)



وكذلك، شهدت أسعار الفائدة على الودائع تراجعاً طفيفاً إلى 2,77% في المتوسط بالنسبة للودائع لسنة أشهر وإلى 3,09% بالنسبة للودائع لأجل 12 شهراً، بينما عرف سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر المرتبط بمعدل الفائدة المطبق على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعاً، شبه استقرار في 1,86%.

#### جدول 2.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر (%)

2018	2017	2016	2015	2014	
2,77	2,82	3,08	3,57	3,65	الودائع لمدة 6 أشهر
3,09	3,12	3,46	3,80	3,89	الودائع لمدة 12 شهراً
1,86	1,84	1,89	2,28	3,32	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

أما أسعار الفائدة على القروض، فقد اتخذت منحى تنازلياً خلال السنة، ما يعكس بشكل كبير تدني معدلات الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمقاولات، وما بين الفصلين الأول والرابع، تراجع متوسط سعر الفائدة الإجمالي من 5,43% إلى 5,06%. مع تديده بما قدره 10 نقط بالنسبة للأفراد و38 نقطة بالنسبة للمقاولات، لاسيما بالنسبة للشركات الخاصة، بلغ هذا التراجع 18 نقطة بالنسبة للمقاولات كبيرة الحجم<sup>1</sup> و19 نقطة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.

#### جدول 3.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

ف2018 4	ف2018 3	ف2018 2	ف2018 1	
5,06	5,35	5,36	5,43	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,68	5,79	6,09	5,78	القروض الممنوحة للأفراد
4,90	4,85	5,00	4,94	قروض السكن
6,45	6,32	6,57	6,40	قروض الاستهلاك
4,90	5,18	5,12	5,28	القروض الممنوحة للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,82	5,15	5,02	5,23	تسهيلات الخزينة
4,82	4,90	5,20	5,51	قروض التجهيز
6,14	5,85	5,98	5,41	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
5,90	5,93	5,78	6,09	المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة
4,57	4,67	4,72	4,75	الشركات الكبرى
6,41	6,80	7,08	6,23	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد
5,94	5,76	6,06	5,78	قروض الإنعاش العقاري
6,48	7,81	7,68	6,86	قروض الخزينة

المصدر : الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب حول أسعار الفائدة على القروض لدى البنوك

1 وفقاً لمعايير بازل، يتركز تصنيف المقاولات حسب الحجم على رقم المعاملات، وتعتبر المقاولات "صغيرة جداً" إذا كان رقم معاملاتها أقل من 10 ملايين درهم، "صغيرة أو متوسطة" إذا كان يتراوح ما بين 10 و175 مليون درهم و"كبيرة" إذا فاق ذلك.

### إطار 1.7.1: تعديل الاستقصاء الخاص بأسعار الفائدة على القروض

يحظى تتبع أسعار الفائدة على القروض التي تطبقها البنوك على الوحدات غير المالية بمكانة مركزية داخل الإطار التحليلي للسياسة النقدية. فهو يساهم في تقييم شروط التمويل وفي فهم أفضل لآليات وأجال انتقال قرارات السياسة النقدية. ويقوم بنك المغرب بتتبع أسعار الفائدة هذه من خلال الاستقصاء الذي أطلقه لدى القطاع البنكي منذ 2006، والذي يمكن من التوفر على معطيات تتعلق بإنتاج القروض وبأسعار الفائدة المطبقة عليها.

وفي إطار التحسين المستمر لمنظومته المعلوماتية، قام بنك المغرب سنة 2017 بإجراء تعديل على هذا الاستقصاء، ليأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. ومن ضمن التعديلات الرئيسية التي تم إجراؤها، الفصل داخل التقارير الخاصة بتسهيلات الصندوق بين الترخيصات والسحوبات، لتؤخذ فقط هذه الأخيرة بعين الاعتبار في حساب أسعار الفائدة على القروض. علاوة على ذلك، ومن أجل تقييم أفضل لظروف تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، يتم حاليا تجميع المعطيات حسب حجم المقاولات.

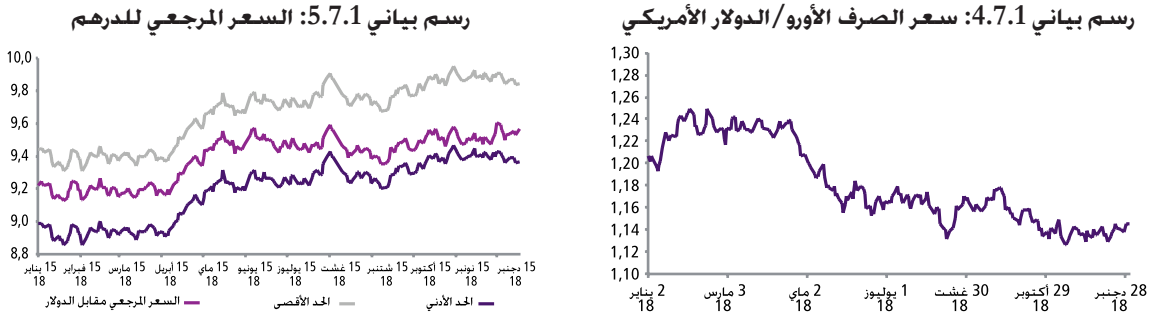
وقد بين هذا التعديل وجود تأثير محدود على التطور الإجمالي لأسعار الفائدة، لكن من المرجح أن يكون أثر على مستويات هذه الأسعار بالنسبة لبعض فئات القروض، كما يتضح من خلال المقارنة أدناه والخاصة بالفصل الأول من سنة 2018.

#### جدول 1.1.7.1: مقارنة أسعار الفائدة المدينة حسب التقريرين (بالنسبة المئوية)

التقرير الجديد		التقرير القديم		
ف-2-18	ف-1-18	ف-1-18	ف-4-17	
5,38	5,43	5,62	5,77	إجمالي
5,23	5,34	5,64	5,85	الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة
5,06	5,23	5,59	5,81	المقاولون الأفراد
7,69	6,86	8,22	8,37	الشركات
10,35	6,94	7,20	6,38	الخواص
5,29	5,56	5,33	5,31	قروض التجهيز
5,20	5,51	5,27	5,30	الشركات
6,41	6,81	6,44	6,30	المقاولون الأفراد
5,46	5,26	5,16	5,42	قروض العقار
5,96	5,41	5,45	6,95	الشركات
6,06	5,78	5,44	5,14	المقاولون الأفراد
5,00	4,94	4,81	4,94	الخواص
6,57	6,40	6,59	6,56	قروض الاستهلاك

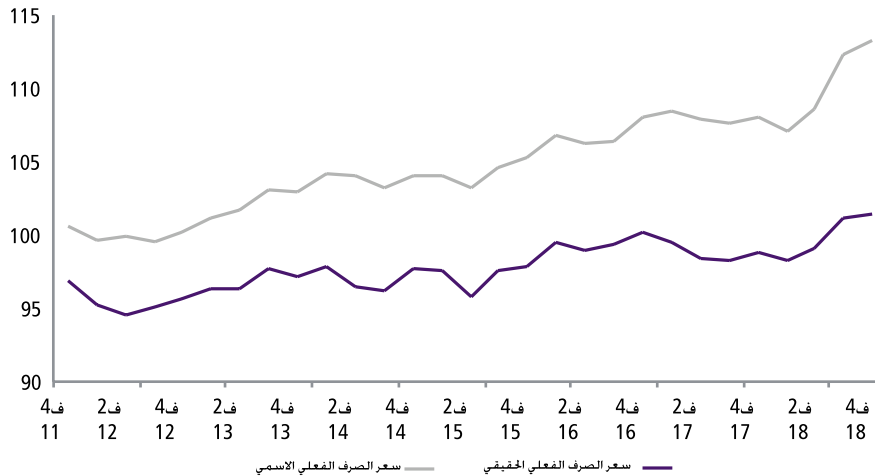
## 2.7.1 سوق الصرف

طيلة سنة 2018، سجل السعر المرجعي<sup>1</sup> للدرهم تطورات احصرت داخل نطاق التقلب، وخلال الفترة الممتدة من 15 يناير إلى 31 دجنبر، انخفضت قيمته بنسبة 3,6% مقابل الدولار، نتيجة للتأثير التنافسي بنسبة 4,1% المرتبط بسلة العملات<sup>2</sup>، والمتعلق أيضا بتدني قيمة الأورو بواقع 6,7% إزاء الدولار، وللتأثير التصاعدي للسوق بنسبة 0,5%. ومقابل الأورو، ارتفعت قيمة الدرهم خلال نفس الفترة بنسبة 3,2%.



ومقارنة بعملات أبرز البلدان المنافسة والشريكة الأخرى، تعززت قيمة الدرهم بالخصوص في المتوسط بنسبة 37,1% مقابل الليرة التركية، وبواقع 12,8% جَاه الدينار التونسي وبنسبة 1% إزاء اليوان الصيني. وفي هذا السياق، ارتفع سعر الصرف الفعلي<sup>3</sup> بنسبة 2,1% بالقيمة الاسمية، ونظرا لفارق التضخم<sup>4</sup> المسجل لصالح المغرب، تزايد بواقع 1,2% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 6.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس: 100 = سنة 2010)



- 1 يحسب السعر المرجعي على أساس تسعيرات البنوك التي تملك صفة "صانع السوق" حسب المنهجية التي تم نشرها على موقع بنك المغرب "منهجية تحديد أسعار الصرف المرجعية للدرهم".
- 2 ينتج تأثير سلة العملات عن تطور الأورو مقابل الدولار، ويمثل الفرق المسجل مقارنة مع التغير الملاحظ للسعر المرجعي تأثير السوق.
- 3 تتضمن السلة المعتمدة لحساب سعر الصرف الفعلي عملات الدول الآتية: يلاروسيا والبرازيل والصين وجمهورية التشيك ومصر وهنغاريا والهند واليابان وكوريا وباكستان و بولونيا ورومانيا وروسيا والسنيغال والسويد وتونس وتركيا وأكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو.
- 4 مستوى التضخم في المغرب أقل من مستواه لدى بلدان العينة المستخدمة في حساب سعر الصرف الفعلي.



### إطار 2.7.1: تنفيذ إصلاح نظام الصرف

شرع المغرب في الانتقال إراديا وتدرجيا من نظام صرف ثابت نحو نظام صرف أكثر مرونة يوم 15 يناير 2018. بتنفيذ المرحلة الأولى المتمثلة في توسيع نطاق تقلب الدرهم من  $0,3 \pm$  إلى  $2,5 \pm$  % استنادا إلى سعر مركزي يحدد على أساس نفس السلة المرجعية المعمول بها. والتي تتكون من الأورو والدولار الأمريكي في حدود 60% و40% على التوالي.

وواكب تنفيذ هذه المرحلة الأولية اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحسين آلية تشكيل الأسعار داخل السوق وكذا إلى إضفاء الحيوية في سوق الصرف القائمة بين البنوك.

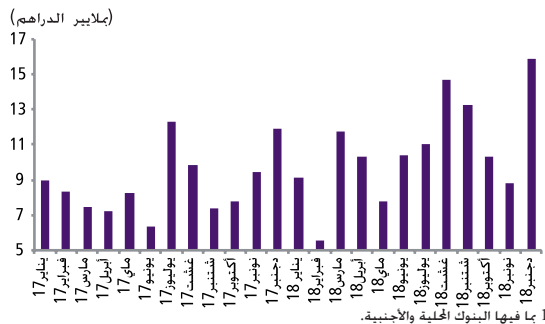
وبالتالي، أدرج بنك المغرب آلية جديدة لتشكيل الأسعار داخل السوق في حدود نطاق التقلب. وبغية ذلك، أحدثت صفة "صانع السوق" التي تمنح للبنوك الولوج الحصري لمناقصات العملات مقابل التزاماتهم بتحديد الأسعار في سوق الصرف القائمة بين البنوك. ويستعمل البنك هذه الأسعار أيضا عند تحديد الأسعار المرجعية للدرهم مقارنة بعملات أخرى طبقا للمعايير الدولية.

وعمل البنك أيضا على إصلاح إطار تدخلاته في سوق الصرف بهدف تقليصها تدرجيا. وبالتالي، اعتمد مناقصات العملات كأداة تدخل رئيسية. فهو يتدخل في حدود ميزانية تم تحديدها بطريقة تبقى على احتياطات الصرف في مستوى ملائم. والهدف من ذلك هو تعزيز تطوير السوق القائمة ما بين البنوك والوصول إلى تشكيل الأسعار بطريقة أفضل حسب قانون العرض والطلب. بحيث يصبح لجوء البنوك إلى بنك المغرب آخر حل.

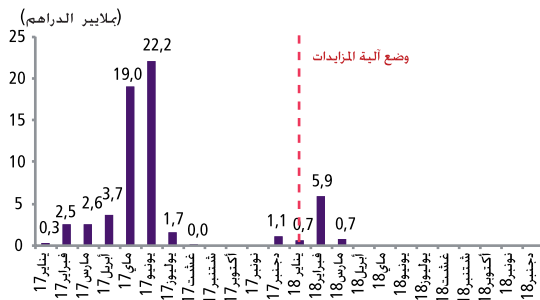
وقام بنك المغرب بتطبيق تدابير أخرى تهدف إلى تنشيط سوق الصرف القائمة بين البنوك وتحسين سيولتها. فقد وضع رهن إشارة البنوك التي تملك صفة "صانع السوق" أرضية إلكترونية لتداول العملات. كما قرر تداول الأوراق البنكية الأجنبية مع البنوك. حصريا عملة مقابل عملة.

وفي ما يخص تدخلات بنك المغرب في سوق الصرف، بلغت المبيعات الصافية من العملات للبنوك 7,3 مليار درهم في 2018، مقابل 53 مليار في 2017. مع مبلغ 4,6 مليار من خلال العمليات بالتراضي بالخصوص. وقد أجزت هذه المبادلات حصريا بين بداية السنة و20 مارس. حيث لم يسجل ابتداء من هذا التاريخ أي طلب شراء أو بيع العملات من قبل البنوك لدى بنك المغرب. إضافة إلى ذلك، ومنذ 15 يناير، تقوم البنوك بعمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية لبنك المغرب حصريا مقابل العملات الأجنبية.

رسم بياني 8.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك أعلاه<sup>1</sup>  
في سوق الصرف



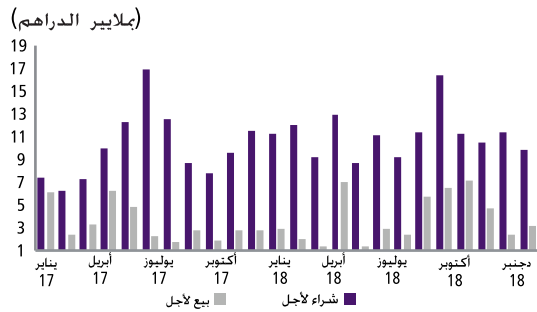
رسم بياني 7.7.1: صافي مبيعات بنك المغرب من العملات



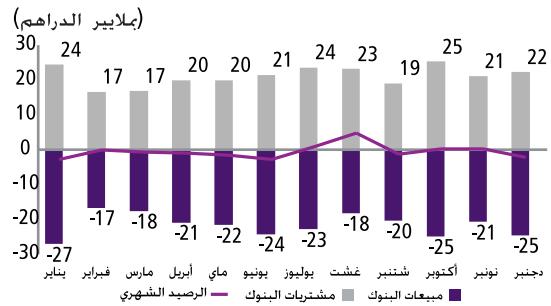
ومع تنفيذ إصلاح نظام الصرف، شهدت السوق القائمة بين البنوك حيوية ملموسة، إذ بلغت مبادلات العملات مقابل الدرهم في المتوسط الشهري 10,7 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 22,5% مقارنة بسنة 2017.

أما عمليات البنوك مع الزبناء، فقد تميزت بالخصوص بإجاز عملية تفويت فروع سهام للتأمين التابعة لمجموعة سهام على عدة مراحل. وبالتالي، بلغت معاملات الشراء والبيع بالناجز بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم على التوالي 21,1 مليار و21,7 مليار درهم في المتوسط الشهري، مقابل 22,5 مليار و24,2 مليار درهم في 2017. وتراجع رصيد عمليات البنوك بالناجز من 1,7 مليار إلى 536 مليون درهم في 2018. وبالنسبة للمعاملات لأجل، ونتيجة لارتفاع عمليات التغطية من قبل الزبناء، نمت المشتريات بنسبة 10,3% إلى 11,2 مليار درهم في المتوسط والمبيعات بنسبة 16,7% إلى 3,9 مليار درهم.

رسم بياني 10.7.1: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء



رسم بياني 9.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2018

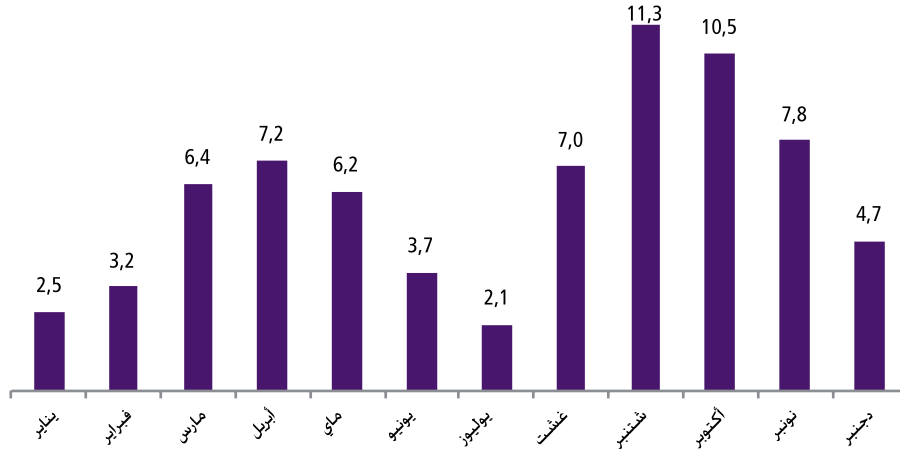


وبموازاة ذلك، بلغ المتوسط الشهري لمبادلات البنوك مع المراسلين الأجانب 37 مليار درهم، متراجعا بنسبة 21,5% مقارنة بسنة 2017، بينما ارتفعت ودائع البنوك في الخارج بنسبة 3,2% لتصل إلى 8,5 مليار درهم.

وفي ظل هذه الظروف، أفرزت وضعية الصرف<sup>1</sup> مبلغا إيجابيا قدره 6,1 مليار درهم في المتوسط خلال 2018، مقابل رصيد سلبي بمبلغ 707 مليون في 2017. وظلت إيجابية عموما طيلة السنة، مع بلوغها مستوى قياسيا قدره في المتوسط 11,3 مليار درهم في شتنبر 2018.

1 وضعية الصرف لدى البنوك هي قيمة موجوداتها بالعملات الأجنبية صافية من الالتزامات. بما فيها تلك المسجلة خارج الحصيلة. وتعطي معلومات حول الموجودات المتوفرة فعليا بالعملات الأجنبية لدى النظام البنكي.

رسم بياني 11.7.1: وضعية الصرف لدى البنوك في 2018 (بملايير الدراهم)

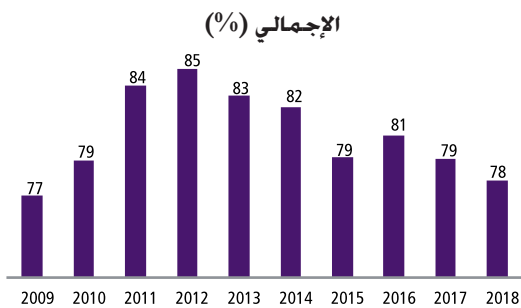


### 3.7.1 القروض البنكية

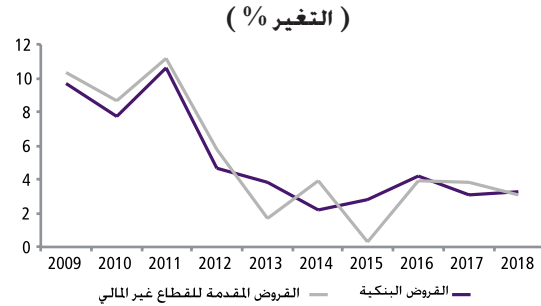
سجلت وتيرة نمو القروض البنكية خلال سنة 2018 شبه استقرار في 3,2%. يشمل تباطؤ القروض الممنوحة للقطاع غير المالي وتسارعا ملموسا لتلك المقدمة للمقاولات المالية. وانخفضت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 79,3% إلى 78,7%.

وتميزت السنة بإدراج البنوك والنوافذ التشاركية في الإحصائيات النقدية بعد شروعها في العمل في النصف الثاني من سنة 2017. وبلغ حجم التمويلات الممنوحة من طرف هذه المؤسسات، لاسيما على شكل عقود مرابحة عقارية، 4,6 مليار درهم بنهاية دجنبر 2018.

رسم بياني 13.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي



رسم بياني 12.7.1: القروض البنكية



وتباطأ نمو القروض المقدمة للمقاولات الخاصة بقوة. إذ انتقل من 3% إلى 0,5%. مع تراجع هم بالخصوص قروض التجهيز بنسبة 0,8% وتلك المقدمة للإنعاش العقاري بنسبة 6,4% بعد تحسن قدره 6% و10,4% على التوالي سنة من قبل. وبالمقابل. ارتفعت تسهيلات الصندوق بنسبة 2,4% بعد تراجعها بواقع 0,8%.

ومن جهتها. نمت القروض الممنوحة للمقاولات العمومية بنسبة 4,2% بعد 4,8%. نتيجة بالخصوص لتباطؤ قروض التجهيز من 29,6% إلى 3,3%. بينما ارتفعت تسهيلات الصندوق بنسبة 14,7% بعد انخفاضها بواقع 53,9%.

وفيما يخص القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد. انتقلت وتيرة نموها من 0,3% إلى 3,4%. مع تنامي تسهيلات الصندوق بنسبة 18,6% بعد 2,7%. وقروض الإنعاش العقاري بنسبة 15,9% مقابل انخفاضها بنسبة 13,1%. وعلى العكس. سجلت قروض التجهيز ارتفاعا محدودا في 0,8% بعد 3,8%.

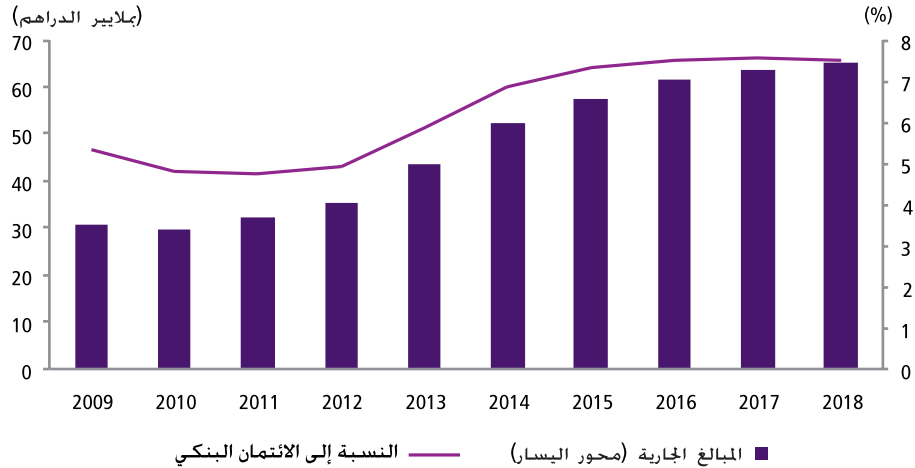
أما القروض المقدمة للأفراد. فقد نمت بنسبة 6% بعد 5,1%. مع تسارع قروض السكن من 4,5% إلى 6,3% بفضل التمويل التشاركي. وقروض الاستهلاك من 5,3% إلى 6,4%.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2018		2017	2016	
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغيرات (%)	التغيرات (%)		
870,6	3,2	3,1	4,2	القروض البنكية
744,5	3,1	3,8	3,9	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
342,9	0,5	3,0	1,9	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة
143,9	2,4	-0,8	-1,5	تسهيلات الخزينة
96,3	-0,8	6,0	1,9	قروض التجهيز
48,7	-6,4	10,4	-2,4	القروض المقدمة للمنعشين العقاريين
51,4	4,2	4,8	22,1	القروض المقدمة للمقاولات العمومية
6,8	14,7	-53,9	48,5	تسهيلات الخزينة
43,2	3,3	29,6	19,4	قروض التجهيز
329,8	5,3	4,0	3,6	القروض المقدمة للأسر
269,2	6,0	5,1	4,0	القروض الممنوحة للخواص
52,9	6,4	5,3	4,8	قروض الاستهلاك
187,6	6,3	4,5	4,8	قروض السكن
40,5	3,4	0,3	3,1	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)				
7,5		7,5	7,5	القروض المعلقة الأداء
7,6		7,8	7,4	الأسر
11,4		11,2	11,5	المقاولات الخاصة

واستقرت نسبة الديون المعلقة الأداء إلى الائتمان البنكي للسنة الثانية على التوالي في 7,5%. مع تراجع بالنسبة للقروض المقدمة للأسر من 7,8% إلى 7,6% وارتفاع تلك الممنوحة للمقاولات الخاصة من 11,2% إلى 11,4%.

رسم بياني 14.7.1: الدينون المعلقة الأداء



وحسب فروع النشاط. سجلت القروض الممنوحة إلى قطاع "النقل والاتصالات" و"التجارة. وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية" انخفاضات بنسب 4,6% و1,4% على التوالي بعد ارتفاعات قدرها 14,4% و8,5% في 2017. وكذلك. تراجع نمو القروض المقدمة إلى "الصناعات الاستخراجية" من 16,3% إلى 8,8% وتلك الممنوحة إلى قطاع "البناء والأشغال العمومية" من 2,2% إلى 1,2%. وبالمقابل. تراجعت على العموم حدة انخفاض القروض المقدمة إلى "الصناعات التحويلية" من 7,7% إلى 0,7% وتلك المقدمة إلى "الكهرباء. والغاز والماء" من 7,4% إلى 6%.

ومن جهة أخرى. نمت القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية<sup>1</sup> من غير البنوك للقطاع غير المالي بنسبة 3,5% إلى 146,2 مليار درهم. وبالنسبة للقروض الموزعة من طرف شركات التمويل بنسبة 6% إلى 112,9 مليار إجمالاً. وهو ما يشمل تزايد القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة بنسبة 4,1% إلى 55,2 مليار وتلك المقدمة للأسر بنسبة 7,9% إلى 57,8 مليار. وتزايدت القروض المقدمة من طرف البنوك الحرة بنسبة 3,2% إلى 13,8 مليار درهم وتلك الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى بنسبة 2,5% إلى 6,8 مليار.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

2018	التغيرات (%)	2017	التغيرات (%)	2016	
112,9	6,0	5,0	3,5	شركات التمويل	
55,2	4,1	1,7	2,0	المقاولات الخاصة	
57,8	7,9	8,5	5,1	الأسر	
13,8	3,2	-4,8	30,8	البنوك الحرة	
6,8	2,5	3,7	7,7	جمعيات القروض الصغرى	

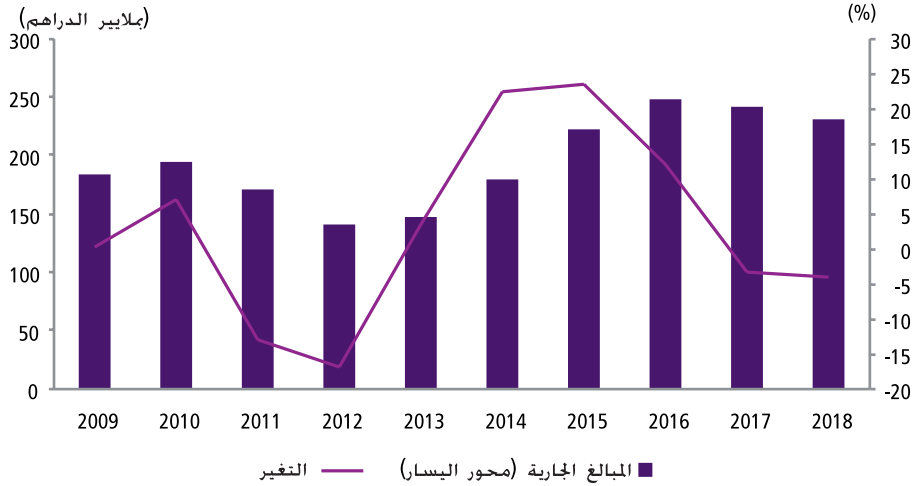
<sup>1</sup> القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل. والبنوك الحرة. وجمعيات القروض الصغرى. وصندوق الإيداع والتدبير وكذا القروض السندية.

## 4.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

بعد تراجع قدره 3,3%. انخفضت مجددا الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 4,3% إلى 230,7 مليار درهم بنهاية دجنبر 2018. أي ما يعادل 5 أشهر و3 أيام من واردات<sup>1</sup> السلع والخدمات. وتميز تطورها بالخصوص بتراجع الدين الخارجي العمومي للخرزينة بمبلغ 5,4 مليار درهم وبتقلص هبات دول مجلس التعاون الخليجي بما قدره 6,8 مليار درهم.

وبموازاة ذلك، حافظت البنوك على المستوى العالي لوجوداتها الخارجية الصافية<sup>2</sup>. والتي بلغت 25,7 مليار درهم.

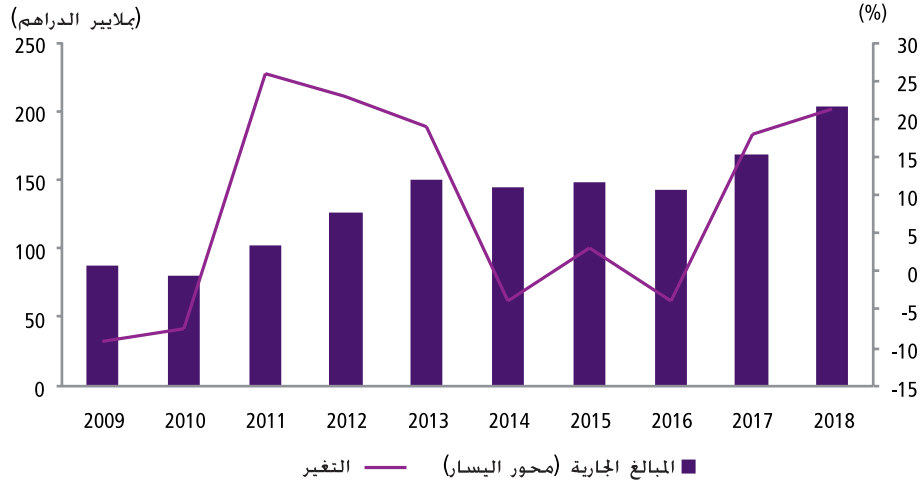
رسم بياني 15.7.1: الاحتياطيات الدولية الصافية



أما الديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد نمت بنسبة 21% بعد 17,8%. نتيجة لمنح البنوك لمبلغ 26,3 مليار درهم في إطار عمليات تحصيل وشراء الديون التي أطلقتها الدولة لتصفية مخزون تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة. وبالمقابل، تباطأت وتيرة نمو سندات الخزينة التي تملكها البنوك من 18,3% إلى 7,4% وتزايدت حدة انخفاض سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية من 4,2% إلى 17,2%.

1 يتم الحساب على أساس الواردات المتوقعة من طرف بنك المغرب.  
2 مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

رسم بياني 16.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



### 5.7.1 مكونات المجموع م3

خلال سنة 2018، سجل المجموع م3 ارتفاعاً بنسبة 4,1% نتيجة بالخصوص لتزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 4,9%. وحجم النقد المتداول بواقع 6,7% والودائع لأجل بنسبة 3,4%. وعلى العكس، تدنت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 6,8%.

وحسب القطاعات المؤسساتية، نمت الودائع النقدية<sup>1</sup> للأفراد<sup>2</sup> بنسبة 4% إلى 680,2 مليار درهم، بفعل ارتفاع حسابات الادخار بنسبة 3,6% والودائع تحت الطلب بنسبة 5,6% إلى جانب تراجع الودائع لأجل بنسبة 3,6%. أما ودائع المقاولات غير المالية الخاصة، فقد نمت إجمالاً بنسبة 3,8% إلى 176,7 مليار درهم، وارتفعت الودائع لأجل بنسبة 7,9% والودائع تحت الطلب بواقع 6,7%. ولدى المقاولات العمومية، نمت هذه الأصول بنسبة 7,5% إلى 33,3 مليار درهم.

1 الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار.  
2 من فيهم المغاربة المقيمين بالخارج.

## جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية لمجموع م3

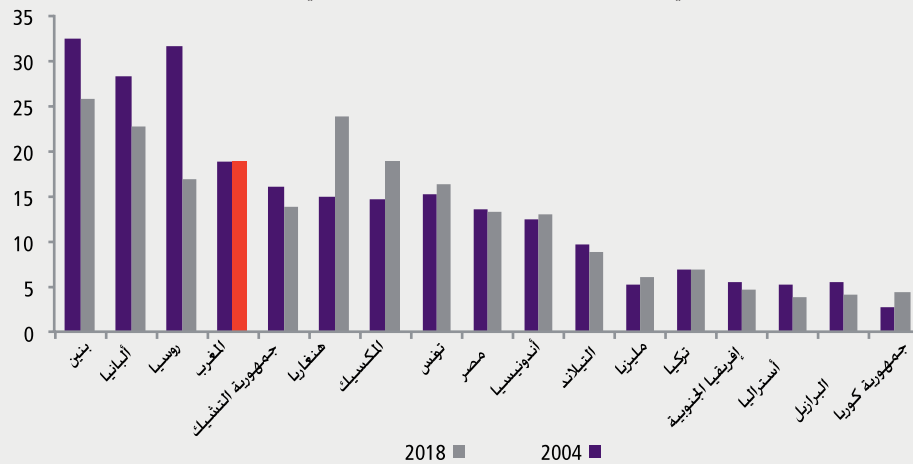
المجموع م3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	الودائع لأجل لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	العملة الائتمانية	
<b>المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بملايير الدراهم)</b>						
1 202,4	60,7	163,3	146,2	496,6	203,2	2016
1 269,1	60,6	155,8	153,9	534,3	218,8	2017
1 320,6	56,5	161,1	159,2	560,7	233,6	2018
<b>الحصة ضمن المجموع م3 (بالنسبة المئوية)</b>						
100	5,0	13,6	12,2	41,3	16,9	2016
100	4,8	12,3	12,1	42,1	17,2	2017
100	4,3	12,2	12,1	42,5	17,7	2018
<b>التغيرات (بالنسبة المئوية)</b>						
4,7	-2,9	-4,5	5,6	6,7	5,5	2016
5,5	0,0	-4,6	5,2	7,6	7,7	2017
4,1	-6,8	3,4	3,5	4,9	6,7	2018

## إطار 3.7.1: محددات العملة الائتمانية بالمغرب

رغم التطور الذي شهدته أنظمة ووسائل الأداء في السنوات الأخيرة، يظل استعمال النقد في المعاملات رائجا بقوة في العديد من الدول الصاعدة والنامية. وكذا في بعض الاقتصادات المتقدمة. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن حصة النقد المتداول ضمن الكتلة النقدية لم تعرف إلا تراجعاً ضئيلاً خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة. بل حتى ارتفعت في بعض البلدان. فقد بلغت هذه الحصة في 2018 على سبيل المثال 22,6% في ألبانيا، و16,5% في تونس، و16,8% في روسيا، و14% في جمهورية التشيك، و10,2% بمنطقة الأورو. وفي المغرب أيضاً، تظل هذه الحصة مرتفعة في 17,7%. وتعكس النمو المطرد للعملة الائتمانية بنسب بلغت 7,7% في 2017 و6,7% في 2018.

ويمكن تخليل تطور النقد المتداول من رصد عدة محددات قصيرة الأمد ترتبط بعوامل موسمية أو ظرفية. ولكن أيضاً بعوامل بنيوية تؤثر على ديناميتها على المدى الطويل. وتختلف هذه العوامل من بلد إلى آخر، حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

## رسم بياني 1.3.7.1: حصة العملة الائتمانية في الكتلة النقدية





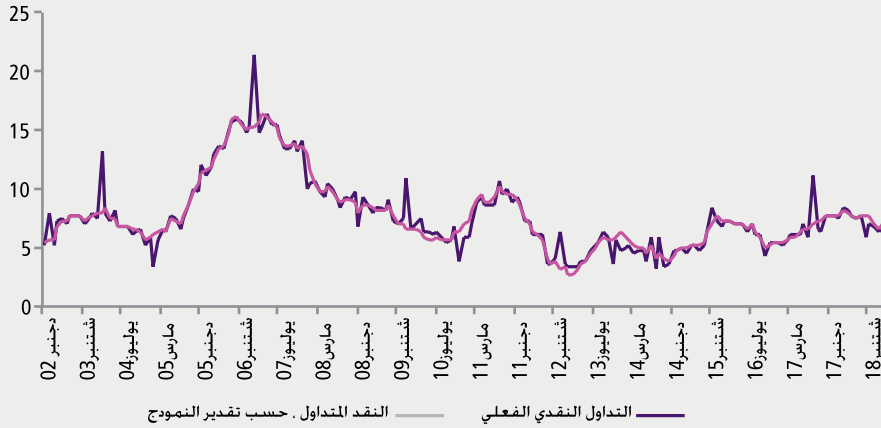
## موسمية النقد المتداول في المغرب

بشكل عام، يعرف حجم النقد المتداول تغيرات شديدة حسب الفترات. فقد تكون أسبوعية، مع توجه نحو الارتفاع يوما قبل نهاية الأسبوع، أو شهرية مع بلوغ مستويات قياسية خلال فترة أداء الأجور، أو حتى سنوية. وفي هذه الحالة الأخيرة، يشهد حجم النقد المتداول تغيرات ملموسة خلال فترات العطل، لاسيما العطل المدرسية، وحسب التقويم الهجري، مع حلول شهر رمضان والأعياد الدينية (عيد الفطر، وعيد الأضحى....).

وتكتسي عملية رصد وتحديد تأثير هذه العوامل الموسمية أهمية كبرى لسببين أساسيين. فهي تمكن من توقع حاجيات الاقتصاد من العملة الائتمانية، وبالتالي ملاءمة مستوى إنتاج وتوزيع الأوراق والقطع النقدية. كما تعتبر ضرورية لتقييم وضعية سيولة النظام البنكي، وبالتالي، لتحديد حجم تدخلات البنك في السوق النقدية.

وبغية ذلك، يتم استعمال العديد من المنهجيات الإحصائية والاقتصادية القياسية لاسيما تقنية X13-ARIMA. ويتضح من خلال تطبيق هذه التقنية على المعطيات الشهرية الخاصة بالعملة الائتمانية أن تأثير العناصر الموسمية مهم، وهكذا، وبدون إدراج تأثير عيد الأضحى، سيكون حجم النقد المتداول قد سجل نموا على أساس سنوي قدره 6,9% عوض 11,2% المسجلة في غشت 2017، و8% مقابل 13,3% في يناير 2004، و15,3% بدلا من 21,4% في دجنبر 2006.

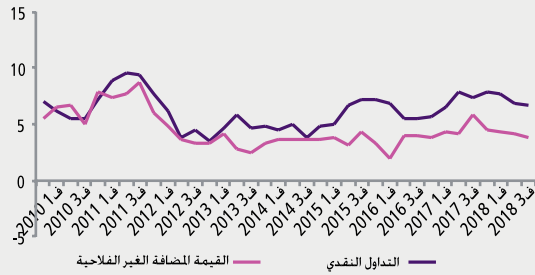
رسم بياني 2.3.7.1: النقد المتداول (التغير على أساس سنوي، %)



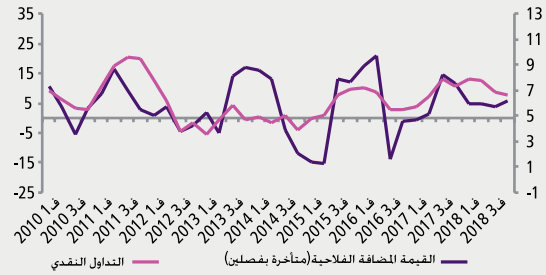
## محددات حجم النقد المتداول على المدى الطويل

بغض النظر عن التأثيرات الموسمية، يتم تحديد تطور العملة الائتمانية على المدى الطويل استنادا إلى عدة متغيرات اقتصادية أو أخرى مرتبطة بعادات الوحدات الاقتصادية، لاسيما المستهلكون. ومن بين المتغيرات الأكثر اعتمادا سواء نظريا أو تجريبيا، يوجد مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقاس من خلال الناتج الداخلي الإجمالي. وفي حالة المغرب، تؤكد المعطيات ارتباطا وثيقا بين حجم النقد المتداول والقيمة المضافة الفلاحية من جهة وغير الفلاحية من جهة أخرى.

رسم بياني 4.3.7.1: القيمة المضافة غير الفلاحية والنقد المتداول (التغير على أساس سنوي، %)



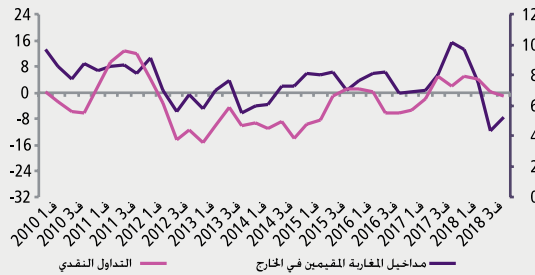
رسم بياني 3.3.7.1: القيمة المضافة الفلاحية والنقد المتداول (التغير على أساس سنوي، %)



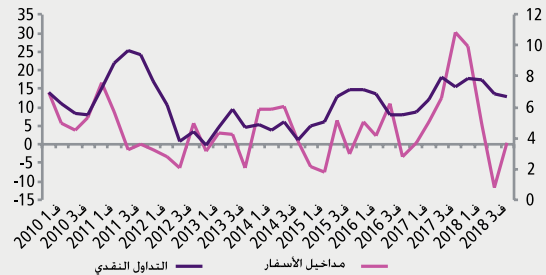
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

وتشكل تحولات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخل الأسفار محددات هامة لتطور العملة الائتمانية في السياق المغربي. وعلى سبيل المثال، يرجح أن الارتفاع الملموس لهذين المتغيرين بنسبة 5,3% و 12,3% على التوالي في 2017 ساهم في النمو القوي للعملة الائتمانية المسجل في نفس السنة.

رسم بياني 6.3.7.1: مداخل المغاربة المقيمين بالخارج والنقد المتداول (%)



رسم بياني 5.3.7.1: مداخل الأسفار والنقد المتداول (%)



المصدر: مكتب الصرف وبنك المغرب.

إضافة إلى ذلك، تسبب حيازة العملة الائتمانية تكلفة الفرصة البديلة، التي يشكل سعر الفائدة أحد قياساتها الأكثر استعمالا. ويؤكد تحليل تطورات أسعار الفائدة على الودائع والعملية الائتمانية وجود ارتباط سلبي. وإن كان معتدلا، بين المتغيرين.

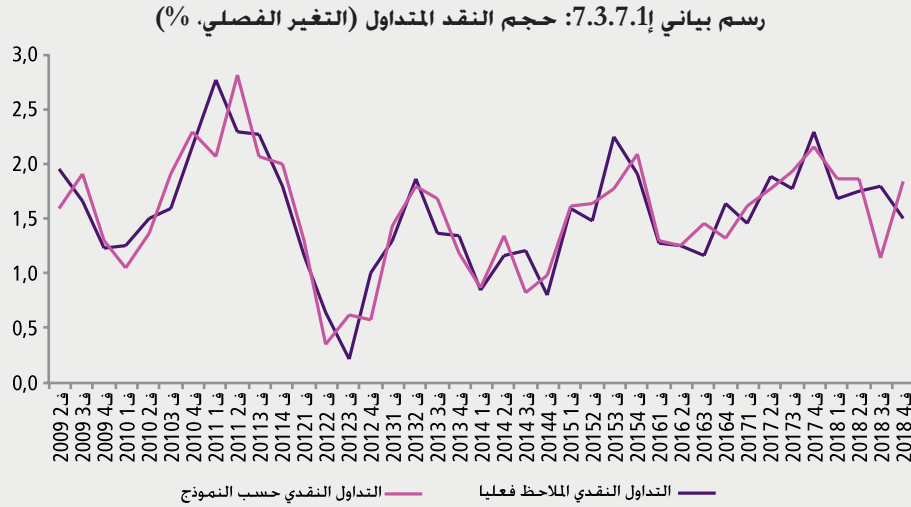
ويمكن للعملة الائتمانية أن تتأثر بعوامل أخرى، لاسيما حجم القطاع غير النظامي، وهيمنة التهرب الضريبي والفساد أو حتى ظروف استثنائية مثل فترات عدم الاستقرار السياسي، وفقدان الثقة في النظام البنكي...

ولتحديد مدى تأثير مختلف هذه العوامل على العملة الائتمانية، تم إعداد نموذج للاقتصاد القياسي من نوع التراجع الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) استنادا إلى طلب النقود. وعلاوة على بعض المتغيرات المذكورة سابقا، تم إدخال عدد الشبائيك البنكية الآلية لقياس درجة تطور أنظمة ووسائل الأداء، إذ أن نموها يعكس استعمالا أكبر للنقد.

ويتضح من خلال تقييم هذا النموذج على أساس المعطيات الفصلية التي تغطي الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018 وجود إشارات مطابقة للنظرية الاقتصادية. غير أن المتغير الخاص بسعر الفائدة المطبق على الودائع لمدة 6 أشهر<sup>1</sup> لا يبدو ذي أهمية خاصة، مما قد يعكس الاعتبار غير الكافي لتكلفة الفرصة البديلة التي تفرزها حيازة النقد.

<sup>1</sup> تم الحصول على نتيجة ماثلة باعتبار سعر الفائدة المطبق على الودائع لمدة 12 شهرا.

ومن المرجح أن هذه الملاحظة تعكس المستوى الضعيف للشمول المالي. فالمغرب يعرف تأخرا كبيرا في هذا المجال مع فوارق كبيرة بالخصوص لدى النساء والشباب والساكنة القروية. إلا أن من شأن الجهود المبذولة مؤخرا من طرف السلطات خاصة مع إعداد وتنفيذ استراتيجية للشمول المالي، وبدء عمل مؤسسات الأداء والمالية التشاركية وكذا وضع حل للأداء عبر الهاتف النقال، تعزيز استعمال الخدمات المالية في السنوات المقبلة وتخفيف اللجوء إلى النقود.



## 6.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة<sup>1</sup>

سجل المبلغ الجاري الكلي لمجتمعات التوظيفات السائلة في 2018 نمواً بنسبة 9,1% بعد 9,3% سنة من قبل. وارتفع جاري سندات الخزينة بنسبة 7% إلى 385,1 مليار درهم والمبلغ الجاري لسندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض بنسبة 15,2% إلى 252,3 مليار. وعلى العكس، انخفضت سندات هيئات التوظيف الجماعي في فئة "الأسهم وفي القيم المتنوعة" بنسبة 4,8% إلى 49,9 مليار درهم.

وبناء على هذه التطورات، بلغت نسبة سيولة الاقتصاد، التي تقاس على أساس نسبة مجتمعات التوظيفات السائلة والمجموع م3 إلى الناتج الداخلي الإجمالي 182,6% بعد 179,7% في 2017.

1 تتضمن مجتمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تخوزها الوحدات الاقتصادية من غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطياً للقدر الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجموع م3.

## جدول 7.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

2018		2017		
التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	
<b>7,4</b>	<b>397,9</b>	<b>2,1</b>	<b>370,7</b>	<b>مجمع ت.س1</b>
7,0	385,1	1,2	359,9	سندات الخزينة
20,0	9,7	61,9	8,1	سندات شركات التمويل
-35,5	0,6	8,4	1,0	أوراق الخزينة
43,6	2,4	6,5	1,7	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
<b>15,2</b>	<b>252,3</b>	<b>18,1</b>	<b>218,9</b>	<b>مجمع ت.س2</b>
15,2	252,3	18,1	218,9	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
<b>-4,8</b>	<b>49,9</b>	<b>35,4</b>	<b>52,4</b>	<b>مجمع ت.س3</b>
-4,8	49,9	35,4	52,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
<b>9,1</b>	<b>700,1</b>	<b>9,3</b>	<b>642,0</b>	<b>المجموع</b>

## 8.1 أسواق الأصول

ارتفعت إصدارات السندات السيادية سنة 2018 بنسبة 4% لتصل إلى 115,1 مليار درهم. شكلت السندات المتوسطة الأجل<sup>1</sup> منها ما يقارب الثلثين. وظلت مردوديتها مستقرة على العموم. مع تراجعها بالنسبة للسندات الطويلة الأمد. أما إصدارات الدين الخاص. التي شهدت ارتفاعاً قويا سنة 2017. فقد انخفضت بنسبة 10,2% متأثرة على الخصوص بإصدارات البنوك. وبدرجة أقل. بإصدارات الشركات غير المالية.

في بورصة الدار البيضاء. سجل المؤشر المرجعي أداءً سلبياً بواقع 8,3%. بعد سنتين متتاليتين من الارتفاع. وقد همّ تراجع الأسعار أبرز القطاعات باستثناء "الاتصالات". فيما كان أكثر حدة في قطاع "العقار" و"المعادن" و"النفط والغاز". أما حجم المبادلات. فقد تقلص بشكل ملحوظ. خاصة في سوق الكتل.

على مستوى سوق العقار. بعد تناميها الملحوظ سنة 2017. عرفت أسعار الأصول شبه استقرار على العموم. مع ارتفاع عدد المعاملات. وتحليل تطور السوق في المدن الرئيسية. يتبين. خاصة في مدينة مراكش. تراجع كل من المبيعات بنسبة 15,7% والأسعار بواقع 5,3%.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

2018	2017	2016	2015	2014	
<b>سوق الدين</b>					
5,7	5,4	4,2	10,3	3,2	المبلغ الجاري لسندات الخزينة
11,2	10,5	0,8	-5,7	1,8	المبلغ الجاري للدين الخاص
<b>سوق البورصة</b>					
-8,3	6,4	30,5	-7,2	5,6	مازي
6,0	6,5	6,4	5,9	5,8	نسبة السيولة للأسهم في السوق المركزية <sup>1</sup> (%)
52,6	59,0	57,6	45,9	52,4	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
<b>السوق العقاري</b>					
0,0	5,4	1,3	0,9	-0,1	مؤشر أسعار الأصول العقارية
4,8	-6,8	8,7	-1,1	15,9	عدد المعاملات

1 يتم حساب معدل السيولة من خلال الحجم السنوي للتداولات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

المصدر: بنك المغرب وبورصة الدار البيضاء. وماروكليبر والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1 تعتبر السندات التي يساوي أجل استحقاق أو يقل عن سنة واحدة سندات قصيرة الأجل. وتعتبر تلك التي تتراوح آجالها بين سنة و5 سنوات متوسطة الأجل. بينما تسمى السندات التي يفوق آجلها 5 سنوات سندات طويلة الأجل.

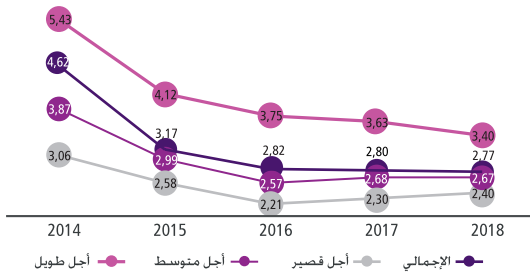
## 1.8.1 سندات الدين

### سندات الخزينة

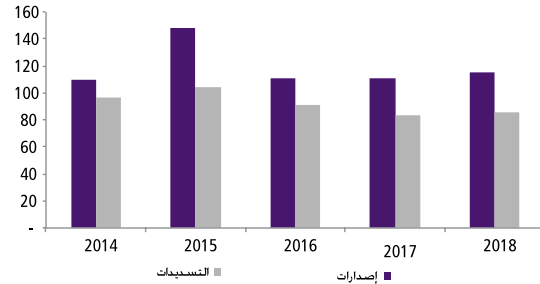
أصدرت الخزينة سنة 2018 ما قيمته 115,1 مليار درهم من السندات في السوق الداخلية. وقد مكنتها هذه الموارد، إلى جانب تلك المعبأة بقنواتها الخاصة، من سداد 85,6 مليار برسم الدين الداخلي. إلى جانب تمويل عجز الميزانية والتدفق الخارجي السلبي الصافي. وقد شملت الإصدارات السندات المتوسطة الأجل بنسبة 64%. عوض 56% سنة 2017. فيما تراجعت حصص السندات القصيرة والطويلة الأمد من 23% إلى 16% ومن 21% إلى 20% على التوالي.

وقد واكب هذا التغير شبه استقرار النسب المطبقة على السندات المتوسطة الأمد. في 2,67% وانخفاضها من 3,63% إلى 3,40% بالنسبة للسندات الطويلة الأمد وارتفاعها من 2,30% إلى 2,40% في السندات القصيرة الأمد. بذلك، بلغت النسبة المتوسطة المرجحة الإجمالية لإصدارات الخزينة في السوق الأولية 2,77% مقابل 2,80% سنة من قبل.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني 1.8.1: إصدارات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)

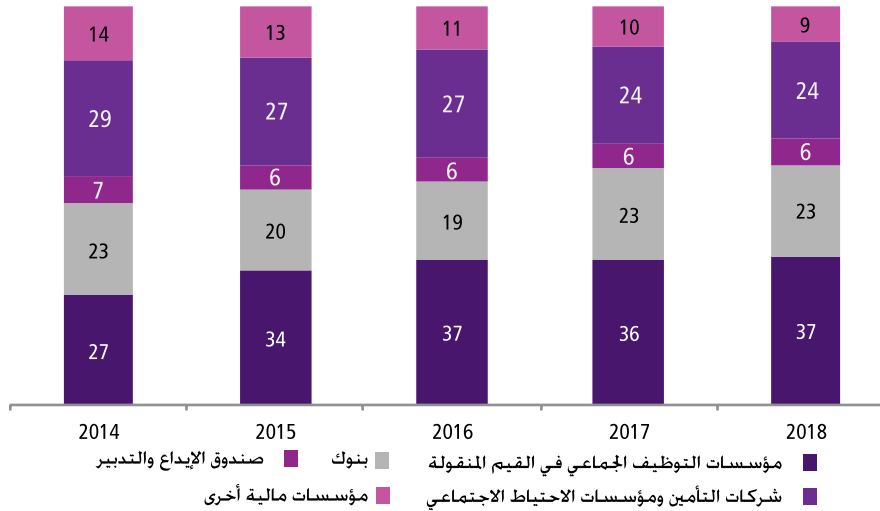


وأخذا في الاعتبار المبالغ المسددة، وصل جاري سندات الخزينة مع نهاية السنة إلى 546,2 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 5,7%. وتتسم بنيته بهيمنة السندات الطويلة الأجل بحصة 58,3%. تليها السندات المتوسطة الأجل بواقع 38,1%. في حين لم تتجاوز حصة السندات القصيرة الأمد 3,7%. وظل تصنيف هذا المبلغ الجاري حسب الجهة الدائنة دون تغيير يذكر. إذ بلغت نسبته 37% بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و24% بالنسبة لشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي و23% بالنسبة للبنوك.

جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

2018		2017		2016	2015	2014	
البنية %	المبلغ	البنية %	المبلغ				
100	546 205	100	516 706	490 028	470 104	426 057	المبالغ الجارية
4	20 097	5	26 276	19 051	27 483	14 871	أجل قصير
38	207 857	37	191 593	187 865	182 719	165 013	أجل متوسط
58	318 251	58	298 838	283 112	259 902	246 173	أجل طويل
100	115 052	100	110 680	111 364	148 521	110 169	الإكتتابات
16	18 227	23	25 350	27 367	36 570	14 000	أجل قصير
64	73 982	56	61 747	52 370	75 086	36 054	أجل متوسط
20	22 843	21	23 583	31 627	36 865	60 115	أجل طويل
100	85 554	100	84 002	91 440	104 474	97 083	التسديدات
29	24 405	22	18 126	35 798	23 958	32 983	أجل قصير
67	57 718	69	58 019	47 225	57 380	48 591	أجل متوسط
4	3 430	9	7 857	8 417	23 135	15 509	أجل طويل

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



## سندات الدين الخاص

في سنة 2018، تراجعت إصدارات سندات الدين الخاص بواقع 10,2% لتصل إلى 68,9 مليار درهم. ويعكس هذا التغيير بالأساس تدني إصدارات الشركات المالية إلى 54,1 مليار درهم. بعد ارتفاعها القوي إلى 60,4 مليار سنة 2017. أما البنوك، فقد أصدرت 47,1 مليار. بانخفاض بنسبة 9,5%. تصل نسبة شهادات الإيداع فيها إلى 77,6%. وقد طبقت على هذه الأخيرة نسب تتراوح بين 2,40% و 2,45% بالنسبة للسندات من شهر إلى 3 أشهر. وبين 2,70% و 2,90% للسندات من 6 أشهر إلى سنة واحدة.

## جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2017-2018		الإصدارات					
%	بالملايين	2018	2017	2016	2015	2014	
-10,2	-7 839	68 874	76 713	50 456	56 830	83 006	الإجمالي
-10,5	-6 357	54 052	60 409	40 920	34 054	59 660	شركات مالية
-9,5	-4 944	47 100	52 044	36 781	28 245	51 698	البنوك
-6,4	-2 497	36 550	39 047	28 181	21 245	47 498	شهادات الإيداع
-18,8	-2 447	10 550	12 997	8 600	7 000	4 200	سندات الاقتراض
-16,9	-1 413	6 952	8 365	4 139	5 809	7 962	شركات مالية أخرى
-24,1	-1 688	5 327	7 015	3 889	4 979	7 502	سندات شركات التمويل
20,4	275	1 625	1 350	250	830	460	سندات الاقتراض
-9,1	-1 482	14 822	16 304	9 535	22 776	23 346	شركات غير مالية
-54,6	-3 137	2 612	5 749	4 385	15 464	11 322	أوراق الخزينة
15,7	1 655	12 210	10 555	5 150	7 312	12 024	سندات الاقتراض

المصادر : ماروكليبر و بنك المغرب.

على مستوى الشركات غير المالية، تراجعت إصداراتها إلى 14,8 مليار درهم، عوض 16,3 مليار سنة 2017. حيث تدنت تلك الخاصة بأوراق الخزينة من 5,7 مليار إلى 2,6 مليار. فيما ارتفعت إصدارات سندات الاقتراض من 10,6 إلى 12,2 مليار.

وأخذا في الاعتبار التسديدات، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخاص بنسبة 11,2% ليصل إلى 197,7 مليار درهم في متم سنة 2018، وتتسم بنيتها حسب جهة الإصدار بهيمنة البنوك بما قدره 52,3%. تليها المقاولات غير المالية بنسبة 35,4%.

## جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2017-2018		2018	2017	2016	2015	2014	
%	بالملايين						
11,2	19 990	197 723	177 733	160 912	159 606	169 173	الإجمالي
13,5	15 242	127 772	112 530	95 872	91 604	97 373	شركات مالية
9,9	9 310	103 463	94 152	81 773	73 413	80 391	البنوك
13,5	6 260	52 778	46 517	43 520	41 184	55 088	شهادات الإيداع
6,4	3 050	50 685	47 635	38 253	32 229	25 303	سندات الاقتراض
32,3	5 931	24 309	18 378	14 100	18 191	16 982	شركات مالية أخرى
27,6	4 281	19 769	15 488	11 569	14 460	13 486	سندات شركات التمويل
57,1	1 650	4 540	2 890	2531	3731	3496	سندات الاقتراض
7,3	4 749	69 951	65 203	65 040	68 002	71 800	شركات غير مالية
-36,8	-756	1 296	2 052	1 549	2 271	4 836	أوراق الخزينة
8,7	5 504	68 655	63 151	63 491	65 731	66 964	سندات الاقتراض

المصادر : ماروكليبر و بنك المغرب.



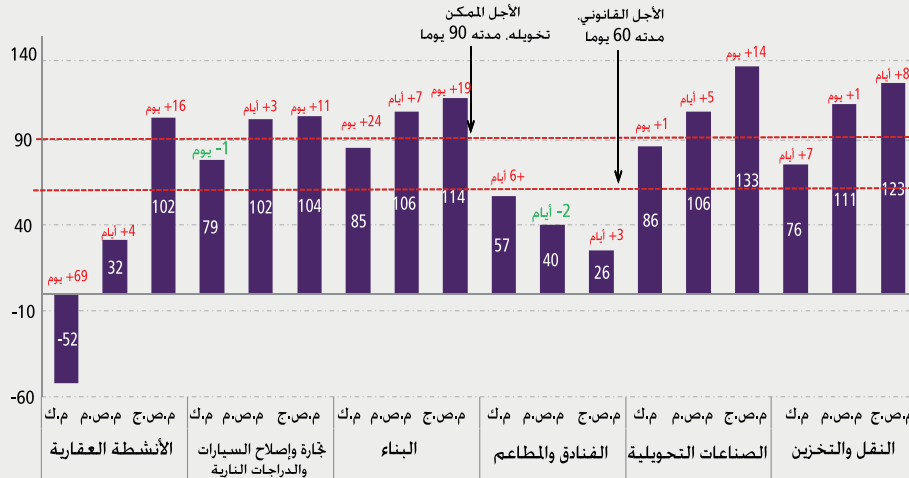
### إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء

تعتبر آجال الأداء من العوامل التي يشار إليها كثيرا كعوائق تحول أمام تطور المقاولات. خاصة المقاولات الصغيرة جدا. وتبين الحسابات المنبثقة من المنظومة التي اعتمدها بنك المغرب سنة 2013، والتي همت عينة تضم 74354 مقاول<sup>1</sup>. أن هذه الآجال لا تزال مرتفعة. بل إنها تعرف نوعا من التمديد. فبين سنتي 2016 و2017<sup>2</sup>، عرفت آجال الأداء الخاصة بالزبناء<sup>3</sup> ارتفاعا في معظم قطاعات النشاط. تتراوح بين يوم واحد من رقم المعاملات في قطاع "الفنادق والمطاعم" و 6 أيام في قطاع "البناء".

ومن حيث المستوى، يتوصل نصف المقاولات بالأداء بعد مرور الأجل القانوني، الذي يعادل 60 يوما. فيما يتوصل الثلث بالأداء بعد مرور 120 يوما. وبتدريسة المقاولات حسب النشاط ونوع الزبناء، يتبين أن المقاولات التي تتعامل بشكل مباشر مع الأفراد تسجل آجال أداء قصيرة نسبيا. أقل بكثير من الحد القانوني. كما هو الحال بالنسبة للمقاولات العاملة في قطاع "الفنادق والمطاعم" والأنشطة العقارية". أما في الشركات التي تعمل في كل من قطاع "البناء" أو "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية". أو "الصناعات التحويلية" أو "النقل والتخزين". فإن آجال الأداء تفوق 60 يوما في المتوسط.

وحسب حجم المقاولات، فإن المقاولات الصغيرة جدا، تليها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، هي التي تعاني بشكل أكبر من تأخر التحصيل. ففي "الصناعات التحويلية" على سبيل المثال، بلغت هذه الآجال 133 يوما من رقم المعاملات في الأولى و106 يوما في الصنف الثاني من المقاولات. مقابل 86 يوم من رقم المعاملات في المقاولات الكبرى. أما في قطاع "النقل والتخزين". فقد بلغت هذه الآجال ما قدره 123 و111 و76 يوما على التوالي.

رسم بياني إ1.1.8.1: آجال أداء الزبناء في سنة 2017 (بأيام رقم المعاملات)



- م ص ج: المقاولات الصغيرة جدا. - م ص م: المقاولات الصغرى والمتوسطة. - م ك: المقاولات الكبرى.  
المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، معالجة وحسابات بنك المغرب.

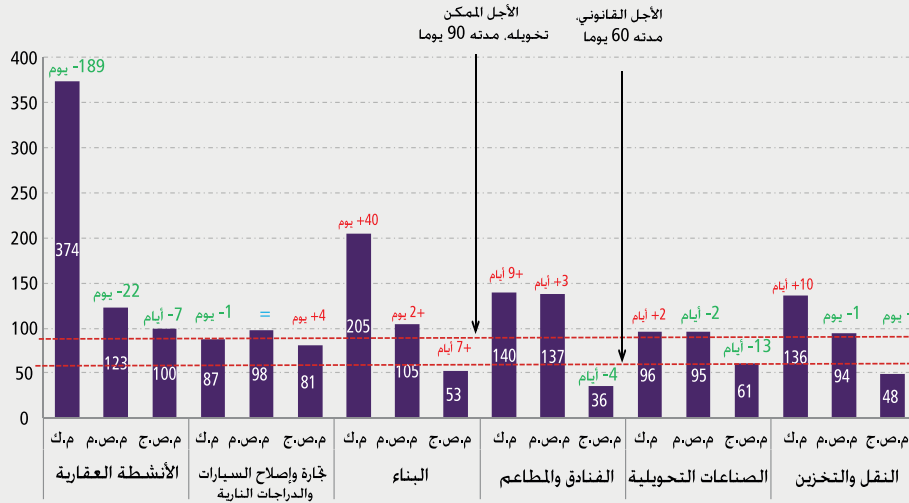
1 تخضع المعطيات التي يوفرها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لمسطرة فحص وتدقيق من لدن مصالح البنك.

2 ترتكز المقارنة السنوية على العينة المشتركة بين سنتي 2016 و2017، أي ما يعادل 46.454 مقاول.

3. يساوي أجل أداء الزبناء نسبة ديون الزبناء، صافية من تسبيقات الزبناء، إلى رقم المعاملات. ويعبر عنه بالأيام، بضره في 360.

وانخفضت آجال أداء المومنين<sup>4</sup> على مستوى كافة القطاعات. باستثناء قطاع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" وقطاع "البناء". اللذان عرفا ارتفاعا طفيفا. ففي سنة 2017، قام ما يفوق ثلث المقاولات من أداء المومنين بعد 60 يوم شراء. مقابل 120 يوما لدى مقاولته من خمس. وتسجل أطول آجال أداء على العموم لدى المقاولات الكبرى. خاصة في قطاع "الأنشطة العقارية" و"البناء". حيث بلغت على التوالي 374 يوم شراء و205 يوما مقابل 100 يوم و53 يوم شراء بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا.

### رسم بياني 1.8.1.2: آجال أداء المومنين في سنة 2017 (بأيام المشتريات)



المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، معالجة وحسابات بنك المغرب.

وعيا منها بالصعوبات المرتبطة بآجال الأداء، ضاعفت السلطات مجهوداتها خلال السنوات الأخيرة. إذ عمدت إلى إرساء مجموعة من الإجراءات على الصعيدين التنظيمي والتشغيلي. ففي سنة 2016، صدر المرسوم 2.16.344 من أجل توحيد آجال الأداء إلى 60 يوما فيما يخص كافة الطلبات العمومية، وتحديد طرق حساب فوائد التأخير. وفي نفس السنة، تم تعديل القانون رقم 15.95<sup>5</sup>، وتوسيع مجال تطبيقه ليشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا. والنص على إمكانية فرض فوائد التأخير. أخذا في الاعتبار خاصيات بعض القطاعات. وكذا إرساء مرصد لآجال الأداء تتجلى مهامه في ضمان استيعاب أفضل للأسباب الكامنة وراء هذه الإشكالية وصياغة توصيات واقتراحات في هذا الشأن.

ولواكبة هذه الإصلاحات، اتخذت الإدارة مجموعة من الإجراءات أبرزها تحسين نظام التدبير المدمج للنفقات وإرساء المنصة الإلكترونية "آجال" المخصصة لشكايات مومني المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة للإيداع الإلكتروني للفتاير.

4 يساوي أجل أداء المومنين نسبة ديون المومنين. صافية من تسبيقات المومنين، إلى المشتريات. ويعبر عنه بالأيام. بضره في 360.  
5 قانون صدر بتنفيذه الظهير رقم 83-96-1 المؤرخ في 15 ربيع الأول 1417 (فاخ غشت 1996). المتعلق بقانون التجارة، والمنظم للقواعد المتعلقة بالأعمال التجارية والتجار.

## 2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

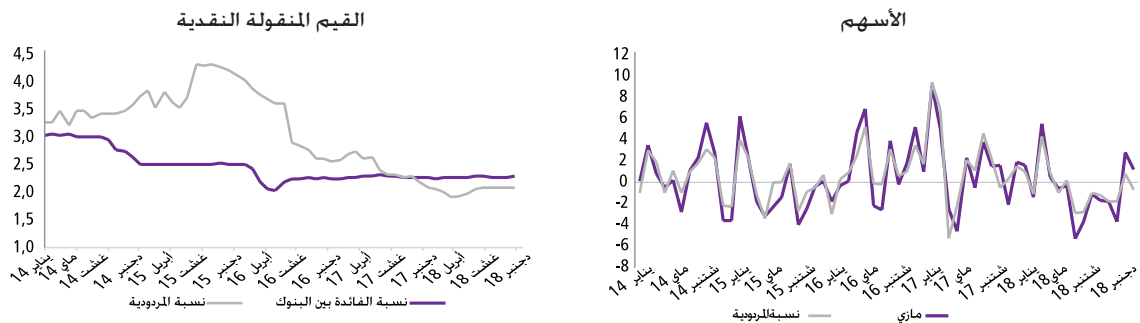
في سنة 2018، شهدت الاستثمارات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تباطؤًا واضحًا في وتيرتها، وتوجهت بشكل أكبر نحو صناديق التوظيف في السندات لأجل متوسط وطويل. فبعد ارتفاعها بنسبة 14,3% سنة 2016 و5,6% سنة 2017، تنامت الاكتتابات بنسبة 0,8% لتصل إلى 773,6 مليار درهم.

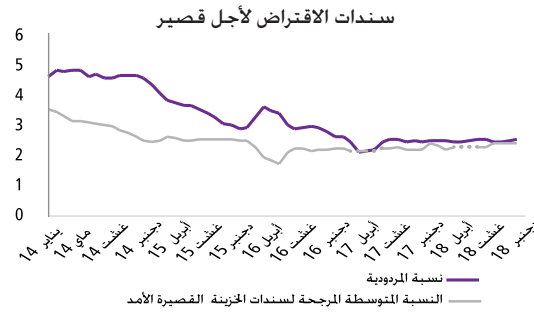
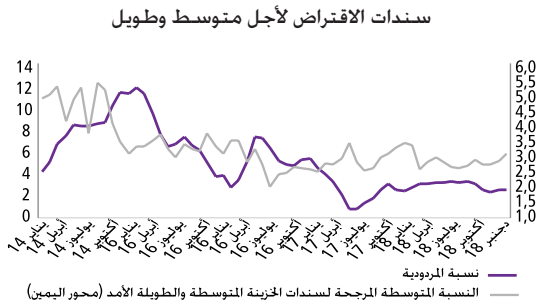
وفي سياق تراجع مردودية البورصة وشبه استقرار الأسعار، ضخّت صناديق التوظيف في السندات 369,8 مليار درهم، أي بتزايد بنسبة 32,6%. في حين ضخّت الصناديق التعاقدية 20,9 مليار مقابل 15,6 مليار سنة من قبل. في المقابل، تراجعَت مشتريات باقي الفئات بنسبة 18,4% إلى 361,7 مليار بالنسبة لصناديق التوظيف في القيم النقدية. وبنسبة 5,8% إلى 14,7 مليار في "صناديق التوظيف في القيم المتنوعة" وبنسبة 53,9% إلى 6,5 مليار في صناديق التوظيف في الأسهم.

وأخذًا في الاعتبار عمليات إعادة الشراء، التي همت ما قدره 760,1 مليار، بلغت الاكتتابات الصافية 13,6 مليار، إذ سجل صافي التدفقات في صناديق السندات لأجل متوسط وطويل ما قدره 20,2 مليار، مقابل 9 مليار من السحوبات في صناديق التوظيف في القيم النقدية، متأثرة بالخصوص بتفاقم عجز سيولة البنوك.

على مستوى المردودية، سجلت صناديق التوظيف في الأسهم وفي القيم المتنوعة خسائر بلغت 7% و1,2%، بعد أرباح قدرها 10,5% و5,5% على التوالي. أما مؤشرات أداء العائدات المتأتية من سعر الفائدة، فقد تنامت بنفس الوتيرة تقريبًا مقارنة بسنة 2017، أي بواقع 2,2% بالنسبة لصناديق التوظيف في القيم النقدية و2,6% لصناديق التوظيف في السندات القصيرة الأجل و2,7% لهيئات التوظيف في السندات لأجل متوسط وطويل.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)





المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

في ظل هذه الظروف، ارتفعت الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 4,5% لتصل إلى 434,8 مليار درهم مع متم سنة 2018. ويشمل هذا الارتفاع على الخصوص تنامي المبلغ الجاري لصناديق التوظيف في السندات المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 11,7% لتبلغ 244,1 مليار درهم، وانخفاضه في صناديق التوظيف في الأسهم بواقع 10,6% إلى 31,7 مليار وبنسبة 11,1% إلى 60,9 مليار في صناديق التوظيف في القيم النقدية.

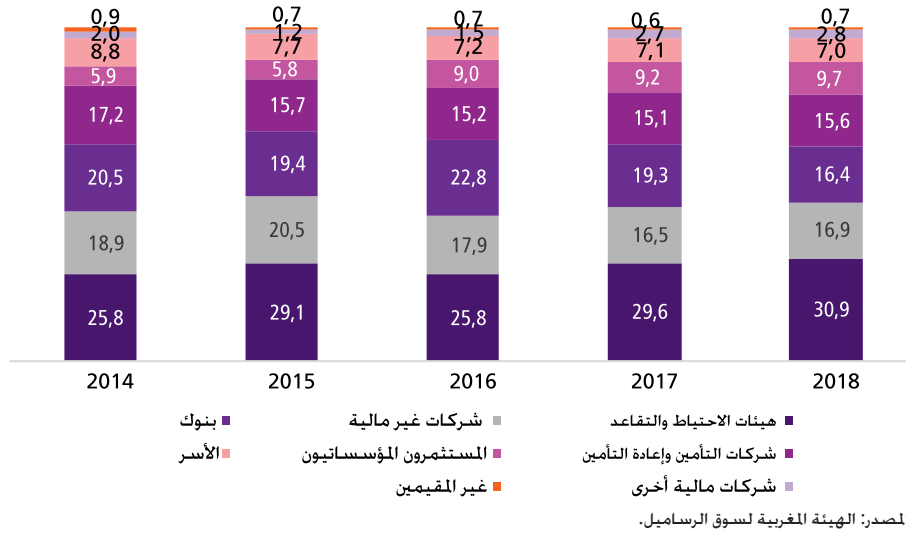
#### جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

2018	2017	2016	2015	2014	
<b>صافي الأصول</b>					
31,7	35,4	26,3	20,4	21,1	الأسهم
2,8	1,9	1,6	1,8	1,0	القيم المنقولة التعاقدية
27,8	26,7	19,6	12,9	11,3	القيم المنقولة المتنوعة
60,9	68,5	72,8	71,6	73,7	القيم المنقولة النقدية
67,5	65,0	51,2	48,3	43,6	سندات الإقتراض لأجل قصير
244,1	218,4	204,1	175,1	149,8	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
<b>434,8</b>	<b>416</b>	<b>375,6</b>	<b>330,1</b>	<b>300,5</b>	<b>المجموع</b>
<b>الاكتتابات</b>					
6,5	14,0	4,5	6,0	4,3	الأسهم
20,9	15,6	11,6	6,0	1,7	القيم المنقولة التعاقدية
14,7	15,6	10,8	5,5	4,9	القيم المنقولة المتنوعة
361,7	443,2	423,8	408,9	428,6	القيم المنقولة النقدية
165,1	128,3	130,3	91,6	61,2	سندات الإقتراض لأجل قصير
204,8	150,7	145,4	117,8	120,7	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
<b>773,6</b>	<b>767,4</b>	<b>726,5</b>	<b>635,8</b>	<b>621,4</b>	<b>المجموع</b>
<b>عمليات إعادة الشراء</b>					
7,0	7,7	4,6	5,7	4,0	الأسهم
20,1	15,3	11,9	5,3	1,7	القيم المنقولة التعاقدية
13,4	8,9	6,3	4,4	3,5	القيم المنقولة المتنوعة
370,7	448,8	424,5	407,9	425,6	القيم المنقولة النقدية
164,2	117,4	130,8	88,3	45,6	سندات الإقتراض لأجل قصير
184,6	140,6	127,4	98,6	106,6	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
<b>760,1</b>	<b>738,7</b>	<b>705,4</b>	<b>610,2</b>	<b>586,9</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويظهر تحليل بنية الأصول الصافية حسب الجهة الحائزة أن هيئات الاحتياط والتقاعد. التي تشكل أهم مستثمر في هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. قد عادت لتعزز حصتها. التي انتقلت من % 29,6 إلى %30,9. كما ارتفعت حصة المقاولات وشركات التأمين وإعادة التأمين على التوالي من %16,5 إلى %16,9 ومن %15,1 إلى %15,6. في المقابل. تراجع حصة البنوك من %19,3 إلى %16,4 فيما ظلت حصة الأفراد الذاتيين شبه مستقرة في %7.

رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (%)



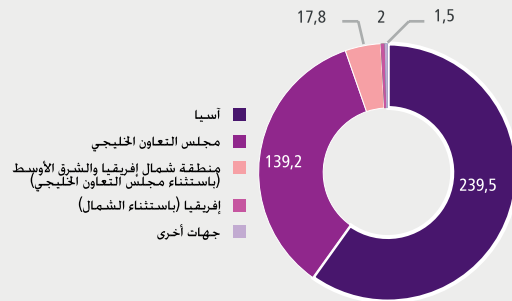
### إطار 2.8.1: سوق شهادات الصكوك وأول إصدار في المغرب

تشكل شهادات الصكوك عنصرا رئيسيا في النظام الاقتصادي للمالية التشاركية. إذ تمكّن مختلف الفاعلين من ضمان تدبير أفضل لمواردهم وسيولتهم. وتتسم هذه الأدوات بمطابقتها للشريعة كما تمنح للمستثمرين حقوقا. تناسبية وغير قابلة للقسمة. على الأصول الأساسية أو على مداخلها. عوض الفوائد الثابتة أو المتغيرة المعمول بها في السندات التقليدية. وتختلف طبيعة وهيكل الصكوك بشكل كبير حسب نوع الأصل الأساسي. إذ تعتبر صكوك الإجارة. التي تركز على مبدأ القرض الإيجاري. الأكثر انتشارا. إلى جانب صكوك الوكالة وصكوك المرابحة.

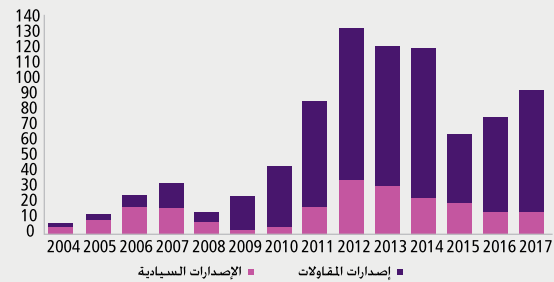
فمنذ بداية سنوات 2000. ازدهر السوق العالمي للصكوك بشكل ملحوظ. حيث انتقل مبلغها الجاري من 1,2 مليار دولار سنة 2001 إلى 400 مليار سنة 2017. وقد جاء هذا الارتفاع في البداية مدعوما بإصدارات كل من ماليزيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. في حين أصبحت بلدان أخرى كإندونيسيا وتركيا وباكستان بعد ذلك تصدر هذه الصكوك بانتظام.

وتتسم إصدارات هذه السندات على الخصوص بهيمنة الصكوك السيادية. في حين تبقى تلك التي يصدرها القطاع الخاص ضعيفة. ذلك أن هذا الأخير يواجه العديد من العوائق التي تتعلق على الخصوص بارتفاع تكاليف الإصدارات وتعقيد الهياكل القضائية إلى جانب غياب التحفيز الضريبية.

رسم بياني إ1.2.8.1: توزيع المبلغ الجاري للصكوك حسب الجهات، إلى متم سنة 2017 (بملايير الدولارات)



رسم بياني إ1.2.8.1: إصدارات الصكوك (بملايير الدولارات)



المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

في المغرب، وفي إطار تطوير النظام الاقتصادي الخاص بالمالية التشاركية، تم إصدار أول صكوك سيادية من نوع "إجارة" بتاريخ 5 أكتوبر 2018. وقد همت هذه الأصول مبلغا قدره مليار درهم يسدد على مدى 5 سنوات، وبمردودية سنوية تساوي 2,66%. وتُدعم هذه الشهادات بعقود إجارية لأصول عقارية في ملك للدولة، وتهتم على الخصوص التجهيزات الإدارية المتواجدة بالدار البيضاء. على الصعيد التنفيذي، تم إنشاء صندوق للتسديد، اشترى من الدولة حق المنفعة الخاص بهذه الأصول ليؤجرها بعد ذلك للإدارات المعنية، ولتمويل هذه العملية، أصدر الصندوق شهادات صكوك ستوزع على حاملها إيرادات إيجار الصكوك المذكورة.

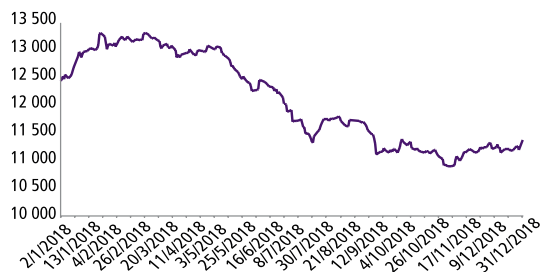
وبلغت قيمة الاكتتابات 3,6 أضعاف المبلغ المقترح، فالى جانب البنوك التقليدية التي استحوزت على نسبة 39%، بلغت حصة البنوك التشاركية 35%، مقابل 16% لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. في حين اكتتب مستثمرون مختلفون في الحصة المتبقية.

### 3.8.1 سوق البورصة

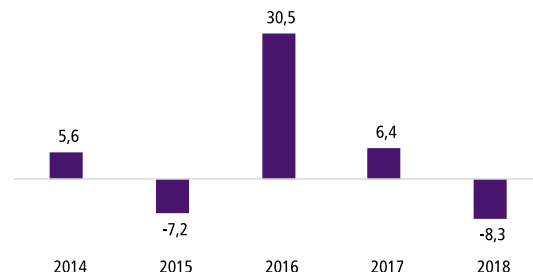
بعد سنتين متتاليتين من الارتفاع، أنهى المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء، مازي، سنة 2018 بتراجع بنسبة 8,3%، وذلك في سياق انخفاض أسعار الفائدة. ومن المحتمل أن يكون قد ساهم في هذا الأداء السلبي تسجيل ربيحات أقل من المتوقع، وعن الشكوك الناجمة عن الحملة المعادية التي استهدفت منتجات بعض الشركات المدرجة في البورصة، إلى جانب انسحاب بعض المستثمرين الأجانب.

رسم بياني إ7.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي في سنة

2018



رسم بياني إ6.8.1: مؤشر مازي



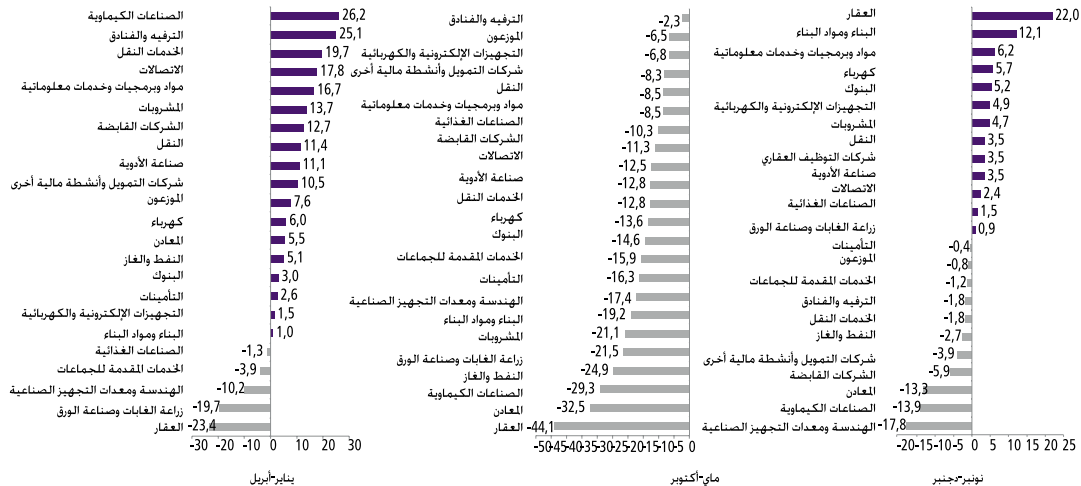
المصدر: بورصة الدار البيضاء

وبتحليل أسعار البورصة خلال السنة. يتبين أنها ظلت متجهة نحو الارتفاع إلى غاية متم شهر أبريل حيث تنامي أداءها بنسبة 5,2% مقارنة بنهاية شهر دجنبر. وقد نتج هذا التغير بالخصوص عن ارتفاع سعر أسهم "اتصالات المغرب" بنسبة 17,8%. على إثر نشر نتائجها التي عرفت تحسنا ملحوظا. وكذا بفعل دينامية أنشطتها على المستوى الدولي<sup>1</sup>. علاوة على ذلك، تزايد سعر أسهم "مرسى المغرب" بنسبة 19,7% وارتفعت قيم القطاع البنكي بواقع 3% خلال نفس الفترة.

وابتداء من شهر ماي. سجل مؤشر مازي منحى تنازليا على العموم. إذ تراجع في متم شهر أكتوبر بواقع 11,9% مقارنة ببداية السنة. ويعزى هذا الأداء السلبي بالأساس إلى تدني أداء قطاع كل من "البنوك" و"البنائيات وأدوات الملاحظ الذي شهده القطاع الأخير الركود الذي عرفه سوق العقار والذي أثر على أنشطة شركات الإنعاش العقاري المدرجة في البورصة. فقد سجلت أرقام مبيعاتها سنة 2017 نسب تراجع بلغت 16,9% لدى شركة "دجى الإنعاش الضحى". و10,4% لشركة "إقامات السعادة" و15,3% لشركة "آليانس".

وخلال الشهرين الأخيرين من السنة. ساهم ارتفاع الأسعار على الخصوص في البنوك. وشركات "البنائيات ومواد البناء" والشركات العقارية. في التخفيف من حدة تراجع المؤشر المرجعي إلى 8,3% في متم شهر دجنبر 2018.

رسم بياني 8.8.1: مؤشرات البورصة القطاعية (التغير % 2018)



المصدر: بورصة الدار البيضاء.

1 في 17 أبريل 2018. أتمت اتصالات المغرب عملية شراء 10% من أسهم شركة ONATEL في البورصة الجهوية للقيم المنقولة لأبيدجان. مقابل مبلغ قدره 41 مليون أورو. لتصل بذلك مساهمتها في رأسمال فرعها ببوركينا فاسو إلى 61%.

في ظل هذه الظروف، عرف مستوى تقييم بورصة الدار البيضاء تراجعا ملحوظا. إذ انخفضت نسبة السعر إلى الأرباح<sup>1</sup> من 20,4 إلى 17,1، مع بقائها مرتفعة مقارنة بالبورصات الرئيسية "للأسواق الحدودية". في المقابل، تنامي عائد الربحية<sup>2</sup> إلى 4,01% مقابل 3,38% سنة 2017.

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية» لمؤشر MSCI

	العائد الربحي (%)		نسبة السعر إلى الأرباح		الوزن في مؤشر MSCI FM <sup>1</sup>	
	2018	2017	2018	2017		
	3,68	4,81	14,2	14,2	24,61	الكويت
	2,07	0,73	7,3	18,0	14,97	الأرجنتين
	1,85	1,75	14,2	21,5	16,00	الفيتنام
	<b>4,01</b>	<b>3,38</b>	<b>17,1</b>	<b>20,4</b>	<b>7,28</b>	<b>المغرب</b>
	5,34	3,39	9,2	11,0	6,48	نيجيريا

1 الأوزان بتاريخ 28 فبراير 2019.

المصدر: Thomson Reuters Eikon.

فيما يخص المبادلات، تراجع حجمها الإجمالي بمقدار 17 مليار لبيغ 52,7 مليار درهم، مما يعكس على الخصوص تدني حجم المعاملات في سوق الكتل إلى 9,7 مليار. وفي السوق المركزي، بلغ مجموع المعاملات 37,2 مليار مقابل 39,8 مليار، أي ما يعادل مبلغا يوميا قدره 150,5 مليون مقابل 159,1 مليون.

علاوة على ذلك، شهدت سنة 2018 عمليات للزيادة في رأس المال بما مجموعه 3,5 مليار درهم وإدراج قيمتين جديدتين. وتخص القيمة الأولى، التي تم إدراجها خلال شهر ماي، شركة "Immorent Invest"، وهي شركة استثمارية مختصة في استئجار الأصول العقارية المهنية، إذ تمت زيادة رأسمالها بمبلغ 400 مليون درهم. أما القيمة الثانية، والتي تم إدراجها في دجنبر، فتخص شركة "Mutandis"، وهي مجموعة صناعية وتجارية مختصة في سلع الاستهلاك الخاصة بالأسر، إذ تم تفويت أصولها وزيادة رأسمالها بنفس المبلغ. وقد عرفت هاتين العمليتين نجاحا نسبيا، إذ بلغت الاكتتابات ضعف العرض المقدم بمقدار 1,4 و2,5 مرات على التوالي.

1 تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم.

2 يمثل عائد الربحية نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم.

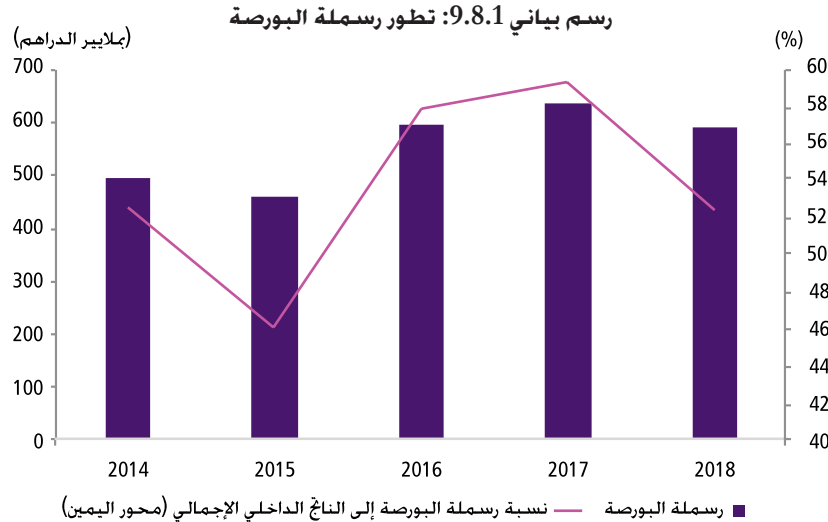


جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2018	2017	2016	2015	2014	
<b>50 915,2</b>	<b>66 877,7</b>	<b>68 193,4</b>	<b>46 885,0</b>	<b>44 333,8</b>	<b>I- الأسهم</b>
37 121,8	39 489,0	32 082,2	28 758,0	27 594,6	1- السوق المركزية
8 791,4	24 051,3	18 379,4	11 751,0	11 816,1	2- سوق الكتل
<b>45 913,2</b>	<b>63 540,3</b>	<b>50 461,6</b>	<b>40 509,0</b>	<b>39 410,7</b>	<b>مجموع السوق الثانوية (2+1)</b>
798,6	0,0	1 929,8	893,4	1 127,0	3- الإدراجات
251,3	1 213,1	4 797,9	923,0	2 493,1	4- إسهامات السندات
25,2	67,1	440,4	2 407,9	671,9	5- عروض مقدمة للعموم
429,7	622,7	686,8	106,5	206,1	6- التحويلات
3 497,3	1 434,5	9 876,8	2 045,3	425,1	7- الزيادة في الرأسمال
<b>5 002,1</b>	<b>3 337,4</b>	<b>17 731,8</b>	<b>6 376,0</b>	<b>4 923,1</b>	<b>مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)</b>
<b>1 772,6</b>	<b>2 859,9</b>	<b>4 543,1</b>	<b>5 206,4</b>	<b>5 475,0</b>	<b>II- السندات</b>
55,1	307,8	2 120,9	2 689,7	3 355,4	8- السوق المركزية
950,1	1 684,4	1 484,1	1 705,6	1 936,1	9- سوق الكتل
<b>1 005,2</b>	<b>1 992,3</b>	<b>3 605,0</b>	<b>4 395,2</b>	<b>5 291,4</b>	<b>مجموع السوق الثانوية (8+9)</b>
767,4	657,9	938,1	809,7	183,6	10- الإدراجات
0,0	209,7	0,0	1,5	0,0	11- إسهامات السندات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	12- التحويلات
<b>767,4</b>	<b>867,6</b>	<b>938,1</b>	<b>811,2</b>	<b>183,6</b>	<b>مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)</b>
<b>52 687,8</b>	<b>69 737,6</b>	<b>72 736,6</b>	<b>52 091,4</b>	<b>49 808,8</b>	<b>المجموع (II+I)</b>

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وفي المجموع، سجلت رسملة البورصة خسارة 44,8 مليار درهم، لتصل إلى 582,2 مليار في متم سنة 2018. كما تراجعت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 59% إلى 52,6%. أما رأسمالها العائم، فقد تدنى بنسبة 5,3% ليبلغ 136,1 مليار، مما يعكس تأثير انخفاض الأسعار، في حين تنامي المعامل العائم من 23,8% إلى 24,1%.



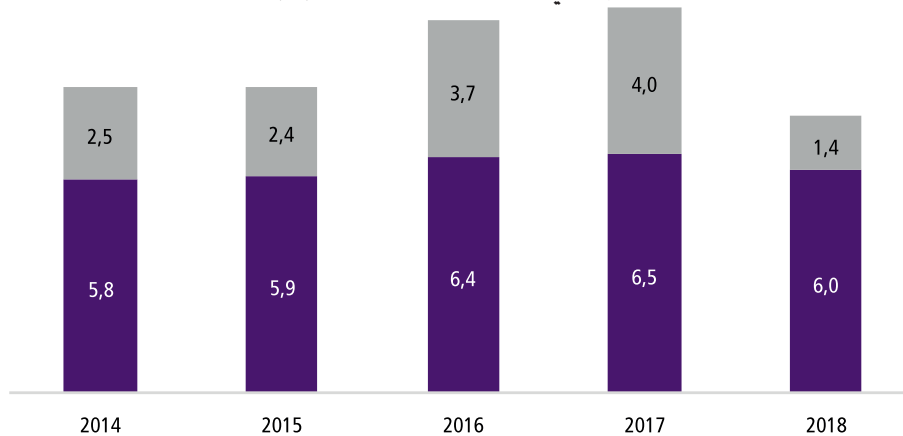
## جدول 8.8.1: الرسملة والعامل العائم للقطاعات الرئيسية سنة 2018

العامل العائم (%)	رسملة البورصة (بملايير الدراهم)	القطاعات
23,0	203,0	البنوك
20,0	124,4	الاتصالات
28,9	69,9	البنائيات ومواد البناء
32,4	32,7	الصناعة الغذائية/الإنتاج
16,3	24,9	التأمينات
15,0	21,0	الكهرباء
9,1	20,1	النفط والغاز
19,4	13,7	التعدين
19,8	13,4	التوزيع
35,0	12,0	خدمات النقل
20,9	10,3	المشروبات
34,7	9,7	المساهمة والإعناش العقاري
13,1	6,8	شركات التمويل وغيرها من الأنشطة المالية
16,4	4,0	الخدمات المقدمة للجماعات الترابية
20,0	4,0	صناعة الأدوية
42,6	3,4	البرمجيات والخدمات المعلوماتية
19,9	2,8	شركات المحافظ والشركات القابضة
15,0	2,5	الترفيه والفنادق
34,9	1,2	الصناعة الكيماوية
26,0	1,1	النقل
53,2	0,7	شركات التوظيف العقاري
20,0	0,3	التجهيزات الالكترونية والكهربائية
20,0	0,2	الهندسة والمعدات الصناعية
45,0	0,1	الغابات والورق
<b>24,1</b>	<b>582,2</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

في ظل هذه الظروف. انتقل معدل السيولة في السوق المركزية للأسهم من 6,5% إلى 6%. ليظل بذلك ضعيفا مقارنة بأهم بورصات "الأسواق الحدودية" و"الصاعدة". حيث بلغت نسبته على الخصوص ما يعادل 87,7% في البرازيل و54,5% في الهند و34,9% في الفيتنام و10,4% في الأرجنتين.

## رسم بياني 10.8.1: معدل السيولة (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

## 4.8.1 الأصول العقارية

تميز سوق العقار سنة 2018 بتنامي عدد المعاملات بنسبة 4,8%. بعد تراجعها بواقع 6,8%. وكذا بركود الأسعار على العموم بعد ارتفاعها بنسبة 5,4% سنة من قبل. فقد تزايدت مبيعات أصول العقارات السكنية بنسبة 3,3% والأراضي بواقع 8,7% والأملاك المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 9,6%. في حين ظلت الأسعار شبه مستقرة في الفئات الثلاث.

جدول 9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغير %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2018	2017	2016	2015	2014	2018	2017	2016	2015	2014	
4,8	-6,8	8,7	-1,1	15,9	0,0	5,4	1,3	0,9	-0,1	الإجمالي
3,3	-7,8	8,2	-1,9	18,7	0,2	5,1	0,8	1,2	0,2	الأملاك السكنية
2,5	-7,2	8,2	-1,5	20,9	0,1	6,2	0,9	1,2	0,3	النشقق
14,4	-15,5	8,3	-4,6	-5,6	0,1	1,4	0,1	1,3	0,1	المنازل
11,0	-16,1	6,9	-9,5	12,1	1,2	2,9	3,5	0,6	-1,1	الفيلا
8,7	-4,3	9,7	0,5	6,6	-0,2	5,8	2,1	1,3	-0,9	الأراضي الحضرية
9,6	-2,6	7,9	0,5	14,8	0,2	7,2	3,9	-1,2	1,0	الأملاك المهنية
9,7	-3,7	7,6	0,0	14,8	1,0	6,4	4,9	-1,0	0,9	المحلات التجارية
8,2	5,5	8,9	5,1	14,9	-2,7	10,2	-0,2	-3,0	2,8	المكاتب

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

على مستوى المدن الكبرى. انخفضت الأسعار بمدينة مراكش بنسبة 5,3%. بعد ارتفاعها بنسبة 7,1% سنة 2017. وقد همّ هذا التراجع. الأكبر منذ إرساء مؤشر الأسعار سنة 2006. كافة أنواع الأصول. إذ بلغت نسبته 2,5% في الأملاك السكنية و7,2% في الأراضي و1,4% في الأملاك المخصصة للاستعمال المهني. إلى جانب ذلك. واصل عدد المعاملات منحاه التنازلي الذي بدأ في 2015 ليتراجع بنسبة 15,7% على إثر تدنيه في أنواع الأصول الثلاث بواقع 19,9% و0,9% و37,6% على التوالي.

جدول 10.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2018	2017	2016	2015	2014	2018	2017	2016	2015	2014	
-3,5	5,1	4,4	-4,2	33,7	1,3	5,2	-3,0	4,4	0,1	الدار البيضاء
-15,7	-12,6	-14,3	-5,8	21,4	-5,3	7,1	1,0	-2,2	1,7	مراكش
10,3	-10,5	13,6	-6,3	12,8	-1,0	8,4	2,7	0,7	0,4	فاس
20,4	-16,4	-5,5	-10,5	7,0	2,0	6,9	2,0	1,1	-0,5	طنجة
8,5	-14,1	23,3	11,6	30,6	0,6	7,6	2,1	1,3	1,5	مكناس
-5,6	-2,6	7,1	0,7	16,0	2,7	3,9	2,7	0,9	-1,3	وجدة
19,5	-14,6	14,6	6,0	15,2	1,2	5,5	3,1	2,3	-0,6	الفيطيرة
9,2	-14,4	15,0	37,0	-1,9	-0,9	7,0	1,7	-2,7	-4,2	الجديدة
25,2	-4,3	22,6	-20,4	-10,4	2,1	6,7	2,4	0,9	1,1	أكادير
23,1	-18,8	28,4	-10,0	4,7	3,6	-1,1	4,7	0,9	1,4	الرباط
4,8	-6,8	8,7	-1,1	15,9	0,0	5,4	1,3	0,9	-0,1	الإجمالي

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

في مدينة الدار البيضاء. عادت الأسعار لترتفع من جديد بنسبة إجمالية بلغت 1,3%. إذ تنامت بواقع 1,5% في الأملاك السكنية و0,9% في الأراضي الحضرية. مقابل تراجعها بنسبة 1,2% في الأملاك المخصصة للاستعمال المهني. من جهة أخرى. تراجعت المعاملات بنسبة 3,5%. لتعكس على الخصوص تدني مبيعات الأملاك السكنية بنسبة 6,6%. أما المعاملات الخاصة بالأراضي والأملاك المخصصة للاستعمال المهني. فقد سجلت ارتفاعات بنسبة 8,6% و16,7% على التوالي.

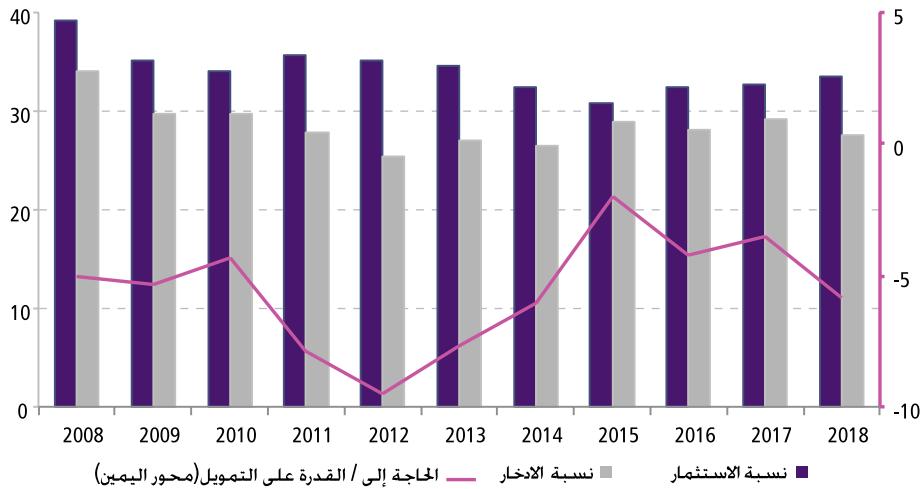
وفي طنجة. شهد سوق العقار ارتفاع الأسعار والمبيعات على السواء. فقد تزايدت مبيعات الأملاك السكنية بنسبة 16,3% بأسعار ارتفعت بواقع 1,8%. وبلغت هذه النسب على التوالي 51,4% و2,6% في الأراضي الحضرية و29,7% و5,7% في الأملاك الموجهة للاستعمال المهني.

أما في مدينة الرباط. فقد تنامت الأسعار بنسبة 3,6% بعد تراجعها بواقع 1,1% سنة 2017. إذ ارتفعت بنسبة 3,8% في الأملاك السكنية و8,5% في الأراضي و1% في المحلات المخصصة للاستعمال المهني. أما المبيعات. فقد تزايدت بنسبة 26,1% في الأملاك السكنية و25,8% في الأراضي الحضرية في حين تراجعت مبيعات الأملاك المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 4,8%.

## 9.1 تمويل الاقتصاد

في سنة 2018، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية<sup>1</sup> بنسبة 2,7% مقارنة بسنة 2017 ليصل إلى 1157,7 مليار درهم. وأخذ في الاعتبار تنامي الاستهلاك النهائي بنسبة 4,2% إلى 852,3 مليار، بلغ الادخار الوطني 305,4 مليار. أي ما يعادل 27,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. في المقابل، تسارعت نفقات الاستثمار بنسبة 6,9% لتصل إلى 371 مليار. أي 33,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. في ظل هذه الظروف، تفاقمت حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل إلى 65,6 مليار. أي 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب القطاعات المؤسساتية<sup>2</sup>، تزايدت حاجيات الشركات غير المالية في سنة 2018، وتمت تغطية 39,8 مليار منها بواسطة التمويلات الخارجية. كما تفاقمت حاجيات الإدارات العمومية<sup>3</sup>، مما أدى إلى ارتفاع التزاماتها تجاه المقيمين بواقع 32,2 مليار. أما الأسر<sup>4</sup>، فقد تعززت قدرتها على التمويل.

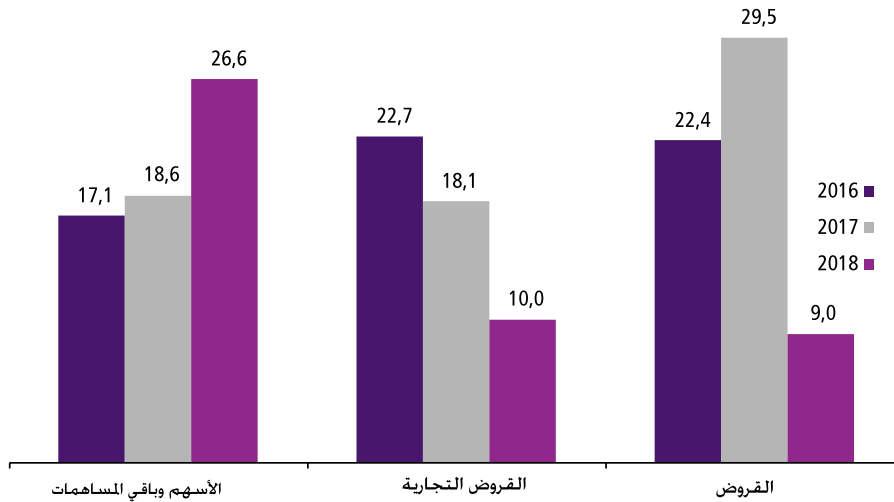
1 يساوي الدخل الوطني الإجمالي المتاح مجموع الناتج الداخلي الإجمالي وصافي التحويلات الجارية والمدخيل الصافية من الخارج.  
 2 تم تقييم المعطيات الخاصة بسنة 2018 من طرف بنك المغرب على أساس المعلومات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة النجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.  
 3 تشمل الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.  
 4 تشمل كلا من الخواص والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر.

## 1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

في سنة 2018، تمت تغطية حاجيات الاقتصاد من التمويل بالأساس عن طريق المساهمات في رؤوس أموال المقاولات المقيمة، والتي بلغت 26,6 مليار درهم، مقابل 18,6 مليار في السنة السابقة. أما بخصوص باقي التدفقات، فقد تراجعت كل من القروض التجارية من 18,1 مليار إلى 10 مليار والسلفات من 29,5 مليار إلى 9 مليار درهم.

وحسب الوحدات الاقتصادية، بلغ صافي تدفق التزامات<sup>1</sup> الشركات غير المالية 39,8 مليار بعد 51,5 مليار لاسيما بفعل تباطؤ نمو كل من القروض من 20,5 مليار إلى 9,2 مليار والقروض التجارية بواقع 10 مليار عوض 18,1 مليار. في المقابل، ارتفعت الأسهم وباقي المساهمات بواقع 20,7 مليار مقابل 15,7 مليار في السنة التي قبلها.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)



المصادر: مكتب الصرف وعمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب.

وتراجعت التعهدات الخارجية الصافية للإدارات العمومية من 6,6 مليار درهم إلى تدفق سلبي بواقع 1,9 مليار. نتيجة انخفاض القروض بواقع 9,7 مليار. وتقلصت السحوبات الإجمالية للخرزينة من 16,8 مليار درهم إلى 6,2 مليار. وقد تأتي هذا المبلغ أساسا من صندوق النقد العربي بمقدار 2,8 مليار. والبنك الإفريقي للتنمية بواقع 1,6 مليار والبنك الدولي بمقدار 1,5 مليار درهم.

1 رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات

أما فيما يخص موجودات المقيمين بالخارج، فقد تراجعت بواقع 7 مليار، بعد ارتفاعها سنة 2017 بقيمة 15,7 مليار. وبالنسبة للشركات المالية على الخصوص، تراجعت الاحتياطيات الدولية الإجمالية لبنك المغرب بواقع 10,6 مليار درهم، فيما تدنت أصول باقي الشركات بواقع 1,4 مليار، من جهة أخرى. تزايدت موجودات الشركات غير المالية بمقدار 4,9 مليار بعد 3,2 مليار، نتيجة تزايد التدفق الصافي للقروض التجارية والمساهمات في رأس المال.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بمليار الدراهم)

2018				2017				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
			-65,6				-37,7	الحاجة إلى التمويل <sup>1</sup>
-12,2	4,9	0,3	-7,0	12,3	3,2	0,2	15,7	موجودات المقيمين لدى بقية العالم <sup>2</sup>
0,0			0,0	-0,2			-0,2	الذهب وحقوق السحب الخاصة
2,5	0,2		2,7	49,4	-0,3		49,2	النقد والودائع
5,3	2,9	0,3	8,5	6,5	2,8	0,2	9,5	الأسهم وباقي المساهمات
-18,1	0,0	0,0	-18,1	-42,2	0,0	0,0	-42,3	سندات أخرى من غير الأسهم
0,3	0,2	0,0	0,5	0,2	0,2	0,0	0,4	القروض
0,0	1,6		1,6		0,5		0,5	القروض التجارية
0,0	0,0		0,0		0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء
-2,0			-2,0	-1,4			-1,4	مشتقات مالية
4,2	39,8	-1,9	42,1	-13,8	51,5	6,6	44,3	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم <sup>2</sup>
1,4			1,4	-16,8			-16,8	الودائع
6,0	20,7		26,6	2,9	15,7		18,6	الأسهم وباقي المساهمات
-2,1	-0,1	-1,0	-3,2	1,4	0,1	-2,2	-0,7	سندات أخرى من غير الأسهم
0,7	9,2	-0,9	9,0	0,2	20,5	8,8	29,5	القروض
	10,0		10,0		18,1		18,1	القروض التجارية
	0,0		0,0		-3,0		-3,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء
-1,8			-1,8	-1,4			-1,4	مشتقات مالية

1 معطيات الحسابات الوطنية.

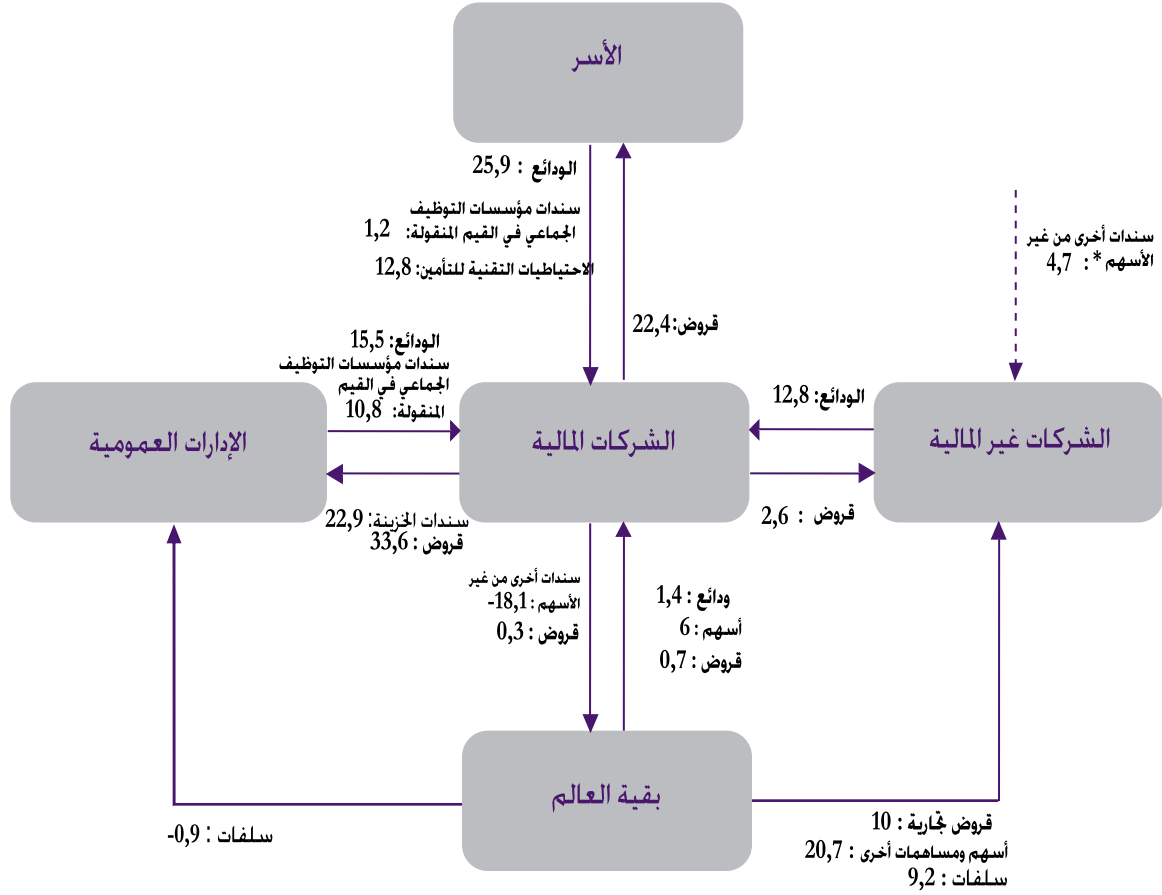
2 دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصدر: معطيات مكتب الصرف والندوبية السامية للتخطيط وتقديرات بنك المغرب.

## 2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة في سنة 2018 بالتحسن الملحوظ في القروض الممنوحة من قبل البنوك للإدارة المركزية، وكذا بنشاط البنوك التشاركية.

شكل بياني 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية في سنة 2018  
(بملايير الدراهم)



\* التدفقات التي لا تتوفر على توزيعها حسب القطاع المؤسساتي.

### 1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

عرفت العمليات المالية للإدارات العمومية مع المقيمين ارتفاعا مهما في تدفقات التزاماتهم بمقدار 39 مليار درهم. ويعكس هذا التطور منح البنوك مبلغ 26,3 مليار في إطار عمليات تحصيل وشراء الديون التي أطلقتها الدولة مع النظام البنكي من أجل دعم مخزون القروض برسم الضريبة على القيمة المضافة. في المقابل، ارتفعت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة بمقدار 29,5 مليار.



## جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2018	2017	
-7,6	-4,3	الحاجة إلى التمويل <sup>1</sup>
32,2	15,9	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
15,5	2,8	الودائع
-0,8	-0,5	سندات الدين القابلة للتداول
6,6	-8,9	سندات الخزينة
10,8	22,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
74,5	35,5	التدفقات الصافية للتعهدات
8,2	7,0	ودائع لدى الخزينة
29,5	26,7	سندات الخزينة
33,6	2,7	القروض
3,2	-0,8	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

<sup>1</sup> تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر..

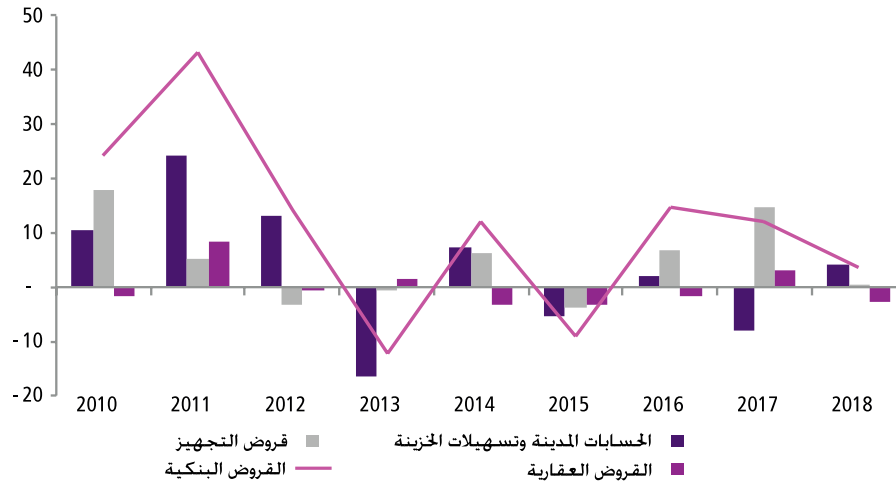
على مستوى الأصول المالية للإدارات العمومية، التي تتكون أساساً من توظيفات مؤسسات الاحتياط ذات النظام الإلزامي، فقد تزايدت بمقدار 32,2 مليار درهم. وتنامت سندات الخزينة التي في حوزتها بمقدار 6,6 مليار والودائع بواقع 15,5 مليار، بينما تعززت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي بمبلغ 10,8 مليار.

## 2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

بعد ارتفاعها بمقدار 15,5 مليار درهم في 2017، تزايدت التزامات<sup>1</sup> الشركات غير المالية بواقع 7,3 مليار، ما يعكس أساساً تراجع اللجوء للقروض<sup>2</sup>. حيث ارتفع مبلغها الجاري بمقدار 2,6 مليار مقابل 15,4 مليار في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع تدفقات قروض التجهيز الممنوحة من طرف البنوك إلى 610 مليون بدل 15 مليار، من جهة أخرى، بلغت الإصدارات الصافية لسندات الدين 4,7 مليار درهم بعد 163 مليون.

<sup>1</sup> باستثناء القروض التجارية والأسهم  
<sup>2</sup> الممنوحة من لدن البنوك والشركات المالية.

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



وفيما يخص أصول الشركات غير المالية، فقد تزايدت تدفقاتها الصافية من 4,3 مليار في 2017 إلى 18,5 مليار في 2018. وارتفعت بالخصوص الودائع لدى البنوك بمقدار 7,2 مليار بالنسبة للودائع تحت طلب و6,9 مليار بالنسبة للحسابات لأجل. من جهة أخرى، تعززت محفظة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 5 مليار.

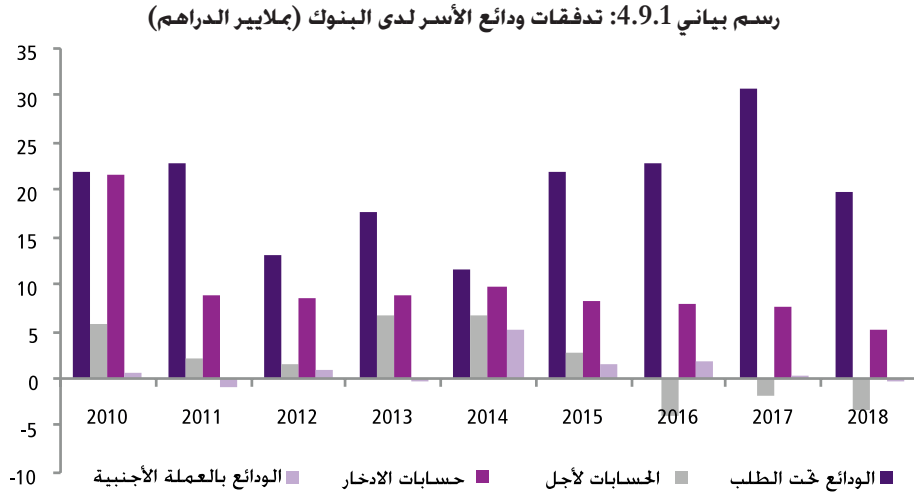
جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

2018	2017	
-98,8	-56,8	الحاجة إلى التمويل <sup>1</sup>
18,5	4,3	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
12,8	3,5	النقد والودائع
0,2	-0,7	سندات أخرى من غير الأسهم
5,0	1,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,6	0,1	احتياطات تقنية للتأمين
7,3	15,5	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
4,7	0,2	سندات أخرى من غير الأسهم
2,6	15,4	قروض المؤسسات المالية

<sup>1</sup> تم تقديرها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

## 3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

تحسنت الأصول المالية<sup>1</sup> للأسر بمقدار 55,6 مليار بعد 74 مليار. ويعكس هذا التطور أساسا تنامي الودائع بمقدار 25,9 مليار مقابل 40,4 مليار في سنة 2017. مع تراجع مهم للودائع تحت الطلب. بالإضافة إلى انخفاض الحسابات لأجل للسنة الثالثة على التوالي. ولم يتجاوز ارتفاع سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها ما قدره 1,2 مليار بعد 2,8 مليار في السنة التي قبلها.



وفيما يخص التزامات الأسر. فقد ارتفعت القروض الممنوحة من لدن الشركات المالية بمقدار 22,4 مليار درهم. مقابل 17,7 مليار السنة السابقة. وبشكل خاص. ارتفعت قروض السكن بمقدار 11,1 مليار بعد 7,3 مليار منها 3,9 مليار ممنوحة من طرف البنوك التشاركية.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2018	2017	
17,1	9,8	القدرة على التمويل <sup>1</sup>
55,6	74,0	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
14,6	15,5	العملة
25,9	40,4	الودائع
1,0	1,5	سندات الدين القابلة للتداول
1,2	2,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
12,8	13,9	الاحتياطات التقنية للتأمين
22,4	17,7	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)
22,4	17,7	القروض

<sup>1</sup> تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس العطايات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

<sup>1</sup> باستثناء القروض التجارية والأسهم



## الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه



## أبرز أحداث السنة

لقد كانت 2018 سنة استثنائية بالنسبة لبنك المغرب على أكثر من مستوى، إذ عرف تقدما ملموسا في إنجاز مهامه وفي طرق اشتغاله وتنظيمه كمقولة.

فقد شهدت بداية السنة، وبالضبط 15 يناير، إطلاق عملية إصلاح كبرى تهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم تنافسيته. بذلك، بدأت عملية الانتقال التدريجي والمنظم إلى نظام صرف أكثر مرونة، حيث تم في البداية توسيع نطاق تقلب الدرهم مع الإبقاء على السلة المرجعية المعمول بها. وعلى المستوى التشغيلي، قام البنك بتكليف آلية التدخل الخاصة به، إذ وضع نظام مزايدة لشراء أو بيع العملات مقابل الدرهم كأداة رئيسية للتدخل. ويتم تطبيق هذا الإصلاح في ظروف جيدة، إذ تم استيعابه من طرف النظام البنكي، كما شهد تكييفا تدريجيا للفاعلين إلى جانب تعميق السوق وتطوير سعر الصرف داخل النطاق المحدد دون تدخل البنك المركزي.

وفي ما يخص تنفيذ السياسة النقدية، واصل البنك توجيهه التيسيري في سياق اتسم باعتدال التضخم ومواصلة تحسين الأنشطة الفلاحية وإن بوتيرة بطيئة.

وعلى مستوى الإشراف البنكي، واصل البنك تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم نشاط مؤسسات الائتمان، كما ضاعف جهوده من أجل حماية الزبناء، وفي إطار المراقبة الاحترازية الكلية، عزز البنك منظومته التحليلية من خلال وضع إطار يهدف إلى الإحاطة بمدى تداخل السياستين النقدية والاحترازية الكلية.

وعلى مستوى الشمول المالي، شهدت السنة إتمام الورش المتعلق بإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى التعويض عن النقص المسجل من حيث تغطية فئات الشباب والنساء والسكانة القروية. في نفس السياق، وبغية تطوير الأداء الإلكتروني، واصل البنك أشغاله الرامية إلى تطبيق آلية الأداء عبر الهاتف المحمول على المستوى الوطني، بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وباقي الأطراف المعنية، مع تحديد القواعد اللازمة لاشتغاله وإرساء تقنية Switch للهاتف المحمول. لهذا الغرض، منح البنك الترخيص لعشر مؤسسات أداء لفتح الحسابات وتقديم خدمات الأداء لزبائنها.

من جهة أخرى، تواصلت الجهود المبذولة من أجل تحديث وتعزيز قدرات الإنتاج بدار السكة، إذ تم إنتاج ما يفوق مليار ورقة بنكية جديدة، نصفها موجه للتصدير.

وعلى مستوى تطوير المعلومات المالية، أسفر إدراج مفوض ثان للمصالح المركزية للمخاطر عن ارتفاع ملموس في عدد مستعملي خدمات هذه المصالح.

من جهة أخرى. لا تزال سياسة البنك التواصلية تواكب مختلف الأوراش. إذ تتواصل الجهودات الكبرى الرامية إلى تشجيع الابتكار والتنوع. هكذا، عزز البنك تواجده في وسائل التواصل الاجتماعي عبر إثراء المواد التربوية ونشرها من أجل شرح وتبسيط مهامه وأشغاله. كما واصل البنك انفتاحه على الحياة الثقافية للبلاد ومشاركته فيها من خلال وضع برمجة ثقافية غنية للمتحف في مجالات الفن والنقد.

وحيث جعل البنك من رأسماله البشري محور اهتماماته. فإنه لا يزال يسهر على تثمينه وتحسين ظروف عمله. وعليه، فقد اتخذ البنك عدة إجراءات من بينها مواكبة تحسين قدرات المهن والتطوير المستمر للممارسات الجيدة في الإدارة وتشجيع المساواة بين الجنسين وتحسين الخدمات الاجتماعية.

وبالنظر إلى كافة هذه الإنجازات، تعززت مكانة البنك على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. إذ تزايد الطلب عليه للإسهام بمنظوره في الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدنا. من خلال المشاركة في المناظرات وإصدار خاليل وبحوث. كما يواصل البنك تعزيز حضوره في الساحة الإقليمية والدولية عن طريق توسيع نطاق علاقات التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وبموازاة ذلك، اتسمت سنة 2018 بإعداد المخطط الاستراتيجي الجديد 2019-2023، الذي يهدف إلى تحقيق توجيهين أساسيين؛ أولهما الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي من أجل تطوير سوق الشغل وتحقيق نمو مستدام وشمولي. وكذا مواصلة التحول نحو تشجيع الابتكار وثقافة التجديد في العصر الرقمي. في هذا الصدد، وللاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية، أطلق البنك ورشة كبرى في مجال التحول الرقمي، تشمل تكييف مهامه وإعادة تصميم عملياته والتشجيع على تغيير الثقافة السائدة بين مستخدميها من أجل النجاح في هذا التحول.

وعمل البنك أيضا على تعزيز ترسيخ حكامته طبقا لأفضل المعايير الدولية، كما ترجم إلى أرض الواقع كافة توجهاته سواء في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات أو بالتقيد بمعايير السلوكيات والأخلاقيات.

ومن أجل تنفيذ هذه الأوراش والنجاح فيها، عمل البنك على تكييف طريقة تنظيمه وحكامته من خلال إرساء وحدة مخصصة للتطوير الرقمي، إلى جانب مهنتين جديدتين، الأولى للمطابقة والثانية للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات. كما انكب البنك على إنجاز مشروع كبير لإعادة تنظيم مهامه المتعلقة بالإنتاج وتدبير المعطيات من أجل استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة في هذا المجال.

ومع قرب الاحتفاء بالذكرى الستين لإنشاء البنك، أصبح طموح المؤسسة في أن تكون "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا" يقترب أكثر فأكثر من كونه واقعا ملموسا.

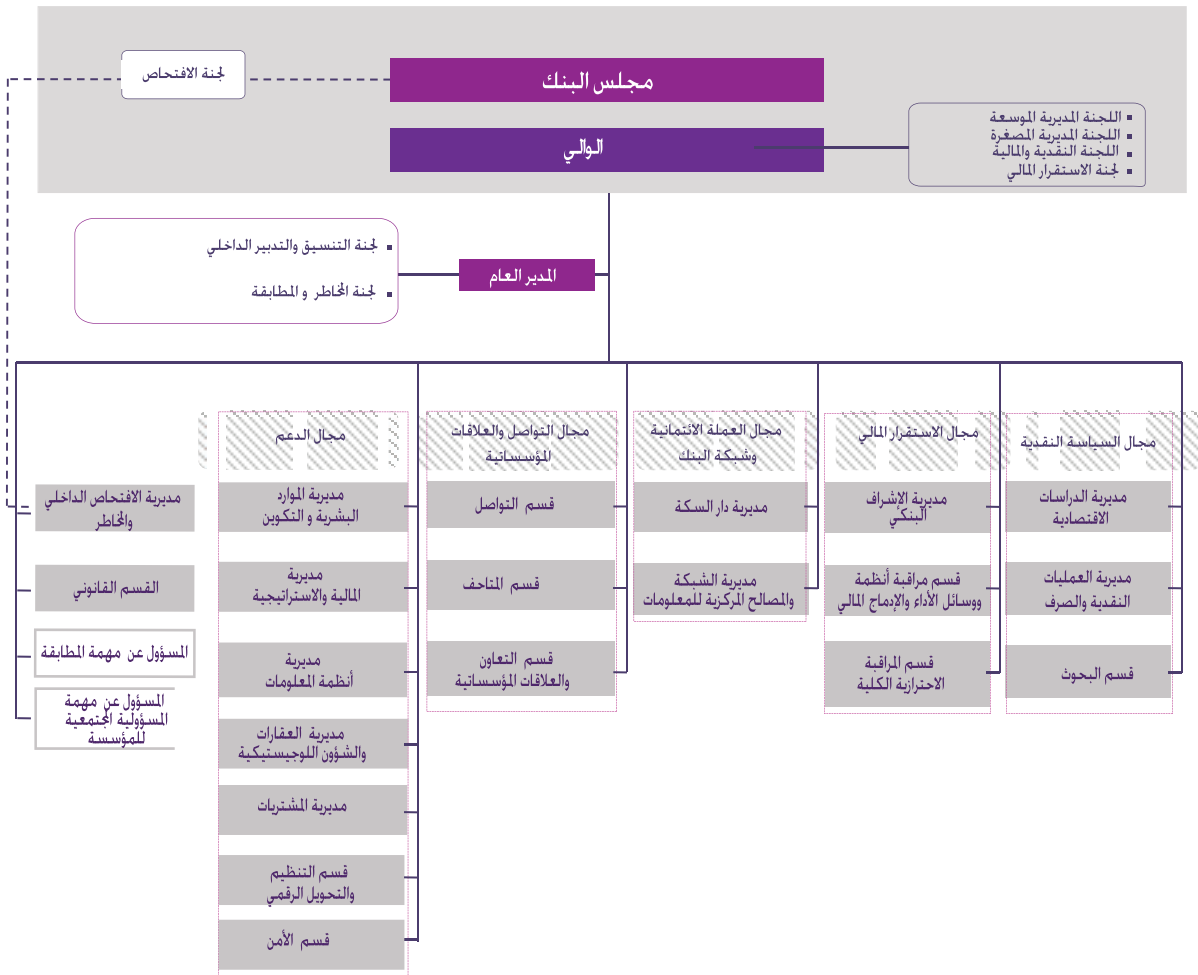


## 1.2 الحكامة والاستراتيجية

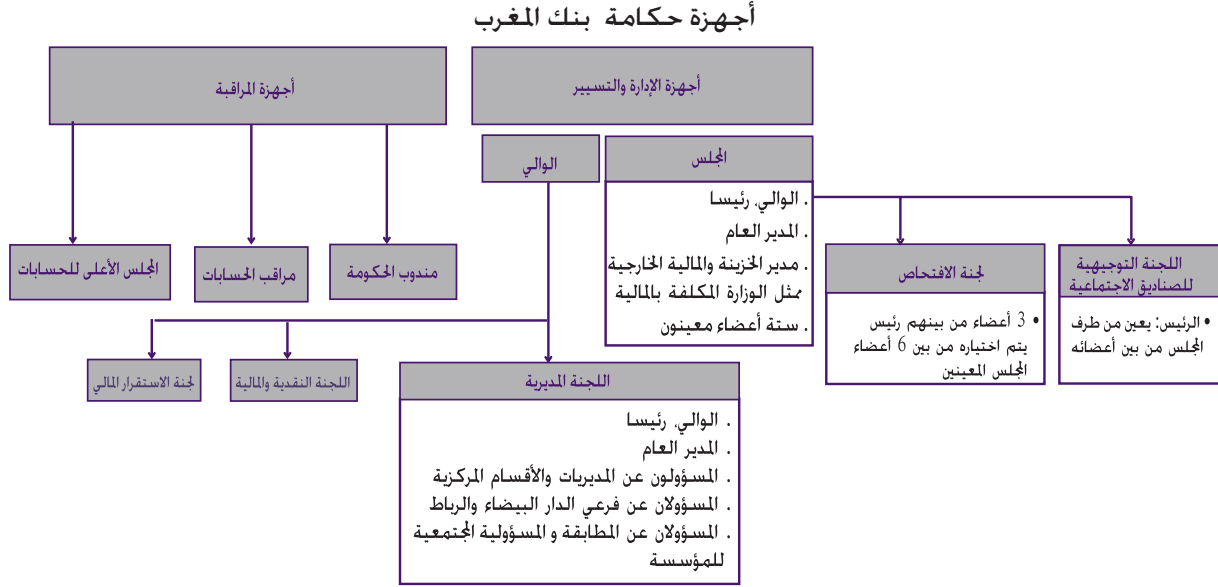
### 1.1.2 الهيكل التنظيمية والحكامة

على إثر وضع المخطط الاستراتيجي للبنك 2019-2023، أصبحت الهيكلية التنظيمية لمؤسستنا تركز على 20 وحدة ومهنة خاصة بالمطابقة وأخرى خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة، إضافة إلى 5 هيئات دائمة مكلفة بالحكامة، تعمل كل واحدة منها في مجال أو عدة مجالات.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مراقبة البنك ثلاثة أجهزة. هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.



### 1.1.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أشخاص يتم تعيينهم لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي. في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشترك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس. دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج محدد مسبقا ومتاح للعموم، توجهات السياسة النقدية على أساس خاليل وتوقعات مصالح البنك، كما يقرر التخصيص الاستراتيجي الذي يحدد تدبير احتياطي الصرف ويضمن تتبع نتائج التدبير. يحدد المجلس أيضا خصائص الأوراق والقطع النقدية التي يصدرها البنك ويقرر بشأن ترويجها أو سحبها من التداول وفقا للأحكام التنظيمية في هذا المجال. إلى جانب ذلك، يتولى المجلس إدارة البنك، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والحاسبة وكذا التنظيم.

وقد تم إحداث لجنتين منبثقتين عن المجلس:

• لجنة الافتتاح التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات الحاسوبية والافتتاح الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر. وإبداء رأيها بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء. يتم تعيينهم ضمن أعضاء المجلس الستة. وتجتمع أربع مرات في السنة. 10 أيام قبل اجتماعات المجلس. ويتم تحديد أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكيفية سيرها ضمن ميثاق معد لهذا الغرض ومصادق عليه من طرف المجلس.

• تتولى لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية. من جهتها. تسيير الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الطبية بالبنك وضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. تتكون اللجنة. التي يرأسها أحد أعضاء المجلس. من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي. وتدبير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف. إلى جانب اثنين من مثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيفية سير هذه اللجنة.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة. يعمل مجلس البنك على إنجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك.

تتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. يرأس هذه اللجنة الوالي وتتكون من المدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية ومسؤولي مهام المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ومسؤولي فرعي الرباط والدار البيضاء. وتعقد اللجنة اجتماعاتها كل شهر. بحضور مدراء الوكالات عبر تقنية المؤتمرات عن بعد. كل حسب دوره. كما تعقد اللجنة اجتماعات فصلية مصغرة من أجل ضمان تتبع مدى تطبيق الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي.

وتقوم بمساعدة الوالي كذلك:

- اللجنة النقدية والمالية في المجالات المرتبطة بالسياسة النقدية ونظام الصرف وتدبير احتياطات الصرف. والإشراف البنكي والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث. تجتمع هذه اللجنة شهريا وفق برنامج محدد مسبقا. وتعقد اجتماعا تحضيريا فصليا برئاسة المدير العام بغرض تقييم توقعات البنك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الفريق المكلف بالتوقعات. والتابع لمديرية الدراسات الاقتصادية. يحضر أيضا اجتماعات المجلس واللجنة النقدية والمالية واللجنة التحضيرية.

- لجنة الاستقرار المالي المكلفة بتقييم المخاطر والتحديات المحيطة بالاستقرار المالي ودراسة التدابير الكفيلة بالحد منها. وتجتمع كل ستة أشهر:

إلى جانب هذه اللجان. هناك لجنتان يرأسهما المدير العام وتتدخلان في مجالات محددة وتعرض قراراتهما على الوالي للمصادقة عليها.

- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: مكلفة بمراجعة السياسات والمشاريع والقضايا المرتبطة بالتدبير الداخلي والتي تتطلب تنسيقا بين الوحدات. لاسيما فيما يتعلق بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظة المشاريع والحكامة وتدبير المعطيات والميزانية والموارد:

- لجنة المخاطر والمطابقة: مكلفة بتدارس وإقرار سياسات تدبير المخاطر وخارطة هذه المخاطر إضافة إلى منظومة سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وحل الأزمات والأخلاقيات .

### 2.1.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة. نيابة عن الدولة وباسم الوزير المكلف بالمالية. أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة. لاسيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب الحسابات. يقوم هذا الأخير بالمصادقة على القوائم التركيبية للمؤسسة وتقييم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها. ويقدم تقريره للمجلس. واضطلع بمهمة مراقبة الحسابات. برسم سنة 2018. مكتب Mazars الذي تم تعيينه في 2015. لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد. طبقا للقوانين المعتمدة من طرف البنك في ما يخص انتقاء مراقبي الحسابات.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية للبنك ولهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك وفقا للشكليات المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

### 3.1.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2018. تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2017 وأوصت مجلس البنك بالمصادقة عليها. كما استعرضت خطة عمل مراقب الحسابات برسم السنة المالية 2018.

واطلعت اللجنة أيضا على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2017. لاسيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

واستعرضت اللجنة كذلك نتائج منظومات التحكم في المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة والمالية والاستراتيجية لسنة 2018، وأبدت رأيها بشأن استراتيجية الافتتاح الداخلي برسم الفترة 2019-2023، إضافة إلى برنامجها السنوي الخاص بسنة 2019، قبل عرضه على مجلس البنك من أجل المصادقة عليه.

من جهة أخرى، وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، أجازت لجنة الافتتاح، سنة 2018، تقييما ذاتيا لطريقة عملها، أفرز عن مستوى مُرضٍ. وقد تم تحديد المحاور الواجب تحسينها وبرمجة تنفيذها في المخطط الاستراتيجي 2019-2023.

## 2.1.2 الاستراتيجية

وضع بنك المغرب منذ سنة 2004 مخططات استراتيجية ثلاثية تركز على نظرة مقسمة إلى أهداف استراتيجية وأهداف فرعية تشغيلية. ويرد من خلال هذا الجدول موجز لأهم الإنجازات المحققة في إطار المخطط الاستراتيجي الأخير 2016-2018.

جدول 1.2.1.2: أبرز إنجازات المخطط الاستراتيجي 2016-2018

مجال السياسة النقدية	
الإطار الاستراتيجي والتحليلي والتواصلي	إصلاح نظام الصرف
• مراجعة عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية:	• إرساء إطار لحكامه الإصلاح مع المؤسسة من خلال إنشاء لجنة مختصة تتولى التنسيق مع الأطراف المعنية، على المستوى الخارجي، و"لجنة إصلاح الصرف"، على المستوى الداخلي، تتولى تتبع المنتظم لخارطة الطريق المتعلقة بهذا الإصلاح.
• التصميم الجاري لإطار مرجعي لاستهداف التضخم	• الإعلان، في يناير 2018، عن قرار تليين نظام الصرف المغربي، مع توسيع نطاق قلب الدرهم بمقدار $+2,5\%$ .
• تعزيز المنظومة التحليلية للسياسة النقدية	• إعداد إطار مرجعي متعلق بسير سوق الصرف، يحدد بالخصوص النظام الجديد للتسعير، وكيفيات تحديد الأسعار المرجعية، وكذا نظام الزيادة الخاص بالعملات.
• تنفيذ مجموعة من الدراسات والأبحاث تتمحور على الخصوص حول تأثير الانتقال إلى نظام الصرف الجديد على المتغيرات الماكرو اقتصادية وتحرير حساب رأس المال وكذا آليات انتقال السياسة النقدية.	• تعديل الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية الخاصة ببنك المغرب من أجل مواكبة إصلاح نظام الصرف.
• تكييف وثائق التواصل بشأن السياسة النقدية، خاصة من خلال تحسين محتوى كل من التقرير حول السياسة النقدية والبلاغ الصحفي الذي يصدر عند انتهاء اجتماع المجلس.	• تنفيذ أنشطة التواصل المتعلقة بإصلاح نظام الصرف.

## مجالات الإشراف البنكي والاستقرار المالي

### السياسة الاحترازية الكلية

- تعزيز إطار الحكامة، خاصة عن طريق نشر النص الذي ينظم تكوين لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية وطرق عملها، وكذا اعتماد قانونها الداخلي.
- إرساء أدوات احترازية كلية متعلقة بالأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية ومعايرة الأداة المتعلقة بالأموال الذاتية الزائدة.
- إغناء منظومة تتبع وتقييم المخاطر النظامية، خاصة من خلال تحليل المخاطر الصادرة عن الفروع البنكية المتواجدة في إفريقيا وتدراس علاقتها بالتأمينات، وكذا من خلال إرساء إطار لتحليل العلاقات بين السياسة النقدية والسياسة المالية:
- تعزيز أنشطة التواصل من خلال نشر بلاغ صحفي، في نهاية كل اجتماع للجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، لتفسير القرارات وكذا نشر ورقة تريبوية موجهة للعموم تهدف إلى تبسيط مفاهيم الاستقرار المالي.

### التنظيم والإشراف

- الترخيص لخمس بنوك تشاركية، وثلاث نوافذ تشاركية و11 مؤسسة أداء، وتكييف الإطار الخاص بها فيما يتعلق بالتنظيم والمحاسبة والمراقبة:
- تعزيز الإطار الخاص بتنظيم مؤسسات الائتمان ومراقبتها، لا سيما عن طريق إصلاح قواعد تصنيف الديون المعلقة الأداء، وإصدار المنشور الجديد حول واجب اليقظة في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- تعزيز منظومة تقنين ومراقبة الممارسات التجارية لمؤسسات الائتمان.
- اعتماد المنشور المتعلق بمخطط التقييم الداخلي ومواصلة أنشطة إرساء مهمة تسوية الأزمات البنكية.
- تعزيز المراقبة العابرة للحدود لا سيما من خلال توقيع اتفاقيات جديدة للتعاون مع هيئات التنظيم التابعة للبلدان المستضيفة وعقد لقاءات سنوية مع مجموعات المشرفين.

### الشمول المالي

- تعزيز أنشطة البنك في مجال الشمول المالي، خاصة من خلال:
- المساهمة في إحداث بنية للحكامة والتنسيق على الصعيد الوطني؛
- القيام بتشخيص للوضعية الحالية للعرض والطلب على الخدمات المالية؛
- إجراء دراسة حول الشمول المالي للنساء وكذا استقصاء المؤشر العالمي للشمول المالي «FINDEX»؛
- صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بتشاور مع الأطراف المعنية.

### أنظمة ووسائل الأداء

- مواصلة الأشغال المرتبطة بإعداد مشروع القانون المرتبط بمراقبة البنات التحتية للأسواق المالية وبجهات إصدار وسائل الأداء.
- تقييم متانة البنات التحتية للأسواق المالية وتنفيذ اختبارات حسن سير مخططات استثمارية أنشطتها بتعاون مع النظام المغربي للأداءات الإجمالية؛
- إعطاء الانطلاقة، سنة 2018، بشراكة مع السلطة المكلفة بتقنين الاتصالات، للآلية الوطنية للأداء بواسطة الهاتف النقال، التي تضمن قابلية التشغيل المتبادل للخدمات الأساسية.

## شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

تحويل دار السكة إلى مركز ربحي

فروع جديدة وتوزيع التخصصات على الوكالات

- انطلاق الأشغال الخاصة بتوسيع شبكة البنك لتشمل مدن الداخلة والراشيدية وكلميم.
- إعداد استراتيجية توزيع التخصصات على الوكالات، أخذاً في الاعتبار التقسيم الجهوي الجديد وتطور أنشطة الشبكة والأنشطة الائتمانية وتواجد البنك.
- تعزيز التسيير المالي لدار السكة، خاصة من خلال تكييف النظام المحاسباتي الخاص بها ومراجعة مرجعها التحليلي.
- تكييف تنظيم مشتريات البنك أخذاً في الاعتبار خاصيات دار السكة فيما يتعلق بعمليات الشراء.
- تنفيذ خارطة السوق الدولية المتعلقة بإنتاج أوراق البنك، والتي ستعتمد كأساس لتعزيز الاستراتيجية التجارية لدار السكة.
- توسيع محفظة الوثائق المؤمنة لتشمل منتجات جديدة، منها رخصة السياقة والبطاقة الرمادية.

## الحكامة

الأمن الإلكتروني

حكامة المعطيات

- إحداث لجنة حكامة المعطيات، مكلفة على الخصوص بتقنين أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة، وبتحديد المعايير المشتركة لتحصيل ومعالجة ونشر البيانات، وبضمان تدبير حق الاطلاع على البيانات ومنح السلط.
- إعداد إطار معياري يحدد مجموعة من المبادئ والقواعد والمساطر في مجال مراقبة جودة البيانات، وتدبير دورة حياتها، وكذا تبادلها وولوجيتها وسلامتها.
- تحديد وتطبيق إطار مرجعي في مجال الأمن الإلكتروني، يقنن بالخصوص اختصاصات المتدخلين، وعملية اليقظة ومبادئ المراقبة على المستوى الأول والثاني والثالث.
- إرساء "المركز التشغيلي للأمن" من أجل ضمان اليقظة في مجال الأمن الإلكتروني ومن حيث مواطن ضعف نظام المعلومات:

### أنظمة الأمن

- إعداد سياسة السلامة/الأمن الخاص ببنك المغرب وتحديد الخطط المديرية الخاص به، والذي يشمل مجموعة من المشاريع المتعلقة بإرساء أنظمة جديدة للسلامة من الحريق والإطفاء الأوتوماتيكي للحريق ونظام مدمج للمراقبة عن بعد ومراقبة الولوج ومحاربة الاقتحام.
- تطبيق الآلية الخاصة بالمراقبة عن بعد ومراقبة الولوج ومحاربة الاقتحام بكل من مقر النخيل ووكالة مكناس، ثم توسيع هذا الإجراء ليشمل وكالات أخرى للبنك.
- تحديد أنظمة المعلومات الحساسة للبنك، طبقاً لتوصيات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات؛
- إعداد حصيلة مطابقة أنظمة أمن معلومات البنك لمقتضيات التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.
- إرساء استراتيجية من أجل توعية وتكوين مستخدمي البنك بأمن المعلومات.

## الموارد

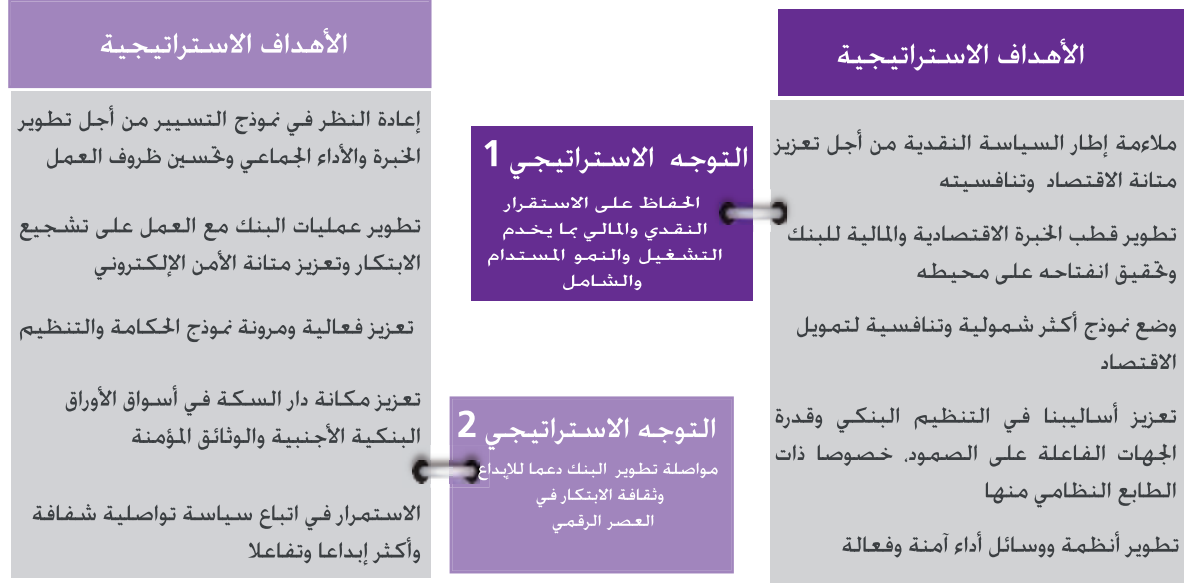
التحول الرقمي	الممارسات المديرية وروح التعاون
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ الورشات المبرمجة في إطار التحول الرقمي للبنك، والمتعلقة أساسا بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير الثقافة الرقمي، وإرساء مخططات عمل لتطوير الكفاءات وتعيين، ثم تكوين 30 سفيرا رقميا؛</li> <li>- تخيين نظام المعلومات الخاص بالبنك بغية دعم التحول الرقمي والتشجيع على تعزيز العرض التعاوني والحركية؛</li> <li>- تقييم النضج الرقمي للعمليات وتطبيق المبادرات المحددة، اعتمادا على مقارنة "مرنة" لتدبير المشاريع؛</li> <li>- تطوير التواصل حول التحول الرقمي على المستوى الداخلي، من خلال تنظيم الندوة الدولية حول التحول الرقمي سنة 2016 وأول "هاكاثون" للبنك سنة 2017.</li> </ul> </li> <li>• تعميم آلية "التدبير الإلكتروني للوثائق" من أجل حفظ الوثائق وضمان الولوج السريع للمعلومات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتماد ميثاق للتعاون في العمل وإعداد مرجع خاص به.</li> <li>• إعداد مرجع للممارسات المديرية الجيدة يرتكز على تطوير مهارات المتعاونين.</li> <li>• تنفيذ مقارنة تدبير الخلف على مستوى المناصب الحساسة (في أفق سنة 2021)؛</li> <li>• تنفيذ وحدات تكوينية ذات بعد سلوكي قوي</li> <li>• تنظيم العديد من أنشطة "بناء الفرق" من أجل تعزيز استيعاب السلوك التي تشجع على بناء الثقة والعلاقات الشمولية، وضمان الانسجام والفعالية الجماعية.</li> </ul>

استنادا إلى هذا التقدم المحرز وأخذا في الاعتبار تحولات الأوضاع الوطنية والدولية، انكب البنك في سنة 2018 على إعداد مخططة الاستراتيجية السادسة 2019-2023، وهو أول مخطط خماسي للبنك، ويرتكز هذا المخطط على رؤية متجددة، تشمل في مكوناتها عامل «الابتكار» وتضم توجهين رئيسيين تم تقسيمهما إلى 10 أهداف استراتيجية:

- الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يخدم التشغيل والنمو المستدام والشامل
- مواصلة تطوير البنك دعما للإبداع وثقافة الابتكار في العصر الرقمي



## الرؤية: "التحول إلى بنك مركزي فعال ومبتكر وقوة للتغيير في خدمة البلاد"



في هذا الصدد، سيواصل البنك تنفيذ عملية إصلاح نظام الصرف التي أعطيت انطلاقتها في سنة 2018. من خلال تتبع ملائم لتطور سوق الصرف والاستمرار في مواكبة الفاعلين والنظام البنكي والتواصل أكثر مع الأطراف الفاعلة. من جهة أخرى، سيواصل البنك تطوير السياسة النقدية كي تتوافق مع التحويل التدريجي لنظام الصرف إلى نظام مرن ومع انفتاح البلاد. وفي هذا الصدد، سيعمل بنك المغرب على دعم آليات التحليل والتوقع واعتماد استهداف التضخم في أنسب وقت.

إلى جانب ذلك، سيحرص البنك على بقاء النظام المالي مستقرا وصامدا، ولتحقيق ذلك، سيتابع مجهوداته الرامية إلى ضمان تماشي أطر التنظيم والإشراف مع المعايير الدولية، مع الحد من تأثير هذا الانتقال حسب الفاعلين والخدمات. كما سيواصل البنك مواكبة توسع النظام البنكي خارج الحدود من أجل استثمار فرص النمو التي تقدمها، مع تأطير المخاطر المحيطة بها.

من جهة أخرى، سيعمل البنك على ضمان تمويل ملائم للاقتصاد وتسهيل استفادة الشرائح الأضعف من القروض وتعزيز حماية المستهلكين وتطوير المالية الخضراء والمالية التشاركية. كما سينكب البنك على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من أجل تحقيق أهدافها، لاسيما فيما يتعلق بتقليص الفوارق لصالح الشباب والنساء والسكانة القروية. وبالمثل، سيحرص على تطوير أنظمة ووسائل الأداء مع تعزيز أمنها ومتانتها.

وفي سياق يتسم بالدعوة إلى إصلاح النموذج التنموي بالمغرب، قد يتزايد الطلب أكثر فأكثر على خبرة البنك، ولبلوغ هذه الغاية، لا ينبغي الاكتفاء بتعزيز الدراسات والبحوث الجيدة من أجل المساهمة في تنوير عملية اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي والمالي، بل إن الأمر يستدعي أيضا انفتاحا أكبر على الوسط الأكاديمي الوطني والدولي وتوسيع نطاق روابط التعاون في هذا المجال مع البنوك المركزية الأخرى.

أما على مستوى دار السكة، سيعمل بنك المغرب على استغلال الاستثمارات والجهود الرامية إلى تحديثها، والتي تم بذلها خلال السنوات الأخيرة، من أجل توطيد مكانته في السوق الدولية لإنتاج الأوراق النقدية والسوق الوطني للوثائق المؤمنة.

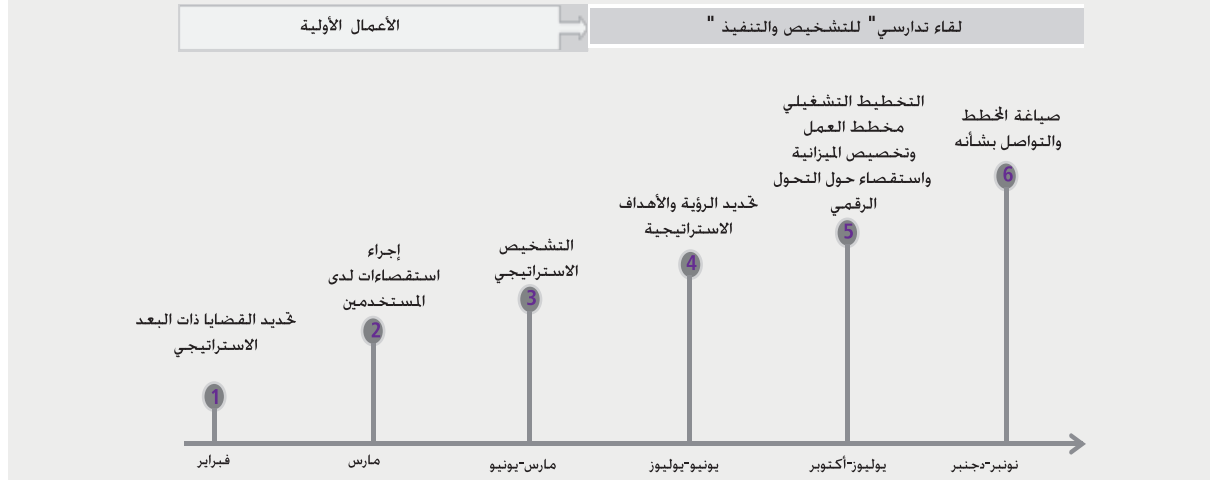
وعلى الصعيد الداخلي، ولتحقيق هذه الطموحات، يتعين على البنك أن يكون قدوة في مجال الحكامة والتسيير والنجاعة والفعالية. وعليه، قام البنك بتكييف تنظيمه وآليات التسيير الخاصة به وكذا دور لجان الحكامة داخله. كما قام البنك بإعادة صياغة نموده في التسيير بشكل يسمح في الاستمرار في استقطاب واستبقاء مستخدمين متفوقين ومتخصصين في مجالاتهم. وبوضعه لخارطة طريق رقمية، سيتمكن البنك تدريجيا من تكييف مهنة مع التغيرات التي تفرضها الثورة الرقمية والاستفادة من الفرص التي تتيحها من أجل إعادة تصميم العمليات التشغيلية ولعب دور القيادي في المنظومة الاقتصادية الوطنية من أجل تعزيز التعامل الرقمي في الخدمات المالية.

وأخيرا، سيعمل بنك المغرب على تحري المزيد من الشفافية والانفتاح على محيطه. حيث سيتواصل بشكل أكبر حول مهامه وقراراته كما سيعمل جاهدا من أجل الوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة عبر وسائل ووسائط إعلام ومحتويات أكثر تنوعا وفي متناول الجميع.

## إطار 1.1.2: عملية إعداد المخطط الاستراتيجي 2019-2023

استندت أشغال إعداد المخطط الاستراتيجي 2019-2023 التي أطلقت في فبراير 2018، على مقارنة جماعية شملت 200 مستخدما من البنك عبر عدة ورشات عمل تهدف إلى تدارس الإنجازات السابقة واستكشاف التغيرات المستقبلية. وقد تخللت هذه المحادثات أيضا دراستان استقصائيتان لدى الأطر من أجل جمع التطلعات واقتراحات التحسين وإغناء التحاليل والاختيارات الاستراتيجية للبنك. وتتمثل أهم مراحل إعداد المخطط الجديد والتخطيط الكلي الخاص بها على النحو التالي:

### عملية إعداد المخطط الاستراتيجي 2019-2023



## 3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات

### 1.3.1.2 نظام المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات<sup>1</sup> منظومة المراقبة الداخلية للبنك بناء على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي COSO. وتستند هذه الحصيلة، التي تعرض على مجلس البنك، إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به وحدات منظومة المراقبة الخاصة بها. وإلى الخريطة الشاملة للمخاطر التشغيلية وكذا إلى خلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وارتكز تشخيص منظومة المراقبة الداخلية للبنك لسنة 2017 على مقارنة تقييم جديدة تهدف إلى الإبقاء على مستوى نضج مرتفع مع تكييفه مع تطور أنشطة البنك ومحيطه الاقتصادي والتنظيمي إضافة إلى المخاطر المترتبة عن هذه التطورات تماشيا مع توجيهات الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي.

<sup>1</sup> محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير.

## 2.3.1.2 الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا يهدف إلى منح الأطراف الرئيسيين (مجلس البنك، ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقارنة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامة المقاول.

في هذا الصدد، يقوم بالتخطيط للمهام وتنفيذها وفقا لمقاربة مبنية على المخاطر تشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات الأطراف المشاركة. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص في 2018

"العمليات المتعلقة بالدعم"	"العمليات المتعلقة بالمهن"
- الموارد البشرية	- المراقبة الاحترافية الكلية
- المحاسبة والمعلومات المالية	- الإشراف البنكي
- أنظمة المعلومات	- أنشطة البحث
- السلامة الجسدية	- مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية
- المشتريات والصفقات العمومية	- الأنشطة الائتمانية
	- أنشطة الوكالات

يخضع الافتحاص الداخلي منذ سنة 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة مبني على تقييمات داخلية وخارجية تتماشى مع المخططات الاستراتيجية للبنك. ويقوم بإجاز التقييمات الخارجية مكاتب متخصصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية أو من طرف بنوك مركزية نظيرة. وفي سنة 2018، تولت إجراء التقييمات الخارجية بنوك مركزية نظيرة معروفة بتقدمها في هذا المجال. وأكدت هذه الأخيرة مطابقة هذا النشاط للمعايير الدولية التي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA). وفي إطار دينامية التحسين المستمر، تم افتحاص عملية "الافتحاص" على الصعيدين الداخلي والخارجي طبقا لمتطلبات معيار الجودة ISO 9001.

## 3.3.1.2 تدبير المخاطر

### حكمة تدبير المخاطر

اعتمد البنك سياسة شاملة لتدبير المخاطر وذلك في إطار تطبيق ميثاق الحكامة. ترسخ المبادئ الأساسية المنظمة لتدبير المخاطر داخل البنك، سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو مالية. كما تحدد بالخصوص الأهداف ونطاق تدبير المخاطر وكذا أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين وهيئات الحكامة المعنيين.

وفي إطار نظام التدبير المدمج لبنك المغرب، خضعت منظومة تدبير المخاطر في سنة 2018 إلى افتتاح جودة من قبل مكتب خارجي.

### المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخططات الثلاثية للبنك. نتيجة لعوامل خارجية، أو مخاطر تنفيذية مهمة أو تقسيم غير ملائم لهذه الأهداف.

وفي إطار التسيير الاستراتيجي، تمت خلال سنة 2018 مراجعة المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالمخطط الثلاثي 2016-2018 على ضوء المؤشرات الرئيسية التي أعدت من أجل قياس مدى تطور مستوى التحكم في هذه المخاطر ومخططات العمل التي تمكن من تخفيفها.

### المخاطر التشغيلية

تمت إدارة المخاطر التشغيلية حسب مقاربة منهجية منظمة تمت مراجعتها بشكل معمق في سنة 2018. وقد همت هذه العملية تعزيز شمولية أنماط المخاطر طبقاً للأسباب الرئيسية الأربعة للمخاطر التشغيلية (الإنسان والحكمة والتنظيم والأنظمة والعوامل الخارجية).

وعليه، فقد تم تحديث خارطة المخاطر بإدخال التحسينات الرئيسية التي أضيفت على المقاربة السالفة الذكر مع استثمار المعلومات المتقاة من العمليات السابقة.

### المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان. والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛

- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملة التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

وفي ما يتعلق بالخصوص بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف، عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والعائد. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليها، وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما خلل تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر التشغيلية والمالية واللجنة النقدية والمالية.

#### مخاطر السمعة

تبنى البنك مقارنة خاصة تخول تحليل المخاطر التي تتعرض سمعته بكل أكثر دقة، وترتكز هذه المقاربة أساسا على تحليل أثر "الصورة" الناجم عن ما يسمى بالمخاطر الأولية (الاستراتيجية والتشغيلية والمالية) والمراقبة المشددة لوسائل الإعلام التي تتحدث عن البنك على مستوى الصحافة المكتوبة والإلكترونية والمرئية.

#### 4.3.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

اتسمت سنة 2018 بتحيين مخططات استمرارية النشاط المتعلقة بالعمليات، والتي تحدد الحاجيات والموارد اللازمة لضمان استمرارية أنشطة مهن البنك، حيث تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الجماعية والمتزامنة للأنشطة الأكثر أهمية.

من جهة أخرى، أتم البنك مشروع إرساء إطار منظم ومتضافر للتنسيق بين مخططات استمرارية النشاط على مستوى القطاع المالي المغربي بإشراك مجموعة من الفاعلين، ويسمح هذا الإطار، الذي لا يحل محل مخططات الأعضاء أو أشغال الحفاظ على الوضعية التشغيلية، بالتصدي لسيناريوهات الحوادث الكبرى بالمجالات الحساسة، التي قد تمتد أي خلل تشغيلي بأحد الفاعلين بها إلى باقي الأعضاء وتؤثر على استمرارية النشاط.

وفيما يتعلق بسلامة المعلومات، عمل البنك على الحفاظ على مطابقة عمليات "نظام المعلومات" و"العمليات البنكية" للمعيار ISO 27001، كما عمل على ملاءمة العمليات التي لم تحصل على شهادة الجودة مع متطلبات هذا المعيار.

في جانب آخر، تم إجراء عمليات مراقبة من الدرجة الثانية فيما يخص مطابقة البنك لمنظومة "برنامج سلامة الزبناء" الذي نصت عليه شركة سويفت والمديرية العامة لسلامة أنظمة المعلومات في مجال سلامة أنظمة المعلومات.

### 5.3.1.2 الأخلاقيات

باعتباره بنكا مركزيا، أدرج بنك المغرب البعد الأخلاقي ضمن قيمه ورؤيته الاستراتيجية. وذلك طبقا لأفضل الممارسات في هذا المجال.

وابتداء من 2005، أحدث البنك منظومة أخلاقية مبنية على مقاربة تشاركية. وتتكون من ميثاق الأخلاقيات المطبق على ولاية البنك وعلى مجموع مستخدمي البنك، وميثاق خاص بأعضاء المجلس، ونصوص خاصة ببعض الوظائف الحساسة (الاسيما الأشخاص المتدخلين في عملية "الشراء"، والمفتحصين الداخليين، ومتعهدي الخدمات، والمؤمنين). إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة التحذير الأخلاقي المستخدمين من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، بأية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك.

في سنة 2018، عزز البنك منظومته الأخلاقية عبر إطلاق مشروع إنشاء نظام تدبير مكافحة الفساد تماشيا مع المعيار ISO 37001. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى الحفاظ على سمعة البنك وتعزيزها وتشجيع شركائه والفاعلين الخاضعين لإشرافه ومورديه على تبني برامج وقائية لمكافحة الفساد، مساهما بذلك في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

## 2.2 مهام البنك

### 1.2.2 السياسة النقدية

خلال سنة 2018، أبقى بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية. أخذا بعين الاعتبار توقعاته على المدى المتوسط التي تكشف بالخصوص بلوغ التضخم مستويات معتدلة واستمرار تحسن الأنشطة غير الفلاحية. اعتبر مجلس البنك، على إثر اجتماعاته الأربعة، أن سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائما وقرر إبقاءه دون تغيير.

وأمام تنامي الحاجة إلى السيولة البنكية، خاصة فيما يتعلق بالارتفاع المهم الذي عرفه التداول النقدي، رفع البنك من الحجم الإجمالي للمبالغ المالية التي يضخها، لتصل إلى 62,6 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 42,8 مليار سنة 2017. أما فيما يخص سعر الفائدة ما بين البنوك، الذي يمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، فقد ظل بالتالي قريبا من سعر الفائدة الرئيسي.

وتميزت السنة بإطلاق عملية كبرى لإصلاح نظام الصرف في شهر يناير. يهدف بالأساس إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية ودعم قدرته التنافسية. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا التحول التدريجي في توسيع نطاق ثقل الدرهم من  $0,3 \pm \%$  إلى  $2,5 \pm \%$ . مع الإبقاء على مستوى السلة المرجعية المعمول بها كقاعدة لحساب السعر المركزي للدرهم. وقام البنك أيضاً بتعزيز وتكييف إطاره التشغيلي. من خلال وضع نظام مزايمة لشراء/ بيع العملات مقابل الدرهم، كوسيلة رئيسية للتدخل.

وقد تم تنفيذ هذا الإصلاح على مدار السنة في ظروف جيدة. اتسمت باستيعابه من طرف النظام البنكي والمقاولات وبالتكيف التدريجي للفاعلين وتعميق السوق. بالإضافة إلى ذلك، تطور سعر صرف الدرهم داخل النطاق دون تدخل البنك المركزي. ما يعكس تماثيه مع أساسيات الاقتصاد.

### 1.1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أشارت التوقعات التي تم إعدادها خلال الاجتماع الأول لمجلس البنك إلى تسارع التضخم إلى  $1,8 \%$  سنة 2018 قبل أن يتراجع إلى  $1,5 \%$  سنة 2019. وقد كان من المتوقع أيضاً أن يبلغ مكونه الرئيسي ما يناهز  $1,4 \%$  ثم  $1,9 \%$  على التوالي. نتيجة لتعزيز الطلب المحلي وانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

على مستوى النمو، أشارت التوقعات إلى تباطؤه إلى  $3,3 \%$  سنة 2018 قبل أن يتحسن ليبلغ  $3,5 \%$  سنة 2019. مع استمرار تسارع مكونه غير الفلاحي، ومدفوعاً بالأساس بدنامية الاستهلاك النهائي للأسر وتعافي الاستثمار، من جهة أخرى. كان من المرتقب أن يرتفع الائتمان البنكي في القطاع غير المالي بنسبة  $4,5 \%$  خلال سنتي 2018 و2019.

على صعيد التوازنات الماكرو-اقتصادية، أشارت التوقعات إلى وجود عجز في الميزانية بنسبة  $3,2 \%$  من الناتج الداخلي الإجمالي. في حالة افتراض مواصلة الجهود للسيطرة على النفقات وتعبئة الموارد. كما توقعت الدراسات تفاقم عجز الحساب الجاري بشكل طفيف سنة 2018 ليبلغ  $4,1 \%$  من الناتج الداخلي الإجمالي. نتيجة بالأساس إلى الارتفاع الحاد في مشتريات سلع التجهيز وارتفاع الفاتورة الطاقية. في سنة 2019. وبفضل دينامية الصادرات وانخفاض أسعار المنتجات النفطية. كان من المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري إلى  $4 \%$  من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخذاً في الاعتبار أيضاً التطور المرتقب لباقي مكونات ميزان الأداءات. كان من المنتظر أن تتحسن الاحتياطات الدولية الصافية لتغطي 5 أشهر و26 يوماً من واردات السلع والخدمات بنهاية سنة 2018 و 5 أشهر و 17 يوماً بنهاية سنة 2019.



وبناء على كل هذه العناصر. اعتبر المجلس أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال يوفر ظروفًا نقدية ملائمة. وقرر بالتالي الإبقاء عليه دون تغيير.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2018 (%)

اجتماعات المجلس				
18 دجنبر	25 شتنبر	19 يونيو	20 مارس	
1,1	1,4	1,8	1,7	متوسط التضخم في أفق 8 فصول
2,0	2,1	2,4	1,8	متوسط التضخم في سنة 2018
1,0	1,2	1,4	1,5	متوسط التضخم في سنة 2019
1,2	-	-	-	متوسط التضخم في سنة 2020

على إثر الاجتماع الثاني لمجلس البنك. تميز إعداد توقعات التضخم بمراجعة المندوبية السامية للتخطيط لبنية السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك في مارس. إذ أسفرت عن ارتفاع بنسبة 0,3 نقطة مئوية سنة 2018. وأخذًا في الاعتبار أيضًا ارتفاع أسعار السلع الغذائية المتقلبة الأثمان وأسعار الوقود وزيوت التشحيم. بلغت توقعات التضخم 2,4%. كما كان من المتوقع أن يتراجع عنصره الأساسي إلى 1,1% في سنة 2018. بانخفاض مساهمة بعض السلع الغذائية المدرجة فيه. ويرتفع بعد ذلك إلى 1,6%. ارتباطًا بالأساس بانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

تدعم توقعات الطلب الخارجي والظروف المناخية التي أصبحت مواتية. مراجعة توقعات النمو نحو الارتفاع لسنة 2018. ونحو الانخفاض في سنة 2019. حسب فترة الأساس..

وفي الوقت نفسه. من المقرر أن يستمر ضبط الميزانية على المدى المتوسط. وإن بوتيرة أبطأ. بعجز قدره 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و3,3% سنة 2019. أن يبلغ رصيد العجز في الحساب الجاري 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن يتراجع إلى 3,6% سنة 2019.

## جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
01 أبريل 2010		خفض من 8% إلى 6%	
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
01 يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومستوى تنزيل قرارات خفض سعر الفائدة التي يتخذها بنك المغرب
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض

في شتنبر. أخذ في الاعتبار الفرضيات الجديدة بشأن أسعار النفط وتوقعات تطور أثمان السلع الغذائية المتقلبة الأسعار. تم تعديل توقعات التضخم نحو الانخفاض إلى 1,4% في المتوسط بنهاية الأفق المتوقع. ومن المرتقب أن يتأرجح توجهها الأساسي بين 1% سنة 2018 و 1,2% سنة 2019.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، ظلت التوقعات شبه مستقرة على العموم، باستثناء عجز الميزانية الذي تمت مراجعته نحو الارتفاع ليصل إلى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018. على إثر التعديلات التي عرفتھا المداخل المتأتية من الضريبة، ومن هبات مجلس التعاون الخليجي وتكاليف المقاصة.

بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة مسار صافي الاحتياطات الدولية بشكل كبير نحو الانخفاض، نظراً لاستمرار ارتفاع موجودات الصرف لدى البنوك نسبياً، مما قد يشير إلى عدم حاجتها إلى اللجوء إلى البنك المركزي إلى غاية الأفق المتوقع، وتلقي هبات وقروضا أقل.

أما في الاجتماع السنوي الأخير، فقد تم خفض التوقعات الخاصة بالتضخم والنمو بشكل طفيف مقارنة بسنتي 2018 و2019، في حين تشير التوقعات المتعلقة بسنة 2020، والتي تم إجراؤها لأول مرة في هذا الإطار، أنه من المرتقب أن يستقر التضخم وأن تشهد وتيرة النشاط تحسناً ملحوظاً. وأدت هذه التطورات، إلى جانب التوقعات الأقل تفاؤلاً بشأن نشاط القطاع البنكي، إلى إعادة النظر في وتيرة نمو القروض البنكية في القطاع غير المالي، والتي بلغت 3,5% في 2018 و3,3% في 2019 ومن المتوقع أن تعود لـ 4,3% سنة 2020.

وفيما يخص الحسابات الخارجية، تشير البيانات المتاحة في نهاية السنة إلى عجز أكبر في الحساب الجاري لسنة 2018، مع تقلص نسبي سنة 2019، وبالنسبة لصافي الاحتياطات الدولية، وعلى الرغم من انخفاضها، من المرتقب أن تستمر في تغطية ما يفوق 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

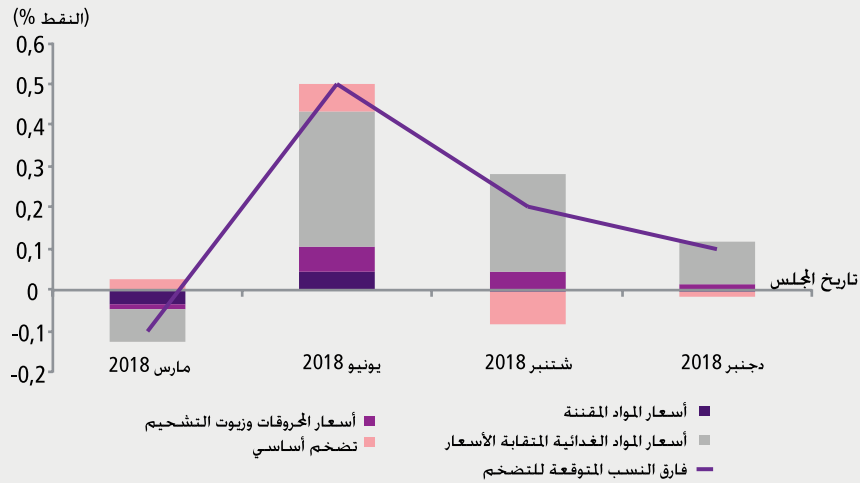
في ظل هذه الظروف، اعتبر المجلس أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي لا يزال يوفر ظروفًا نقدية ملائمة، وقرر بالتالي الإبقاء عليه دون تغيير.

## إطار 2.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

من أجل تنفيذ سياسته النقدية، قام بنك المغرب بإعداد توقعاته المتعلقة بالمجمعات الماكرواقتصادية الرئيسية في أفق ثمانية فصول. وفي إطار حرصه المستمر على تحسين جودة توقعاته، يجري البنك تقييماً شاملاً ومفصلاً لتوقعاته سنوياً، وتماشياً مع سياسة الشفافية التي يعتمدها البنك، يبين هذا الإطار أبرز النتائج الخاصة بسنة 2018 حول التضخم والنمو.

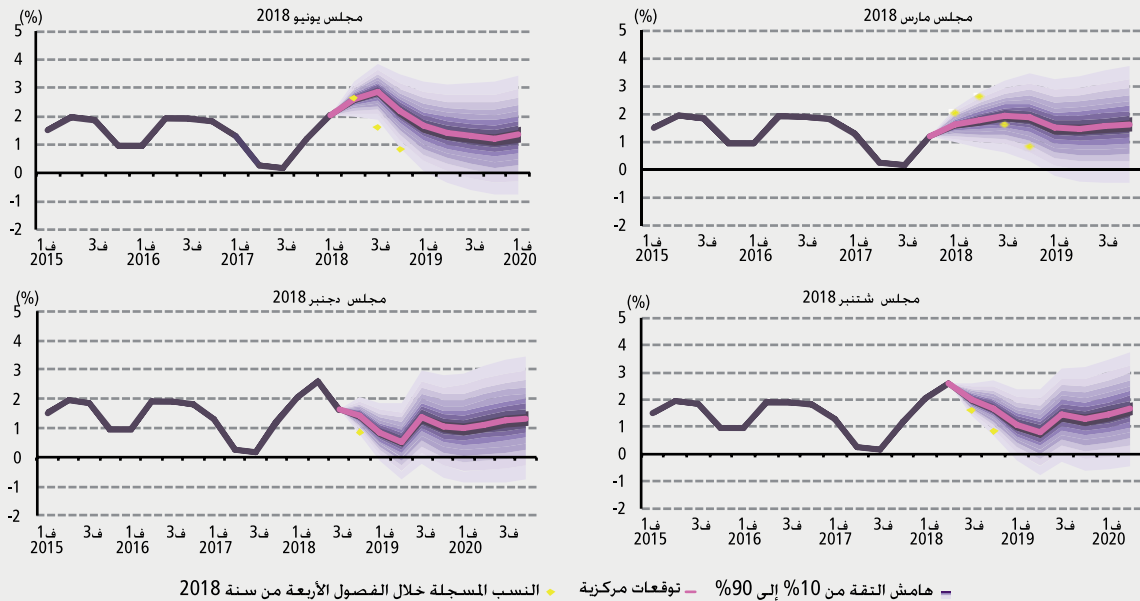
فقد بلغت نسبة التضخم 1,9% في حين تراوحت توقعاته ما بين 1,8% في مارس 2018، و2,4% في يونيو. وتُعزى هذه الفوارق بشكل أساسي إلى صدمات العرض على أثمان السلع الغذائية المتقلبة الأسعار، والتي انقلب منحها التصاعدي في النصف الثاني من السنة لتتخف بوتيرة أسرع من المتوقع، وفيما يتعلق بمكونه الرئيسي، فقد تم قياس تطوره بشكل جيد، باستثناء التوقعات الخاصة بشهر مارس 2018، حيث تم تسجيل فارق قدره 0,3 نقطة مئوية.

## رسم بياني 1.2.2.2: فارق التوقع حسب مكون التضخم لسنة 2018 (المساهمات بالنقط المئوية)



توضح الرسوم البيانية المروحية، والتي تمثل الشكوك المحيطة بالتوقعات المركزية باستخدام مناطق الثقة. هذه النتائج أيضًا. أما ما يخص النسب الفعلية في الفصلين الثالث والرابع لسنة 2018، فقد كانت في النطاق الأدنى من فاصل الثقة المحدد في 90% للتوقعات الثلاثة الأخيرة.

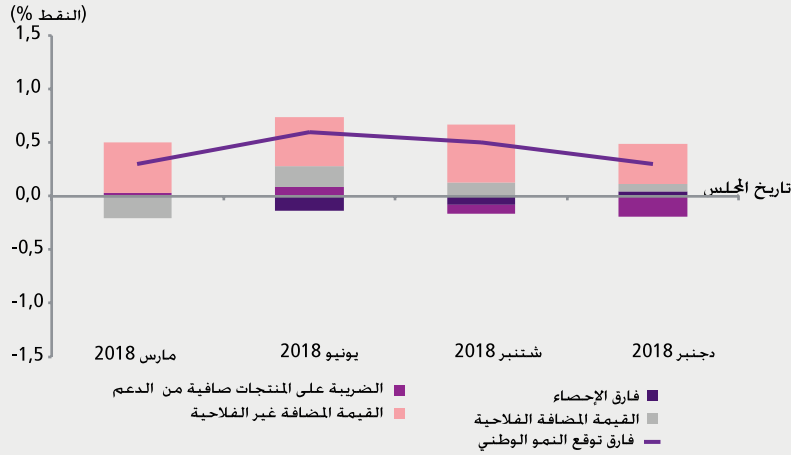
## رسم بياني 2.2.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم



على مستوى النمو، تراوحت توقعاته ما بين 3,3% في مارس ودجنبر 2018 و3,6% في يونيو، وهي مستويات أعلى من النسبة المحققة والتي بلغت 3%. وبالنسبة للقيمة المضافة غير الزراعية، تشير التوقعات إلى تسارع نموها لتناهز حوالي 3,2%. مقابل

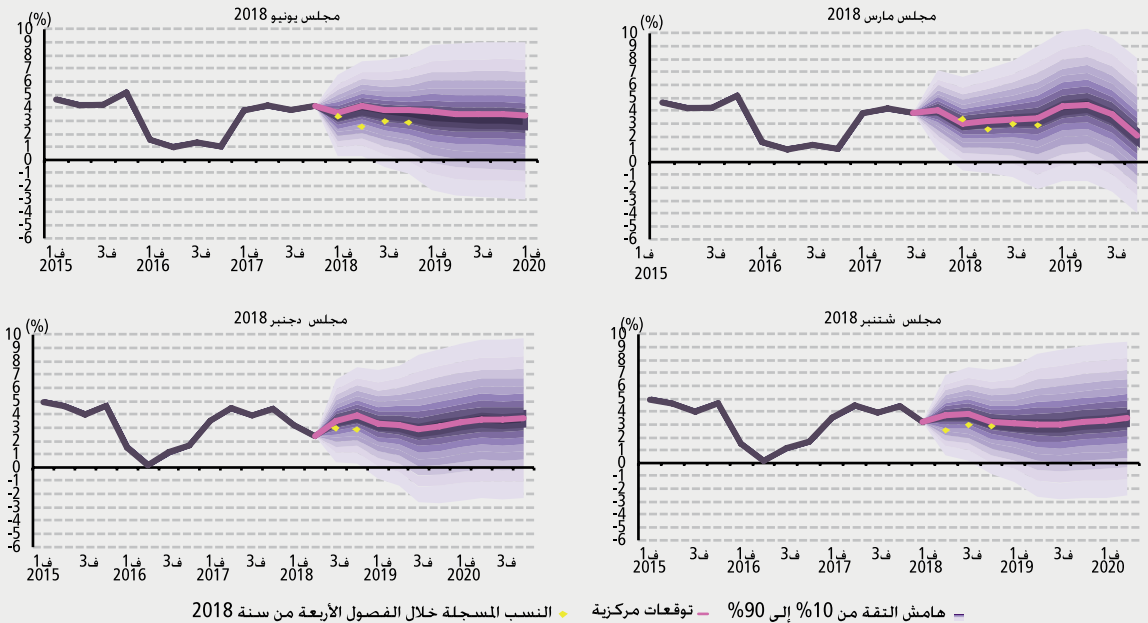
2,9% سنة 2017، بينما تشير البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية تباطؤًا بواقع 2,6%. وقد خضع التوقع الخاص بالقيمة المضافة الفلاحية لمراجعات كبرى نحو الارتفاع في شهر يونيو. وذلك بعد إعلان وزارة الفلاحة عن محصول حبوب يفوق بكثير تقديرات بنك المغرب<sup>1</sup>. وقد تم خفض هذه التوقعات بعد ذلك أخذًا في الاعتبار البيانات الجديدة الخاصة بالإنتاج باستثناء الحبوب وكذا بالحسابات الوطنية الفصلية.

### رسم بياني إ3.2.2.2: فارق توقع النمو لسنة 2018 (المساهمات بالنقط المئوية)



تشير الرسوم البيانية المروحية إلى أن النسب الفعلية الفصلية تندرج كاملة داخل مناطق الثقة المحددة في 90%. لكنها تبقى دائمًا بشكل شبه منتظم، أقل من التوقعات.

### رسم بياني إ4.2.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو

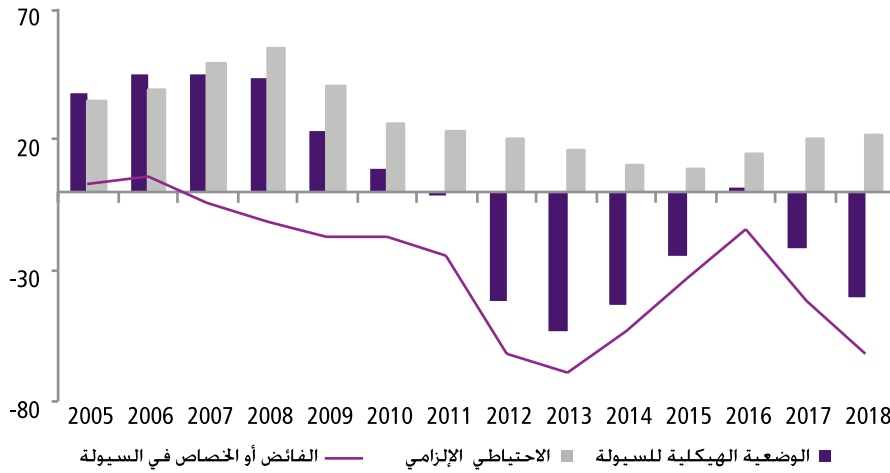


1 أشارت توقعات بنك المغرب في مارس 2018 إلى أن إنتاج الحبوب سيناهز 80 مليون قنطار في الموسم الفلاحي 2017-2018، بينما أعلنت وزارة الفلاحة عن تحقيق محصول يقارب 98,2 مليون قنطار في أبريل. فيما تتوقع أن يصل إلى 103 مليون قنطار في يوليو.

## 2.1.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

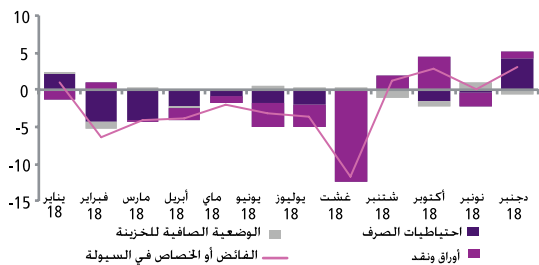
عادت وضعية السيولة لتتراجع من جديد في 2018، حيث تفاقم عجز خزائن البنوك إلى 62,6 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي، مقابل 41,5 مليار درهم في السنة المنصرمة. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الآثار التقييدية المرتبطة بنمو حجم النقد المتداول بمبلغ 17,4 مليار وإلى انخفاض احتياطات الصرف لدى بنك المغرب بمبلغ 2 مليار.

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

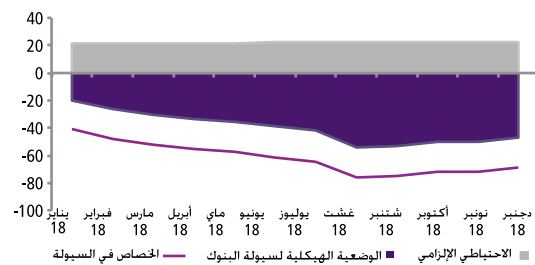


في ظل هذه الظروف، قام بنك المغرب بضخ المزيد من الأموال، لترتفع تدخلاته من 42,8 مليار درهم إلى 62,6 مليار درهم في المتوسط. وقام البنك بضخ معظم هذه المبالغ المالية على شكل تسبيقات لمدة 7 أيام، وأُجِز أربع عمليات التسبيق لمدة 24 ساعة بحجم متوسط يناهز 2,8 مليار. كما واصل البنك تنفيذ برنامجه برسم القروض المضمونة لمدة سنة، والتي تمنح في إطار دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمبلغ جاري متوسط قدره 2,9 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



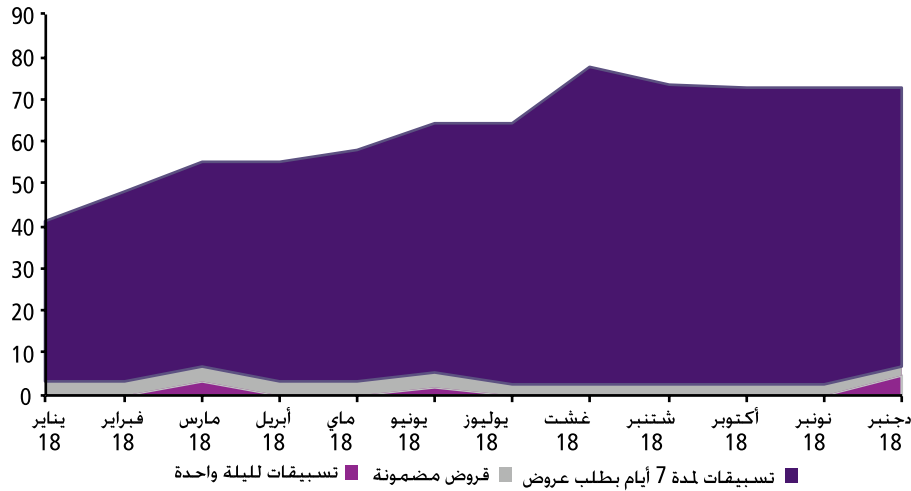
رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



وبتحليل حاجة البنوك إلى السيولة على مدار السنة. يتبين أنها سجلت تزايداً تدريجياً خلال الأشهر السبعة الأولى. حيث ارتفعت من 41,2 مليار في شهر يناير إلى 63,8 مليار في شهر يوليو. ارتباطاً على الخصوص بتراجع احتياطات الصرف. وفي غشت. أدى تجمع عوامل موسمية عدة إلى ارتفاع حجم النقد المتداول بشئ ملموس وإلى تزايد حاجة البنوك إلى السيولة بمبلغ 76,3 مليار درهم.

وابتداءً من شتنبر 2018. انخفض العجز خزائن البنوك تدريجياً ليصل إلى 69 مليار درهم كمتوسط أسبوعي. خاصة بفضل تراجع حجم النقد المتداول وتنامي احتياطات الصرف.

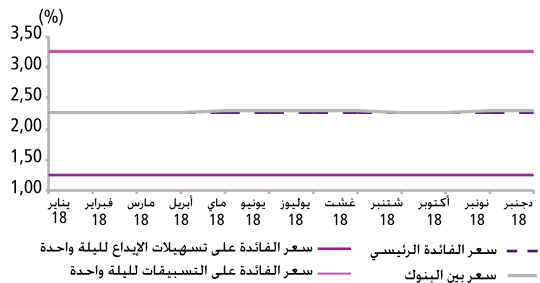
رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



بذلك. واصل بنك المغرب ملائمة عمليات ضخ السيولة على مدار السنة. من أجل الحفاظ على سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك - الذي يمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية - متماشياً مع سعر الفائدة الرئيسي. أما بالنسبة لحجم المعاملات. فقد عاد في المتوسط اليومي من 4,3 مليار في سنة 2017 إلى 4 مليارات في سنة 2018.

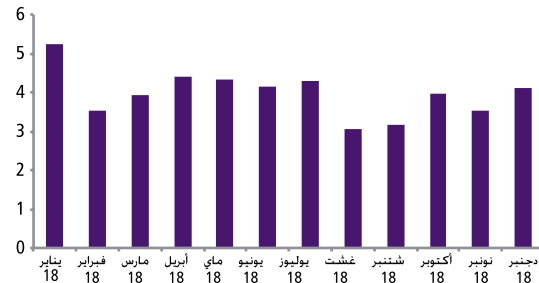
رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق

ما بين البنوك (متوسط يومي)



رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق

ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



### إطار 3.2.2: الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة في المغرب: الآثار المترتبة على تنفيذ السياسة النقدية

في الاقتصادات التي تتسم بمرونة نظام الصرف مرناً وحرير رؤوس الأموال، تنص نظرية المعادلة غير المغطاة لسعر الفائدة على أن فارق أسعار الفائدة أو مردودية الأسواق المحلية والأجنبية يجب أن يعادل التغير المتوقع لسعر الصرف. وبالتالي، فإن تيسير السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة قد يؤدي، في بادئ الأمر، إلى انخفاض في جاذبية سندات الاقتراض المحررة بالعملة المحلية كما سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي انخفاض قيمتها. وقد يؤدي هذا التدني في القيمة إلى ممارسة ضغط مباشر على مستوى أسعار المنتجات المصنعة المستوردة وعلى تكاليف الإنتاج المحلية، مما سيولد ضغوطاً تضخمية. ومن ناحية أخرى، سينجم عن هذا التراجع تنامي تنافسية السلع المحلية وتخفيف الطلب الخارجي، مما قد يؤدي بالتالي إلى تفاقم الضغط على الأسعار. ويبقى مدى هذا التأثير رهينا بمجموعة من العوامل، سواء منها على صعيد الاقتصاد الجزئي، كسلوك المقاولات فيما يتعلق بتحديد الأسعار ومدى التنافس في الأسواق، أو الاقتصادي الكلي، كما هو الحال بالنسبة للانفتاح الاقتصادي والمالي أو مرونة أسعار المبادلات.

في المغرب، وطبقاً للقانون الأساسي لبنك المغرب، فإن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، باعتماد سعر الفائدة الرئيسي كوسيلة رئيسية لذلك. وفي سياق نظام صرف ثابت، حيث سعر الصرف هو محور الارتكاز اسمي في الواقع، تعتبر القيود المفروضة على حساب رأس المال ضماناً جزئياً لاستقلالية هذه السياسة من أجل بلوغ الهدف المحدد.

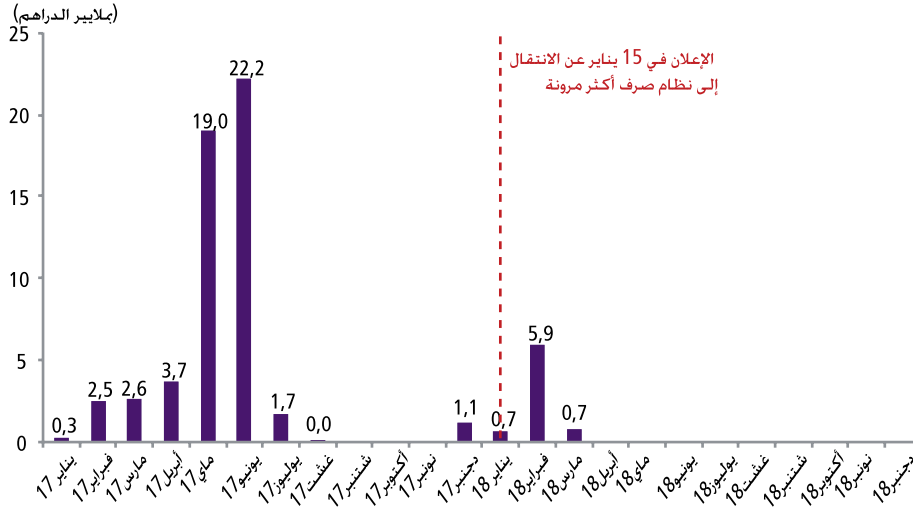
في يناير 2018، بادر المغرب بالانتقال تدريجياً نحو نظام صرف أكثر مرونة. وسيكون لهذه الخطوة حتماً تأثير على تنفيذ السياسة النقدية في مرحلة متقدمة. إذ سيتم التخلي عن سعر الصرف كمحور ارتكاز اسمي من أجل منح هامش أوسع واستقلال أكبر للسياسة النقدية من أجل بلوغ هدف استقرار الأسعار. إلا أن هذا يبقى رهيناً أيضاً بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة الانضباط المالي.

في ظل هذه الظروف، قد ينتقل البنك نحو إطار لاستهداف التضخم. إذ سيتم تحديد هدف واضح للتضخم على شكل نقطة أو نطاق، والإعلان عليه. ويستدعي هذا الأمر تكييف تنفيذ السياسة النقدية على كافة المستويات، سواء منها الحكامة والوسائل والتنفيذ والتواصل. وهي الورشات التي حقق فيها البنك تقدماً ملحوظاً.

وعلى مستوى سوق الصرف، لم يتجاوز مبلغ العملات التي تم تفويتها للبنوك ما قدره 7,3 مليار درهم، مقابل 53 مليار سنة 2017، إذ همت العمليات بالتراضي ما قدره 4,6 مليار درهم، في حين لم تتجاوز المزايدات 2,7 مليار. وابتداءً من 20 مارس، لم يسجل البنك المركزي أية عملية لشراء العملات من البنوك.



رسم بياني 7.2.2: المبيعات الصافية للعملة الأجنبية من طرف بنك المغرب



## 2.2.2 الإحصائيات النقدية

شهدت سنة 2018 توسيع نطاق تغطية الإحصائيات النقدية لتشمل صناديق التوظيف الجماعي في التسديد واستمرار الأشغال الرامية إلى إدراج البنوك والنوافذ التشاركية في هذه الإحصائيات.

فبخصوص صناديق التوظيف الجماعي في التسديد، تم إعداد وضعياتها التحليلية طبقاً لدليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي. خاصة من حيث التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية وتصنيف الأصول المالية. وقد أسفر إدماج صناديق التوظيف الجماعي في التسديد في الإحصائيات النقدية، في إبريل 2018، عن تحسين التغطية المؤسسية للشركات المالية، وجعل وضعية الفاعلين الاقتصاديين تجاه هاته الأخيرة أكثر دقة، وإعداد مؤشر للائتمان يتم تعديله تبعاً لعمليات التسديد، على غرار ممارسات باقي البنوك المركزية الأخرى.

على مستوى البنوك والنوافذ التشاركية، تم تجميع الوضعية التحليلية للمالية التشاركية، طبقاً لمقتضيات دليل الإحصائيات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن حيث التأثير، مكن إدراج هذه المؤسسات من جعل المجمعات النقدية وتلك الخاصة بالفروض أكثر دقة وكذا من إغناء الوضعية المالية لمؤسسات الإيداع تجاه الفاعلين الاقتصاديين، خاصة الأسر.

## 3.2.2 البحوث

تميز نشاط الأبحاث في بنك المغرب خلال سنة 2018 بنشر مجموعة من وثائق العمل والمقالات، وكذا بتنظيم مجموعة من المؤتمرات والندوات وإعطاء الانطلاقة لبرنامج الباحثين الزائرين.

وفي سياق السياسة العامة لبنك المغرب المتعلقة بالشفافية والانفتاح على المحيط الأكاديمي، تم نشر 5 وثائق عمل<sup>1</sup> ومقالات في مجالات علمية، تتمحور حول قضايا اقتصادية ونقدية، أبرزها آليات انتقال السياسة النقدية والنمذجة والعملية الائتمانية والرأسمال البشري. أما على مستوى التواصل، فقد اتسمت سنة 2018 أيضا بنشر العدد الثاني لرسالة البحث على موقع المؤسسة، والتي تصف الأنشطة التي قام بها البنك خلال السنة في هذا المجال. موازاة مع ذلك، شرع في التفكير على الخصوص حول نموذج التنمية وحول إصلاح نظام التربية والتكوين.

وفي إطار الأنشطة الهادفة إلى ضمان دينامية البحوث وتعزيز التعاون مع البنوك المركزية والمحيط الأكاديمي، أعطى البنك الانطلاقة لبرنامج "الباحثون الزوار". وتشكل هذه الزيارات فرصة لتعزيز قدرات الباحثين في البنك وتدارس فرص التعاون المستقبلية في مجال البحث الاقتصادي والمالي. كما نظم بنك المغرب، يومي 23 و24 أبريل، بتعاون مع جامعة القاضي عياض وجامعة بازل، النسخة الثالثة للأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية.

وبفضل كافة هذه الأشغال، أصبح بنك المغرب يحتل المرتبة الثانية في تصنيف مؤشر IDEAS<sup>2</sup> لسنة 2018 سواء على مستوى مؤسسات البحث الوطني أو على مستوى البنوك المركزية الإفريقية.

## 4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

واصل البنك جهوده الرامية إلى التدبير الأمثل لمردودية احتياطات الصرف، مع السهر على احترام متطلبات الأمن والسيولة، من خلال تدبير هذه الاحتياطات بشكل يحد من تأثير النسب السلبية في منطقة الأورو ويمكن من استثمار المنحى التصاعدي لنسب الفائدة الأمريكية.

بذلك، وبالرغم من انخفاض احتياطات الصرف واستمرار ظروف الاستثمار غير المناسبة في منطقة الأورو، ارتفعت حصيلته تدبير احتياطات الصرف بنسبة 18% سنة 2018، بفضل تحسن نسب التوظيف المطبقة على الأصول المحررة بالدولار الأمريكي.

<sup>1</sup> يتعلق الأمر بوثائق العمل التالية:

« Estimation bayésienne d'un modèle néo-keynésien pour l'économie marocaine », « Pass-through du taux d'intérêt au Maroc : Enseignements à partir de l'enquête trimestrielle sur les taux débiteurs », « Capital humain au Maroc: Evaluation fondée sur le revenu de la vie entière », « Analyse de la transmission de la politique monétaire vers les taux souverains », « Séries de pièces et billets socialement optimales : les coûts de production comptent-ils réellement ? »

<sup>2</sup> IDEAS هي قاعدة بيانات بيليوغرافية تم إنشاؤها بهدف المساهمة في نشر البحث العلمي في العالم. تضم هذه القاعدة ما يزيد عن 2 800 000 دراسة ويبحث في مجال الاقتصاد والمالية، وتقوم بتصنيف المؤلفين والمجلات العلمية ومؤسسات البحث بشكل منتظم حسب نطاق أعمالهم ومدى تأثيرها على المحيط الأكاديمي.

## 5.2.2 الإشراف البنكي

### 1.5.2.2 التشريع البنكي

واصل بنك المغرب خلال سنة 2018 أشغاله الرامية إلى تعزيز إطار التنظيم والإشراف. تماشيا مع المعايير الدولية. فبمقتضى المعيار 9 IFRS. الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018. تم إدراج نموذج جديد لتدني القيمة. يركز على الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يتعين على البنوك خفض قيمة أصولها المالية بمجرد منح القرض. وذلك طيلة دورة حياة هذا القرض. ولمعالجة تأثير التطبيق الأول لهذا المعيار على الصعيد الاحترازي. أصدر بنك المغرب مقتضيات انتقالية تنص على تنفيذ عملية تسوية لمدة 5 سنوات. من 2018 إلى 2022.

بخصوص الورشة الرامية إلى إصلاح تصنيف وتموين الديون. فقد تم إعداد دراسة تأثير جديدة ومواصلة المشاورات مع المهن المختصة. ودعا بنك المغرب البنوك إلى القيام بإجراءات تحضيرية قبل دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ. ولتأطير استخدام تقنيات الوفاء بمقابل وعمليات البيع الاستردادي. والخاصة بالأصول العقارية. لجأ البنك إلى إجراء إصلاح احترازي استنادا إلى نموذج دولي.

موازاة مع ذلك. وفي سياق أنشطته الهادفة إلى إتمام النصوص المتعلقة بتطبيق القانون البنكي. اعتمد البنك مجموعة من المنشورات تنظم أنشطة البنوك العابرة للحدود وجمعيات القروض الصغرى وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان وكذا مقتضيات خاصة بلجان الافتحاص والمخاطر. في مجال ضمان الودائع. عمل البنك على إعداد دفتر للتحملات خاص بالشركة المكلفة بتدبير الصناديق الجماعية لضمان الودائع. وكذا المنشورات المتعلقة بشروط أداء وتدبير المساهمات.

على مستوى معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان. واصل بنك المغرب. بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية. جهوده الرامية إلى إرساء إطار قانوني يتعلق بمهمة حل الأزمات البنكية طبقا للمعايير الدولية. وبتعاون مع باقي هيئات تنظيم القطاع المالي. اضطلع البنك بمجموعة من الأعمال تحضيرا للإطار القانوني الذي ينظم التجمعات المالية.

في مجال المالية التشاركية. تم تعزيز المنظومة القانونية بنصوص احترازية حول الأموال الذاتية ونسبة الملاءة. وواصل البنك نقاشاته مع المجلس العلمي الأعلى والمجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل إرساء إطار تعاقدى ينظم منتوجات التمويل التشاركي. من أجل إصدار آراء متعددة لهذه الهيئة بشأن قضية المرابحة العقارية لتمويل شراء السيارات وبيع التجهيز والوكالة بالاستثمار.

وفي إطار الانتقال نحو اعتماد اقتصاد أخضر وتطوير مالية مستدامة. واصل بنك المغرب أشغاله الرامية إلى استيعاب المخاطر البيئية المحيطة بالقطاع المالي. في هذا السياق. تابع البنك نقاشاته مع البنوك بخصوص تنفيذ

الالتزامات المتعهد بها في إطار خارطة الطريق. والتي ترمي إلى ضمان تماشي القطاع المالي مع رهانات التنمية المستدامة. بذلك، انخرط بنك المغرب. في 26 أبريل 2018. في الشبكة الدولية للبنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراماً للبيئة (NGFS). كما ساهم في هذه الأشغال التي تهدف إلى فهم أفضل للمخاطر البيئية للقطاع المالي وإلى توعية البنوك حول تأثيرها.

## 2.5.2.2 أنشطة الإشراف البنكي

سنة 2018. كان نطاق المراقبة الخاص ببنك المغرب يشمل 86 مؤسسة ائتمان وهيئة ماثلة. منها 19 بنكا تقليدياً<sup>1</sup> و5 بنوك تشاركية و28 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى. و13 مؤسسة أداء. منها 6 مختصة في مجال تحويل الأموال. وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان. على صعيد البنوك العابرة للحدود. تتوفر المجموعات البنكية على 45 شركة تابعة و16 فرعاً موزعين في 35 بلداً. 27 منهم في إفريقيا و7 في أوروبا وواحدة في آسيا.

لا يزال القطاع البنكي يبرهن على متانته في مناخ قانوني غير ملائم بما يكفي. لهذا الغرض. واصل البنك مجهوداته الرامية إلى الإشراف على المناطق حيث المخاطر التي تعترض المؤسسات الخاضعة له. وواصل البنك إيلاء اهتمام دائم لجودة الأصول من خلال مراقبة محافظ الائتمان السليمة والحساسية والمعلقة وكذا من خلال تتبع مستوى تغطيتها بالمؤونات. وبخصوص مخاطر السوق ونسبة الفائدة الإجمالية / عمل البنك على تعزيز إطار الإشراف عليها. من خلال مواكبة عملية إصلاح نظام الصرف والانتقال به تدريجياً إلى نظام أكثر مرونة.

على مستوى مراقبة الأنشطة العابرة للحدود. لا يزال بنك المغرب يستند إلى التعاون المنتظم مع سلطات البلدان المستضيفة. وذلك عبر عقد مجمع للمشرفين وتبادل المعلومات وإجراء مهمة للمراقبة المشتركة. وقد تم توقيع اتفاقية جديدة للتعاون مع البنك المركزي الموريتاني. ليصل بذلك عدد الاتفاقيات الموقعة إلى 13 اتفاقية. مع ما مجموعه 24 بلداً.

قام البنك خلال هذه السنة بتنفيذ 11 مهمة ذات طابع عام. و21 مهمة موضوعاتية و5 مهام لمراقبة وتتبع تنفيذ توصيات المهمات السابقة. وبنهاية هذه العمليات. تم إعداد خطط عمل تصحيحية من لدن المؤسسات المعنية قصد تنفيذ توصيات البنك. كما صدرت عقوبات نقدية وتأديبية في حق بعض المؤسسات المخالفة للأحكام القانونية والتنظيمية.

وفي إطار عملية التقييم السنوي المتبادل للمنظومة الوطنية المتعلقة بحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واصلت السلطات المغربية نقاشاتها مع مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)

31 منها تتوفر على نوافذ جارية تمارس أنشطة البنوك التشاركية.

بخصوص مسودة تقرير التقييم حول هذا الموضوع. وقد أسفر هذا التقرير عن تقييم أولي لدى مطابقة المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. سواء من حيث النجاعة أو من حيث المطابقة التقنية للتوصيات الأربعين لمجموعة GAFI. وباعتماد هذا التقرير. خلال الاجتماع العام لمجموعة GAFIMOAN في أبريل 2019. من المحتمل أن تقوم هذه المنظمة بتتبع مدى تنفيذ المغرب للتوصيات الواردة في هذا التقرير. من جهة أخرى. واصل بنك المغرب مجهوداته من أجل تعزيز النزاهة المالية للقطاع البنكي. وذلك من خلال مواكبة الفاعلين بغية التقيد بالمعايير الجديدة في مجال اليقظة واعتماد مقارنة مبنية على المخاطر.

### 3.5.2.2 حماية زبناء البنوك

عمل بنك المغرب على تكثيف جهوده في مجال المراقبة الميدانية للمؤسسات الخاضعة له. في ما يتعلق باحترام مقتضيات القانون 31.08 الذي ينص على إجراءات حماية المستهلكين ومعالجة مصالحها الداخلية لشكايات الزبناء. وعلى إثر عمليات المراقبة هاته. دعا بنك المغرب المؤسسات إلى التقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية التي تنظم هذا الجانب. لا سيما فيما يتعلق بإغلاق الحسابات والسداد المسبق للقروض وتسقيف أسعار الفائدة عن التأخير وكذا آجال معالجة الشكايات. ويواصل بنك المغرب مجهوداته الرامية إلى تحسين البنوك بواجباتهم في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا بمخترق المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة التسويق الهرمي.

وتوصل البنك بما قدره 796 شكاية من زبناء مؤسسات الائتمان مقابل 597 سنة 2017. وقد تم حل ما يقارب 72% من هذه الشكايات لصالح الأطراف المشتكية. وهم حوالي 40% من هذه الشكايات موضوع تشغيل الحسابات فيما تعلق 30% بشروط منح القروض.

### 6.2.2 المراقبة الاحترافية الكلية

واصل البنك في سنة 2018 أشغال تعزيز المراقبة الاحترافية الكلية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية والسلطات المكلفة بمراقبة التأمينات وأسواق الرساميل.

وعلى المستوى التحليلي. عمل البنك على تنفيذ الإطار التحليلي لتداخلات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية. كما قام. منذ انطلاق عملية الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة. بإرساء منظومة لتحليل المخاطر المرتبطة بهذا الانتقال. وأطلق البنك. مدعوما بالمساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي. ورشة لتعزيز تمارين اختبارات الضغط الكلية للنظام البنكي. كما راجع عملية إعداد مؤشرات متانة النظام المالي التي تستخدم في الدراسات الاحترازية الكلية طبقا للمعايير الدولية.

على مستوى الحكامة، عقدت لجنة التنسيق ورقابة المخاطر النظامية اجتماعاتها نصف السنوية، حيث تدارست خارطة المخاطر النظامية وأعدت حصيلة الإنجازات المحققة في فترة 2016-2018، كما صادقت على خارطة الطريق في مجال الاستقرار المالي. على صعيد التواصل، عرفت سنة 2018 نشر النسخة الخامسة من التقرير السنوي حول الاستقرار المالي.

وفي ما يخص أدوات الاحتراز الكلي، وبعد إطلاق القاعدة التنظيمية والتحليلية لهامش الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية وتحديد الإطار المنهجي لمعايرة الأموال الذاتية الزائدة المطبق على البنوك ذات الأهمية النظامية، تابع البنك أشغال جمع المعلومات وإحداث إطار تحليلي يهدف إلى تطبيق الأدوات القطاعية ذات الصلة بالعقار والأسر.

## 7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

### 1.7.2.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

أطلق بنك المغرب سنة 2018، بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وباقي الفاعلين في هذا المجال، الخدمة الوطنية للأداء عبر الهاتف المحمول. وقد شملت الأشغال التي أجريت في هذا الصدد تحضير مجمل المتطلبات اللازمة للتطبيق الناجع لهذه الوسيلة الجديدة، حتى يكون قابلاً للتشغيل مع نظم أخرى وبشكل آني.

في المقابل، ومن أجل استكمال وتعزيز عروض القطاع البنكي وإعطاء دينامية جديدة لسوق الأداء، أيدت لجنة مؤسسات الائتمان الترخيص الممنوح لأحد عشر مؤسسة أداء، لتصبح هاته الأخيرة بالتالي مؤهلة لفتح حسابات أداء وتقديم خدمات الأداء لزينائها.

وفي مجال مراقبة وسائل الأداء، واصل البنك في سنة 2018 متابعة توصياته حول ضمان أمن هذه الوسائل لدى البنوك وتقييم مطابقة الشيكات الصادرة عن هذه الأخيرة للشروط الدنيا للسلامة ومراقبة تعبئة الاحتياطات لمؤسسات الأداء الجديدة وتفعيل آلية مراقبة وسائل الأداء التي يسمح بالإبلاغ الآمن بالتقارير التنظيمية المرتبطة بوسائل الأداء.

أما بخصوص مراقبة أنشطة البنيات التحتية للأسواق المالية، فقد تم إنجاز مهمة تقييم في عين المكان لدى النظام المغربي للأداءات الإجمالية، همت قواعد الحكامة الجيدة والشفافية والسلامة والتحكم في المخاطر ووثوقية العمليات واستمرارية النشاط. من جهة أخرى، تم إتمام وإرساء أداة رباط 1 للمساعدة في تنقيط البنيات التحتية للأسواق المالية في سنة 2018، وعلى مستوى تعزيز صلابة البنيات التحتية للأسواق المالية، تمّ بنجاح إعداد مشروع لاستمرارية النشاط يمتد على ثلاث سنوات (2016-2018).

### إطار 4.2.2: إطلاق الأداء عبر الهاتف المحمول

أطلق بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصفات. بتنسيق مع كافة الفاعلين المعنيين. خاصة منهم البنوك وشركات الاتصالات ومؤسسات الأداء والفاعلين وشركات الاتصال وشركة HPS Switch. وسيلة جديدة للأداء عبر الهاتف المحمول أطلق عليها اسم "m-wallet".

ويمكن هذه الوسيلة، الذي تستعمل إما من خلال حساب مفتوح لدى مؤسسة أداء أو مؤسسة بنكية. من تنفيذ مجموعة من العمليات بكيفية إلكترونية ورقمية. منها:

- تحويل الأموال من شخص لآخر:
- الأداء التجاري:
- السحب والإيداع نقدا.

ويمكن لحامل محفظة m-wallet أن ينجز عدة عمليات بإعطاء رقم هاتف المستفيد. والذي قد يكون بدوره حاملا لمحفظة m-wallet. أيا كانت المؤسسة التي يوجد بها حساب هذا الأخير.

وبفضل الأشغال المنجزة لإطلاق هذه الوسيلة. التي تمت بتشاور مع الفاعلين المعنيين لمدة سنتين تقريبا. تم إعداد مجموعة من القواعد اللازمة لضمان سيرها على أحسن وجه. وفي هذا الصدد. نشر بنك المغرب نصين تنظيميين حول الأداء عبر الهاتف المحمول. ويتعلق الأمر بالقرار التنظيمي والرسالة الدورية التي تعرض بالتفصيل القواعد التقنية وتلك الخاصة بالسلامة وبالعمليات إضافة إلى القواعد التي تنظم تدبير الشكايات والحوادث والنزاعات.

### 2.7.2.2 الشمول المالي

في إطار تواصل أشغال إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. أنهت وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب إعداد الاستراتيجية السالفة الذكر في إطار مقارنة تشاركية شملت مختلف الأطراف المعنية العمومية والخصوصية. وفي هذا السياق. تم تحديد الرؤية الخاصة بهذه الاستراتيجية وكذا رافعاتها وبنية حكامتها انطلاقا من تحليل معمق لوضعية الشمول المالي في المغرب واستنادا بالأساس إلى نتائج استقصاء مؤشر تعميم الخدمات المالية Findex<sup>1</sup>.

من ناحية أخرى. ركزت المؤسسة المغربية للتربية المالية (FMFEF). خلال الاجتماع الخامس لمجلس إدارتها يوم 10 يناير 2018. على إنجازاتها المحققة منذ سنة 2016. وكذا على حصيلة شراكتها مع كل من القرض الفلاحي للمغرب في مجال التربية المالية للفلاحين الصغار. ومع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من أجل إدراج التربية المالية في البرامج الوطنية لمحاربة الأمية. وفي مارس 2018. نظمت المؤسسة بالتعاون مع شركائها. النسخة السابعة لأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. كما نظمت زيارات تربوية إلى وكالات ومتحف بنك المغرب. ودار السكة. وبورصة الدار البيضاء. والوكالات البنكية وشركات التأمين لفائدة نحو 200 ألف تلميذ. وبمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الذي يحتفى به كل سنة في 27 أبريل منذ 2016. عبأ البنك المؤسسات المالية حول موضوع "دعم الشباب والمقاولين من أجل تنمية اجتماعية واقتصاد مستدام". وفي هذا الصدد. أعد

1 تم إجراء الدراسة الاستقصائية Findex. التي أطلقها البنك الدولي. في 2011 و2013 و2017 في ما مجموعه 144 دولة من أجل الوقوف على وضعية الشمول المالي حسب منظور الأفراد وتزويد صانعي القرار بالمؤشرات الحاسوبية حول نسبة الولوج للخدمات البنكية حسب الشرائح الاجتماعية. وقد تم إجراء أول استقصاء Findex في المغرب سنة 2017.

البنك يتعاون مع المؤسسة المغربية للتربية المالية كتيبا حول الشمول المالي يشرح هذا المفهوم ويظهر الإضافات التي جاء بها.

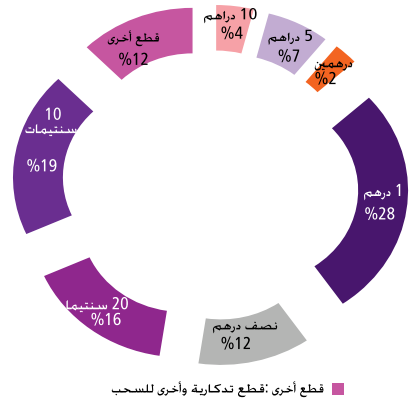
إلى جانب ذلك، وفي إطار الجزء الثاني من برنامج المغرب-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2019-2021، واستجابة لطلب بنك المغرب، سجلت وزارة الشؤون العامة والحكامة الشمول المالي والتثقيف المالي ضمن محاور التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## 8.2.2 التداول الائتماني

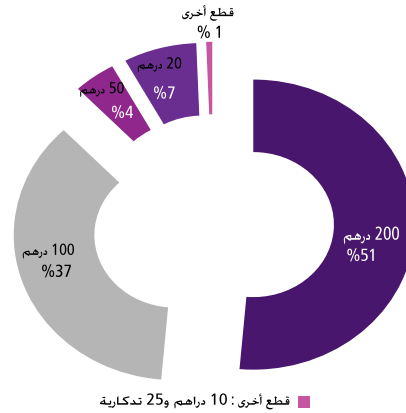
### 1.8.2.2 التداول النقدي

في سنة 2018، تنامي التداول النقدي من حيث القيمة بنسبة %7 ليصل إلى 249 مليار درهم، أي ما يعادل %30 من المجموع م1 و%23 من الناتج الداخلي الإجمالي. وارتفع تداول الأوراق النقدية بنسبة %7 إلى 245 مليار درهم و 1,7 مليار ورقة نقدية، مع هيمنة فئة 200 درهم بنسبة %51. وحسب سنة الإصدار، تمثل الأوراق النقدية الصادرة سنة 2012 نسبة %64 بينما تمثل تلك الصادرة في سنة 2002 نسبة %33. وتنامي تداول القطع النقدية بنسبة %3 إلى 3,4 مليار درهم و2,8 مليار وحدة. %28 منها قطع نقدية من قيمة درهم واحد و%19 من قيمة 10 سنتيم.

رسم بياني 2.8.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة



رسم بياني 1.8.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة



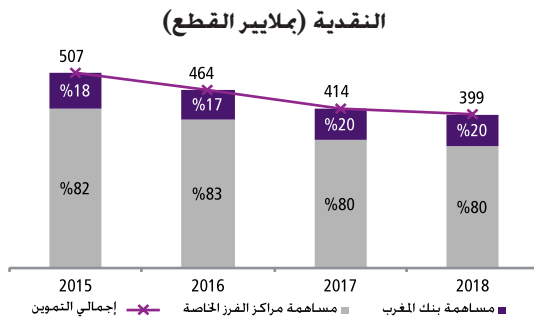


## 2.8.2.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق النقدية

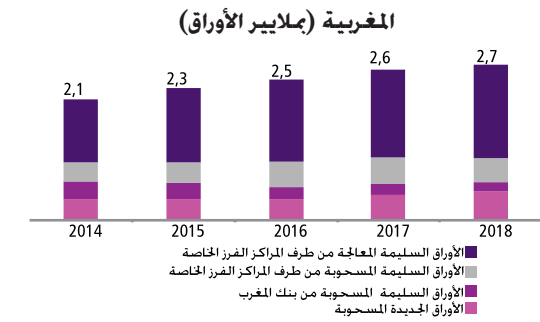
ارتفع الحجم الإجمالي للأوراق التي سُلمت للاقتصاد بنسبة 4% ليصل إلى 2,7 مليار ورقة في 2018. وقد ساهمت مراكز الفرز الخاصة في هذا الحجم بواقع 76% إذ عملت على تدوير ما يقارب 2,1 مليار ورقة بنكية. من جهته، قام بنك المغرب بسد الحاجة المتبقية عبر ضخ أوراق نقدية جديدة، حيث بلغ حجم السحوبات من الشبابيك 503 مليون ورقة، وكذا عن طريق معالجة الأوراق بما حجمه 162 مليون ورقة نقدية.

وعلى غرار الأوراق البنكية، لَبَّى البنك المركزي الحاجيات الوطنية من القطع النقدية بنسبة 20%. بينما لَبَّت مراكز الفرز الخاصة نسبة 80%. وقد بلغ إجمالي القطع التي تم تزويد الاقتصاد بها ما يقارب 400 مليون قطعة في 2018 بانخفاض بنسبة 4% مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 4.8.2.2: تطور بنية التزود الإجمالي بالقطع



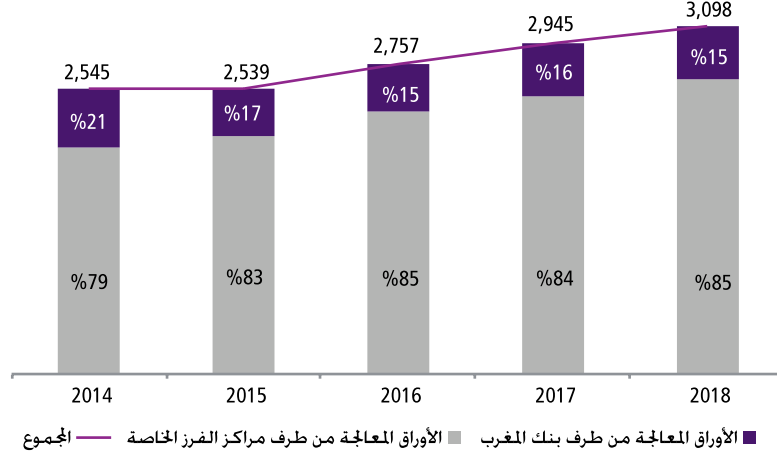
رسم بياني 3.8.2.2: تطور التزود الإجمالي بالأوراق النقدية



## 3.8.2.2 تدبير الجودة

تمت مراقبة جودة ما مجموعه 3,1 مليار ورقة، بارتفاع قدره 5%. أُنجزت مراكز الفرز الخاصة 85% منه فيما تولى بنك المغرب مراقبة البقية. وقد مكنت هذه العملية من إنتاج 1,6 مليار ورقة سليمة تم تدويرها وتسليمها مباشرة للبنوك و434 مليون ورقة سليمة تم إيداعها ببنك المغرب. بذلك، بلغت نسبة إعادة التدوير الإجمالية ما قدره 79% مقابل 80% في 2017.

رسم بياني 5.8.2.2: تطور حجم الأوراق المعالجة (بالملايين)



وتهدف عمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب إلى التأكد من جودة التدبير الذي تنجزه مراكز الفرز الخاصة. وبالإضافة إلى عمليات مراقبة الجودة، يجري بنك المغرب عمليات مراقبة مفاجئة من أجل التأكد من احترام القوانين الخاصة بإعادة تدوير العملة الائتمانية، والتي همت 174 وكالة بنكية، فيما لغ عدد المهام التي أجزت لدى مراكز الفرز الخاصة ما مجموعه 77 مهمة.

على مستوى تزوير النقود، واصل عدد الأوراق النقدية المزورة التي تم رصدها منحاه التنازلي بتراجع قدره 7% في سنة 2018. وعليه، تم رصد 9 074 ورقة مزورة بقيمة 1,4 مليون درهم، أي ما يعادل 5,3 ورقة مزورة من كل مليون ورقة متداولة. وحسب الفئات، تستهدف عمليات التزوير الأوراق البنكية من فئة 200 درهم بنسبة 63%. أما حسب سنة الإصدار، فقد كانت الأوراق الصادرة سنة 2002 الأكثر عرضة للتزوير بنسبة 48%.

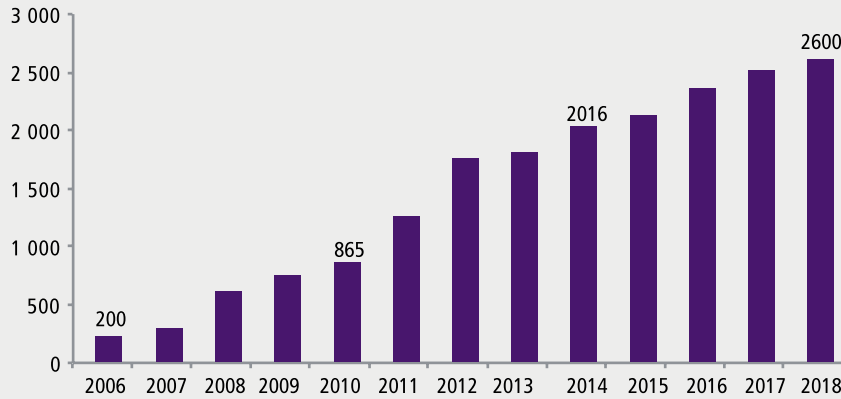
### إطار 5.2.2: مراكز الفرز الخاصة

في إطار مهامه الرئيسية، يسهر البنك على سلامة وجودة العملة الائتمانية المتداولة. في هذا الصدد، عهد بنك المغرب منذ سنة 2015 بمهمة فرز العملة الائتمانية إلى شركات مكلفة بتسيير مراكز الفرز الخاصة وفقاً لدفتر التحملات الخاص بإنشاء مراكز الفرز الخاصة، وطبقاً لقرار السيد الوالي رقم 10/و/2005 المتعلق بقواعد فرز العملة الائتمانية.

ويبلغ حالياً عدد الشركات المكلفة بتسيير مراكز الفرز اثنين هما BCC و Brink' s Maroc. وقد منح بنك المغرب إلى يومنا هذا رخصة المزاوة الخمسة عشر مركز فرز خاص لمعالجة الأموال (7 لشركة BCC و 8 لشركة Brink' s Maroc). وتغطي هاتين الشركتين كافة المناطق باستثناء أكادير والعيون حيث تنشط شركتي BCC و Brink' s Maroc على التوالي. وفي سنة 2018، عالجت مراكز الفرز الخاصة 2,6 ما مجموعه مليار ورقة بنكية، أي ما يعادل 1,6 من الحجم المتداول. كما لبّت 76% من حاجيات الاقتصاد من الورقات البنكية، المعالجة والمكيّفة حسب القواعد التي حددها بنك المغرب.

وتلجأ أغلب البنوك التجارية إلى خدمات مراكز الفرز الخاصة من أجل معالجة الأوراق والقطع النقدية المودعة في شبابيكها. وقد تبين أن أنشطة مراكز الفرز الخاصة قد تضاعفت 13 مرة منذ إطلاق أشغال أول مركز في سنة 2005.

رسم بياني إ 1.2.2.6 : تطور حجم الأوراق التي تمت معالجتها من طرف مراكز الفرز الخاصة (بملايين الأوراق)

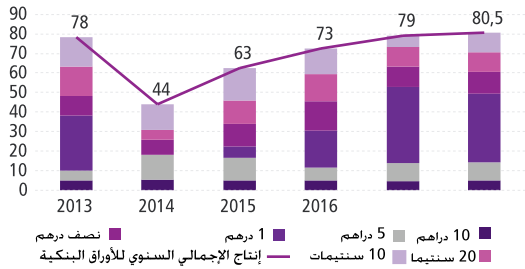


وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب يضمن مراقبة مستندية وفي عين المكان لنشاط كل مراكز الفرز. وقد تم إرساء مراقبة صارمة من أجل ضمان مطابقة العمليات للمقتضيات التنظيمية المعمول بها. خاصة تلك المتعلقة برصد تزيف العملة والفرز النوعي للعملة الائتمانية.

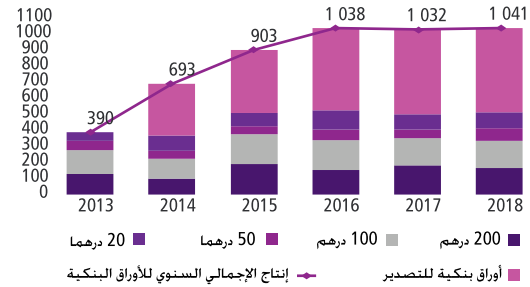
### 4.8.2.2 الإنتاج

في سنة 2018، أنتج بنك المغرب 516 مليون ورقة بنكية مغربية و 525 مليون ورقة بنكية أجنبية، ليبلغ مجمل الأوراق البنكية المطبوعة أكثر من مليار ورقة. أما إنتاج القطع النقدية، فقد بلغ 80,5 مليون وحدة.

## رسم بياني 7.8.2.2: إنتاج القطع النقدية (بملايين القطع)



## رسم بياني 6.8.2.2: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة (بملايين الأوراق)



## إطار 6.2.2: القطع النقدية التذكارية

أصدر بنك المغرب سنة 2018 قطعتين تذكاريتين بقيمة اسمية تعادل 250 درهم. الأولى بمناسبة الذكرى 19 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه الميامين والثانية بمناسبة الذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويحتوي وجه القطعة الأولى على صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. والعبارات "محمد السادس" و"المملكة المغربية" باللغة العربية وكذا السنوات "2018-1440". في حين يحمل ظهر الورقة عبارة "الذكرى 19 لتربع صاحب الجلالة الملك على العرش" بالعربية والفرنسية. وقد زين وسط ظهر القطعة بتمثيل للتاج الملكي وخرائط إفريقيا تغطيها خطوط "تشكل الكرة الأرضية" وتحيل إلى ارتباط المغرب بالقارة السمراء. إضافة إلى القيمة الإسمية بالحروف والأرقام "مئتان وخمسون درهما (250 درهم)".



ويحمل وجه القطعة النقدية الثانية صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وعبارتي "محمد السادس" و"المملكة المغربية" باللغة العربية مع الإشارة في الأسفل إلى تاريخ 2018-1440. ويحمل ظهر القطعة عبارة "ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" مكتوبة بالعربية والفرنسية بالإضافة إلى تاريخ 2018-1948. ويحمل وسط ظهر القطعة تمثيلا للكرة الأرضية يحمل عدد السنوات المحتفى بها. وتظهر القيمة الإسمية مكتوبة بالأرقام والحروف العربية "مئتان وخمسون درهما (250 درهم)" في أسفل ظهر القطعة.



على مستوى المواصفات التقنية. تتكون القطعتين من سبيكة بها مزيج من الفضة بنسبة 925% والنحاس بمقدار 75%. ويبلغ وزنها 28,28 غرام وقطرها 38,61 ملمتر. كما تتميز بجوانبها المحددة وبسكها بجودة «Proof».

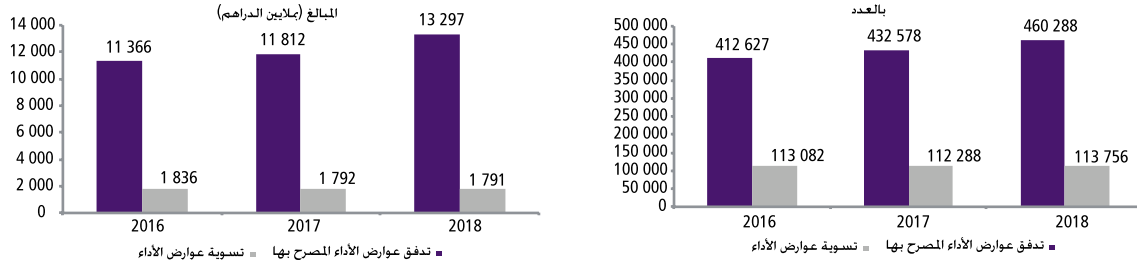
وفيما يخص إنتاج الوثائق المؤمنة، أنتج البنك 1,5 مليون جواز سفر وأكثر من 11 مليون وثيقة مؤمنة شملت الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وطوابع البريد والبطائق ووثائق مؤمنة أخرى. وابتداء من سنة 2020، سيتولى البنك كذلك صناعة الجيل الجديد من رخص السياقة والبطائق الرمادية الإلكترونية. وقد تم توقيع اتفاق شراكة في هذا الصدد مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بتاريخ 28 فبراير 2018.

## 9.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

شهدت سنة 2018 ارتفاعا كبيرا في عدد مستخدمي المصالح المركزية للمعلومات، مما يعكس جزئيا إدراج ثمانية بنوك تشاركية. وخلال السنة، رافق بنك المغرب ثاني مكتب للقروض في بدء نشاطه.

فعلى مستوى المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيخ، فقد سجلت 460 288 عارضا للأداء بالشيخ بمبلغ 13 مليار درهم و 113 756 عملية تسوية. حيث تزايد عددها بنسبة 6,4% و 12,6% على التوالي مقارنة مع السنة المنصرمة. وفيما يتعلق بالأشخاص المحظورين من إصدار الشيكات، فقد ارتفع عددهم بنسبة 4,1% ليصل إلى 668 988 شخص. 87,8% منهم أشخاص ذاتيون.

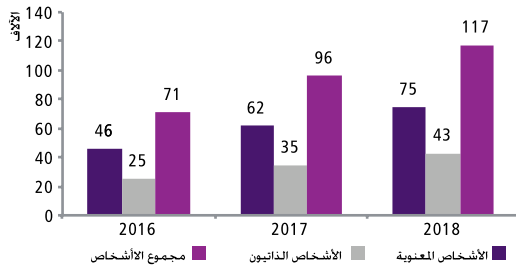
## رسم بياني 1.9.2.2: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية



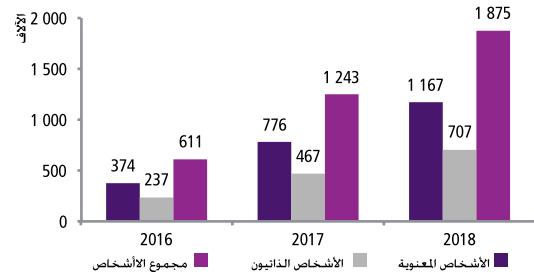
أما في ما يتعلق بعوارض الأداء على الكمبيالات، فتشير المعطيات التي تم جمعها من طرف المصلحة المركزية إلى ارتفاع العوارض التي لم يتم تسويتها بعد إلى أكثر من 69 مليار درهم موزعة بين 1,9 مليون حالة، أغلبها أشخاص ذاتيون، بنسبة 62%. وارتفع عدد الأشخاص ذوي عوارض الأداء على الكمبيالات بنسبة 22,2% ليصل إلى 117378 شخص، 64% منهم أشخاص ذاتيون.

## رسم بياني 3.9.2.2: تطور عدد الأشخاص الحائزين على

## كمبيالات غير مسددة (بالآلاف)

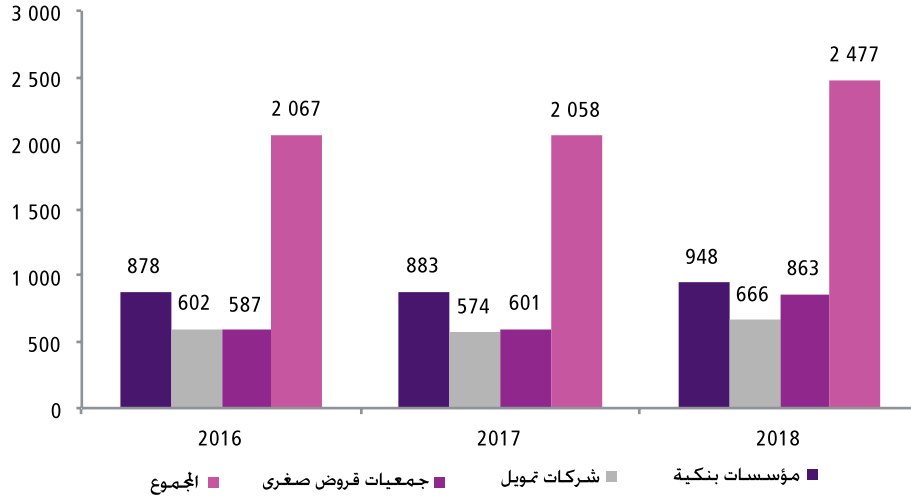


## رسم بياني 2.9.2.2: تطور عوارض الأداء (بالآلاف)



أما بالنسبة للمصالح المركزية للمخاطر، فقد بلغ عدد العقود السارية المحملة 4,8 مليون، بزيادة بنسبة 3,6% وبمبلغ جاري قدره 837,9 مليار درهم. أما الاستشارات، ففاق عددها 2,4 مليون، ليصل بذلك مجموعها إلى 13,6 مليون استشارة منذ إرساء مكتب القروض سنة 2009.

رسم بياني 4.9.2.2: الاستشارات السنوية حسب نوع المؤسسة (بالآلاف)



## 3.2 التواصل والانفتاح على محيط البنك

خلال سنة 2018، واصل بنك المغرب سياسة الانفتاح والشفافية، حيث ضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز استيعاب العموم والأسواق المالية لمهامه وقراراته. ومن أجل ذلك، يتم نقل المؤتمرات الصحفية التي تنظم إثر كل اجتماع لمجلس إدارة البنك مباشرة على قناة بنك المغرب على موقع Youtube. وذلك لتوسيع التغطية وضمان تداول أفضل لقرارات المجلس. كما حظيت عدة أنشطة بتغطية إعلامية واسعة، بما في ذلك انطلاقة إصلاح نظام سعر الصرف، وتقديم خدمة الأداء عبر الهاتف النقال. ومدى التقدم المحقق في إعداد القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب، وعلى مستوى شبكات التواصل الاجتماعي. تميزت السنة الماضية بتعزيز العلامة الخاصة ببنك المغرب كمؤسسة مشغلة من خلال إطلاق صفحة للمؤسسة على LinkedIn في يناير 2018. كما تم نشر فيديوهات جديدة حول مهن البنك المركزي وكفاءات الأطر العاملة به على شبكة الإنترنت.

على مستوى الأنشطة الثقافية وتلك المتعلقة بالمسكوكات، واصل متحف البنك نشاطه باعتباره فاعلاً بارزاً في المجال من خلال برمجة غنية ومتنوعة وكذا من خلال تسهيل إمكانية وصول مجموعاته الفنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتميزت برمجة التظاهرات الثقافية بتنظيم معرض خاص بالرحالة المغربي ابن بطوطة، وتنظيم معرض للخط العربي يجمع بين الفن والمسكوكات، بالإضافة إلى ورشات تربوية حول تواريخ دولية مهمة، مثل اليوم العالمي لحقوق المرأة واليوم العالمي للقصة واليوم العالمي للمتاحف. وقد ساهمت كافة هذه التظاهرات في تعزيز مكانة المتحف وفي جذب زوار جدد.

كما واصل المتحف جهوده لتعزيز مكانته على الصعيد الوطني، خاصة من خلال إطلاق مشروع لتهيئة متحف النقد بفاس وتنظيم معرض في المنطقة الشرقية حول "مسكوكات المغرب المستقل"، في إطار فعاليات "وجدة عاصمة الثقافة العربية"، علاوة على تنشيطه لورشة بجامعة عبد المالك السعدي بالعرائش من أجل التعريف بتاريخ النقود وبالمهام الرئيسية للبنك. وقد امتد إشعاع المتحف على المستوى الدولي بتنشيطه لمؤتمر حول "تاريخ العلويين عبر النقود" الذي نظمه نادي ابن بطوطة - بروكسل، وكذا بتوقيع شراكات لاستعارة مجموعات فنية مع متحف "بلوك للفن" في الولايات المتحدة و"متحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسط" في مرسييا.

وفي إطار مواكبة ورش الهوية المتقدمة، واصل البنك تعزيز وجوده على الصعيد المحلي واستغلاه على الشكل الأمثل. وهكذا، تواصلت الأشغال الرامية إلى تطوير الشبكة وبناء وكالات جديدة في مدينتي الرشيدية والداخلية. كما تم إطلاق ثلاثة مراكز لمعالجة العملة الائتمانية<sup>1</sup> في كل من سلا وتازة وسطات في إطار مخطط تخصص شبكة البنك.

على المستوى الدولي، شارك البنك في العديد من الفعاليات، بما في ذلك الاجتماعات الربيعية والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية، اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية واجتماع محافظي البنوك المركزية لدول اتحاد المغرب العربي. ونظم البنك أيضا ندوتين، الأولى حول تنظيم أنشطة هيئات تحويل الأموال والإشراف عليها، بمشاركة مع المعهد الأفريقي للتحويلات المالية، والثانية بشراكة مع خالف الشمول المالي (AFI) حول "الخدمات المالية الرقمية - الابتكارات في الشمول المالي الرقمي".

بالإضافة إلى ذلك، استضاف مركز التكوين التابع للبنك ثلاث ندوات حول مواضيع متخصصة<sup>2</sup>، بمشاركة مع مؤسسات مالية دولية وبنوك مركزية، استفاد منها حوالي مائة إطار من البنك والبنوك المركزية الشريكة.

في مجال التعاون الدولي، واصل البنك تعزيز وتكثيف علاقاته مع البنوك المركزية، فبالإضافة إلى انضمامه إلى جمعية البنوك المركزية الإفريقية في 9 غشت 2018 وتنظيم لقاء حول النوع في مالقة بشراكة مع بنك إسبانيا، تميزت السنة بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع البنوك المركزية لفرنسا وقطر والبرتغال وتونس. علاوة على ذلك، وفي إطار مواصلته لسياسة تبادل التجارب والخبرات، نظم البنك 19 لقاء دراسيا لفائدة مجموعة من الأطر من عدة بنوك مركزية، كما استضافت مؤسستنا، من جانبها، 9 زيارات دراسية و 4 بعثات للمساعدة التقنية.

<sup>1</sup> يتجلى الهدف من إنشاء ثلاث مراكز لمعالجة العملة الائتمانية إلى ضمان معالجة مثلى للأوراق النقدية على الصعيد الوطني. ستتولى هذه المراكز تزويد جميع مناطق المملكة بالقطع النقدية، ويهدف البنك من خلال هذا المشروع إلى تحقيق مكاسب كبرى فيما يخص تكاليف النقل والتخزين وأجال المعالجة.

<sup>2</sup> تطرقت هذه الندوات للمواضيع التالية: ممارسات الرقابة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة مخاطر الائتمان وسياسة الصرف.



## 4.2 الموارد

### 1.4.2 الموارد البشرية

في نهاية سنة 2018، بلغ مجموع مستخدمي بنك المغرب 2235 مستخدمًا، 61% منهم يشتغلون بوظائف "المهن" و39% بوظائف "الدعم". ويتراوح متوسط أعمار مستخدمي المؤسسة 41 سنة، مع متوسط أقدمية 14 سنة. وتمثل النساء على العموم 40% من مجموع المستخدمين، إلا أنهن يشكلن الأغلبية في بعض مديريات المهن، مع العلم أن المساواة مكرسة على مستوى اللجنة المديرية. وتجدر الإشارة أن البنك جعل المساواة المهنية بين الرجل والمرأة قاعدة رئيسية في عمله وأدرجها ضمن أهداف مخططة الاستراتيجية 2019-2023.

ومن خلال التركيز على تنمية ورفاه مستخدميه، واصل البنك جهوده في مجال التكوين وتطوير المهارات والحركية وتعزيز المهارات القيادية.

وساعد التكوين في دعم الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للبنك، من خلال الدمج والتطوير المستمر للكفاءات الداخلية.

وساعد التكوين في دعم الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للبنك، من خلال الدمج والتطوير المستمر للكفاءات الداخلية. وبالتالي، تم تسجيل أكثر من 3100 مشاركة في أنشطة التكوين، استفاد منها 57% من مستخدمي المؤسسة، بمتوسط 9 أيام من التدريب لكل مستخدم مستفيد. كما تم إعداد دورات تكوينية متخصصة بهدف صقل الخبرات (دورات متخصصة، دورات تكوينية تمنح فيها شهادات، إلخ) لفائدة 350 مشاركًا.

فيما يتعلق بالتشغيل، تمكن البنك من إدماج 128 مستخدمًا جديدًا في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك، مكنت الحركة الداخلية من تغطية 49% من احتياجات البنك، أي أن ما يزيد عن 120 مستخدمًا تمكنوا من إثراء مساراتهم المهنية وإغنائها بكفاءات جديدة.

ومن أجل توفير بيئة تسمح للمستخدمين بالتطور في فضاء عمل محفز ومريح، انخرط البنك في دينامية لتطوير القيادة وتعزيز مبدأ التعاون في العمل. ففي سنة 2018، تم إدراج دورة تكوينية لتحسين المؤهلات القيادية التي تركز على التطوير الشخصي، واستفاد منها 60 مديرًا/مسؤولًا من الإدارة الوسطى والعلوية. كما تم تنظيم أنشطة لتعزيز "تماسك الفرق" بين الوحدات من أجل توطيد العلاقات وتعزيز الكفاءات الجماعية. وقد كانت هذه الأنشطة بمثابة فرصة لأكثر من مائة مسؤول/مدير للتعرف عن كثب على طبيعة علاقاتهم وأسلوبهم في التواصل بغية تحقيق التطوير الذاتي.

ولا يزال بنك المغرب يولي أهمية خاصة لسياسته المتعلقة بالتواصل الداخلي بهدف تسهيل الولوج إلى المعلومات ومشاركتها وتعزيز ثقافة الانتماء. فألى جانب الفعاليات التعليمية والثقافية العديدة التي تم تنظيمها لفائدة أطفال المستخدمين، لم يتوانَ بنك المغرب عن استخدام وسائل التواصل الداخلي لتداول مستجداته بهذا الشأن. وكما جرت العادة، التقى أطربنك المغرب في "يوم الأطر" الذي نظم يوم 18 يناير 2019، والذي خصص لتقييم إنجازات السنة المنصرمة ولتقديم طموحات البنك في إطار مخططة الاستراتيجية الجديدة.

واستمراراً لسياسته الرامية إلى تعزيز رفاه مستخدميه، واصل البنك إغناء عرضه المرتبط بمراكز الاصطياف من خلال تحديث مركزي طنجة ومراكش. وواصل البنك أيضا السهر على مراقبة الظروف الصحية لمستخدميه، حيث نظم أكثر من 6400 استشارة طبية، وحملات وقائية استفاد منها أكثر من 472 مستخدما بالإضافة إلى مراقبة طبية استفاد منها حوالي 330 مستخدما.

## 2.4.2 الاستراتيجية الرقمية وأنظمة المعلومات

إدراكاً منه لأهمية أنظمة المعلومات والدور الحاسم الذي تلعبه في تنفيذ مهامه، قام بنك المغرب بتحسين شامل لهذه الأنظمة، في إطار برنامج التحول الرقمي الذي يهدف إلى استغلال الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية. وذلك بهدف مواكبة تطور أنشطته ومشاريعه مع تعزيز آليات السلامة الجسدية والأمن الإلكتروني.

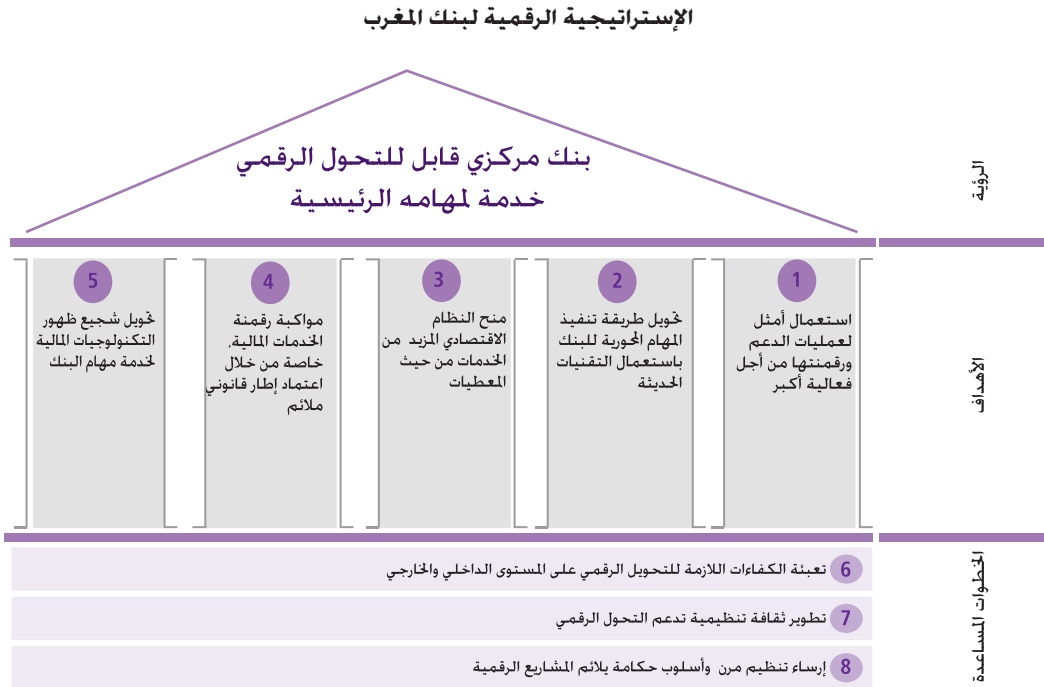
على المستوى الداخلي، تهدف الاستراتيجية الرقمية، في جزء منها، إلى تبسيط وتخويل عملياته، فعلى مستوى وظائف "الدعم"، ستعلق الأمر بالتشغيل الآلي للأنشطة اليدوية ذات القيمة المضافة المنخفضة التي تستهلك موارد معبئة مهمة، وذلك في إطار إعادة هندسة شاملة ستعزز أيضا من نجاعتها. وسيشمل هذا الأمر عملية جمع البيانات وتعزيز موثوقيتها ونشرها، باعتبارها محورية لأعمال البنك وبالنظر إلى أهميتها في دعم قرارات سياساته.

وسيمكّن استخدام أحدث التقنيات في إطار تنفيذ مهام البنك الأساسية إلى تعزيز قدرته على معالجة وتحليل المزيد من البيانات المنبثقة من منظومته. كما ستسهل البيانات الضخمة "Big Data" والذكاء الاصطناعي عملية استغلال هذه البيانات وستسمح للفرق بتركيز خبرتها على الأنشطة الجوهرية للمهنة.

إلى جانب ذلك، من شأن هذه التحولات أن تعمل على إثراء نظام المعلومات الخاص بالبنك وتحسين جودة وموثوقية البيانات المنتجة وإمكانية الوصول إليها داخليا سواء من قبل المستخدمين أو من قبل المستعملين خارج المؤسسة، خاصة صناعات القرار في القطاعين العام والخاص والباحثين الأكاديميين.

على المستوى الخارجي، ولما وكبة التحويل الرقمي للخدمات المالية وظهور تكنولوجيات جديدة مثل التكنولوجيا المالية FinTech، سيعمل البنك جاهدا من أجل وضع نظام أكثر مرونة وتكيفاً، بالإضافة إلى إطار ملائم للمخاطر الناشئة عنها. وذلك بهدف حماية الزبناء وضمان النزاهة المالية والمتانة التشغيلية، بما في ذلك على مستوى الشبكة الإلكترونية.

ولفهم التقنيات الجديدة بشكل أفضل وبالتالي تعجيل استخدامها، سيقوم البنك بتطوير "مختبر للابتكار" منفتحاً على منظومة التكنولوجيا المالية ستتمثل مهمته في تعزيز بزوغ أفكار مبتكرة ذات قيمة مضافة لمهام البنك. كما سيقوم البنك بوضع سياسة لوكالة التكنولوجيا المالية من أجل تحسين تقديم الخدمات المالية وتسريع الشمول المالي.



## 3.4.2 المسؤولية الاجتماعية

لا يزال البنك يضع التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في صميم نهجه وعملياته. في هذا السياق، ركزت الإجراءات التي تم تنفيذها بالخصوص على نشر ميثاق البنك الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات (RSE). ووضع آلية الرصد في مجال التنمية المستدامة، وإعداد دراسة حول إمكانية منح علامة الجودة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، ووضع اللمسات الأخيرة على حصيلة "الكاربون" (انبعاث غازات الكاربون المسببة للاحتباس

الحراري) الخاصة بموقع دار السكة. واستمرار مشروع تعميم نهج "الصحة والسلامة والبيئة" على مختلف وكالات البنك. ووضع ميثاق خاص بموردي بنك المغرب يعمل على إدماج بعض المبادئ المتعلقة بهذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تكريس هذا التوجه، عمل البنك في إطار خطته الاستراتيجية الجديدة على خلق منصب خاص بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات على مستوى تنظيمه.

وفي إطار أشغال برنامج "الجودة، الصحة والسلامة في العمل والبيئة (QSE)". وأصل البنك العمل على توفير الطاقة من خلال تطبيق نظام إدارة الطاقة على مستوى دار السكة، وذلك من خلال إدخال سياسة طاقة خاصة بالبنك، تأخذ في الاعتبار خصوصياته والمتطلبات القانونية وأنظمة الإدارة المعمول بها.

أما في ما يتعلق بنظام الإدارة المتكاملة (SMI)، فقد تمحورت الجهود المبذولة حول تحسين ومواءمة هذا النظام مع متطلبات النسخ الجديدة من معايير الجودة (ISO 2015) وتُوّجت بالإبقاء على تصديق بنك المغرب طبقا لمعايير ISO 9001 و ISO 14001 و OHSAS 18001.

# الجزء 3

## التقرير المالي للبنك

في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها. تم استثناء المعطيات الماكرو اقتصادية من مختلف الإصدارات الاقتصادية والنقدية والمالية.



## 1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2018<sup>(1)</sup>

### 1.1.3 الحصيلة

في 31 دجنبر 2018، بلغت الحصيلة الإجمالية للبنك ما قدره 312 725 033 ألف درهم مقابل 295 374 535 ألف درهم سنة من قبل، أي بارتفاع بنسبة 6%.

وحسب العمليات الرئيسية، جاء هذا التغير نتيجة، من جهة، لتنامي التداول النقدي بنسبة 7% ليصل إلى 248 477 842 ألف درهم، كما يعكس، من جهة أخرى، تدني العمليات مع الخارج بنسبة 4% إلى 209 796 689 ألف درهم ومع الدولة بنسبة 32% ليلبغ 2 307 338 ألف درهم، خاصة بفعل تدني الموجودات في الحساب الجاري للخرزينة (452 -672 ألف درهم)، إلى جانب ذلك، ارتفعت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان بشكل قوي، إذ انتقلت من 18 428 107 - ألف درهم إلى 43 857 909 - ألف درهم، على إثر تزايد تدخلات البنك في السوق النقدية لمواجهة تفاقم عجز السيولة.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم (منها)
7	231 783 652	248 477 842	التداول النقدي
-4	-219 310 119	-209 796 689	عمليات مع الخارج
-32	2 307 338	1 576 337	عمليات مع الدولة
<-100	-18 428 107	-43 857 909	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
0,4	2 432 864	2 442 930	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك

خصوم-أصول

### 2.1.3 النتيجة

بلغ صافي نتيجة البنك في متم سنة 2018 ما قدره 985 287 ألف درهم، ليسجل بذلك تراجعاً بنسبة 6%، يشمل تحسن نتيجة الأنشطة وارتفاع التكاليف العامة للاستغلال.

بذلك، شهدت المداخل الصافية لعمليات تدبير احتياطات الصرف نمواً بواقع 18% لتصل إلى 1 682 268 ألف درهم، خاصة بفعل ارتفاع نسب مردودية الأصول بالدولار وتراجع التكاليف المرتبطة بالتوظيفات بالعملة الأجنبية بنسبة 30% لتصل إلى 1 340 455 ألف درهم.

1 ترد بالإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية تفاصيل أوفى عن تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، ولأغراض التحليل، تمّ في هذا الجزء من التقرير تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف

وعرفت نتيجة عمليات السياسة النقدية نموا ملحوظا (+51%) لتبلغ 1 389 378 ألف درهم. على إثر زيادة حجم تدخلات البنك في السوق النقدية.

في المقابل، انخفضت نتيجة باقي العمليات بنسبة 40% لتصل إلى 548 165 ألف درهم. ارتباطا بالأساس بتراجع كل من عمولات الصرف (106 072 - ألف درهم) وهامش الوساطة الذي انخفض من 145 948 ألف درهم في متم سنة 2017 إلى 11 409 ألف درهم.

#### جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2017	2018	بالآلاف الدراهم
18	1 426 049	1 682 268	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
51	918 284	1 389 378	نتيجة عمليات السياسة النقدية
-40	916 170	548 165	نتيجة العمليات الأخرى
<b>11</b>	<b>3 260 503</b>	<b>3 619 811</b>	<b>نتيجة الأنشطة</b>
10	-1 641 333	-1 802 101	التكاليف العامة للاستغلال
<b>12</b>	<b>1 619 170</b>	<b>1 817 711</b>	<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>
<-100	72 786	-252 332	نتيجة غير جارية
-11	-649 049	-580 092	ضريبة على النتيجة
<b>-6</b>	<b>1 042 906</b>	<b>985 287</b>	<b>نتيجة صافية</b>



## 2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

### 1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2018

2017	2018	إيضاحات	بآلاف الدراهم
8 596 562	8 731 475	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
226 510 350	216 223 579	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
44 722 540	52 394 684		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
178 239 660	160 298 056		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
3 548 150	3 530 840		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
9 846 591	9 863 989	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 152 611	2 152 196		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 317 075	7 308 650		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
376 905	403 143		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		- تسبيقات تعاقدية
-	-		- تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		- مساعادات مالية أخرى
42 209 670	69 367 897	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
-	-		- قيم مستحقة
42 152 864	69 302 257		- تسبيقات للبنوك
56 806	65 640		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
5 114 561	5 452 636	5	أصول أخرى
3 096 800	3 085 457	6	قيم ثابتة
295 374 535	312 725 033		مجموع الأصول

## 2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2018

2017	2018	إيضاحات	بآلاف الدراهم
<b>231 783 652</b>	<b>248 477 842</b>	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
228 591 884	245 135 550		- أوراق بنكية متداولة
3 191 768	3 342 291		- قطع نقدية متداولة
<b>8 476 715</b>	<b>8 492 088</b>	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
8 476 715	8 492 088		- التزامات بالعملات الأجنبية
<b>230 932</b>	<b>223 686</b>	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
222 578	213 543		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
8 354	10 143		- التزامات أخرى
<b>30 619 347</b>	<b>31 659 471</b>	10	ودائع والتزامات بالدرهم
1 888 850	1 216 398		الحساب الجاري للخبزينة العامة
23 781 564	25 509 987		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
23 781 564	25 509 987		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 921 892	1 598 074		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3 027 042	3 335 011		- حسابات أخرى
<b>10 232 029</b>	<b>9 889 337</b>	11	خصوم أخرى
<b>7 459 290</b>	<b>7 468 935</b>	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
<b>5 529 664</b>	<b>5 528 387</b>	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطيّات
26 140	27 046		- مرحل من جديد
2 184	0		- رساميل ذاتية أخرى
<b>1 042 906</b>	<b>985 287</b>		نتيجة صافية للسنة المالية
<b>295 374 535</b>	<b>312 725 033</b>		مجموع الخصوم

## 3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2018

2017	2018	إيضاحات	بآلاف الدراهم
عمليات الصرف بالناجز			
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
عمليات الصرف لأجل			
-	-		العملات المتوقعة خصيلها لأجل
-	-		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
1 679 310	6 428 495	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
505 629	-		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
504 553	-		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
41 128 646	70 599 743		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
13 462 900	10 025 700		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
3 656 100	2 753 697		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
12 789 755	9 524 415		تسبيقات من المتوقعة منحها
363 851	5 458 712		سندات أجنبية متوقعة خصيلها
-	2 102 925		سندات أجنبية متوقعة تسليمها
		15	التزامات أخرى
47 989	58 583		ضمانات محصلة على الصفقات
825 609	846 161		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
35 300	32 165		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

## 4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2018

2017	2018	إيضاحات	بآلاف الدراهم
<b>5 538 620</b>	<b>5 431 819</b>		<b>العائدات</b>
2 917 861	2 681 949	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
956 308	1 422 337	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
12 958	13 374	18	فوائد محصلة أخرى
844 960	608 351	19	عمولات محصلة
120 499	156 006	20	عائدات مالية أخرى
271 242	225 852	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
27 477	17 826	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدامات
316 721	297 623	23	مؤونات مسترجعة
70 595	8 501	24	عائدات غير جارية
<b>4 495 714</b>	<b>4 446 532</b>		<b>التكاليف</b>
77 778	184 384	25	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
271 095	326 354	26	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
16 609	32 471	27	عمولات منوحة
1 645 436	1 063 238	28	تكاليف مالية أخرى
739 420	988 860	29	تكاليف خاصة بالموظفين
250 114	243 702	30	شراء المواد والأدوات
321 385	352 911	31	تكاليف خارجية أخرى
522 696	419 450	32	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
2 132	255 072		تكاليف غير جارية
649 049	580 092	33	ضريبة على النتيجة
<b>1 042 906</b>	<b>985 287</b>		<b>نتيجة صافية</b>

## 5.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

### 1.5.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجمدة وغيرها، والمقتضيات الخاصة بتقييم عملياتها المالية.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 55 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

### 2.5.2.3 طرق التقييم

#### عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

#### الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وطبقاً لهاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائماً بحد أدنى لا يقل عن 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب.

في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من الحد الأدنى. يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية. وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة. ويودع في حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف». أما إذا تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، فيمكن تحويل الأموال إلى حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» إلى الخزينة عندما يتجاوز رصيد حساب «تقييم احتياطيات الصرف» الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

## السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها. وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

**محفظة المعاملات:** تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

**محفظة الاستثمار:** تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة.
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2018، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

**محفظة التوظيف:** تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحويلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حياة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، ولا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر تسديدها، مع احتساب الفوائد: ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقاً طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

### موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير، والتي تتم مراقبتها من طرف مصالح البنك.

### الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

#### جدول 5.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكتبي

#### الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

#### المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج)؛
- القطع النقدية التذكارية

تُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.



أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُقيّد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسوم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

### 6.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

تهدف منظومة تدبير المخاطر المالية إلى تحديد ومراقبة والتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بعمليات توظيف احتياطات الصرف، بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.

ولتحقيق هذا الهدف، تركز عملية تدبير المخاطر داخل بنك المغرب على إطار تنازلي للحكامة يحدد بشكل واضح المهام والمسؤوليات.

بذلك، يتولى مجلس البنك المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف وتحمل المخاطر، كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتقوم اللجنة النقدية والمالية، التي يرأسها السيد الوالي، بالإشراف على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي وبالمصادقة، سنويا، على الاستراتيجية التي تقترحها الوحدة المكلفة بتدبير احتياطات الصرف. أما لجنة المخاطر التشغيلية والمالية، التي يرأسها المدير العام، فتقوم بدراسة دورية لمؤشرات المخاطر والأداء المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف.

وجُمع في رسالة دورية صادرة عن البنك كافة الأهداف ومبادئ التوظيف ومحيط الاستثمار والحدود حسب فئة الأصول وقواعد الأهلية ومركز الجهات المصدرة والمقابلة إلى جانب شروط التوظيف المحولة.

### تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف في ما يلي:

#### • خطر الائتمان، ويقصد به:

\_ من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.

\_ ومن جهة أخرى، خطر تراجع نقطة الائتمان لدى طرف مقابل، الممنوحة من طرف إحدى أو عدة وكالات التنقيط.

• خطر السوق، أو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو الصرف.

- خطر السيولة الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل بخسارة هامة في الرأسمال.

## تدبير المخاطر المالية

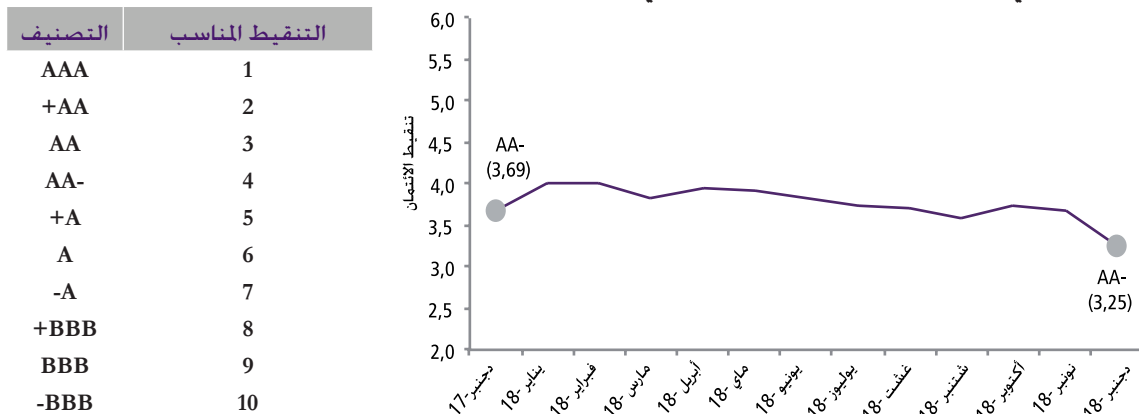
### خطر الائتمان

يسهر بنك المغرب على التأكد من مطابقة التوظيفات التي تتم في إطار تدبير احتياطات الصرف للهدفين الرئيسيين الذين سطرهما، ألا وهما الأمن والسيولة. فالإلى جانب معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، يلجأ البنك إلى أدوات أكثر دقة من أجل تدبير مخاطر الائتمان. ويتعلق الأمر بحدود التعرض التي تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمرکز. وتتجلى مختلف فئات الحدود المطبقة، والتي يتم تتبعها، في تنقيط الائتمان وفئة الأصول وخطر البلد. وخطر الجهة المصدرة وخطر الطرف المقابل.

وبالإضافة إلى الآليات المذكورة وبغية إنجاز تقييم أفضل للتعرض الإجمالي لخطر الائتمان على صعيد احتياطات الصرف، يتم يوميا حساب وتتبع مؤشر موجز (التصنيف الخاص بخطر الائتمان). وتتمثل المقاربة المتبعة في اعتماد تصنيفات وكالات التنقيط الثلاث الرئيسية (S&P, Moody's et Fitch)، التي تخصص لها نقط مشفرة بنظام لمعادلة النقطة/التصنيف بالنسبة لكل مستوى من التنقيط. هكذا، يتم حساب متوسط النقطة الذي يمكن من تقييم الخطر سواء أحياديا أو إجماليا.

خلال السنة، تحسنت جودة ائتمان الأصول المحوزة إذ انتقل تنقيط خطر الائتمان من 3,69 في متم سنة 2017 إلى 3,25 في نهاية سنة 2018، لتحافظ بذلك على متوسط تصنيفها «AA». ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع حصة السندات السيادية الأمريكية (المصنفة AAA). بفعل التوظيفات الجديدة التي تم إنجازها على مستوى شريحة فائض الاحتياطي."

رسم بياني 1.2.3: تطور مستوى خطر الصرف في الاحتياطات الإجمالية



## مخاطر السوق

يتولى البنك تدبير خطر السوق باستعمال منظومة مرجعية للمحافظ على مستويات عديدة وكذا باعتماد الفوراق المرخصة فيما يتعلق بهذه المحافظ المرجعية. كما تتجلى عملية تدبير خطر السوق الإجمالي في التأكد من أن لا تتكبد أية محفظة للتوظيف خسائر في مستويات ثقة حدرة معينة.

ويتم يوميا تحليل مدى التعرض لمخاطر السوق، المتعلقة بكافة محافظ التوظيف، ومدى مطابقتها لتدبير المحافظ للإطار الخاص بخطر السوق، وذلك باستعمال نظام المعلومات الخاص بالبنك، ولقياس مدى التعرض لمخاطر السوق، تُعتمد مؤشرات مختلفة، أبرزها المدة والحساسية والخطر المحتمل لوقوع خسارة قصوى VaR (القيمة المعرضة للخطر)، إلى جانب تقلب الأداء في المحافظ المرجعية Tracking error (تتبع الأخطاء).

### 7.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

#### إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

بموجب المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية.

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق، وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم<sup>(1)</sup> احتياطات الصرف، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

واصل مقابل قيمة الموجودات والتوظيفات بالذهب ارتفاعه ليصل إلى 8 731 475 ألف درهم سنة 2018، ارتباطا على الخصوص بارتفاع قيمة سعر أوقية الذهب بنسبة 1,5% ليستقر في 12 280 درهم في نهاية دجنبر 2018. أما مخزون الذهب الذي يحوزه بنك المغرب، فقد بقي تقريبا دون تغيير في 711 032 أوقية (أي ما يعادل 22 طنا)، منها 250 ألف أوقية موظفة في الخارج، عوض 680 ألف سنة 2017.

1 لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه تخصيصه لأي استعمال آخر.

## جدول 6.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2017	2018	
12 096	12 280	ثمن أوقية ذهب بالدرهم <sup>(1)</sup>
710 712	711 032	الكمية بأوقية الذهب
8 596 562	8 731 475	القيمة السوقية <sup>(2)</sup>
22,10	22,11	مخزون الذهب (بالطن)

(1) سعر الذهب/الدرهم المغربي.  
(2) بالآلاف الدراهم.

## إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

ويعتقد الماد المشار إليها أعلاه، يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والتي تتم حيازتها على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

## جدول 7.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة %	2017	الحصة %	2018	بآلاف الدراهم
8	16 997 789	8	17 190 648	حسابات تحت الطلب
10	23 527 587	14	31 018 797	حسابات لأجل
14	31 476 987	24	51 287 243	سندات التوظيف <sup>(1)</sup>
64	144 570 491	50	109 010 813	سندات الاستثمار
1	2 192 182	-	-	سندات المعاملات
3	7 745 313	4	7 716 078	موجودات وتوظيفات أخرى <sup>(2)</sup>
100	226 510 350	100	216 223 579	المجموع

<sup>(1)</sup> بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

<sup>(2)</sup> تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

جدول 8.2.3: التوزيع حسب العملة

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-6	138 126 030	130 198 846	الأورو
-3	87 397 283	84 815 369	الدولار الأمريكي
23	987 037	1 209 365	عملات أخرى
-5	226 510 350	216 223 579	المجموع

جدول 9.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي (\*)

2017	2018	
%22	%38	أقل من أو تساوي سنة
%78	%62	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(\*) لسندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا. بما فيها شهادات الإيداع.

في سنة 2018، تراجعت الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية بنسبة 5% لتصل إلى 579 216 223 ألف درهم. لتتخفف بذلك حصة هذا البند في أصول البنك من 77% إلى 69%. ومن حيث التوزيع، تبقى سندات الدين هي المهيمنة بحصة 74%. وقد ارتفعت محفظة التوظيفات الخاصة بهذا البند بنسبة 63% لتصل إلى 51 287 243 ألف درهم. فيما تراجعت محفظته الاستثمارية بنسبة 25% إلى 109 010 813 ألف درهم. ويعكس هذا التغير استراتيجية التدبير التي تم اعتمادها سنة 2018، والتي تدعو إلى تكوين محفظة جديدة "قيمة السوق-MTM" داخل فائض الاحتياطات. من خلال إعادة تخصيص عائدات المحفظة "المحفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق-HTM".

ولتدبير الموجودات بالأورو، حافظ البنك على موقعه في السوق النقدية. بالنظر إلى عدم جاذبية التوظيفات السندية المحررة بهذه العملة (نسب سلبية إلى حد كبير مقارنة ببعض التوظيفات النقدية). بذلك، تنامت التوظيفات في السوق النقدية بنسبة 32% لتبلغ 31 018 797 ألف درهم. لتصل بذلك حصتها إلى 14% سنة 2018 مقابل 10% سنة من قبل.

### إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سجل هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا طفيفا ليصل إلى 9 863 989 ألف درهم. ارتباطا على الخصوص بأداء القسط الأخير برسم مساهمة بنك المغرب في رفع رأسمال صندوق النقد العربي.

#### الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (1,18%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويتكون من:

– الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (1 960 312 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الرسمية لبنك المغرب. وفي سنة 2016، أدى هذا الأخير مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، الذي يمثل حصته (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لخصص المساهمة في هذا الصندوق.

جدول 10.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
			الأصول
-0,02	2 152 611	2 152 196	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-0,1	7 317 075	7 308 650	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
<b>-0,1</b>	<b>9 469 687</b>	<b>9 460 846</b>	<b>المجموع</b>
			الخصوم
0,1	7 459 290	7 468 935	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-3	199 280	192 942	حسابات رقم 1 و2
<b>0,04</b>	<b>7 658 569</b>	<b>7 661 878</b>	<b>المجموع</b>

– الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (191 883) ألف درهم، وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي، والمودع في "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

• موجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي.

في متم سنة 2018، تراجع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة بمقدار 8 425 ألف درهم ليصل إلى 7 308 650 ألف درهم، بفعل التراجع الطفيف لعدد وحدات حقوق السحب الخاصة إلى جانب تغيرات أسعار كل من حقوق السحب الخاصة (2,3%-) والدولار الأمريكي (2,5%+). وخلال هذه السنة، دفع بنك المغرب إلى صندوق

النقد الدولي مبلغ 2 209 140 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 29 394 ألف درهم) برسم عمولة الاكتتاب المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة. مقابل 5 969 160 وحدة سحب خاصة (79 800 ألف درهم) السنة الماضية.

ويشمل جانب خصوم الحصيلة بند "مخصصات حقوق السحب الخاصة" الذي يوافق القيمة بالدرهم لهذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم. تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات. في سنة 2018، ظلت هذه الأخيرة دون تغيير مقارنة بالسنة الماضية بما حيث ناهزت 561,42 مليون من حقوق السحب الخاصة. فيما ارتفع مقابل قيمتها إلى 7 468 935 ألف درهم (9 646 ألف درهم). ارتباطا بالتغيرات المذكورة سابقا. والتي همت أسعار الدولار وحقوق السحب الخاصة.

#### الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية. ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 979 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة. ويتحمل البنك 10,10 مليون دينار عربي (403 143 ألف درهم) عوض 9,46 مليون دينار عربي سنة 2017. على إثر أداء البنك للدفعة الثالثة (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي. والتي كان تحريرها من طرف الدول الأعضاء مبرمجا خلال الفترة الخماسية 2014-2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي. منها 9,11 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات. والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

#### إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وشهدت سنة 2018 استمرار تفاقم عجز السيولة البنكية، خاصة بفعل تنامي التداول النقدي وتراجع احتياطات الصرف، مما دفع بالبنك إلى الرفع من حجم تدخلاته في السوق النقدية.

ويتضح من تحليل تطور هذا العجز وجود أربع مراحل:

• تراجع طفيف في الفصل الأول من السنة إلى 46,8 مليار درهم، كمتوسط شهري، مقابل 48,6 مليار درهم في الفصل الذي سبق، ارتباطا بتقوم احتياطات الصرف؛

• تفاقم عجز سيولة البنوك إلى 58,3 مليار درهم خلال الفصل الثاني، نتيجة لتنامي التداول النقدي وكذا لتراجع احتياطات الصرف؛

• استمرار تفاقم عجز السيولة بين يوليوز وشتنبر ليسجل ذروته في شهر غشت ويبلغ 76,3 مليار درهم في المتوسط، مما يعكس على الخصوص الارتفاع الموسمي للتداول النقدي، وبدرجة أقل، تراجع احتياطات الصرف.

• تراجع عجز السيولة تدريجيا في باقي السنة، موازاة مع تراجع العملة الائتمانية وارتفاع احتياطات الصرف، مما دفع البنك إلى تقليص تدخلاته في السوق النقدية إلى 69 302 257 ألف درهم في نهاية السنة، موزعة على الشكل التالي:

- 67 002 257 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي (2,25% منذ مارس 2016).

- 2 300 000 ألف درهم برسم ثلاثة قروض مضمونة مدتها سنة، وتندرج هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم وضعه في دجنبر 2013.

جدول 11.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2017	2018	بالآلاف الدراهم
72	39 002 864	67 002 257	عمليات إعادة الشراء
72	39 002 864	67 002 257	التسبيقات لمدة 7 أيام
-	-	-	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-27	3 150 000	2 300 000	القروض المضمونة
64	42 152 864	69 302 257	المجموع



## إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد ارتفع هذا البند بنسبة 7% من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 5 114 561 ألف درهم إلى 636 452 ألف درهم.

## إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

جدول 12.2.3: القيم الثابتة

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
2	732 977	747 806	قروض ثابتة
-0,03	439 685	439 557	سندات المساهمة و استخدامات ماثلة
4	6 414 906	6 685 630	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
<b>4</b>	<b>7 587 569</b>	<b>7 872 992</b>	<b>القيم الثابتة الإجمالية</b>
7	-4 490 769	-4 787 536	الاستخدامات والخصصات
<b>-0,4</b>	<b>3 096 800</b>	<b>3 085 457</b>	<b>القيم الثابتة الصافية</b>

تراجعت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك إلى 3 085 457 ألف درهم، أي بمقدار طفيف لا يتجاوز 11 343 ألف درهم. ويشمل هذا التغير ارتفاع القيم الثابتة الإجمالية بواقع 285 424 ألف درهم وتنامي الاستخدامات والمؤونات بقيمة إجمالية تساوي 296 767 ألف درهم.

## سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

ظلت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة لبنك المغرب شبه مستقرة، من سنة لأخرى، في مبلغ 439 557 ألف درهم في متم سنة 8102.

## جدول 13.2.3: سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

التغير % (3)	القيمة الحاسبية الإجمالية 2017	2018				بآلاف الدراهم
		الحصة	الوضعية الصفافية (2)	القيمة الحاسبية الصفافية (1)	القيمة الحاسبية الإجمالية	
-	198 373			194 808	198 373	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية واستخدامات ماثلة (منها)
-	1 265	1,69	206 633	0	1 265	دار الضمان
-	4 000	20,00	297 270	4 000	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	50 000	12,50	394 074	49 200	50 000	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	59	5,92	2 453	59	59	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-	141 549			141 549	141 549	ديون متعلقة بمساهمات
<b>-0,1</b>	<b>241 313</b>			<b>233 009</b>	<b>241 184</b>	<b>السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية</b>
-	23 228	6,85	90 583 USD	23 228	23 228	يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)
-	519	0,02	469 330 EUR	519	519	سويفت (Swift)
-2,1	6 108	0,02	1 262 880 DA <sup>(4)</sup>	5 979	5 979	صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	1 138 893 USD	16 856	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	8,54	207 284 USD	167 837	175 142	إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	8,48	23 472 USD	18 590	19 460	إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
<b>-0,03</b>	<b>439 685</b>			<b>427 817</b>	<b>439 557</b>	<b>إجمالي سندات المساهمة و استخدامات ماثلة</b>

(1) تمت إعادة معالجة القيمة الحاسبية الإجمالية برسم المؤونات المكونة.

(2) الوضعية الصفافية للهيئات التي يساهم فيها البنك. معدة على أساس القوائم التركيبية لسنة 2017

(3) تغير القيمة الحاسبية الإجمالية بين 2017 و2018.

(4) الدينار العربي.

## أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 14.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2017	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2018
مباني تشغيلية	1 823 831	38 029	1 214	1 860 647
منقولات ومعدات تشغيلية	2 361 813	127 894	3 673	2 486 034
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	783 951	53 384	1 557	835 778
أصول مجسدة غير تشغيلية	784 604	2 011	1 607	785 007
أصول غير مجسدة	660 707	57 456	0	718 163
<b>المجموع</b>	<b>6 414 906</b>	<b>278 774</b>	<b>8 051</b>	<b>6 685 630</b>

في متم سنة 2018، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 685 630 ألف درهم، مرتفعة بمقدار 270 724 ألف درهم مقارنة بسنة 2017. وبلغت استثمارات السنة 278 774 ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

- 21% في مشاريع البنى التحتية والسلامة المعلوماتية وأنظمة المعلومات. وتهم هذه الأخيرة بالأساس تحسين نسخ مختلف وحدات النظام المدمج "INDIMAJ". وتطوير وظائف نظام "BACETE" على إثر إرساء نظام الصرف الجديد واقتناء الرخص الخاصة بتطبيق ORACLE.

- 14% في مشاريع (1) إعادة تهيئة وتوسيع مواقع البنك، خاصة منها الإدارة المركزية ووكالة طنجة ودار السكة (تشديد بناية خاصة بإنتاج البطائق التعريفية المؤمنة) و (2) بناء وكالتين جديدتين في كل من الداخلة والراشيدية.

- 46% من أجل تحديث آلات الإنتاج بدار السكة، وشراء الأثاث والمعدات الاعتيادية، خاصة تحديث الخط الثاني لإنتاج الأوراق النقدية، وتجديد المعدات المعلوماتية، إضافة إلى شراء الأثاث ومعدات المكاتب وآلات معالجة النقود الائتمانية والوثائق المؤمنة.

- 16% مخصصة بالأساس لتعزيز وتحديث المعدات الكهربائية وجهازات الأمن وأسلاك الشبكة والنجارة والتكييف والصباغة وتهيئة مختلف بنايات البنك (طابع تشغيلي وطابع اجتماعي).

وقد همت الانخفاضات، التي بلغت 8 051 ألف درهم، على الخصوص بيع وكالة بنك المغرب القديمة بالعيون، وهبات المعدات المعلوماتية وتفويت بعض التجهيزات التي لم تعد صالحة في مختلف مواقع البنك وكذا مختلف مراكز الاصطياف والتخييمات التابعة للبنك.

### إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وقد ارتفع التداول النقدي بنسبة 7% ليصل إلى 248 477 842 ألف درهم، ارتباطا بتنامي الطلب على النقد. ليمثل بذلك 79% من مجموع الحصيلة في متم سنة 2018، مقابل 78% سنة من قبل.

### إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك الأجنبية وغير المقيمين. وقد بلغت هذه الودائع 8 492 088 ألف درهم، متزايدة بشكل طفيف بنسبة 0,2%. بعد تراجعها بواقع 16% سنة 2017، ارتباطا بارتفاع التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

### إيضاح رقم 9: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2018، بلغت الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، التي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، ما مجموعه 192 942 ألف درهم، متراجعة بمقدار 7 246 ألف درهم.

ويعزى هذا التغير بالخصوص إلى تراجع التزامات بنك المغرب تجاه المؤسسات المالية الدولية (10 264 - ألف درهم).

جدول 15.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2017	2018	بالآلاف الدراهم
-4	222 578	213 543	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
6	18 982	20 211	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-5	203 596	193 332	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
21	8 354	10 143	التزامات أخرى
-3	230 932	223 686	المجموع

## إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخبزينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:
    - يؤدي عن الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,75%.
    - يطبق على الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس، أي 1,25%.
    - ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.
  - حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادة 25 من القانون الأساسي المذكور. ويحدد المبلغ الأدنى الإلزامي برسم هذا الاحتياطي في نسبة 4% من الودائع تحت الطلب لدى البنوك، بناء على قرار مجلس إبنك في يونيو 2016. وينبغي التقيد بالمبلغ الأدنى الإلزامي لهذا الاحتياطي في المتوسط خلال فترة الملاحظة. وبالنسبة للبنوك التي يفوق نمو جاري قروضها للمقاولات غير المالية المتوسط المسجل في القطاع، تؤدي عن المبلغ الاحتياطي الإلزامي الذي يفوق 2% نسبة 0,75%. طبقا للمقتضيات التي ينص عليها البنك.
  - ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:
    - عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,75%
    - تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخبزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس أي 1,25%.
- في سنة 2018، تزايد هذا البند بنسبة 3% إلى 31 659 471 ألف درهم، متأثرا على السواء بارتفاع موجودات البنوك المغربية بواقع 1 728 424 ألف درهم وانخفاض رصيد الحساب الجاري للخبزينة العمومية بما قدره 672 452 ألف درهم.

## جدول 16.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

النغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-36	1 888 850	1 216 398	الحساب الجاري للخبزينة العامة
7	23 781 564	25 509 987	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع
-17	1 921 892	1 598 074	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
10	3 027 042	3 335 011	حسابات أخرى
<b>3</b>	<b>30 619 347</b>	<b>31 659 471</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى بالأساس ما يلي:

• الدائنون المختلفون: يضم هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية.

وقد سجل هذا البند، في نهاية 2018، رصيذا قدره 719 838 ألف درهم، منها 309 968 ألف درهم برسم الديون تجاه الممولين.

وفيما يلي تفكيك هذه الديون حسب الآجال إلى يوم 31 دجنبر 2018، بمقتضى القانون رقم 32.10 المتعلق بآجال الأداء، والذي دخل حيز التنفيذ في 2013:

## جدول 17.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين

مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها				مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	بآلاف الدراهم
أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	أكثر من 90 يوما			تاريخ الإغلاق
444	33	-	41	233 011	233 528	سنة 2017
188	536	-	664	308 580	309 968	سنة 2018

• حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية؛

• المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل؛

• المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي متكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحقيقها. وقد تراجع مبلغها بواقع 78 503 ألف درهم ليصل إلى 109 270 ألف درهم. موازاة مع ذلك، تم استرجاع ما يعادل 70 000 ألف درهم من المؤونات التي تكوينها برسم سنوات 2014 إلى 2016 (150 000 ألف درهم) من أجل تغطية التزامات التقاعد. على إثر تنفيذ برنامج تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات 88-90 TV. أما المؤونة الخاصة بالغرانات المطبقة في حالة أداء المومنين بعد مرور أجل 90 يوما القانوني. طبقا للقانون 32.10 المذكور أعلاه، فقد تراجعت من 68 ألف درهم سنة 2017 إلى 54 ألف درهم سنة 2018 (انظر الجدول 3-2-3 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف)؛

• حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس أسعار الصرف في نهاية السنة، (انظر القسم 3-2-5 الخاص بأبرز القواعد المحاسبية وطرق التقييم).

وتحدد الاتفاقية الموقعة بين بنك المغرب والدولة كيفيات تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

#### جدول 18.2.3: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2018	2017	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	719 838	382 953	88
حسابات التسوية	200 007	178 281	12
مستوجبات بعد التحصيل	22 218	6 213	>100
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	109 270	187 773	-42
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	8 837 645	9 476 448	-7
<b>المجموع</b>	<b>9 889 337</b>	<b>10 232 029</b>	<b>-3</b>

#### إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تخوزه الدولة كاملا. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة، مع مراعاة الموافقة على ذلك بمقتضى نص تنظيمي.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطيات الخاصة، بمقتضى المادة 56 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2004، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

#### جدول 19.2.3: الرساميل الذاتية ومثلاتها

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
			منها
-	500 000	500 000	الرأسمال
-	5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات
-	500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
-	4 501 340	4 501 340	صناديق الاحتياطيات الخاصة
3	26 140	27 046	مرحل من جديد
-0,02	5 529 664	5 528 387	المجموع

### 8.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة

يسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، سواء المقدمة أو المحصلة. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

وتضم (1) الالتزامات بالعملة الأجنبية، و(2) الالتزامات على السندات، و(3) التزامات أخرى.

#### إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

##### جدول 20.2.3: عمليات الصرف

2017	2018	بآلاف الدراهم
1 679 310	6 428 495	عمليات الصرف - الودائع بالعملة الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة <sup>(1)</sup>
505 629	-	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
504 553	-	عملات أجنبية متوقع تسليمها

(1) يضم هذا البند العمليات الانتقالية للمفاضلة بين العملات التي تتم في يوم معين، في انتظار إتمامها بعد يومين، إلى غاية منتهى سنة 2018. لم يتم تقييد أية عملية مفاضلة في الحسابات.

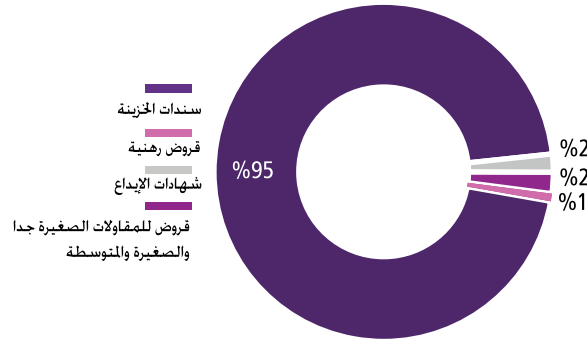


## إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ) والقدرات على التسبيق<sup>1</sup>.

جدول 21.2.3: التزامات على السندات

2017	2018	بآلاف الدراهم
41 128 646	70 599 743	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
13 462 900	10 025 700	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
3 656 100	2 753 697	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
12 789 755	9 524 415	تسبيقات من المتوقع منحها
363 851	5 458 712	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	2 102 925	سندات أجنبية متوقع تسليمها

رسم بياني 2.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة<sup>(\*)</sup>

<sup>(\*)</sup> ضمانات محصلة على التسبيقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية

## إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 22.2.3: التزامات أخرى

2017	2018	بآلاف الدراهم
47 989	58 583	ضمانات محصلة على الصفقات
825 609	846 161	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
35 300	32 165	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

1 تسبيقات محتملة لفائدة المشاركين في النظام المغربي للأداءات الإجمالية، من أجل تفضي حالات التجميد النظامية.

## 9.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

### إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

### جدول 23.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-32	9 168	6 228	التوظيفات بالذهب
-15	2 770 302	2 351 455	التوظيفات في سندات الاقتراض
>100	79 155	229 316	التوظيفات النقدية
77	46 366	82 007	ديون على صندوق النقد الدولي
1	12 870	12 943	فوائد أخرى (*)
<b>-8</b>	<b>2 917 861</b>	<b>2 681 949</b>	<b>المجموع</b>

(\*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية وعلى الموجودات.

عرفت الفوائد المترتبة عن هذه العمليات انخفاضا جديدا لتصل إلى 2 681 949 ألف درهم، أي ما يعادل 235 913 - ألف درهم مقارنة بسنة 2017، وتشمل:

- تراجع عائدات التوظيفات السنديّة بنسبة 15% إلى 2 351 455 ألف درهم، بفعل تدني تلك الخاصة بمحفظة الاستثمار بواقع 19% لتصل إلى 1 880 419 ألف درهم، وذلك ارتباطا بالاستراتيجية التدريجية المعتمدة للاستثمار في شريحة فائض الاحتياطات بغية مواكبة الارتفاع التدريجي لأسعار الفائدة الأمريكية، الذي سُجل طيلة السنة. في المقابل، تنامت أسعار الفائدة المطبقة على محفظة التوظيفات بنسبة 2% إلى 471 036 ألف درهم، بفعل ارتفاع مبلغها الجاري.

• استمرار ارتفاع الفوائد على التوظيفات النقدية التي بلغت 316 229 ألف درهم. مرتفعة بمقدار 150 161 ألف درهم مقارنة بسنة 2017. وذلك بفعل التأثير الإيجابي لكل من (1) ارتفاع نسب الفائدة بفعل رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك الفدرالي الأمريكي. و(2) تنامي المبالغ الجارية للتوظيفات بالذهب. وقد مكنت هاته العائدات من التعويض كليا عن التأثير السلبي لفوائد التوظيفات النقدية في منطقة الأورو (114 793 ألف درهم).

• تراجع التوظيفات بالذهب بنسبة 32% إلى 6 228 ألف درهم. ارتباطا بتراجع المبلغ الجاري لهاته التوظيفات وأسعار الفائدة المطبقة عليها.

• ارتفاع الفوائد المحصلة من ديون حقوق السحب الخاصة. والتي انتقلت من نهاية سنة إلى أخرى. من 46 366 ألف درهم إلى 82 007 ألف درهم. بفعل تزايد متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 41 نقطة أساس (0,93% سنة 2018 مقابل 0,52% سنة 2017).

### إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وقد بلغت هذه الفوائد 1 422 337 ألف درهم. مرتفعة مرة أخرى بواقع 466 029 ألف درهم. ارتباطا برفع البنك لحجم تدخلاته في السوق النقدية.

وفيما يلي الفوائد المحصلة حسب كل أداة رئيسية:

• التسبيقات لمدة 7 أيام. التي ارتفع متوسط مبلغها الجاري 60 171 910 ألف درهم. أفرزت فوائد قدرها 1 353 175 ألف درهم. أي بارتفاع بواقع 508 600 ألف درهم.

• عمليات القروض المضمونة التي وصل مبلغها الجاري إلى 2 928 194 ألف درهم. أفرزت 65 884 ألف درهم. متراجعة بمقدار 28 951 ألف درهم.

#### جدول 24.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

التغير %	2017	2018	بالآلاف الدراهم (منها)
-31	94 836	65 884	قروض مضمونة
60	844 574	1 353 175	تسبيقات لمدة 7 أيام
-82	16 880	3 063	تسبيقات لمدة 24 ساعة
<b>49</b>	<b>956 308</b>	<b>1 422 337</b>	<b>المجموع</b>

### إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية سنة 2018 ما مجموعه 13 374 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بمستواها المسجل في 2017.

### إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وقد تراجع مبلغ هذه العمولات في متم سنة 2018 بواقع 236 609 ألف درهم، نتيجة على الخصوص لتدني تلك الخاصة بعمليات الصرف (106 072 - ألف درهم) وبهامش الوساطة (134 539 - ألف درهم).

وقد أفرزت مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة 57 263 ألف درهم، بنمو بنسبة 6%. مما يعكس حضورا أقوى للخزينة في السوق الأولية لتمويل عجزها.

جدول 25.2.3: عمولات محصلة

التغير %	2017	2018	بالآف الدراهم
-17	629 124	523 051	عمولات عن عمليات الصرف
-92	145 948	11 409	هامش الوساطة
6	53 863	57 263	تدبير سندات الخزينة
4	16 025	16 628	عمولات أخرى
<b>-28</b>	<b>844 960</b>	<b>608 351</b>	<b>المجموع</b>

### إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية.

في متم سنة 2018، بلغت هذه العائدات 156 006 ألف درهم، متنامية بمقدار 35 507 ألف درهم مقارنة بسنة 2017، ارتباطا على الخصوص بما يلي:

- تنامي فوائض القيمة برسم تفويض التدبير إلى 57 069 ألف درهم، مقابل ناقص القيمة المسجل سنة 2017، والذي بلغ 30 353 ألف درهم نتيجة التأثير السلبي لتراجع سعر الدولار؛
- ارتفاع فوائض القيمة على سندات المعاملات بواقع 17 472 ألف درهم، نتيجة ارتفاع حجم هذه العمليات وتنامي الأسعار المطبقة بالدولار.
- انخفاض فوائض القيمة برسم تفويت سندات التوظيفات الأجنبية (29 132 - ألف درهم)، ارتباطا بعمليات تفويت أقل أهمية وبعملات توزيع التخفيضات على سندات الاستثمار (14 551 - ألف درهم) إثر تعليق التوظيفات في شريحة فائض الاحتياطيات.

جدول 26.2.3: عائدات مالية أخرى

بـآلاف الدرهم	2017	2016	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	11 028	40 159	-73
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	49 140	63 691	-23
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	57 069	-	-
فوائض القيمة على سندات المعاملات	31 246	13 774	>100
عائدات أخرى	7 522	2 874	>100
<b>المجموع</b>	<b>156 006</b>	<b>120 499</b>	<b>29</b>

### إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة. بما فيها جواز السفر البيومترى، والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك، وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي متم سنة 2018، بلغت هذه المبيعات 225 852 ألف درهم، متراجعة بمقدار 45 390 ألف درهم مقارنة بمستواها المسجل السنة الماضية، وذلك بفعل تراجع مبيعات الوثائق المؤمنة بنسبة 6% لتصل إلى 175 901 ألف درهم وبالتغيرات السلبية في المخزونات بقيمة 11 583 ألف درهم.

### إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 17 826 ألف درهم، أي بانخفاض قدره 9 651 ألف درهم، خاصة بفعل تأثير فترة الأساس ارتباطا بعملية السداد الأولى سنة 2017، حيث قامت البنوك التشاركية بأداء واجبات الانخراط في هذا النظام.

### إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل مبلغ المؤونات المسترجعة سنة 2018 ما قدره 297 623 ألف درهم، منها 192 240 ألف درهم تمثل استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية و70 000 ألف درهم تتعلق بالاسترجاع الجزئي للمؤونة المكونة لتغطية التزام التقاعد بمبلغ 150 000 ألف درهم، على إثر تنفيذ مخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات 88-90<sup>1</sup>TV هذه السنة (انظر الجدول 3-2-3 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف).

1 اعتمد البنك جدول الوفيات 88-90 TV سنة 2017 في تقييماته الاكتوارية لأنظمة الاحتياط الخاصة به، وذلك من أجل الحصول على حسابات ملائمة لأمد الحياة ومن أجل التقيد بالقوانين الاحترافية الوطنية، وقد بلغت تكلفة الانتقال إلى هذه الجدول 450 مليون درهم، حملها بنك المغرب ببرنامج تمويل يمتد على 5 سنوات، ابتداء من سنة 2018.

### إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية، غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. في نهاية سنة 2018، تراجعت العائدات غير الجارية لتبلغ 8 501 ألف درهم، منها 6 000 ألف درهم متأتية من تفويت أرض في ملكية البنك.

### إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

ارتفعت هذه الفوائد بمقدار 106 605 + ألف درهم لتنتقل من 77 778 ألف درهم إلى 184 384 ألف درهم، نتيجة تنامي:

- الفوائد السلبية على الودائع النقدية بالأورو بواقع 76 281 ألف درهم، والتي بلغت 114 793 ألف درهم متم سنة 2018، ارتباطا بتزايد التوظيفات النقدية بهذه العملة، وقد تم تعويض هذه الفوائد كاملة بعائدات الودائع بالدولار (انظر الإيضاح 16 من حساب العائدات والتكاليف).

- 30 324 ألف درهم من العمولات التي يؤديها البنك برسم مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه بلدا عضوا. وقد بلغت هذه الأخيرة 69 591 ألف درهم، ارتباطا بارتفاع نسبة الفائدة المؤداة عن حقوق السحب الخاصة.

### إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخبزينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم هاته الحسابات، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

في سنة 2018، بلغت الفوائد المؤداة على الاحتياطي النقدي 32 744 ألف درهم مقابل 38 007 ألف درهم في نهاية سنة 2017. أما تلك الممنوحة على الحساب الجاري للخبزينة، فقد تراجعت بنسبة 3% إلى 42 254 ألف درهم، بفعل تراجع متوسط المبلغ الجاري المؤدى عنه (-1%).

## جدول 27.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2017	2018	بالآلاف الدراهم (منها)
-14	38 007	32 744	حسابات الاحتياطي النقدي
27	221 223	280 455	حسابات أخرى (منها)
-3	43 471	42 254	الحساب الجاري للخبزينة العامة
<b>20</b>	<b>271 095</b>	<b>326 354</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

يتعلق الأمر بالعمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية للوساطة في عمليات الصرف. وقد ارتفعت هذه العمولات سنة 2018 إلى 32 471 ألف درهم، أي بنسبة 96% مقارنة بالسنة الماضية (16 609 ألف درهم). وذلك نتيجة تسجيل هامش وساطة سلبي هذه السنة بلغ مجموعه 21 973 ألف درهم.

## إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. منها على الخصوص، نواقص القيمة عند تفويت سندات التوظيف والتوزيع الزمني لكافآت سندات الاستثمار.

تراجعت هذه العائدات بمقدار 582 199 ألف درهم، لتنتقل من 1 645 436 ألف درهم إلى 1 063 238 ألف درهم. ويفسر هذا التغير على الخصوص بتراجع التوزيع الزمني لكافآت سندات الاستثمار (290 958 ألف درهم). خاصة بفعل تعليق توظيفات الحفظ "المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق- HTM". منذ سنة 2017. كما يفسر هذا التراجع بانخفاض نواقص القيمة المسجلة، بتاريخ استحقاق أو تفويت السندات، مقارنة بسنة 2017 بمقدار (284 458 ألف درهم). نتيجة تأثير سنة الأساس المرتبط بالعمليات المكثفة لتفويت السندات خلال هذه السنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السندات تمنح مردودية أعلى من السوق وأن نواقص القيمة قد تم تعويضها عن طريق عمليات استرجاع المؤونات التي تم تكوينها مسبقا، بمبلغ 293 145 ألف درهم سنة 2017 و192 240 ألف درهم سنة 2018.

## جدول 28.2.3: تكاليف مالية أخرى

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-54	523 467	239 009	نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف
-27	1 080 060	789 101	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
-	30 353	-	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
>100	5 271	28 221	الفوائد السلبية على سندات التوظيف
10	6 285	6 906	تكاليف أخرى
<b>-35</b>	<b>1 645 436</b>	<b>1 063 238</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط التأمين وتكاليف التكوين المهني.

وقد بلغت هذه التكاليف 988 860 ألف درهم سنة 2018، مرتفعة بواقع 34% مقارنة بسنة 2017. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى المساهمة الخاصة التي دفعها بنك المغرب هذه السنة، بصفته مشغلا، إلى صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب (210 000 ألف درهم).

## جدول 29.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
5	592 189	621 624	رواتب المستخدمين
>100	123 192	335 326	التحملات الاجتماعية
25	7 529	9 376	تكاليف التكوين
36	16 510	22 534	خمسات أخرى
<b>34</b>	<b>739 420</b>	<b>988 860</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 30: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

تراجع هذا البند بنسبة 3% سنة 2018 إلى 243 702 ألف درهم نتيجة جمع العوامل التالية:



- تزايد المشتريات من الورق لصناعة الأوراق النقدية والوثائق المؤمنة وتسوية المخزونات القائمة سنة 2017 :
- تقليص المشتريات من الأغلفة الإلكترونية لجواز السفر البيومتري والقوالب النقدية :
- تراجع المخزون من المواد الأولية والتجهيزات، مما نتج عنه تغيرات بلغت 198 7 ألف درهم نهاية سنة 2018 مقابل 14 352 ألف درهم في متم سنة 2017.

## جدول 30.2.3: مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-4	175 906	168 378	مشتريات المواد الأولية
-3	34 255	33 221	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
5	39 953	42 102	مشتريات أخرى
<b>-3</b>	<b>250 114</b>	<b>243 702</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

في سنة 2018، بلغت هذه التكاليف 352 911 ألف درهم، متنامية بمقدار 31 526 ألف درهم. ويشمل هذا التغير بالخصوص، ارتفاع التكاليف المرتبطة بعقود صيانة التطبيقات والأجهزة المعلوماتية ومعدات الإنتاج، إلى جانب تراجع تكاليف استئجار البرامج المعلوماتية.

## جدول 31.2.3: تكاليف خارجية أخرى

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
34	82 191	110 030	نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة
-4	43 707	41 854	إيجارات
-7	28 772	26 617	نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات
0,3	29 746	29 840	نفقات البريد والاتصالات
-1	18 954	18 700	ضرائب ورسوم
7	118 015	125 870	نفقات أخرى
<b>10</b>	<b>321 385</b>	<b>352 911</b>	<b>المجموع</b>

## إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

## مخصصات للاستخدامات

جدول 32.2.3: مخصصات للاستخدامات

التغير %	2017	2018	بآلاف الدراهم
-3	310 776	300 414	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
-10	91 044	82 280	المباني <sup>(1)</sup>
3	167 501	171 868	الأثاث والمعدات
-	13	13	أصول ثابتة أخرى مجسدة
-11	52 218	46 253	أصول ثابتة غير مجسدة
-24	4 386	3 335	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات
-27	5 216	3 820	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
-4	320 379	<sup>(2)</sup> 307 569	المجموع

<sup>(1)</sup> بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

## مخصصات للمؤونات

جدول 33.2.3: مخصصات للمؤونات

المبلغ الجاري 2018/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2017/12/31	بآلاف الدراهم
					مؤونات عن نقصان القيمة
204 290	-7	192 240	90 401	306 135	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
8 050		12 238	8 050	12 238	قيم ومخزونات مختلفة
3 565		2 100	1 265	4 400	سندات مساهمة مغربية
8 175				8 175	سندات مساهمة أجنبية
2 794		377		3 172	مؤونات أخرى <sup>(3)</sup>
					مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخوصوم
108 881		90 668	12 165	187 384	مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)
80 000		70 000		150 000	مؤونات برسم التزامات التقاعد
54		68	54	68	غرامات عن التأخر في الأداء
389				389	مؤونات أخرى
		297 623	<sup>(2)</sup> 111 881		المجموع

<sup>(2)</sup> بما مجموعه 419 450 ألف درهم. تمثل مبلغ بند "المخصصات للاستخدامات والمؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

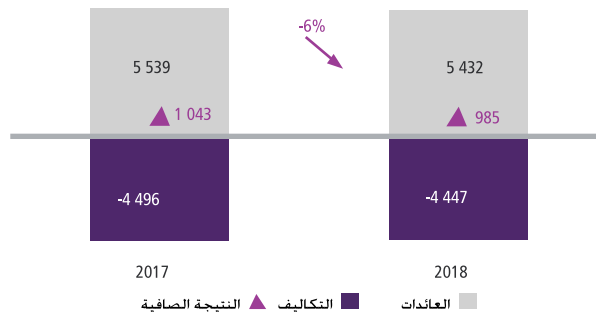
<sup>(3)</sup> تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الجزء 5.2.3 الخاص بطرق التقييم" وكذا الإيضاح 11 رقم للحصيلة.

## إيضاح رقم 33: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقاً للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة. بين 2017 و2018. من 649 049 ألف درهم إلى 580 092 ألف درهم.

رسم بياني 3.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



### 3.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

بنك المغرب  
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية  
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المعائلة قدره 5 528 387 ألف درهم مغربي و ربح صافي بمبلغ 985 287 ألف درهم مغربي خلال السنة المالية 2018.

#### مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بأعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس ، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

#### مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استناداً إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات. و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و نتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و موزدة للمبالغ والمعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بأعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

و نحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساساً لراينا.

### إبداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2018 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

### التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 19 مارس 2019

مراقب الحسابات

Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL  
101, Boulevard Audomouren  
20380, Mabilincq  
Tél. 03 20 42 14 25  
Fax 03 20 42 14 20

السيد عبده مولاي ديوب  
شريك مسير

### 4.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2019، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2018.

## الملحقات الإحصائية







جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

**2018	*2017	*2016	
<b>الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup></b>			
<b>النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)</b>			
3,6	3,8	3,4	العالم
1,8	2,4	2,0	منطقة الأورو
2,9	2,2	1,6	الولايات المتحدة الأمريكية
1,4	1,8	1,8	بريطانيا
1,1	1,1	-3,3	البرازيل
6,6	6,8	6,7	الصين
<b>التضخم (بالنسبة المئوية)</b>			
3,6	3,2	2,8	العالم
1,8	1,5	0,2	منطقة الأورو
2,4	2,1	1,3	الولايات المتحدة الأمريكية
2,5	2,7	0,7	بريطانيا
3,7	3,4	8,7	البرازيل
2,1	1,6	2,0	الصين
<b>البطالة<sup>(2)</sup> (بالنسبة المئوية)</b>			
5,0	5,1	5,2	العالم
8,2	9,1	10,0	منطقة الأورو
3,9	4,4	4,9	الولايات المتحدة الأمريكية
4,1	4,4	4,9	بريطانيا
12,3	12,8	11,3	البرازيل
3,8	3,9	4,0	الصين
<b>الاقتصاد الوطني<sup>(3)</sup></b>			
<b>الحسابات والمجمعات الوطنية</b>			
<b>بسرعة السنة الماضية (التغير السنوي %)</b>			
3,0	4,2	1,1	الناتج الداخلي الخام
2,9	2,9	3,0	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي
2,6	2,9	2,1	القيمة المضافة غير الفلاحية
4,6	3,1	8,8	الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم
4,0	15,2	-13,7	القيمة المضافة الفلاحية
3,3	3,8	3,7	الاستهلاك النهائي للأسر
2,5	1,9	1,5	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
5,9	4,1	8,7	الاستثمارات
<b>بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)</b>			
1.106,8	1.063,4	1.013,2	الناتج الداخلي الخام
1.157,7	1.127,2	1.073,4	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
27,6	29,1	28,2	الادخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
33,5	32,6	32,4	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
65,6	37,7	42,7	حاجيات على التمويل
5,9	3,5	4,2	حاجيات على التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2019

(2) المصدر: منظمة العمل الدولية

(3) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

**2018	*2017	*2016	
<b>الاقتصاد الوطني</b>			
<b>الشفط و البطالة</b>			
46,2	46,7	47,0	معدل النشاط (%)
41,7	41,9	42,3	معدل الشغل (%)
112.000	86.000	-37.000	صافي مناصب الشغل المحدثة
9,8	10,2	9,9	معدل البطالة (%)
43,2	42,8	41,8	نسبة بطالة الشباب (15 إلى 24 سنة) في الوسط الحضري (%)
<b>الإنتاجية وتكاليف الأجور (التغير بالنسبة المئوية)</b>			
1,6	2,0	1,0	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية الحد الأدنى المضمون للأجور
0,0	0,0	2,3	بالقيمة الاسمية
-1,7	-0,7	0,7	بالقيمة الحقيقية
<b>الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)</b>			
1,9	0,7	1,6	التضخم
1,1	1,3	0,8	التضخم الأساسي
<b>الحسابات الخارجية</b>			
275,2	248,8	225,7	الصادرات الإجمالية (فوب) (بملايير الدراهم)
481,0	438,1	410,6	الواردات الإجمالية (كاف) (بملايير الدراهم)
18,6	17,8	18,3	الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
1,3	12,3	5,0	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
-1,5	5,3	4,0	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-5,5	-3,4	-4,1	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
4,3	3,2	3,5	مداخيل الإستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
<b>المالية العمومية (بالنسبة الناتج الداخلي الإجمالي)</b>			
3,7	3,5	4,5	عجز الميزانية <sup>(1)</sup>
65,3	65,1	64,9	المبلغ الجاري للدين للخرزينة (الدين المباشر)
51,9	50,7	50,8	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة
29,5	31,3	30,8	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام
<b>النقد والظروف النقدية</b>			
-62,2	-41,5	-14,6	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
2,25	2,25	2,25	سعر الفائدة الرئيسي <sup>(2)</sup> (بالنسبة المئوية)
5,30	5,52	5,24	أسعار الفائدة على القروض <sup>(3)</sup> (بالنسبة المئوية)
2,28	2,28	2,27	سعر الفائدة ما بين البنوك <sup>(3)</sup> (بالنسبة المئوية)
230,7	240,9	249,2	الإحتياطيات الدولية (بملايير الدراهم) <sup>(2)</sup>
5,1	5,6	6,3	الإحتياطيات الدولية الصافية بالأشهر من الواردات <sup>(2)</sup>
3,2	3,1	4,2	القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)
3,1	3,8	3,9	القروض البنكية للوحدة غير المالية (التغير بالنسبة المئوية)
7,5	7,5	7,5	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1.320,6	1.269,1	1.202,4	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
1,2	-0,7	2,4	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3) معدل المتوسط المرجح.

المصادر: المتدوينة السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2007) حسب فروع النشاط الاقتصادي

(التغيرات بالنسبة المئوية)

**2018	*2017	*2016	2015	2014	
3,0	4,2	1,1	4,5	2,7	الناتج الداخلي الإجمالي
2,7	13,1	-12,5	11,5	-2,3	القطاع الأولي
4,0	15,2	-13,7	11,9	-2,2	الفلاحة، استغلال الغابات وأنشطة الخدمات ذات صلة
-11,0	-8,3	1,1	7,3	-4,0	الصيد البحري وتربية الاسماك
3,0	3,6	0,6	1,8	3,5	القطاع الثانوي
4,7	17,1	0,1	-2,1	3,0	الاستخراج المعدني
3,5	2,5	0,1	2,3	4,1	الصناعات التحويلية
5,3	3,3	2,5	6,2	1,3	الماء والكهرباء
0,1	1,8	1,6	0,7	2,6	البناء والأشغال العمومية
2,7	2,7	2,9	1,7	2,3	القطاع الثالثي
2,3	3,2	5,3	0,5	1,6	التجارة
6,0	11,5	3,6	-1,3	2,2	الفنادق والمطاعم
3,7	3,7	1,4	3,2	3,6	النقل
2,8	0,8	6,9	2,8	5,2	البريد والاتصالات
1,6	3,5	0,2	2,6	2,5	الأنشطة المالية والتأمين
4,8	3,6	4,4	4,2	2,7	العقارات ، التأجير والخدمات للشركات
2,5	2,4	1,6	0,5	2,5	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
-0,3	-0,9	1,4	0,1	1,4	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
1,6	1,0	3,0	3,4	0,2	خدمات أخرى غير مالية
2,6	2,9	2,1	1,8	2,7	القيمة المضافة غير الفلاحية
2,8	4,4	0,1	3,0	2,0	القيمة المضافة الإجمالية
4,6	3,1	8,8	18,1	9,7	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

**2018	*2017	*2016	2015	2014	
<b>1.106.822</b>	<b>1.063.351</b>	<b>1.013.229</b>	<b>987.950</b>	<b>925.376</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي</b>
<b>135.730</b>	<b>131.419</b>	<b>121.554</b>	<b>124.759</b>	<b>107.905</b>	<b>القطاع الأولي</b>
124.395	120.092	110.549	114.841	99.167	الزراعة، استغلال الغابات و خدمات ملحقة
11.335	11.327	11.005	9.918	8.738	الصيد البحري و تربية الاسماك
<b>286.874</b>	<b>278.087</b>	<b>262.348</b>	<b>257.796</b>	<b>245.138</b>	<b>القطاع الثانوي</b>
25.528	24.483	20.638	22.692	22.691	الاستخراج المعدني
173.754	166.888	158.855	159.425	152.599	الصناعات التحويلية
27.906	27.021	24.980	21.095	16.272	الماء والكهرباء
59.686	59.695	57.875	54.584	53.576	البناء والأشغال العمومية
<b>553.510</b>	<b>531.325</b>	<b>510.699</b>	<b>491.424</b>	<b>477.665</b>	<b>القطاع الثالثي</b>
87.749	84.011	81.775	76.968	77.157	التجارة
28.808	26.659	22.485	21.175	20.998	الفنادق و المطاعم
42.837	40.898	37.997	36.290	32.679	النقل
21.615	21.175	21.239	21.298	22.203	البريد و الاتصالات
50.004	48.472	46.602	46.868	44.003	الأنشطة المالية والتأمينات
122.571	114.878	109.432	102.832	98.513	العقار و الكراء و الخدمات المقدمة للمقاولات
101.427	97.356	93.491	90.630	88.038	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
84.008	83.555	83.603	81.816	81.053	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
14.491	14.321	14.075	13.547	13.021	خدمات غير مالية أخرى
<b>851.719</b>	<b>820.739</b>	<b>784.052</b>	<b>759.138</b>	<b>731.541</b>	<b>القيمة المضافة غير الفلاحية</b>
<b>976.114</b>	<b>940.831</b>	<b>894.601</b>	<b>873.979</b>	<b>830.708</b>	<b>القيمة المضافة الإجمالية</b>
<b>130.708</b>	<b>122.520</b>	<b>118.628</b>	<b>113.971</b>	<b>94.668</b>	<b>ضرائب على المنتجات صافية من الدعم</b>

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغير %		**2018	*2017	*2016	2015	2014	
**2018 2017	*2017 2016						
4,1	4,9	1.106.822	1.063.351	1.013.229	987.950	925.376	الموارد
							الناتج الداخلي الإجمالي
9,6	7,8	545.170	497.243	461.111	418.871	436.221	واردات السلع والخدمات
<b>الاستعمالات</b>							
4,3	4,0	636.065	609.882	586.461	562.842	550.793	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
4,1	3,2	210.014	201.821	195.644	190.450	184.303	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
2,8	2,8	6.175	6.007	5.845	5.424	4.923	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
3,4	0,1	314.963	304.571	304.286	280.271	276.237	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
31,6	78,2	56.051	42.607	23.912	24.027	24.861	التغير في المخزونات
8,3	10,5	428.724	395.706	358.192	343.807	320.480	صادرات السلع والخدمات

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغير %		**2018	*2017	*2016	2015	2014	
**2018 2017	*2017 2016						
<b>2,7</b>	<b>5,0</b>	<b>1.157.674</b>	<b>1.127.198</b>	<b>1.073.422</b>	<b>1.043.299</b>	<b>985.064</b>	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
4,1	4,9	1.106.822	1.063.351	1.013.229	987.950	925.376	الناتج الداخلي الإجمالي
11,7	7,0	-23.270	-20.838	-19.479	-18.895	-21.677	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
3,9	4,9	1.083.552	1.042.513	993.750	969.055	903.699	الدخل الوطني الإجمالي
-12,5	6,3	74.122	84.685	79.672	74.244	81.365	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
<b>2,7</b>	<b>5,0</b>	<b>1.157.674</b>	<b>1.127.198</b>	<b>1.073.422</b>	<b>1.043.299</b>	<b>985.064</b>	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
4,2	3,8	852.254	817.710	787.950	758.716	740.019	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
4,3	4,0	636.065	609.882	586.461	562.842	550.793	للإدارات العمومية
4,1	3,2	210.014	201.821	195.644	190.450	184.303	للمؤسسات الغير الربحية
2,8	2,8	6.175	6.007	5.845	5.424	4.923	التوفير الوطني الإجمالي
-1,3	8,4	305.420	309.488	285.472	284.583	245.045	

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بالملايين الدراهم) (بالأسعار الجارية)

التغير %	**2018	*2017	*2016	2015	2014		
							**2018
2017	2017	2016					
-1,3	8,4	305.420	309.488	285.472	284.583	245.045	الموارد
-	-	0	0	0	9	19	التوفير الوطني الإجمالي
							تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
3,4	0,1	314.963	304.571	304.286	280.271	276.237	الاستعمالات
31,6	78,2	56.051	42.607	23.912	24.027	24.861	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
74,0	-11,8	-65.594	-37.690	-42.726	-19.706	-56.034	التغير في المخزونات
							قدرة حاجيات التمويل

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالألف هكتار / الإنتاج بملايين قنطار، و المردود بقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2018 - 2017			الموسم الفلاحي 2017 - 2016			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
23	103	4.487	18	96	5.386	الحبوب الرئيسية
26	49	1.891	21	49	2.296	القمح الطري
24	24	997	20	22	1.088	القمح الصلب
18	29	1.599	12	25	2.001	الشعير
9	3	330	9	3	306	القطاني
302	79	262	293	74	253	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

## جدول م 7.2 إنتاج الطاقة

(جيجاواط الساعة)

التغير %	**2018	*2017	2016	2015	2014	
2018						
2017						
8,2	34.517	31.891	30.841	29.914	28.081	الإنتاج المحلي الصافي <sup>(1)</sup>
3,9	27.653	26.617	25.653	25.048	23.988	الطاقة الحرارية
27,7	1.998	1.565	1.662	2.282	2.033	الطاقة المائية
26,6	3.841	3.035	3.000	2.519	1.924	الطاقة الريحية
128,8	950	415	402	6	0	الطاقة الشمسية
-43,0	3.375	5.896	5.154	4.974	6.010	أرصدة مبادلات الكهرباء <sup>(***)</sup>

(1) يمثل الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يتمثل في مساهمة الأطراف الثالثة الوطنية

(\*) أرقام مراجعة

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(\*\*\*) الفرق بين الواردات والصادرات

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

## جدول م 8.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100/سنة 2010)

التغير % 2018 2017	2018	2017	القطاع و الفرع
<b>4,3</b>	<b>127,7</b>	<b>122,4</b>	الصناعات الاستخراجية
1,6	108,4	106,7	المعادن الحديدية
4,5	128,7	123,2	صناعات استخراجية أخرى
<b>3,2</b>	<b>116,6</b>	<b>113,0</b>	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط
2,2	123,0	120,4	منتجات الصناعات الغذائية
1,7	113,4	111,5	صناعة التبغ
2,1	97,8	95,8	منتجات صناعة النسيج
5,8	121,6	114,9	منتجات صناعة الملابس و الفرو
-9,3	74,3	81,9	صناعة الجلد و الأحذية
-5,4	77,0	81,4	مواد صناعة الخشب
2,6	97,6	95,1	صناعة الورق و الورق المقوى
7,2	137,1	127,9	مواد النشر، الطباعة و الاستنساخ
5,9	137,2	129,6	صناعة كيمياوية
-2,3	104,1	106,6	صناعة المطاط و البلاستيك
-0,1	92,7	92,8	صناعة منتجات أخرى غير معدنية
2,5	94,7	92,4	صناعة المواد المعدنية
0,6	111,4	110,7	تحويل المواد المعدنية
-1,6	99,9	101,5	صناعة الآلات و التجهيزات
3,9	96,1	92,5	صناعة الآلات و الأجهزة الكهربائية
0,3	117,2	116,8	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال
2,6	177,6	173,1	صناعة أجهزة الطب و الدقة و النظر و صناعة الساعات
9,8	148,3	135,1	صناعة السيارات
9,6	167,9	153,2	صناعة وسائل أخرى للنقل
0,2	87,3	87,1	صناعة الأثاث و صناعات مختلفة
<b>6,5</b>	<b>145,4</b>	<b>136,5</b>	الكهرباء

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 9.2 السياحة

التغير % 2018 2017	**2018	*2017	2016	2015	
8,3	12.288.708	11.349.344	10.331.731	10.176.762	مجموع السياح الوافدين
13,9	6.679.101	5.864.917	5.103.204	5.151.704	السياح الأجانب
13,8	4.672.843	4.104.559	3.621.872	3.825.869	دول الاتحاد الأوروبي
14,3	1.844.397	1.614.011	1.449.757	1.563.568	فرنسا
14,5	814.069	710.730	615.720	626.896	إسبانيا
19,1	394.328	331.185	260.255	286.328	ألمانيا
5,0	510.516	486.262	458.561	504.475	المملكة المتحدة
24,0	305.505	246.313	219.334	227.961	إيطاليا
25,6	468.789	373.145	307.783	297.133	دول أخرى أوروبية
17,3	563.435	480.371	379.454	333.008	أمريكا
19,8	304.960	254.531	197.858	181.468	الولايات المتحدة
17,2	130.579	111.394	96.436	82.837	كندا
13,3	50.681	44.736	32.447	25.684	البرازيل
-2,1	199.303	203.499	208.655	198.229	الشرق الأوسط <sup>(1)</sup>
3,1	214.295	207.885	209.823	195.214	المغرب العربي
13,1	226.525	200.311	179.105	162.834	إفريقيا
12,9	284.917	252.381	162.190	105.125	آسيا
14,6	48.994	42.766	34.322	34.292	بلدان أخرى
2,3	5.609.607	5.484.427	5.228.527	5.025.058	المغاربة المقيمون بالخارج

(\*) أرقام مراجعة

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(1) بما فيها مصر.

المصدر: وزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي.



### جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2018	2017	2016	
<b>25.950</b>	<b>25.533</b>	<b>25.078</b>	<b>السكان في سن النشاط</b>
16.630	16.244	15.840	الوسط الحضري
9.320	9.289	9.238	الوسط القروي
<b>11.979</b>	<b>11.915</b>	<b>11.780</b>	<b>السكان النشيطون</b>
6.953	6.887	6.806	الوسط الحضري
5.026	5.028	4.974	الوسط القروي
<b>46,2</b>	<b>46,7</b>	<b>47,0</b>	<b>معدل النشاط</b>
41,8	42,4	43,0	الوسط الحضري
53,9	54,1	53,8	الوسط القروي
<b>41,7</b>	<b>41,9</b>	<b>42,3</b>	<b>نسبة التشغيل</b>
35,9	36,1	36,9	الوسط الحضري
52,0	52,0	51,7	الوسط القروي
<b>9,8</b>	<b>10,2</b>	<b>9,9</b>	<b>معدل البطالة</b>
			<b>حسب مكان الإقامة</b>
14,2	14,7	14,2	الوسط الحضري
3,5	4,0	4,0	الوسط القروي
			<b>حسب الجنس</b>
8,4	8,8	8,6	ذكور
14,0	14,7	14,1	إناث
			<b>حسب فئات السن</b>
26,0	26,5	25,8	15 إلى 24 سنة
15,1	15,4	15,1	25 إلى 34 سنة
4,7	5,1	4,9	35 إلى 44 سنة
2,4	2,5	2,4	45 سنة فما فوق
			<b>حسب المستوى التعليمي</b>
3,5	3,8	3,8	غير الحاصلين على شهادة
17,1	17,9	17,6	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط...

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>

(بالآلاف)

التغيرات		السنوات		
بالنسبة المئوية	مطلق	2018 <sup>(**)</sup>	2017 <sup>(*)</sup>	
1,0	112	10.811	10.699	المجموع
0,5	19	3.780	3.761	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
1,0	13	1.269	1.256	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
1,3	15	1.169	1.154	البناء والأشغال العمومية
1,4	65	4.583	4.518	الخدمات

(1) يهـم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل			معدل النشاط			السنة	
المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري		
8,2	3,9	11,5	42,8	51,0	37,8	46,7	53,1	42,6	2017	طنجة-تطوان-الحسيمة
7,8	3,6	11,1	43,1	51,5	38,0	46,7	53,4	42,7	2018	
17,1	11,0	20,5	37,3	45,8	33,5	45,0	51,4	42,1	2017	الجهة الشرقية
16,3	9,7	19,8	36,9	45,2	33,3	44,1	50,0	41,5	2018	
9,5	3,0	15,0	39,4	52,1	32,0	43,6	53,7	37,7	2017	فاس-مكناس
9,3	2,6	14,7	38,8	51,4	31,6	42,8	52,8	37,1	2018	
12,9	5,6	16,4	41,2	54,2	36,5	47,3	57,4	43,6	2017	الرباط-سلا-القنيطرة
11,8	4,4	15,4	40,6	54,9	35,6	46,1	57,4	42,1	2018	
6,1	2,0	11,6	42,9	53,6	33,0	45,7	54,7	37,4	2017	بني ملال-خنيفرة
5,9	2,0	11,3	41,8	53,0	31,8	44,5	54,0	35,8	2018	
11,3	2,9	14,9	44,8	64,3	38,9	50,5	66,2	45,8	2017	الدار البيضاء-سطات
10,6	2,1	14,3	44,5	64,6	38,6	49,7	65,9	45,0	2018	
7,2	3,0	13,4	44,9	51,7	37,0	48,4	53,2	42,7	2017	مراكش-أسفي
7,1	2,9	13,1	45,2	51,4	37,8	48,6	52,9	43,5	2018	
6,0	3,9	10,5	37,8	41,1	31,8	40,2	42,7	35,5	2017	درعة-تفيلالت
5,4	2,9	11,1	39,1	43,5	31,2	41,3	44,8	35,1	2018	
9,8	5,6	12,8	39,2	43,2	36,5	43,4	45,7	41,8	2017	سوس-ماسة
10,0	6,0	12,9	38,9	43,2	36,0	43,2	46,0	41,3	2018	
17,7	8,8	22,9	35,1	41,9	31,7	42,7	45,9	41,0	2017	كلميم-وادي نون
18,9	10,6	23,4	34,4	39,5	31,8	42,5	44,2	41,5	2018	
12,3	-	13,1	34,8	-	33,7	39,7	-	38,7	2017	العيون-الساقية الحمراء
13,5	-	14,1	35,9	-	34,5	41,5	-	40,2	2018	
7,4	-	13,9	66,6	-	49,4	71,9	-	57,4	2017	الداخلة-وادي الذهب
7,3	-	12,6	64,3	-	49,7	69,4	-	56,8	2018	
<b>10,2</b>	<b>4,0</b>	<b>14,7</b>	<b>41,9</b>	<b>52,0</b>	<b>36,1</b>	<b>46,7</b>	<b>54,1</b>	<b>42,4</b>	<b>2017</b>	المجموع
<b>9,8</b>	<b>3,5</b>	<b>14,2</b>	<b>41,7</b>	<b>52,0</b>	<b>35,9</b>	<b>46,2</b>	<b>53,9</b>	<b>41,8</b>	<b>2018</b>	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم و التضمخ الأساسي  
(التغير السنوي)

(الأساس :100 :2006)

التضمخ														السنوات و التقويمات		
التضمخ الأساسي																
سلع وخدمات مختلفة (2)	الطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (2)	التواصل	النقل (1)	الصحة (2)	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات (2) أخرى	الملابس والأحذية	المنتجات الغذائية التضمخ الدرجة في الأساسي	المقياس العام			المنتجات الغذائية الثقيلة الأسعار	المقياس العام	
											المنتجات الغذائية الأساسية	المنتجات الغذائية الثقيلة	السعر			
1,7	2,0	3,8	0,4	-19,6	0,8	2,0	0,1	1,0	2,1	2,2	0,9	0,7	9,9	3,0	1,3	2012
1,6	3,2	5,5	0,5	-9,2	1,2	0,9	0,2	2,2	1,6	1,6	1,5	1,3	8,0	3,3	1,9	2013
1,5	2,5	3,4	-0,9	-4,6	1,1	2,6	0,8	1,7	2,1	1,0	1,2	1,6	7,0	-5,6	0,4	2014
0,7	2,3	2,9	0,3	0,2	0,3	1,0	0,3	1,1	0,6	1,8	1,4	2,7	-16,1	4,3	1,6	2015
0,3	2,5	2,3	1,6	-0,2	0,2	1,0	0,6	1,0	1,1	0,6	0,8	0,7	-1,7	7,5	1,6	2016
0,9	3,2	2,7	0,6	-0,2	-0,4	2,4	0,5	1,1	1,4	1,6	1,3	0,8	8,8	-3,1	0,7	2017
1,8	1,9	2,5	0,8	0,0	0,1	0,6	1,0	1,7	1,0	0,8	1,1	2,8	5,2	2,6	1,9	2018 (*)
1,8	2,9	2,0	0,1	0,0	-0,4	2,6	0,4	1,3	1,3	0,9	1,0	2,9	2,9	3,8	2,0	يناير
1,7	2,2	2,0	0,7	0,0	-0,4	0,5	0,5	1,4	0,8	0,9	1,0	2,9	3,0	2,8	1,8	فبراير
1,9	1,6	2,0	0,8	0,0	-0,1	0,3	0,5	1,7	0,9	0,8	0,9	2,8	0,7	8,7	2,5	مارس
2,0	1,9	2,0	0,9	0,0	-0,3	0,3	0,6	1,7	0,7	0,7	1,0	2,8	5,0	10,4	2,7	أبريل
1,7	1,9	2,0	0,8	0,0	-0,2	0,3	1,0	1,7	1,0	1,1	1,2	2,9	7,0	9,1	2,6	ماي
1,6	2,2	2,0	0,8	0,0	0,2	0,0	1,0	1,6	1,0	1,1	1,1	2,9	9,2	7,8	2,5	يونيو
1,8	2,3	2,0	0,9	-0,3	0,2	0,2	1,4	1,7	0,9	0,8	1,0	2,7	11,8	4,7	2,1	يوليوز
1,7	1,6	2,0	1,0	-0,3	0,1	0,4	1,2	1,9	1,0	1,3	1,2	2,7	9,3	1,5	1,7	غشت
1,5	1,4	3,4	0,9	-0,3	0,5	0,6	1,3	2,1	1,1	1,0	1,4	2,7	7,4	-3,5	1,1	شتنبر
1,6	1,5	3,4	0,9	0,3	0,3	0,4	1,4	1,8	1,0	0,6	1,2	2,7	8,1	-3,7	1,1	أكتوبر
1,5	1,6	3,4	1,0	0,3	0,2	0,9	1,4	1,8	1,1	0,5	1,1	2,8	4,4	-1,0	1,3	نوفمبر
1,5	1,7	3,4	1,0	0,3	0,9	1,6	1,3	1,7	0,9	0,4	1,1	2,9	-5,1	-7,6	0,1	دجنبر

(1) باستثناء المنتجات والخدمات العقننة السعر والوقود ومواد التضمخ.

(2) بدون احتساب المواد والخدمات العقننة السعر

(\*) سنة الأساس الوسيطة دجنبر 2017.

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2012	2,0	-0,4
2013	1,3	1,7
2014	1,3	1,0
2015	1,4	1,3
2016	0,6	1,1
2017	0,9	1,8
2018	0,3	2,0
يناير	0,5	1,7
فبراير	0,3	1,6
مارس	0,4	1,6
أبريل	0,4	1,5
ماي	0,7	1,7
يونيو	0,5	1,7
يوليو	0,4	1,7
أغشت	0,3	2,1
سبتمبر	0,3	2,3
أكتوبر	-0,1	2,4
نوفمبر	-0,5	2,7
ديسمبر	-0,8	3,0

المصدر : محسوب على أساس معطيات المتدورية السامية للتخطيط.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي  
(على أساس سنوي)

(الأساس : 100 : 2010)							
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>-0,3</b>	<b>-0,2</b>	<b>0,3</b>	<b>0,1</b>	<b>0,1</b>	<b>الصناعات الاستخراجية</b>
0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	1,6	13,7	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	استخراج خامات المعادن
0,1	0,0	-0,4	-0,2	0,3	0,2	0,0	صناعات استخراجية اخرى
<b>2,6</b>	<b>0,7</b>	<b>-0,4</b>	<b>-0,2</b>	<b>-2,0</b>	<b>-0,9</b>	<b>1,8</b>	<b>الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول</b>
0,2	0,3	-0,4	-0,7	-0,7	1,5	3,2	الصناعات الغذائية
0,3	0,0	0,0	0,1	1,0	1,5	9,7	صناعة المشروبات
0,0	0,0	2,4	5,2	2,1	6,4	0,0	صناعة منتجات التبغ
1,8	-1,2	0,1	-2,8	0,5	-0,3	0,8	صناعة النسيج
0,7	0,0	0,8	2,8	1,1	0,7	0,8	صناعة الملابس
0,9	2,7	0,1	0,0	0,9	5,2	0,0	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)
1,5	-0,3	0,7	0,0	2,5	0,8	5,2	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الاثاث و
0,8	0,2	-2,3	-0,4	1,0	1,8	-2,0	صناعة منتجات من الورق المقوى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,6	0,0	الطباعة ونسخ التسجيلات
12,1	2,1	-0,2	-0,3	-11,7	-9,5	2,1	صناعة كيماوية
-0,2	-0,3	-0,7	-2,8	-1,6	-1,2	1,2	الصناعة الصيدلانية
-0,5	-0,5	2,6	2,4	2,4	0,1	2,9	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
2,6	0,7	-0,7	0,2	1,5	4,0	-0,3	صنع منتجات أخرى غير معدنية
-0,2	0,4	-2,2	-1,6	-0,2	-1,2	-0,6	التعدين
1,3	2,3	-0,3	-2,9	-1,3	1,4	2,1	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
-1,1	0,2	-0,1	0,3	0,9	-0,1	0,0	صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات إلكترونية وبصرية
6,2	2,9	-3,1	0,1	-2,4	-1,6	1,7	صنع الأجهزة الكهربائية
0,0	0,0	0,1	0,0	1,3	0,8	0,7	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع آخر
0,2	-0,7	-0,2	1,3	-0,3	-0,3	-0,1	صناعة السيارات
0,0	0,0	0,0	0,0	-0,2	0,0	0,4	صنع وسائل النقل الأخرى
2,7	2,4	-0,2	1,8	1,4	0,6	0,0	صنع الأثاث
-0,5	0,7	0,0	-5,3	-5,2	-2,9	2,9	صناعات تحويلية أخرى
<b>0,0</b>	<b>3,9</b>	<b>3,9</b>	<b>5,2</b>	<b>1,5</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>إنتاج وتوزيع الكهرباء</b>
<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>6,0</b>	<b>9,6</b>	<b>2,5</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>إنتاج وتوزيع الماء</b>

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط  
(\*) نظرا لعدم وجود بيانات رسمية عن أسعار الصناعات التحويلية باستثناء التكرير قبل أبريل 2016 ، يتم حساب هذا المؤشر عن طريق دمج وزن صناعة التكرير حسب تقديرات بنك المغرب.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

القيمة	التغير		**2018		*2017			
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن		
			%	مطلق				
100,0	100,0	9,8	42.955	4,0	2.139	438.080	52.961	إجمالي الواردات
9,5	19,4	7,6	3.246	2,1	216	42.526	10.459	أغذية، مشروبات و تبغ
19,9	37,4	9,4	784	9,8	357	8.341	3.630	قمح
10,7	16,7	14,9	637	-2,6	-48	4.274	1.827	كسب و مخلفات أخرى من الصناعات الغذائية
10,2	22,1	5,3	232	-0,9	-20	4.414	2.380	الذرة
7,7	9,9	-29,2	-1.446	-9,1	-106	4.951	1.163	السكر الخام أو المكرر
4,5	0,7	-3,5	-74	4,2	3	2.142	73	شاي
47,0	13,3	16,9	3.114	2,1	30	18.404	1.387	مواد غذائية أخرى
17,1	41,4	18,1	12.610	5,5	1.199	69.542	21.638	الطاقة والمحروقات
50,4	31,2	20,7	7.102	-5,8	-441	34.291	7.566	الغازوال وزيوت الوقود
19,0	15,8	13,1	1.812	-0,7	-25	13.789	3.637	غاز البترول ومحروقات أخرى
10,5	43,6	43,7	2.631	19,5	1.626	6.024	8.338	الفحم؛ فحم الكوك ووقود صلبة مماثلة
10,1	4,8	22,5	1.528	6,7	69	6.781	1.036	زيوت بترولية و مواد تشحيم
2,8	0,0	-36,1	-1.299	-	0	3.602	0	طاقة كهربائية
7,2	4,5	16,5	836	-2,8	-30	5.055	1.062	مواد طاقة أخرى
2,8	3,3	2,2	283	0,1	2	12.992	1.796	منتجات خام من أصل نباتي وحيواني
28,4	29,2	-3,8	-151	4,8	24	3.928	502	زيت الصوجا الخام أو المكرر
22,0	40,2	12,9	335	2,8	20	2.591	702	خشب خام
7,5	2,1	-6,1	-65	-43,0	-29	1.062	67	الحبوب و الفواكه الزيتية
6,2	1,0	9,9	73	-0,8	0	746	17	المنتجات الحيوانية غير الصالحة للأكل
1,2	0,5	-6,5	-11	-12,9	-1	175	9	قطن
34,6	27,1	2,3	102	-2,3	-12	4.491	498	منتجات خام من أصل نباتي وحيواني أخرى
2,4	12,1	47,0	3.629	4,5	289	7.724	6.360	المنتجات الخام من أصل معدني
70,4	87,8	59,8	2.992	6,7	368	5.002	5.467	الكبريت الخام وغير المكرر
13,2	6,9	0,3	4	-11,3	-59	1.499	518	الخردة والنفايات وبقايا النحاس و الصلب و الحديد و الفولاذ وغيرها
5,0	0,5	10,9	55	1,7	1	510	34	خيوط النسيج
1,3	2,3	-1,6	-2	3,4	5	155	150	الزمل و الكوارتز و أنواع أخرى من الطين
1,3	0,1	5,0	7	5,7	0	139	6	المطاط الصناعي
8,7	2,4	137,3	573	-14,6	-27	417	185	منتجات خام من أصل معدني أخرى

(\*) أرقام مراجعة.  
 (\*\*\*) أرقام مؤقتة.  
 (\*\*) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع  
 المصدر: مكتب الصرف

## جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بالألف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				**2018		*2017	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
<b>20,8</b>	<b>19,1</b>	<b>4,5</b>	<b>4,272</b>	<b>3,1</b>	<b>314</b>	<b>99,843</b>	<b>10,537</b>	<b>95,571</b>	<b>10,222</b>
13,8	7,8	5,5	713	4,4	35	13.763	822	13.050	787
10,2	23,4	-2,8	-291	4,7	111	10.216	2.468	10.507	2.356
6,6	5,9	11,3	666	9,4	53	6.565	621	5.900	568
5,0	0,7	25,1	1.008	16,5	11	5.031	77	4.022	66
4,0	13,7	-0,6	-26	-0,1	-2	3.983	1.446	4.009	1.448
3,8	3,9	14,0	464	9,1	34	3.782	411	3.317	376
3,6	5,2	3,5	120	-4,9	-28	3.549	548	3.429	576
3,2	11,0	12,3	347	14,4	146	3.168	1.160	2.821	1.015
2,5	4,8	-8,0	-218	-18,5	-114	2.503	503	2.721	618
2,1	0,0	4,5	90	8,4	0	2.085	1	1.995	1
2,0	0,7	-21,2	-534	-13,5	-12	1.985	78	2.519	91
43,3	22,8	4,7	1.933	3,5	81	43.214	2.401	41.282	2.321
<b>0,5</b>	<b>0,1</b>	<b>13,0</b>	<b>272</b>	<b>9,7</b>	<b>4</b>	<b>2.372</b>	<b>44</b>	<b>2.100</b>	<b>40</b>
59,2	67,6	24,7	278	15,5	4	1.405	30	1.126	26
40,4	32,2	-0,3	-3	-0,2	0	959	14	962	14
0,4	0,3	-23,8	-3	-43,7	0	9	0	11	0
<b>24,5</b>	<b>1,6</b>	<b>9,7</b>	<b>10.444</b>	<b>-1,1</b>	<b>-10</b>	<b>117.696</b>	<b>882</b>	<b>107.252</b>	<b>892</b>
8,6	10,1	13,6	1.217	1,4	1	10.175	89	8.958	88
7,9	3,1	7,4	641	10,4	3	9.275	28	8.634	25
7,7	6,0	-3,2	-295	-5,2	-3	9.061	53	9.356	56
7,7	9,2	9,2	764	-2,0	-2	9.059	81	8.295	83
6,6	0,4	41,8	2.275	11,0	0	7.713	4	5.438	3
4,5	7,2	0,6	33	-6,7	-5	5.282	64	5.249	69

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(\*\*\*) تظل حصة كل منتج داخل مجموعة استعمال، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف



## جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				**2018		*2017	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
3,0	4,9	-8,5	-335	-3,5	-2	3.589	44	3.925	45
2,7	7,8	3,6	108	6,9	4	3.138	69	3.030	64
2,1	0,4	10,9	239	7,5	0	2.446	3	2.207	3
1,1	2,3	50,2	419	9,4	2	1.255	20	836	18
0,4	1,0	4,5	19	6,4	1	449	8	430	8
47,8	47,5	10,5	5.359	-2,4	-10	56.254	419	50.895	430
<b>22,5</b>	<b>3,0</b>	<b>8,1</b>	<b>8.135</b>	<b>8,1</b>	<b>125</b>	<b>108.394</b>	<b>1.678</b>	<b>100.259</b>	<b>1.553</b>
20,3	11,9	3,9	816	0,4	1	21.957	200	21.140	200
16,2	16,7	21,0	3.047	16,4	39	17.591	280	14.544	240
7,0	4,1	6,1	436	6,8	4	7.549	68	7.113	64
4,9	4,9	21,7	942	35,4	21	5.275	82	4.333	60
5,9	0,5	3,7	228	2,8	0	6.369	9	6.141	8
4,8	6,5	17,8	788	28,8	24	5.214	109	4.426	85
3,2	6,2	0,3	11	2,0	2	3.464	105	3.453	103
2,6	1,7	-8,2	-253	-3,3	-1	2.829	28	3.082	29
2,6	1,0	3,2	88	13,8	2	2.828	17	2.741	15
32,6	46,6	6,1	2.033	4,2	32	35.318	781	33.285	750
<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>55,6</b>	<b>63</b>	<b>-99,6</b>	<b>0</b>	<b>177</b>	<b>0</b>	<b>114</b>	<b>0</b>

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(\*\*\*) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	الوزن	التغير		**2018		*2017			
		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		
								%	مطلق
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>10,6</b>	<b>26 316</b>	<b>2,8</b>	<b>893</b>	<b>275.156</b>	<b>32.892</b>	<b>248.841</b>	<b>32.000</b>
<b>19,2</b>	<b>11,4</b>	<b>6,9</b>	<b>3 424</b>	<b>7,4</b>	<b>259</b>	<b>52.806</b>	<b>3.735</b>	<b>49.382</b>	<b>3.476</b>
16,5	2,4	-5,6	-518	-22,2	-25	8.691	89	9.209	114
14,1	5,3	10,1	683	6,7	12	7.452	197	6.769	185
12,2	15,2	12,6	718	6,8	36	6.428	569	5.710	533
10,0	13,9	2,5	128	32,7	128	5.303	518	5.175	390
7,9	19,4	10,6	401	4,7	32	4.177	724	3.777	691
39,3	43,9	10,7	2 013	4,8	76	20.755	1.640	18.742	1.564
<b>1,2</b>	<b>1,9</b>	<b>44,4</b>	<b>1 012</b>	<b>55,5</b>	<b>228</b>	<b>3.291</b>	<b>639</b>	<b>2.279</b>	<b>411</b>
94,3	59,3	38,1	856	-6,7	-27	3.103	379	2.247	406
5,7	40,7	485,8	156	5.291,2	255	188	260	32	5
<b>2,0</b>	<b>0,7</b>	<b>3,9</b>	<b>205</b>	<b>-12,9</b>	<b>-34</b>	<b>5.477</b>	<b>232</b>	<b>5.271</b>	<b>267</b>
13,4	15,0	34,5	188	57,5	13	732	35	544	22
12,1	5,2	-19,1	-156	-4,4	-1	661	12	817	13
11,5	13,2	-11,8	-84	-10,8	-4	629	31	713	35
9,5	9,5	-8,7	-50	-	-1	521	22	570	23
5,8	0,5	7,2	22	3,7	0	319	1	298	1
4,6	3,5	22,7	46	11,8	1	250	8	204	7
43,2	53,1	11,3	240	-25,7	-43	2.366	123	2.126	166
<b>5,3</b>	<b>44,8</b>	<b>-3,5</b>	<b>-535</b>	<b>4,3</b>	<b>608</b>	<b>14.685</b>	<b>14.723</b>	<b>15.220</b>	<b>14.115</b>
56,5	76,4	-0,9	-72	1,7	190	8.298	11.251	8.370	11.061
11,3	0,5	-12,7	-242	-17,8	-16	1.663	75	1.905	91
8,0	0,9	-26,5	-422	-20,0	-33	1.170	133	1.592	166
5,7	6,6	2,9	24	3,6	33	842	965	818	932
5,6	0,5	1,5	12	21,8	13	816	72	805	59
12,9	15,1	9,6	165	23,4	422	1.896	2.228	1.731	1.806

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة

(\*\*\*) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	النسبة بـ 2018**		التغير		**2018		*2017		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
22,0	38,0	8.273	-1,8	-235	60.619	12.493	52.346	12.727	52.346
49,2	67,1	4.625	1,8	150	29.828	8.386	25.203	8.236	25.203
22,9	16,5	3.226	3,2	64	13.863	2.065	10.637	2.001	10.637
7,3	0,0	139	7,8	0	4.411	2	4.272	2	4.272
1,1	0,0	-41,3	-34,2	0	662	0	1.129	0	1.129
1,1	0,7	-32,2	-37,8	-52	650	85	959	137	959
18,5	15,6	1.058	-16,9	-396	11.205	1.955	10.147	2.351	10.147
0,1	0,0	12,2	5,2	0	151	0	135	0	135
7,2	42,3	55,4	4	44,2	11	0	7	0	7
5,1	21,3	-7,7	-1	-24,0	8	0	8	0	8
87,7	36,4	11,0	13	-3,3	133	0	120	0	120
19,6	0,8	8.730	11,2	27	53.870	265	45.140	239	45.140
56,1	66,3	14,7	3,874	13	30.197	176	26.323	163	26.323
13,8	7,1	14,2	920	4	7.417	19	6.496	15	6.496
13,8	1,2	34,6	1.913	1	7.444	3	5.532	3	5.532
1,2	0,0	125,8	351	0	631	0	279	0	279
1,1	2,1	134,1	349	2	609	6	260	3	260
14,1	23,3	21,2	1.323	7	7.573	62	6.250	55	6.250
30,5	2,4	6,9	5,2	40	83.881	804	78.473	764	78.473
40,0	50,5	8,3	2.561	22	33.533	406	30.972	384	30.972
28,3	9,6	2,0	457	2	23.774	77	23.317	75	23.317
9,3	5,9	3,2	245	2	7.798	48	7.553	46	7.553
3,0	1,3	-11,9	-343	-1	2.530	10	2.874	11	2.874
2,8	1,4	5,2	118	-1	2.373	11	2.255	11	2.255
16,5	31,4	20,6	2.370	15	13.873	252	11.502	237	11.502
0,1	0,0	-36,7	-39,0	0	377	0	595	0	595

الذهب الصناعي

(\*) أرقام من أمانة  
 (\*\*) أرقام مؤقتة  
 (\*\*\*) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع  
 المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2018	*2017	**2018	*2017	**2018	*2017	
<b>-205.878</b>	<b>-189.239</b>	<b>481.035</b>	<b>438.080</b>	<b>275.156</b>	<b>248.841</b>	<b>مجموع المبادلات</b>
<b>-115.975</b>	<b>-109.333</b>	<b>308.907</b>	<b>286.156</b>	<b>192.932</b>	<b>176.823</b>	<b>أوروبا</b>
-11.136	-14.906	76.079	73.787	64.943	58.881	إسبانيا
2.625	4.394	57.158	52.473	59.784	56.866	فرنسا
-15.112	-13.947	26.882	25.397	11.770	11.451	إيطاليا
-14.724	-19.426	23.433	26.440	8.709	7.015	ألمانيا
-2.821	-3.952	10.612	9.910	7.791	5.958	المملكة المتحدة
-2.554	-1.828	8.738	7.227	6.184	5.400	هولندا
-15.988	-12.371	21.527	19.260	5.540	6.889	تركيا
-72.252	-59.669	106.004	90.921	33.751	31.252	دول أوروبية أخرى
<b>-65.941</b>	<b>-57.032</b>	<b>94.181</b>	<b>81.309</b>	<b>28.240</b>	<b>24.277</b>	<b>آسيا</b>
3.744	438	6.597	5.988	10.341	6.426	الهند
-17.309	-10.984	21.475	15.807	4.166	4.823	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط <sup>(1)</sup>
-44.742	-36.587	47.277	39.561	2.535	2.973	الصين
-1.592	-2.504	3.579	4.435	1.987	1.931	اليابان
-6.041	-7.395	15.252	15.519	9.211	8.124	دول آسيوية أخرى
<b>-28.807</b>	<b>-30.416</b>	<b>56.292</b>	<b>52.680</b>	<b>27.485</b>	<b>22.264</b>	<b>أمريكا</b>
-25.262	-20.333	38.203	30.108	12.941	9.775	الولايات المتحدة الأمريكية
1.396	389	5.808	6.951	7.204	7.339	البرازيل
-1.637	-2.477	4.576	4.116	2.939	1.639	كندا
708	-698	1.307	1.935	2.014	1.236	المكسيك
-4.011	-7.296	6.399	9.571	2.387	2.275	دول أمريكية أخرى
<b>2.639</b>	<b>6.925</b>	<b>18.935</b>	<b>15.185</b>	<b>21.574</b>	<b>22.111</b>	<b>إفريقيا</b>
1.758	1.781	22	3	1.779	1.784	موريطانيا
-5.330	-3.407	6.960	5.353	1.630	1.946	الجزائر
-1.341	-1.182	2.434	2.083	1.093	901	تونس
285	529	521	197	805	726	ليبيا
7.268	9.204	8.998	7.549	16.266	16.753	دول أفريقية أخرى
<b>2.204</b>	<b>617</b>	<b>2.720</b>	<b>2.749</b>	<b>4.925</b>	<b>3.366</b>	<b>أوقيانوسيا ومناطق أخرى</b>

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قطر ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، الكويت ، جمهورية إيران الإسلامية ، الجمهورية العربية السورية ، أفغانستان ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، اليمن ولبنان  
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

*2018			
الأرصدة	النفقات	المداديل	
			<b>حساب المعاملات الجارية</b>
<b>-114.841,4</b>	<b>519.561,4</b>	<b>404.720,0</b>	<b>السلع والخدمات</b>
<b>-189.823,6</b>	<b>420.499,3</b>	<b>230.675,7</b>	<b>السلع</b>
-190.664,5	420.333,5	229.669,0	البضائع العامة
+874,7	0	874,7	صافي صادرات التجارة
-33,8	165,8	132,0	الذهب غير النقدي
<b>+74.982,2</b>	<b>99.062,1</b>	<b>174.044,3</b>	<b>الخدمات</b>
+15.819,0	29,0	15.848,0	خدمات تصنيع مقدمة على مدخلات مادية في حوزة الأغيار
+1.899,8	993,0	2.892,8	خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)
-8.773,0	41.784,3	33.011,3	<b>النقل</b>
-15.912,5	26.645,6	10.733,1	النقل البحري
+6.381,1	10.831,1	17.212,2	النقل الجوي
+714,0	4.299,1	5.013,1	نقل آخر
+44,4	8,5	52,9	خدمات البريد والإرساليات
+54.180,9	18.857,8	73.038,7	<b>الأسفار</b>
+1.587,0	1.699,7	3.286,7	أسفار مهنية
+52.593,9	17.158,1	69.752,0	أسفار شخصية
-789,9	4.980,2	4.190,3	بنايات
+634,0	473,5	1.107,5	خدمات التأمين والتقاعد
-325,0	964,2	639,2	خدمات مالية
-1.519,0	1.566,7	47,7	تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)
+13.007,5	2.635,4	15.642,9	خدمات الاتصال والمعلومات والمعلومات
+5.571,6	14.684,3	20.255,9	خدمات أخرى للمقاوالات
+961,7	331,2	1.292,9	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية
-5.685,4	11.762,5	6.077,1	سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)
<b>-20.866,8</b>	<b>27.016,0</b>	<b>6.149,2</b>	<b>مدخول أولي</b>
-21.043,0	26.975,2	5.932,2	مداديل الاستثمارات
-14.637,5	17.742,9	3.105,4	استثمارات مباشرة
-3.354,6	3.459,0	104,4	استثمارات المحفظة
-5.694,4	5.773,3	78,9	استثمارات أخرى
+2.643,5	0	2.643,5	الأصول الاحتياطية
+176,2	40,8	217,0	مداديل أولية أخرى
<b>+75.092,0</b>	<b>6.108,6</b>	<b>81.200,6</b>	<b>مداديل ثانوية</b>
+3.706,6	1.023,0	4.729,6	عمومية
+71.385,4	5.085,6	76.471,0	خاصة
<b>-60.616,2</b>	<b>552.686,0</b>	<b>492.069,8</b>	<b>رصيد حساب المعاملات الجارية</b>
<b>-60.616,2</b>	-	-	<b>القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل</b>

(\*) الأرقام الأولية  
المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 4.5 ميزان الأداءات (تابع)

(بملايين الدراهم)

*2018			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقننيات الأصول	
			<b>الحساب المالي</b>
			<b>الاستثمارات المباشرة</b>
-27.919,0	34.169,0	6.250,0	أسهم وحصص في صناديق التوظيف
-22.598,0	28.373,0	5.775,0	أدوات الدين
-5.321,0	5.796,0	475,0	
<b>+7.363,5</b>	<b>-4.924,1</b>	<b>2.439,4</b>	<b>استثمارات المحفظة</b>
+4.137,7	-1.745,4	2.392,3	أسهم وحصص في صناديق التوظيف
+3.225,8	-3.178,7	47,1	سندات الدين
<b>-289,6</b>	<b>-1.750,7</b>	<b>-2.040,3</b>	<b>مشتقات مالية</b>
<b>-17.449,3</b>	<b>14.558,5</b>	<b>-2.890,8</b>	<b>استثمارات أخرى</b>
+295,6	0	295,6	مساهمات أخرى
-6.193,9	1.428,9	-4.765,0	العملة الائتمانية والودائع
-3.169,5	3.169,5	0	السلفات
-8.381,5	9.960,1	1.578,6	القروض التجارية والتسبيقات
<b>-9.433,2</b>	<b>0</b>	<b>-9.433,2</b>	<b>الأصول الاحتياطية</b>
<b>-47.727,6</b>	<b>42.052,7</b>	<b>-5.674,9</b>	<b>مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات</b>
<b>-47.727,6</b>	-	-	<b>القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل</b>
+12.888,6	-	-	<b>صافي مجموع حالات الخطأ والسهو</b>

(\*) الأرقام الأولية  
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

(بملايين الدراهم)

**2018			*2017			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-559.538	614.362	54.824	-539.886	589.669	49.784	الاستثمارات المباشرة
-508.636	557.711	49.075	-494.448	538.870	44.422	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
-508.636	557.711	49.075	-494.448	538.870	44.422	المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر
-50.902	56.651	5.749	-45.437	50.799	5.362	أدوات الدين
-50.902	56.651	5.749	-45.437	50.799	5.362	ديون المستثمر المباشر على مقاولات الاستثمار المباشر
-86.164	100.794	14.631	-97.844	110.101	12.258	استثمارات المحفظة
-16.306	29.797	13.490	-21.874	33.053	11.178	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
-10.182	11.339	1.158	-12.506	13.571	1.065	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-6.125	18.457	12.332	-9.369	19.482	10.114	قطاعات أخرى
5.718	327	6.046	2.873	1.112	3.985	شركات مالية أخرى
-11.843	18.130	6.287	-12.242	18.370	6.128	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-69.857	70.998	1.140	-75.969	77.049	1.079	سندات الدين
-208	1.257	1.049	-2.309	3.345	1.036	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-42.512	42.512	0	-45.570	45.570	0	الإدارات العمومية
-27.137	27.229	92	-28.091	28.134	43	قطاعات أخرى
92	0	92	43	0	43	شركات مالية أخرى
-27.229	27.229	0	-28.134	28.134	0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
62	292	354	-75	320	245	مشتقات مالية (غير الاحتياطيات) وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين
-315.662	390.160	74.498	-309.901	387.110	77.209	استثمارات أخرى
2.335	0	2.335	2.016	0	2.016	سندات مساهمة أخرى
7.788	37.117	44.905	13.032	35.727	48.758	العملة الائتمانية والودائع
-2.300	3.126	826	-2.846	3.455	609	البنك المركزي
5.637	33.991	39.628	12.193	32.272	44.464	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
4.451	0	4.451	3.685	0	3.685	قطاعات أخرى
1.242	0	1.242	1.224	0	1.224	شركات مالية أخرى
3.209	0	3.209	2.461	0	2.461	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-287.196	287.554	358	-286.250	286.718	469	سلفات
-2.180	2.538	358	-3.048	3.517	469	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-106.680	106.680	0	-107.917	107.917	0	الإدارات العمومية
-178.336	178.336	0	-175.284	175.284	0	قطاعات أخرى
-641	641	0	-868	868	0	شركات مالية أخرى
-177.695	177.695	0	-174.416	174.416	0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-31.121	58.020	26.899	-31.239	57.206	25.967	قروض تجارية وتسبيقات
-31.121	58.020	26.899	-31.239	57.206	25.967	قطاعات أخرى
-31.121	58.020	26.899	-31.239	57.206	25.967	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-7.469	7.469	0	-7.459	7.459	0	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
234.026	0	234.026	244.336	0	244.336	الأصول الاحتياطية
8.732	-	8.732	8.597	-	8.597	الذهب النقدي
7.234	-	7.234	7.213	-	7.213	حقوق السحب الخاصة
1.960	-	1.960	1.953	-	1.953	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
216.100	-	216.100	226.573	-	226.573	أصول احتياطية أخرى
-727.276	1.105.609	378.332	-703.370	1.087.201	383.831	مجموع الأصول/الخصوم

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة المئوية	2018			2017			الإنجاز*
	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز**	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز*	
<b>1,8</b>	<b>99,0</b>	<b>262.448</b>	<b>259.788</b>	<b>101,5</b>	<b>251.408</b>	<b>255.135</b>	<b>الموارد العادية</b>
<b>4,2</b>	<b>99,1</b>	<b>237.010</b>	<b>234.890</b>	<b>99,9</b>	<b>225.814</b>	<b>225.522</b>	<b>الموارد الجبائية</b>
1,9	97,9	97.059	95.025	104,3	89.382	93.262	الضرائب المباشرة
-1,0	97,4	51.169	49.862	110,6	45.555	50.368	الضريبة على الشركات
4,1	100,1	41.748	41.806	98,3	40.855	40.156	الضريبة على الدخل
22,6	81,0	4.142	3.357	92,1	2.972	2.738	ضرائب مباشرة أخرى
5,4	101,6	112.742	114.539	99,3	109.442	108.699	الضرائب غير المباشرة <sup>(1)</sup>
6,0	100,9	85.451	86.221	98,2	82.835	81.316	الضريبة على القيمة المضافة
5,5	103,3	30.554	31.567	92,4	32.364	29.920	(داخلي)
6,3	99,6	54.897	54.654	101,8	50.471	51.396	(استيراد)
3,4	103,8	27.291	28.318	102,9	26.607	27.383	ضريبة الاستهلاك المحلي
9,1	113,3	9.550	10.820	108,4	9.150	9.920	(التبغ)
0,0	98,4	15.990	15.735	98,9	15.912	15.732	(منتجات الطاقة)
1,8	100,7	1.751	1.763	112,0	1.545	1.731	(أخرى)
12,6	100,0	9.688	9.692	96,4	8.931	8.610	الرسوم الجمركية
4,6	89,2	17.521	15.634	82,8	18.059	14.951	رسوم التسجيل والتبوير
<b>-18,4</b>	<b>95,7</b>	<b>22.138</b>	<b>21.183</b>	<b>116,4</b>	<b>22.293</b>	<b>25.957</b>	<b>الموارد غير الجبائية</b>
16,8	94,6	9.821	9.294	87,8	9.067	7.958	الاحتكارات
-33,9	96,5	12.317	11.889	136,1	13.226	17.999	مداخل أخرى
-70,7	39,9	7.000	2.793	119,4	8.000	9.548	منها هبات مجلس التعاون الخليجي
<b>1,6</b>	<b>112,6</b>	<b>3.300</b>	<b>3.715</b>	<b>110,8</b>	<b>3.300</b>	<b>3.656</b>	<b>موارد بعض الحسابات الخصوصية</b>
<b>2,4</b>	<b>101,0</b>	<b>301.722</b>	<b>304.730</b>	<b>102,5</b>	<b>290.377</b>	<b>297.693</b>	<b>النفقات الإجمالية</b>
<b>3,6</b>	<b>99,0</b>	<b>241.461</b>	<b>239.073</b>	<b>98,2</b>	<b>234.799</b>	<b>230.684</b>	<b>النفقات العادية</b>
2,6	96,1	174.995	168.207	97,7	167.825	163.881	السلع والخدمات
1,0	97,4	108.854	105.993	98,3	106.701	104.901	نفقات الموظفين
5,5	94,1	66.141	62.214	96,5	61.124	58.980	خدمات وسلع أخرى
0,8	100,6	27.112	27.281	98,6	27.474	27.078	فوائد الدين
1,0	100,3	23.470	23.548	98,1	23.764	23.305	الداخلي
-1,0	102,5	3.642	3.733	101,7	3.710	3.773	الخارجي
15,6	129,1	13.719	17.718	104,6	14.650	15.330	المقاصة
6,0	100,9	25.635	25.866	98,2	24.851	24.395	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	<b>20.987</b>	<b>20.716</b>	-	<b>16.608</b>	<b>24.451</b>	<b>الرصيد العادي</b>
<b>- 2,0</b>	<b>109,0</b>	<b>60.261</b>	<b>65.658</b>	<b>120,6</b>	<b>55.578</b>	<b>67.009</b>	<b>نفقات الاستثمار</b>
<b>- 33,7</b>	-	<b>6.000</b>	<b>3.589</b>	-	<b>6.000</b>	<b>5.415</b>	<b>رصيد الحسابات الخصوصية</b>
<b>11,3</b>	-	<b>- 33.274</b>	<b>- 41.353</b>	-	<b>- 32.969</b>	<b>- 37.143</b>	<b>رصيد الميزانية</b>
-	-	<b>0</b>	<b>3.209</b>	-	<b>0</b>	<b>- 831</b>	<b>تغير متأخرات الأداء</b>
<b>0,4</b>	-	<b>- 33.274</b>	<b>- 38.144</b>	-	<b>- 32.969</b>	<b>- 37.974</b>	<b>الحاجة أو الفائض إلى التمويل</b>
-	-	<b>33.274</b>	<b>38.144</b>	-	<b>32.969</b>	<b>37.974</b>	<b>التمويل الصافي</b>
-	-	<b>19.767</b>	<b>- 1.874</b>	-	<b>12.507</b>	<b>3.556</b>	<b>التمويل الخارجي</b>
-	-	25.000	6.211	-	23.000	16.799	السحوبات
-	-	- 5.233	- 8.085	-	- 10.493	- 13.243	الاستخدامات
-	-	<b>13.507</b>	<b>40.018</b>	-	<b>20.462</b>	<b>34.418</b>	<b>التمويل الداخلي</b>

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية



جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

متوسط الشهر	***2018												**2017		
	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو <sup>(1)</sup>	11,086	10,853	10,809	10,900	10,970	10,950	11,055	11,090	11,135	11,311	11,328	11,350	11,279	11,132	10,931
1 دولار أمريكي <sup>(1)</sup>	9,386	9,529	9,519	9,490	9,407	9,475	9,466	9,495	9,427	9,212	9,184	9,190	9,240	9,408	9,691
سعر الصرف الفعلي الحقيقي <sup>(*)</sup>	99,969	101,366			101,193			99,116		98,200				98,859	98,793
سعر الصرف الفعلي الإسمي <sup>(*)</sup>	110,331	113,201			112,361		108,626		107,137					108,070	108,029

(\*) معطيات فصلية  
 (\*\*) أرقام مراجعة.  
 (\*\*\*) أرقام مؤقتة  
 (1) المتوسط الشهري للسعر المرجعي.  
 المصدر: بنك المغرب

## جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2018	2018												المتوسط السنوي 2017	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
	<b>عمليات الصرف بالتناجز</b>													
37.019	38.229	34.743	33.062	34.077	41.339	36.692	32.454	35.384	38.184	42.963	41.952	35.148	47.139	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج
10.741	15.864	8.782	10.342	13.265	14.679	11.004	10.437	7.769	10.321	11.760	5.581	9.094	8.770	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك <sup>(*)</sup>
8.485	6.907	7.480	8.271	6.082	5.453	8.350	6.094	7.034	11.085	11.423	9.871	13.769	8.218	توظيفات العملات بالخارج
607	0	0	0	0	0	0	0	0	0	735	5.884	669	4.417	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
	<b>عمليات الصرف الأجلة</b>													
11.166	9.861	11.405	10.458	11.236	16.404	11.361	9.169	11.184	8.746	12.950	9.170	12.069	10.120	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الودائع)
3.887	3.209	2.365	4.656	7.205	6.449	5.672	2.399	2.882	1.410	7.058	1.305	2.030	3.332	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

المصدر: بنك المغرب  
 (\*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية <sup>(1)</sup>

(بملايين الدراهم)

	ديجنبر- 2018	نونبر- 2018	أكتوبر- 2018	شتنبر- 2018	غشت- 2018	يوليوز- 2018	يونيو- 2018	ماي- 2018	أبريل- 2018	مارس- 2018	فبراير 2018	يناير- 2018	ديجنبر- 2017
الأوراق والقطع النقدية	246.693	247.746	245.920	250.447	252.247	239.991	236.932	233.726	232.764	231.034	230.749	231.760	230.536
الوضعية الصافية للخزينة <sup>(2)</sup>	-4.440	-3.832	-4.810	-4.146	-3.430	-3.609	-3.660	-4.254	-4.108	-3.843	-3.976	-2.969	-3.368
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب عناصر أخرى	221.480	217.361	217.792	219.371	219.657	219.808	221.874	223.623	224.400	226.554	230.692	234.991	232.942
الوضعية البنوية لسيولة البنوك <sup>(3)</sup>	-17.270	-15.775	-17.112	-17.782	-18.109	-17.794	-20.205	-21.578	-21.448	-21.726	-21.664	-19.861	-20.104
الاحتياطي التقدي	-46.923	-49.991	-50.050	-53.004	-54.129	-41.586	-38.922	-35.934	-33.920	-30.048	-25.697	-19.599	-21.065
الفائض أو الحاجة إلى السيولة	22.032	22.099	22.216	22.163	22.156	22.198	22.010	21.726	21.636	21.661	21.864	21.610	21.209
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	-68.956	-72.091	-72.266	-75.167	-76.285	-64.484	-60.932	-57.660	-55.555	-51.709	-47.562	-41.209	-42.274
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	69.428	72.900	72.550	73.300	77.920	64.178	62.246	58.250	55.350	52.300	48.400	41.150	44.350
تسبيقات لمدة 24 ساعة	66.000	70.600	70.250	70.500	75.120	61.378	58.800	55.250	52.250	48.200	45.000	37.750	40.000
القروض المضمونة	4.510	0	0	0	0	0	2.230	0	0	3.500	0	0	3.000
	2.300	2.300	2.300	2.800	2.800	2.800	3.000	3.000	3.100	3.400	3.400	3.400	3.150

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.  
(2) تحسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لغاية الخزينة وأرباح الخزينة في إطار عمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، وجميع حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية + الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.  
(3) تفكك الوضعية البنوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك وتحسب كما يلي: الوضعية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.  
المصدر: بنك المغرب

## جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2018

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسيقات لمدة 24 ساعة	تسيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
2,25	2,26	3,25	2,25	يناير
2,26	2,25	3,25	2,25	فبراير
2,32	2,27	3,25	2,25	مارس
2,27	2,26	3,25	2,25	أبريل
2,25	2,28	3,25	2,25	ماي
2,30	2,28	3,25	2,25	يونيو
2,32	2,30	3,25	2,25	يوليو
2,29	2,30	3,25	2,25	غشت
2,30	2,27	3,25	2,25	شتنبر
2,32	2,27	3,25	2,25	أكتوبر
2,31	2,28	3,25	2,25	نونبر
2,32	2,29	3,25	2,25	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

## جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

2018		2017		حسابات على الدفاتر <sup>(1)</sup>
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
1,88	1,84	1,86	1,81	

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2018

(بالنسبة المئوية)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	شهور
3,24	2,82	يناير
3,12	2,76	فبراير
3,10	2,79	مارس
3,08	2,79	أبريل
3,11	2,72	ماي
3,10	2,84	يونيو
3,10	2,83	يوليو
3,06	2,71	غشت
3,05	2,85	سنتنبر
3,05	2,59	أكتوبر
3,02	2,73	نونبر
3,04	2,80	دجنبر

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

سنة	أجل												
	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا				
-	-	-	-	-	2,89	2,53	2,37	-	2,19	2017			
-	-	3,87	3,28	3,28	2,84	2,59	2,35	2,29	2,15	يناير			
-	4,02	-	3,26	3,26	2,77	2,46	2,27	2,15	2,09	فبراير			
4,45	-	-	-	-	2,76	2,41	-	-	-	مارس			
-	4,06	3,87	3,27	3,27	2,79	2,43	2,26	-	2,09	أبريل			
-	-	-	3,27	3,27	2,80	2,40	-	-	-	ماي			
-	-	3,88	-	-	2,84	2,50	-	-	-	يونيو			
-	-	3,87	-	-	2,85	2,48	2,37	-	2,18	يوليوز			
-	-	3,85	3,32	3,32	2,81	2,48	2,35	2,23	-	غشت			
4,41	3,98	3,76	3,27	3,27	2,77	2,42	2,28	-	2,14	شتنبر			
-	-	3,68	3,28	3,28	-	2,42	2,27	2,19	2,14	أكتوبر			
-	-	3,69	3,28	3,28	-	2,48	2,32	2,19	2,17	نوفمبر			
-	-	3,70	-	-	2,85	2,58	2,42	-	-	دجنبر			
-	-	-	3,29	3,29	2,81	2,55	2,35	-	-	2018			
-	-	3,67	3,26	3,26	2,76	2,45	2,28	2,19	2,16	يناير			
-	3,98	-	3,22	3,22	2,75	2,45	2,31	-	-	فبراير			
-	-	3,67	-	-	2,76	2,50	-	-	-	مارس			
-	-	3,68	3,25	3,25	2,78	2,54	-	-	-	أبريل			
-	-	3,70	3,27	3,27	2,79	2,57	-	-	-	ماي			
-	-	-	3,28	3,28	2,82	2,58	2,40	-	2,20	يونيو			
-	-	-	3,30	3,30	2,84	2,59	2,43	-	-	يوليوز			
-	-	-	3,31	3,31	2,86	2,60	2,45	-	-	غشت			
-	-	3,74	3,33	3,33	2,87	2,59	2,44	-	-	شتنبر			
-	-	3,74	3,37	3,37	2,86	2,60	2,45	-	-	أكتوبر			
-	-	-	-	-	2,86	2,60	2,45	-	-	نوفمبر			
-	-	-	-	-	2,86	2,60	2,45	-	-	دجنبر			

(بالنسبة المئوية)

جدول م 8.7 معدلات (1) إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2018	2017	
-	-	شهادات الإيداع
2,35 - 2,55	2,25 - 2,55	أقل من 32 يوم
2,40 - 2,90	2,25 - 2,63	من 32 إلى 92 يوم
2,45 - 3,00	2,30 - 2,75	من 93 إلى 182 يوم
2,64 - 3,15	2,40 - 2,90	من 183 إلى 365 يوم (*)
2,83 - 3,10	2,62 - 3,00	من 366 يوم إلى سنتين
2,98 - 3,95	2,61 - 3,30	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
-	3,33 - 3,71	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
		من أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
2,85 - 3,12	2,85 - 3,10	سنتين
3,11 - 3,29	2,92 - 3,40	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
3,23 - 3,50	2,61 - 3,60	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 سنوات
		أوراق الخزينة
4,00 - 5,00	3,70 - 3,75	أقل من 32 يوم
3,70 - 5,00	3,70 - 5,30	من 32 إلى 92 يوم
2,74 - 5,30	2,65 - 5,30	من 93 إلى 182 يوم
2,56 - 5,75	2,65 - 5,75	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(\*) أرقام مراجعة

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 9.7 معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة (1) في سوق سندات الاقتراض

(بالنسبة المئوية)

2018	2017	
-	3,37 - 5,05	أقل من 4 سنوات
3,50-5,69	2,91 - 5,00	أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات
3,32-4,46	2,79 - 3,83	أكثر من 5 سنوات إلى 5 سنوات
2,94-4,16	2,18 - 4,22	أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات
3,84-5,00	2,97 - 4,18	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
-	4,35 - 4,42	أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة
-	4,10 - 4,90	أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة
4,50	-	أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة
3,00*-6,23*		أكثر من 30 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل ملاحظ.

(-) بدون إصدار.

(\*) يتعلق الأمر بسندات دائمة

المصدر: الوديع المركزي مراكش.

## جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4-2018	فصل 3-2018	فصل 2-2018	فصل 1-2018	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
5,06	5,35	5,36	5,43	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,68	5,79	6,09	5,78	قروض للأفراد
4,90	4,85	5,00	4,94	قروض سكنية
6,45	6,32	6,57	6,40	قروض الاستهلاك
6,41	6,80	7,08	6,23	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
6,48	7,81	7,68	6,86	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
7,49	6,64	6,41	6,81	قروض التجهيز
5,94	5,76	6,06	5,78	قروض الإنعاش العقاري
4,90	5,18	5,12	5,28	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,82	5,15	5,02	5,23	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,82	4,90	5,20	5,51	قروض التجهيز
6,14	5,85	5,98	5,41	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
5,90	5,93	5,78	6,09	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
4,57	4,67	4,72	4,75	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان<sup>(1)</sup>

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2019 - مارس 2020	أبريل 2018 - مارس 2019	أبريل 2017 - مارس 2018	أبريل 2016 - مارس 2017	الفترة السعر
13,57	13,60	13,90	14,30	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.  
المصدر: بنك المغرب



## جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدراهم)

	2018												2017	2016		
	على أساس سنوي (%)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير			يناير	
التداول الائتماني <sup>(1)</sup>	6,7	7,7	5,5	233,6	232,2	231,7	234,7	238,4	228,0	224,1	221,1	219,9	217,3	218,1	218,8	203,2
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	7,2	7,4	4,8	248,5	246,1	245,3	247,7	255,4	241,8	236,7	233,8	231,9	229,7	231,3	231,8	215,7
الموجودات لدى البنوك	<b>14,9</b>	<b>3,5</b>	<b>-5,6</b>	<b>14,9</b>	<b>14,0</b>	<b>13,6</b>	<b>13,0</b>	<b>17,1</b>	<b>13,8</b>	<b>12,6</b>	<b>12,7</b>	<b>12,0</b>	<b>12,4</b>	<b>13,1</b>	<b>12,9</b>	<b>12,5</b>
النفوذ الكتابية	<b>5,6</b>	<b>7,9</b>	<b>6,7</b>	<b>625,1</b>	<b>602,6</b>	<b>596,1</b>	<b>604,1</b>	<b>596,4</b>	<b>598,5</b>	<b>605,4</b>	<b>589,3</b>	<b>591,4</b>	<b>582,5</b>	<b>579,1</b>	<b>592,2</b>	<b>548,6</b>
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	10,4	-16,5	-16,5	2,1	2,1	2,8	3,0	3,1	3,2	3,7	3,8	4,1	3,9	2,6	1,9	2,2
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,9	7,6	6,7	560,7	537,1	531,5	540,7	535,4	537,1	541,4	528,3	529,9	521,9	522,0	534,3	496,6
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	11,3	12,4	7,7	62,3	63,3	61,7	60,4	57,9	58,2	60,2	57,2	57,5	56,7	54,5	56,0	49,8
المجموع م 1	5,9	7,9	6,3	858,7	834,7	827,7	838,7	834,7	826,6	829,5	810,4	811,4	799,8	797,2	811,0	751,9
التوظيفات تحت الطلب	3,5	5,2	5,6	159,2	159,0	158,7	158,2	157,6	156,9	156,8	156,0	155,6	155,0	154,7	153,9	146,2
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	3,5	5,2	5,6	159,2	159,0	158,7	158,2	157,6	156,9	156,8	156,0	155,6	155,0	154,7	153,9	146,2
المجموع م 2	<b>5,5</b>	<b>7,4</b>	<b>6,2</b>	<b>1.017,9</b>	<b>993,7</b>	<b>986,4</b>	<b>996,9</b>	<b>992,4</b>	<b>983,5</b>	<b>986,3</b>	<b>966,5</b>	<b>967,0</b>	<b>954,8</b>	<b>951,9</b>	<b>964,9</b>	<b>898,1</b>
أصول نقدية أخرى	-0,5	0,0	0,6	302,7	307,8	313,2	291,9	299,8	296,6	290,5	301,2	299,4	298,0	298,2	304,2	304,3
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	<b>3,4</b>	<b>-4,6</b>	<b>-4,5</b>	<b>161,1</b>	<b>161,7</b>	<b>163,9</b>	<b>153,9</b>	<b>153,2</b>	<b>153,9</b>	<b>153,3</b>	<b>153,5</b>	<b>152,7</b>	<b>153,9</b>	<b>153,4</b>	<b>155,8</b>	<b>163,3</b>
سندات مؤسستات التوظيف الجماعي النقدية	-6,8	0,0	-2,9	56,5	59,4	61,1	54,3	57,1	55,9	52,7	56,2	57,6	56,6	59,9	60,6	60,7
ودائع بالعملات الأجنبية <sup>(1)</sup>	-8,9	-5,0	10,0	37,4	39,8	40,1	40,4	41,1	40,6	41,9	42,0	41,8	40,4	38,9	41,1	43,2
اتفاقات إعادة الشراء	-29,9	76,0	97,3	7,0	9,0	10,0	7,8	13,1	10,3	7,9	13,5	11,1	11,6	10,7	9,9	5,6
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	23,4	12,5	8,3	27,8	24,7	25,1	23,8	24,1	24,7	24,0	22,6	23,4	21,5	22,0	22,5	20,0
ودائع لأجل لدى الخزينة	14,6	11,5	28,3	9,9	10,0	10,5	8,7	8,6	8,7	8,0	8,7	8,1	8,2	8,1	8,6	7,7
ودائع أخرى <sup>(2)</sup>	-45,4	50,6	56,4	3,1	3,1	2,5	3,0	2,6	2,5	2,7	4,8	4,7	5,9	5,3	5,7	3,8
المجموع م 3	<b>4,1</b>	<b>5,5</b>	<b>4,7</b>	<b>1.320,6</b>	<b>1.301,5</b>	<b>1.299,7</b>	<b>1.288,8</b>	<b>1.292,2</b>	<b>1.280,1</b>	<b>1.276,8</b>	<b>1.267,7</b>	<b>1.258,5</b>	<b>1.266,4</b>	<b>1.252,9</b>	<b>1.250,0</b>	<b>1.202,4</b>
مجمعات التوظيفات السائلة	<b>9,1</b>	<b>9,3</b>	<b>7,7</b>	<b>700,1</b>	<b>688,5</b>	<b>683,5</b>	<b>680,3</b>	<b>676,6</b>	<b>674,6</b>	<b>676,1</b>	<b>662,1</b>	<b>667,8</b>	<b>657,3</b>	<b>647,6</b>	<b>642,0</b>	<b>587,1</b>
مجمع التوظيفات السائلة 1	7,4	2,1	5,3	397,9	385,1	380,8	384,0	376,1	375,3	380,5	368,5	373,9	372,0	372,1	370,7	363,0
مجمع التوظيفات السائلة 2	15,2	18,1	8,9	252,3	252,7	251,8	244,4	244,9	243,4	239,1	237,7	236,8	228,7	220,2	218,9	185,4
مجمع التوظيفات السائلة 3	-4,8	35,4	27,7	49,9	50,6	50,8	51,9	55,5	55,9	56,4	55,9	57,0	56,6	55,2	52,4	38,7

(1) ودائع تحت الطلب لأجل لدى البنوك.  
(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.  
المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

الأسر	2018												2017	2016			
	على أساس سنوي (%)																
	2018	2017	2016	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر					
ودائع تحت الطلب	3,5	5,9	4,5	706,2	698,3	699,1	698,3	696,6	698,5	697,0	689,9	687,4	689,0	684,8	678,1	682,3	644,4
حسابات الادخار لدى البنوك	4,9	8,1	6,4	422,8	415,9	415,9	417,7	415,6	417,3	417,4	409,7	408,6	409,6	405,9	400,6	402,9	372,7
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	3,5	5,3	5,6	159,2	159,0	158,7	158,2	157,6	156,9	156,8	156,0	155,6	155,6	155,0	154,7	153,9	146,2
ودائع بالعملة الأجنبية وشهادات الإيداع التي تفلحتها المتبقية أو تساوي سنتين	-3,2	-1,8	-3,6	100,5	101,0	101,9	100,5	100,7	102,2	101,8	103,7	103,1	103,7	103,5	102,0	103,9	105,7
ودائع تحت الطلب	-1,0	1,9	18,0	12,0	11,8	11,9	11,9	12,6	12,2	11,9	12,0	11,5	11,4	11,3	11,3	12,2	11,9
شركات مالية أخرى	20,6	80,5	-4,4	3,8	3,5	3,5	3,5	3,2	3,2	2,8	2,4	2,5	2,4	3,1	3,2	3,1	1,7
شركات مالية أخرى	25,1	4,2	-0,5	7,9	7,1	7,3	6,5	6,9	6,7	6,3	6,2	6,0	6,3	5,9	6,2	6,3	6,1
شركات غير مالية خصوصية	3,8	1,8	2,9	176,7	165,9	163,5	162,5	164,1	159,9	160,9	162,0	161,6	164,7	160,4	163,3	170,3	167,3
ودائع تحت الطلب	6,6	4,1	7,9	109,9	97,9	95,2	98,6	98,4	95,9	99,1	96,4	97,0	98,4	94,8	96,5	103,1	99,1
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	7,9	-10,4	-16,9	24,3	23,4	22,3	21,9	22,1	21,9	21,6	21,3	21,6	21,6	22,6	22,8	22,5	25,1
شركات مالية أخرى	-6,4	26,7	19,7	11,1	12,2	12,5	12,3	12,8	12,2	12,3	12,0	12,0	12,0	12,5	11,9	11,9	9,4
شركات مالية أخرى	-3,4	-4,0	4,5	31,2	32,2	33,1	29,5	30,6	29,8	28,0	31,7	31,0	32,3	30,3	31,9	32,3	33,7
شركات مالية أخرى	7,5	-2,8	-11,7	33,3	32,5	33,0	24,4	22,4	22,9	23,7	25,0	24,4	26,6	26,5	28,2	31,0	31,9
شركات مالية أخرى	2,9	15,3	1,8	12,9	11,8	10,8	12,8	11,6	11,5	12,5	10,5	10,6	11,7	11,0	11,3	12,5	10,9
شركات مالية أخرى	62,6	-19,2	-	12,6	13,9	14,9	5,2	4,7	4,9	5,2	5,1	4,8	5,1	6,6	7,1	7,8	9,6
شركات مالية أخرى	-17,3	-10,7	-	6,9	5,9	6,0	5,4	5,4	5,3	5,0	8,0	7,9	8,2	7,9	8,3	8,4	9,4
شركات مالية أخرى	-5,6	3,4	18,1	84,5	87,1	88,2	88,1	92,7	91,9	90,2	91,7	87,9	88,6	87,1	87,8	89,6	86,7
شركات مالية أخرى	-17,3	7,4	-10,8	7,6	5,0	4,6	6,6	4,9	7,3	7,4	7,3	5,7	5,7	6,1	7,9	9,1	8,5
شركات مالية أخرى	10,4	-7,1	43,5	19,9	20,4	21,4	22,8	22,4	21,6	21,3	19,9	17,3	19,0	17,7	18,0	18,0	19,4
شركات مالية أخرى	-48,5	49,6	56,5	2,9	3,0	2,3	2,9	2,6	2,5	2,7	4,7	5,5	4,7	5,9	5,3	5,6	3,8
شركات مالية أخرى	-9,6	-26,6	-2,1	12,9	14,5	14,1	14,8	14,8	14,6	16,3	16,1	15,6	16,5	15,1	13,9	14,3	19,5
شركات مالية أخرى	22,7	6,1	9,7	23,8	21,0	21,4	20,2	20,8	21,3	21,1	20,3	20,3	21,0	18,4	18,8	19,4	18,3
شركات مالية أخرى	-23,3	17,9	31,7	10,5	14,3	14,6	12,9	14,2	14,2	13,5	10,3	10,1	10,8	12,5	13,4	13,7	11,6
شركات مالية أخرى	-26,1	67,9	123,8	7,0	9,0	9,8	7,8	13,1	10,3	7,9	13,0	13,4	10,8	11,5	10,4	9,4	5,6

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2018												2017	2016			
	2018	2017	2016	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو			أبريل	مارس	فبراير
ديون للاقتصاد	3,4	3,3	5,9	1.022,9	1.002,9	999,6	1.005,7	1.009,4	1.009,3	1.005,7	987,3	987,4	988,8	978,1	980,4	989,5	957,6
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	3,4	3,3	5,9	1.021,8	1.001,7	998,4	1.004,5	1.008,2	1.008,1	1.004,6	986,2	986,3	987,6	976,8	979,2	988,4	956,6
القرض البنكي	3,2	3,1	4,2	870,6	848,2	846,7	854,5	849,6	850,9	857,0	832,9	830,6	830,1	824,5	826,4	843,3	818,1
منها: التمويل التشاركي	-	-	-	4,1	3,6	3,3	2,9	2,6	2,4	2,0	1,5	1,1	0,6	0,3	0,2	0,2	-
الديون الصافية على الإدارة المركزية	21,0	17,8	-3,8	203,0	202,5	197,6	186,5	177,6	175,8	182,4	185,4	177,7	180,5	174,7	173,5	167,8	142,4
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	20,6	17,5	-4,4	202,2	202,1	199,8	186,7	179,4	176,5	183,5	185,8	179,3	181,5	176,1	175,1	167,6	142,6
فروض	128,3	4,4	8,8	56,5	54,4	53,8	32,7	31,3	30,4	32,6	33,6	32,9	32,0	27,4	27,3	24,7	23,7
سندات الخزينة	3,9	14,4	-5,7	154,4	152,5	156,1	158,3	156,9	157,8	158,9	158,8	155,7	158,6	156,5	156,9	148,6	129,9
البنوك	7,4	18,3	-7,6	136,6	130,9	137,7	140,8	139,2	138,3	137,2	137,6	133,7	136,8	133,2	134,0	127,2	107,5
سندات التوظيف الجماعي النقدية	-17,2	-4,2	5,2	17,8	21,6	18,4	17,5	17,7	19,6	21,7	21,1	22,0	21,7	23,3	22,8	21,5	22,4
الإحتياطيات الدولية الصافية	-4,3	-3,3	12,2	230,7	223,3	224,4	224,5	225,8	225,9	227,6	228,9	229,4	231,4	233,5	239,9	240,9	249,2
الإحتياطيات الرسمية الدولية	-4,3	-3,6	12,5	233,7	226,2	227,5	228,1	229,8	230,1	230,8	232,0	232,6	235,3	236,6	243,7	244,3	253,5
الذهب النقدي	1,6	3,4	11,2	8,7	8,3	8,3	7,9	8,1	8,2	8,4	8,8	8,7	8,7	8,7	8,7	8,6	8,3
العملات الأجنبية	-7,2	40,6	-34,0	3,4	2,8	3,3	5,4	9,7	4,7	2,9	3,1	4,1	3,6	2,9	3,2	3,7	2,6
الوابع والسندات المدرجة في الإحتياطيات الدولية	-4,7	-4,4	13,5	212,4	206,2	206,9	205,6	202,9	208,1	210,2	210,9	210,6	213,8	215,8	222,5	222,9	233,1
الوضع الإحتياطي في صندوق النقد الدولي	0,4	-2,1	106,3	2,0	1,9	1,9	1,9	1,9	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	-0,1	-3,1	-1,5	7,2	7,1	7,2	7,2	7,2	7,2	7,3	7,3	7,3	7,3	7,3	7,2	7,2	7,4
التزامات الجنبية قصيرة الأجل	-9,2	-19,7	27,8	3,1	3,0	3,2	3,6	4,0	4,2	3,2	3,1	3,2	3,9	3,1	3,7	3,4	4,2
موارد ذات طابع غير نقدي	8,5	8,5	9,8	218,8	211,6	207,3	206,3	203,0	202,4	200,2	199,8	203,1	202,2	202,1	204,5	201,6	185,8
رأسمال وإحتياطيات	8,1	3,2	4,7	149,1	142,9	141,6	138,1	136,8	137,9	136,5	138,4	141,4	139,8	140,8	141,6	137,9	133,7
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	9,5	22,3	25,6	69,7	68,6	65,6	68,2	66,2	64,5	63,7	61,5	61,6	62,5	61,3	62,9	63,7	52,1
مقابلات أخرى للمجمع م3	14,4	86,1	-9,6	82,9	84,4	85,3	78,5	82,4	71,5	61,2	66,0	67,1	67,9	68,7	60,6	72,4	38,9
مقابلات الوابع لدى الخزينة	11,8	12,3	10,1	72,2	73,4	72,2	69,2	66,5	66,9	68,2	65,9	64,3	65,6	64,9	62,6	64,6	57,5
بنود صافية أخرى	-34,5	25,7	-1,9	-8,9	-13,9	-14,4	-16,2	-11,2	-10,2	-21,0	-20,0	-19,7	-21,3	-23,3	-19,7	-13,5	-10,8
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير القيمين	-7,5	-	-121,8	25,6	31,0	33,7	31,5	32,9	20,8	20,3	26,4	28,1	29,5	33,0	23,5	27,7	-1,8
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والتزامات الأخرى	-0,1	-2,0	-1,1	7,5	7,5	7,5	7,5	7,6	7,5	7,6	7,6	7,6	7,7	7,7	7,5	7,5	7,7
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب	19,9	-25,1	40,7	1,5	1,4	1,4	1,6	1,8	1,4	1,3	1,2	2,0	1,9	1,9	1,8	1,2	1,6
مجموع المقابلات (3)	4,1	5,5	4,7	1.320,6	1.301,5	1.299,7	1.288,8	1.292,2	1.280,1	1.276,8	1.267,7	1.258,5	1.266,4	1.252,9	1.250,0	1.269,1	1.202,4

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي للعناصر المختلفة  
(2) الموجودات والتزامات الأخرى لبنك المغرب المستتاة من الإحتياطيات الدولية الصافية  
(3) مجموع المقابلات = صافي الإحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الإقتصاص - الموارد غير النقدية + مقابلات أخرى للمجمع م3  
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي<sup>(١)</sup>

	2018												2017	2016		
	على أساس سنوي (%)															
	2018	2017	2016	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر			أكتوبر	نوفمبر
حسب الغرض البنكي <sup>(*)</sup>	3,2	3,1	4,2	870,6	848,2	846,7	854,5	849,6	850,9	857,0	832,9	830,6	824,5	826,4	843,3	818,1
حسب الغرض الاقتصادي																
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	6,2	-3,1	0,5	177,7	169,7	169,4	176,7	172,8	173,1	175,7	162,2	162,6	158,7	158,4	167,4	172,7
القروض للتجهيز	2,0	11,6	8,1	174,0	172,9	172,2	173,9	173,9	173,6	173,0	172,1	171,6	169,7	168,3	170,6	152,9
القروض للعقار	3,7	4,4	2,5	267,3	267,2	266,5	265,7	265,7	265,4	264,6	262,3	261,3	260,0	258,8	257,8	246,9
القروض للسكن	5,7	3,8	5,2	207,1	205,9	204,7	203,9	202,9	202,5	201,9	200,6	199,4	198,2	197,1	196,0	188,7
بما فيها: التمويل التشاركي للسكن	-	-	-	4,1	3,6	3,3	2,9	2,6	2,4	2,0	1,5	1,1	0,6	0,3	0,2	-
قروض الإيجار العقاري	-3,5	8,3	-4,6	58,0	57,3	58,0	59,8	59,8	59,4	60,0	59,1	58,9	58,9	57,9	60,1	55,5
القروض للاستهلاك	6,1	4,6	5,4	54,1	53,9	53,9	53,9	53,9	53,6	53,2	52,8	52,2	51,7	51,4	51,0	48,7
ديون مختلفة على الزبناء	-0,5	-1,9	6,6	132,3	118,4	118,0	120,6	117,4	120,5	126,4	118,1	118,0	119,8	121,4	125,1	132,9
قروض مالية <sup>(١)</sup>	0,8	-3,6	5,8	117,3	103,6	102,7	104,3	101,7	104,4	110,0	102,1	102,0	103,7	105,1	109,1	116,3
قروض أخرى <sup>(٢)</sup>	-10,1	12,4	13,4	15,0	14,8	15,3	16,3	15,8	16,1	16,4	16,0	16,0	16,1	16,3	16,0	14,8
ديون معلقة الأداء	2,5	3,7	6,8	65,2	66,1	66,6	65,6	65,9	64,8	64,0	65,3	64,9	63,8	64,3	64,4	61,4
القطاع المؤسسي	3,1	3,8	3,9	744,5	739,4	739,2	744,2	743,6	743,0	742,1	727,1	725,2	721,3	716,1	713,9	722,1
قروض القطاع غير المالي	6,4	7,2	18,0	70,9	71,0	70,2	70,8	70,7	71,1	69,4	69,1	68,2	68,2	66,0	65,0	66,6
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية	12,9	14,7	6,7	19,5	18,1	17,8	17,5	17,5	17,6	17,3	16,5	16,5	17,1	17,3	17,3	15,1
إدارات محلية	4,2	4,8	22,1	51,4	52,9	52,4	53,3	53,1	53,5	52,1	52,6	51,7	51,1	48,7	49,3	47,1
شركات غير مالية عمومية	2,8	3,5	2,7	673,6	668,5	669,0	673,4	672,9	671,9	672,7	658,1	657,0	653,1	650,1	648,9	655,5
القطاع الخاص	0,5	3,0	1,9	342,9	339,1	340,4	345,1	346,3	347,4	350,8	337,0	336,6	335,4	333,8	341,2	331,2
شركات غير مالية خصوصية	5,3	4,0	3,6	330,8	329,4	328,6	328,3	326,7	324,5	321,9	321,1	319,1	316,5	314,8	315,1	302,0
قطاع مقيمة أخرى	5,3	4,0	3,6	329,8	328,4	327,5	327,3	325,8	323,6	320,9	320,2	318,3	315,6	313,8	314,2	301,2
الأسر	5,5	4,6	3,7	289,2	287,8	287,2	285,6	285,3	284,2	282,3	281,0	279,4	276,9	275,7	274,8	262,1
أفراد ومقاربة مقيمون بالخارج	3,4	0,3	3,1	40,5	40,6	40,3	41,7	40,4	39,5	38,6	39,2	38,9	38,7	38,1	39,4	39,1
المؤسسون غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	1,6	14,3	0,2	1,0	1,0	1,1	1,0	0,9	0,9	1,0	0,9	0,8	0,9	0,9	1,0	0,9
شركات مالية أخرى	4,0	-1,3	6,0	126,1	108,8	107,5	110,3	106,0	107,9	114,9	105,7	105,4	108,8	108,3	112,5	121,2
شركات التمويل	0,7	-5,0	6,8	56,6	55,7	55,9	55,0	55,5	56,3	55,6	54,5	55,1	54,7	56,1	56,3	59,2
مؤسسات الإئتمان <sup>(١)</sup>	-1,9	-8,9	23,0	23,8	23,9	24,7	23,0	23,8	23,2	24,2	24,0	23,1	23,9	24,1	25,0	24,2
مؤسسات التوظيف الجماعي	-16,5	-0,8	-27,5	13,6	10,3	8,7	12,4	9,0	9,8	13,6	8,9	9,0	11,6	9,6	11,3	16,2
غير النقدية <sup>(٢)</sup>	30,7	18,9	27,1	32,0	18,9	18,3	19,9	17,7	18,6	21,5	18,3	18,2	18,6	18,5	19,9	24,5
غيرها <sup>(٣)</sup>																

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.

(2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتراضها بواسطة شراء وتحصيل الديون.

(3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المقولة، وشركات البورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وهيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ومصادر التوظيف الجماعي للسكن.

(\*) قروض منطوق من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والتوفيق التشاركية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

2018	على أساس سنوي (%)			2018				2017*	2016	
	2017	2016		دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
3,2	3,1	4,2	870,6	854,5	857,0	830,1	843,3	818,1	القرض البنكي <sup>(1)</sup>	
									حسب أجل الاستحقاق <sup>(2)</sup>	
3,4	-2,2	1,1	285,8	286,1	278,0	259,0	276,4	282,7	الأمد القصير	
23,6	-8,8	-14,3	7,7	7,7	8,1	8,4	6,3	6,9	استحقاقات غير مؤداة	
-9,9	6,5	-3,5	180,1	177,0	193,1	191,4	199,9	187,7	الأمد المتوسط	
11,9	6,0	13,0	339,5	325,8	321,8	315,9	303,4	286,3	الأمد الطويل	
2,5	3,7	6,8	65,2	65,6	64,1	63,8	63,6	61,4	ديون معلقة الأداء	
<b>17,6</b>	<b>-3,5</b>	<b>-5,4</b>	<b>35,9</b>	<b>34,8</b>	<b>30,5</b>	<b>30,8</b>	<b>30,5</b>	<b>31,7</b>	حسب فروع النشاط الاقتصادي	
17,6	-3,5	-5,4	35,9	34,8	30,5	30,8	30,5	31,7	القطاع الأولي	
<b>2,1</b>	<b>0,4</b>	<b>1,4</b>	<b>243,3</b>	<b>249,8</b>	<b>249,5</b>	<b>241,6</b>	<b>238,2</b>	<b>237,2</b>	القطاع الثاني	
8,8	16,3	1,1	17,0	17,0	16,9	15,2	15,6	13,4	الصناعات الاستخراجية	
6,5	0,6	-1,5	87,5	88,2	87,4	83,4	82,1	81,6	الصناعات التحويلية	
14,3	9,7	-8,2	32,1	31,9	31,4	28,6	28,1	25,6	الصناعات الغذائية و التبغ	
-2,6	-1,2	-9,0	6,0	6,1	6,1	6,3	6,1	6,2	الصناعة النسيج, الألبسة و الجلد	
19,2	2,7	-22,6	11,2	11,5	10,3	9,8	9,4	9,1	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية	
3,4	-5,1	4,3	18,7	18,8	19,0	18,9	18,1	19,0	الصناعة الميكانيكية, الصناعة الثقيلة و الصناعة الكهربائية والإلكترونية	
-4,5	-5,4	19,7	19,5	19,8	20,6	19,9	20,4	21,6	المنتجات المصنعة أخرى	
-6,0	-7,4	2,1	43,9	47,4	49,0	47,7	46,7	50,5	الماء و الكهرباء	
1,2	2,2	3,7	94,9	97,2	96,2	95,3	93,7	91,7	البناء والأشغال العمومية	
<b>2,9</b>	<b>4,6</b>	<b>6,1</b>	<b>591,4</b>	<b>569,9</b>	<b>577,0</b>	<b>557,8</b>	<b>574,6</b>	<b>549,2</b>	القطاع الثالثي	
-1,4	8,5	9,4	55,9	55,6	56,7	55,1	56,7	52,2	النجارة	
-5,3	-4,1	-4,1	14,4	15,5	15,3	15,7	15,2	15,9	الفنادق و المطاعم	
-4,6	14,4	0,8	36,3	40,5	40,7	36,1	38,0	33,3	النقل و الاتصالات	
5,8	-3,9	5,3	135,7	120,8	124,6	118,6	128,3	133,4	الأنشطة المالية	
5,5	4,6	3,7	289,2	285,6	282,3	276,9	274,1	262,1	أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	
12,9	14,7	6,7	19,5	17,5	17,3	17,1	17,3	15,1	إدارات محلية	
-10,3	20,8	40,2	40,4	34,3	40,0	38,4	45,0	37,3	خدمات أخرى <sup>(3)</sup>	

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية

(2) الأمد القصير: أقل من سنتان، الأمد المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمد الطويل: فوق 7 سنوات

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية

(\*) أرقام مراجعة

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي<sup>(1)</sup>

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2018				2017*	2016	
2018	2017	2016	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
2,3	8,3	8,0	275,0	272,6	273,1	274,2	268,9	248,2	ديون على الوحدات غير المالية
3,5	6,4	5,5	146,2	137,9	138,9	139,3	141,3	132,8	ديون ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
6,0	5,0	3,5	112,9	108,3	109,1	106,9	106,5	101,4	شركات التمويل
2,2	1,5	-0,5	27,7	27,4	27,4	26,9	27,1	26,7	قروض الاستهلاك
6,7	8,2	7,3	64,7	63,5	63,1	61,7	60,6	56,0	القروض الإيجارية
11,5	6,0	-1,3	11,2	10,9	10,4	10,3	10,0	9,5	ديون معلقة الأداء
3,2	-4,8	30,8	13,8	12,7	13,2	12,9	13,4	14,0	البنوك الحرة
4,7	-6,9	18,8	8,9	7,8	8,4	8,0	8,5	9,1	تسهيلات الخزينة
-1,0	-1,1	70,4	4,7	4,7	4,6	4,7	4,7	4,8	قروض التجهيز
-32,8	32,9	2,2	7,6	6,8	6,5	9,4	11,3	8,5	صندوق الإيداع والتدبير
-39,9	21,0	7,2	3,6	3,1	2,8	5,8	6,0	4,9	تسهيلات الخزينة
-32,7	47,2	-8,8	3,3	3,2	3,2	3,2	4,9	3,3	قروض التجهيز
2,5	3,7	7,7	6,8	6,9	6,9	6,7	6,6	6,4	جمعيات القروض الصغرى
56,5	59,8	-17,5	4,4	2,4	2,5	2,7	2,8	1,8	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
1,6	13,5	10,7	118,7	124,2	123,2	123,4	116,9	103,0	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وخزنها الشركات المالية الأخرى
-0,6	14,4	8,8	43,8	46,6	46,0	49,5	44,1	38,6	مؤسسات التوظيف الجماعي غير التقديرية
5,5	22,5	12,4	46,7	46,7	46,5	45,1	44,2	36,1	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
-16,9	-14,2	7,5	7,8	10,7	10,4	9,9	9,4	10,9	صندوق الإيداع والتدبير
8,4	8,4	16,9	20,1	20,1	20,1	18,6	18,6	17,1	صناديق التقاعد <sup>(2)</sup>
-5,9	-14,3	13,2	10,0	10,5	11,0	11,6	10,6	12,4	ديون أخرى

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات المصدر: بنك المغرب

## جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

المتوسط	**2018												*2017	
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
8.139	7.977	6.793	7.549	6.544	6.353	7.381	8.608	9.437	10.164	8.698	8.037	10.125	8.593	متوسط المبلغ الجاري
4.030	4.097	3.536	3.946	3.164	3.062	4.284	4.149	4.329	4.832	3.914	3.509	5.249	3.741	متوسط الحجم المتبادل

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

## جدول م 8.8 الاكتتابات في أدبيات الخزينة بالمزايدة

المجموع	2018												مجموع 2017		أجال الاستحقاق
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
115.053	14.435	10.652	9.806	8.107	7.342	11.714	8.446	7.882	6.787	4.938	12.447	12.498	110.680	مجموع الاكتتابات	
18.227	1.426	3.395	1.363	2.054	1.468	0	0	0	1.037	1.323	1.061	5.100	25.350	مجموع الأمد القصير	
811	0	0	0	0	300	0	0	0	0	511	0	0	3.535	13 أسبوعا	
100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	2.081	26 أسبوعا	
17.316	1.426	3.395	1.363	2.054	1.168	0	0	0	1.037	712	1.061	5.100	19.734	52 أسبوعا	
73.983	4.755	5.443	7.743	5.138	3.729	9.874	7.896	6.870	4.333	1.798	9.156	7.248	61.747	مجموع الأمد المتوسط	
42.924	2.875	3.443	3.154	2.591	1.545	8.375	5.830	4.750	207	853	2.378	6.923	26.402	سنتان	
31.060	1.880	2.000	4.589	2.547	2.184	1.500	2.066	2.120	4.126	945	6.777	325	35.346	5 سنوات	
22.844	8.254	1.815	700	915	2.145	1.839	550	1.012	1.417	1.816	2.231	150	23.583	مجموع الأمد الطويل	
17.885	7.494	815	700	915	2.145	788	400	0	1.312	1.086	2.231	0	8.872	10 سنوات	
4.853	760	1.000	0	0	0	1.051	150	1.012	0	730	0	150	12.959	15 سنة	
105	0	0	0	0	0	0	0	0	105	0	0	0	739	20 سنة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 013	30 سنة	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة  
(حسب فئات المكتتبين الأوتارل)

2018	التغيرات بالنسبة المئوية		2018	(*)2017	(*)2016	(*)2015	(*)2014	
	2018/2017	2017/2016						
37,3	8,6	5,0	203.962	187.877	178.947	157.887	116.251	مؤسسات التوظيف الجماعي
24,2	5,2	-6,8	131.910	125.394	134.510	126.113	123.613	شركات التأمين و مؤسسات الإحتياط
22,9	6,5	25,7	125.184	117.541	93.515	96.027	98.416	البنوك
6,4	5,6	11,1	35.021	33.151	29.841	29.068	29.158	صندوق الإيداع والتدبير <sup>(1)</sup>
5,0	-10,3	2,3	27.187	30.322	29.644	39.427	38.163	مؤسسات مالية أخرى
4,1	1,2	-5,5	22.269	21.996	23.272	21.234	20.082	المقاولات غير المالية
0,1	58,1	45,9	672	425	291	340	351	شركات التمويل
-	-	-	0	0	9	9	24	الشركات غير القيمة
-	5,7	5,4	546.205	516.706	490.028	470.104	426.057	إجمالي سندات الدين القابلة للتداول

(\*) أرقام مراجعة.

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الإحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر: بنك المغرب



**جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول**  
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

	2018						2017						فئة السندات
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المبلغ الجاري		
73.843	5.042	52.287	455	16.058	64.057	3.796	41.736	1.218	17.307	17.307	المبلغ الجاري		
52.778	4.743	37.995	217	9.822	46.517	3.730	29.151	874	12.762	12.762	شهادات الإيداع		
19.769	300	13.085	158	6.227	15.488	36	10.794	244	4.415	4.415	سندات شركات التمويل		
1.296	0	1.207	80	9	2.052	30	1.792	100	130	130	أوراق الخزينة		
<b>44.489</b>	<b>4.057</b>	<b>31.886</b>	<b>160</b>	<b>8.387</b>	<b>51.811</b>	<b>3.426</b>	<b>30.621</b>	<b>7.665</b>	<b>10.098</b>	<b>10.098</b>	الإصدارات		
36.550	3.768	26.187	80	6.515	39.047	3.356	21.559	5.957	8.175	8.175	شهادات الإيداع		
5.327	264	3.209	0	1.854	7.015	50	4.832	838	1.295	1.295	سندات شركات التمويل		
2.612	25	2.489	80	18	5.749	20	4.231	870	628	628	أوراق الخزينة		

المصدر: بنك المغرب

## جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

سنة 2018	2018				سنة 2017	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
<b>123.880</b>	<b>123.880</b>	<b>123.779</b>	<b>121.799</b>	<b>113.476</b>	<b>113.676</b>	المبلغ الجاري
<b>65.064</b>	<b>65.064</b>	<b>63.223</b>	<b>61.223</b>	<b>53.623</b>	<b>53.693</b>	القطاع العمومي
41.729	41.729	42.888	42.888	36.208	36.208	الشركات غير المالية
23.335	23.335	20.335	18.335	17.415	17.485	البنوك
<b>58.816</b>	<b>58.816</b>	<b>60.556</b>	<b>60.576</b>	<b>59.853</b>	<b>59.983</b>	القطاع الخاص
27.350	27.350	30.200	30.200	29.150	30.150	البنوك
26.927	26.927	26.417	26.746	27.743	26.943	الشركات غير المالية
4.540	4.540	3.940	3.630	2.960	2.890	شركات مالية أخرى
<b>24.385</b>	<b>7.660</b>	<b>3.755</b>	<b>10.970</b>	<b>2.000</b>	<b>24.902</b>	الإصدارات
<b>14.000</b>	<b>4.000</b>	<b>2.000</b>	<b>8.000</b>	<b>0</b>	<b>16.472</b>	القطاع العمومي
6.000	3.000	2.000	1.000	0	8.847	البنوك
8.000	1.000	0	7.000	0	7.625	الشركات غير المالية
<b>10.385</b>	<b>3.660</b>	<b>1.755</b>	<b>2.970</b>	<b>2.000</b>	<b>8.430</b>	القطاع الخاص
4.550	1.250	1.000	2.300	0	4.150	البنوك
4.210	1.810	400	0	2.000	2.930	الشركات غير المالية
1.625	600	355	670	0	1.350	شركات مالية أخرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي	مؤشر المادكس	الرسملة (بملايين الدراهم)
2011 دجنبر	18.885,8	11.027,7	9.011,6	516.222
2012 دجنبر	16.213,8	9.359,2	7.614,0	445.268
2013 دجنبر	18.278,6	9.114,1	7.418,1	451.113
2014 دجنبر	13.429,6	9.620,1	7.842,8	484.448
2015 دجنبر	20.286,6	8.925,7	7.255,2	453.316
2016 دجنبر	22.115,5	11.644,2	9.547,3	583.380
2017 دجنبر	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
2018 دجنبر	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
2017 يناير	7.935,0	12.228,9	10.020,8	616.449
فبراير	3.100,0	11.926,5	9.764,2	599.445
مارس	3.213,0	11.379,7	9.264,3	574.530
أبريل	2.182,3	11.637,9	9.489,9	586.609
ماي	3.630,9	11.578,0	9.441,7	582.954
يونيو	9.016,2	12.015,8	9.831,0	605.443
يوليوز	4.039,0	12.201,3	9.953,8	606.680
غشت	3.904,5	12.397,1	10.134,0	624.085
شتنبر	3.954,5	12.140,5	9.877,2	615.698
أكتوبر	3.186,8	12.373,0	10.088,7	626.304
نونبر	4.527,7	12.568,4	10.260,9	636.794
دجنبر	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
2018 يناير	5.176,8	13.075,5	10.653,8	663.170
فبراير	3.243,4	13.142,7	10.710,6	665.598
مارس	3.438,0	13.062,4	10.611,8	660.642
أبريل	2.061,8	13.028,0	10.598,6	662.293
ماي	4.332,3	12.335,4	10.005,8	628.542
يونيو	6.623,8	11.878,7	9.617,2	605.706
يوليوز	2.035,1	11.746,1	9.555,0	597.619
غشت	1.300,3	11.546,5	9.381,4	588.887
شتنبر	2.141,2	11.335,6	9.214,8	578.698
أكتوبر	2.650,8	10.919,7	8.873,4	557.648
نونبر	1.463,7	11.229,3	9.129,7	572.543
دجنبر	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

## جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المئوية 2018 2017	2018**	2017*	
0,0	116,8	116,7	المجموع
0,2	116,3	116,1	عقارات سكنية
0,1	114,2	114,2	شقق
0,1	126,0	125,8	منازل
1,2	130,2	128,6	فيلات
-0,2	120,7	120,9	أراضي حضرية
0,2	119,8	119,6	محلات مهنية
1,0	123,3	122,1	محلات تجارية
-2,7	106,6	109,6	مكاتب

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة المئوية		حجم المعاملات
2018 بالنسبة لـ 2017**	2017 بالنسبة لـ 2016*	
4,8	-6,8	المجموع
3,3	-7,8	عقارات سكنية
2,5	-7,2	شقق
14,4	-15,5	منازل
11,0	-16,1	فيلات
8,7	-4,3	أراضي حضرية
9,6	-2,6	محلات مهنية
9,7	-3,7	محلات تجارية
8,2	5,5	مكاتب

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة لـ 2018/2017 (%)		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
25,2	2,1	اكادير
-3,5	1,3	الدار البيضاء
9,2	-0,9	الجديدة
10,3	-1,0	فاس
19,5	1,2	القنيطرة
-15,7	-5,3	مراكش
8,5	0,6	مكناس
-5,6	2,7	وجدة
23,1	3,6	الرباط
20,4	2,0	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب



## المحتويات

بنك المغرب  
بنك المغرب  
بنك المغرب





# المحتويات

## المقدمة

### الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي .....
4	1.1.1 النمو الاقتصادي .....
7	2.1.1 سوق الشغل .....
9	3.1.1 أسواق السلع الأساسية .....
11	4.1.1 التضخم .....
12	5.1.1 المالية العمومية .....
18	7.1.1 السياسات النقدية .....
21	8.1.1 الأسواق المالية .....
26	2.1 الإنتاج والطلب .....
27	1.2.1 الإنتاج .....
35	2.2.1 الطلب .....
36	3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية .....
38	3.1 سوق الشغل .....
38	1.3.1 الساكنة النشيطة .....
41	2.3.1 تطور التشغيل .....
43	3.3.1 البطالة والشغل الناقص .....
46	4.3.1 الإنتاجية والأجور .....
49	4.1 التضخم .....
50	1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك .....
55	2.4.1 السلع والخدمات .....
56	3.4.1 تطور التضخم خلال السنة .....
56	4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن .....
57	5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي .....
60	5.1 المالية العمومية .....
61	1.5.1 قانون المالية لسنة 2018 .....
66	2.5.1 تنفيذ الميزانية .....
74	3.5.1 تمويل الخزينة .....
75	4.5.1 الدين العمومي .....

77	6.1 ميزان الأداءات
78	1.6.1 الميزان التجاري
84	2.6.1 ميزان الخدمات
85	3.6.1 رصيد المداخيل
86	4.6.1 الحساب المالي
88	5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية
90	7.1 الأوضاع النقدية
91	1.7.1 أسعار الفائدة
94	2.7.1 سوق الصرف
97	3.7.1 القروض البنكية
100	4.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
101	5.7.1 مكونات الجمع م3
105	6.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة
107	8.1 أسواق الأصول
108	1.8.1 سندات الدين
113	2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
116	3.8.1 سوق البورصة
121	4.8.1 الأصول العقارية
123	9.1 تمويل الاقتصاد
124	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
125	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

## الجزء • 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

135	أبرز أحداث السنة
135	1.2 الحكامة والاستراتيجية
135	1.1.2 الهيكل التنظيمية والحكامة
139	2.1.2 الاستراتيجية
145	3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات
149	2.2 مهام البنك
149	1.2.2 السياسة النقدية
159	2.2.2 الإحصائيات النقدية

159	3.2.2 البحوث
160	4.2.2 تدبير احتياطات الصرف
161	5.2.2 الإشراف البنكي
163	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
164	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
166	8.2.2 التداول الائتماني
171	9.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

### 3.2 التواصل والانفتاح على محيط البنك ..... 173

175	4.2 الموارد
175	1.4.2 الموارد البشرية
176	2.4.2 أنظمة المعلومات والاستراتيجية الرقمية
177	3.4.2 المسؤولية الاجتماعية

## الجزء • 3 التقرير المالي

181	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2018
181	1.1.3 الحصيلة
181	2.1.3 النتيجة
183	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
183	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
184	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
185	3.2.3 خارج الحصيلة
186	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
187	5.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
191	6.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية
193	7.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة
218	3.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
220	4.3 مصادقة مجلس البنك

## فهرس البيانات

8.....	تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة	رسم بياني 1.1.1
9.....	تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة	رسم بياني 2.1.1
9.....	التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية	رسم بياني 3.1.1
9.....	التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2018	رسم بياني 4.1.1
10.....	التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الطاقية	رسم بياني 5.1.1
10.....	التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2018	رسم بياني 6.1.1
11.....	التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية	رسم بياني 7.1.1
11.....	أسعار الفوسفات والأسمدة	رسم بياني 8.1.1
12.....	: التضخم في العالم	رسم بياني 9.1.1
12.....	: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 10.1.1
13.....	: تطور رصيد الميزانية	رسم بياني 11.1.1
13.....	: تطور الدين العمومي	رسم بياني 12.1.1
16.....	: مبالغ الواردات التي تأثرت بالعقوبات الجمركية في 2018	رسم بياني 12.1.1.1
17.....	: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رسم بياني 13.1.1
19.....	: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي	رسم بياني 14.1.1
20.....	: أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان	رسم بياني 15.1.1
21.....	: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية	رسم بياني 16.1.1
22.....	: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة	رسم بياني 17.1.1
22.....	: مؤشرات تقلب أسواق البورصة	رسم بياني 18.1.1
22.....	: مؤشر MSCI EM ومؤشر MSCI EAFE	رسم بياني 19.1.1
23.....	: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 20.1.1
24.....	: تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو	رسم بياني 21.1.1
25.....	: سعر صرف الأورو مقابل الدولار	رسم بياني 22.1.1
25.....	: سعر صرف الجنيه الاسترليني	رسم بياني 23.1.1
25.....	: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار	رسم بياني 24.1.1
27.....	: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاث	رسم بياني 1.2.1
27.....	: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب	رسم بياني 2.2.1
28.....	: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي	رسم بياني 3.2.1
28.....	: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية	رسم بياني 4.2.1
29.....	: إنتاج الكهرباء حسب المصدر	رسم بياني 5.2.1
30.....	: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم	رسم بياني 6.2.1
30.....	: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية	رسم بياني 7.2.1
35.....	: مساهمة الطلب الداخلي والخارجي في النمو	رسم بياني 8.2.1
35.....	: الاستهلاك النهائي الوطني	رسم بياني 9.2.1

36	رسم بياني 10.2.1 : الاستثمار
37	رسم بياني 11.2.1 : الإيدخار الوطني
37	رسم بياني 12.2.1 : معدل الاستثمار
37	رسم بياني 13.2.1 : الحاجة للتمويل
39	رسم بياني 1.3.1 : بنية الساكنة النشيطة في 2018
39	رسم بياني 2.3.1 : معدل النشاط حسب وسط الإقامة
39	رسم بياني 3.3.1 : معدل النشاط حسب الفئة العمرية
40	رسم بياني 4.3.1 : معدل النشاط في 2018
42	رسم بياني 5.3.1 : المساهمات في تطور الشغل
42	رسم بياني 6.3.1 : بنية التشغيل حسب قطاع النشاط
43	رسم بياني 7.3.1 : بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية
43	رسم بياني 8.3.1 : نسبة المستخدمين المستفيدين من حماية اجتماعية حسب قطاع الأنشطة في 2018
44	رسم بياني 9.3.1 : نسبة البطالة حسب الفئة العمرية
44	رسم بياني 10.3.1 : بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2018
45	رسم بياني 11.3.1 : نسبة الشغل الناقص حسب وسط الإقامة
45	رسم بياني 1.1.3.1 : البطالة في المدن والنمو غير الفلاحي
46	رسم بياني 2.1.3.1 : بنية السكان المشتغلين حسب الوضعية المهنية
47	رسم بياني 12.3.1 : الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور بالقيمة الحقيقية
49	رسم بياني 1.4.1 : تطور التضخم
49	رسم بياني 2.4.1 : المساهمة في التضخم
51	رسم بياني 3.4.1 : المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية المتقلبة
51	رسم بياني 4.4.1 : أسعار الوقود وزيوت التشحيم
51	رسم بياني 5.4.1 : سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي
52	رسم بياني 6.4.1 : مساهمة المنتجات المقتنة الأسعار في التضخم
53	رسم بياني 1.1.4.1 : المساهمة في تطور أسعار الصحة
54	رسم بياني 2.1.4.1 : تطور أسعار الصحة حسب المدن ما بين 2007 و2018
55	رسم بياني 7.4.1 : تطور التضخم الأساسي
55	رسم بياني 8.4.1 : أسعار السلع والخدمات
55	رسم بياني 9.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم
56	رسم بياني 10.4.1 : تطور التضخم خلال السنة
58	رسم بياني 1.4.2.1 : تطور التضخم
58	رسم بياني 2.4.2.1 : التضخم ومعدل النمو. بين 1980 و2017. في عينة من 168 دولة
59	رسم بياني 3.4.2.1 : نسبة النمو في المتوسط والتضخم
66	رسم بياني 1.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي
66	رسم بياني 2.5.1 : رصيد الميزانية

67	رسم بياني 3.5.1 : مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل
67	رسم بياني 4.5.1 : عائدات الاحتكار والمساهمات
68	رسم بياني 5.5.1 : الموارد العادية
68	رسم بياني 6.5.1 : بنية الموارد العادية
69	رسم بياني 7.5.1 : النفقات الإجمالية
69	رسم بياني 8.5.1 : بنية النفقات الإجمالية
70	رسم بياني 9.5.1 : كتلة الأجور
70	رسم بياني 10.5.1 : تكاليف المقاصة
71	رسم بياني 11.5.1 : الرصيد العادي
71	رسم بياني 12.5.1 : نفقات الاستثمار
71	رسم بياني 13.5.1 : مخزون النفقات قيد الأداء
71	رسم بياني 14.5.1 : الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر
72	رسم بياني 1.2.5.1 : استثمارات الميزانية العمومية
73	رسم بياني 2.2.5.1 : استثمارات الجماعات الترابية
75	رسم بياني 15.5.1 : التمويل الصافي للخزينة
75	رسم بياني 16.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة
76	رسم بياني 17.5.1 : مديونية الخزينة
76	رسم بياني 18.5.1 : الدين الخارجي العمومي
78	رسم بياني 1.6.1 : الميزان التجاري
78	رسم بياني 2.6.1 : مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2018
80	رسم بياني 3.6.1 : صادرات الفوسفات ومشتقاته
80	رسم بياني 4.6.1 : مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2018
82	رسم بياني 1.1.6.1 : الميزان التجاري للسلع والخدمات سنة 2015، حسب البلدان الشريكة
83	رسم بياني 2.1.6.1 : الصادرات الإجمالية من حيث القيمة المضافة، مصنفة حسب الزبناء الرئيسيين سنة
83	رسم بياني 3.1.6.1 : الواردات الإجمالية من حيث القيمة المضافة، مصنفة حسب الموردين الرئيسيين سنة
84	رسم بياني 4.1.6.1 : الميزان التجاري للسلع والخدمات سنة 2015، حسب قطاعات النشاط
85	رسم بياني 5.6.1 : مداخيل ونفقات الأسفار
86	رسم بياني 6.6.1 : بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب البلدان المستضيفة الرئيسية
87	رسم بياني 7.6.1 : التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب القطاع
87	رسم بياني 8.6.1 : التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب بلدان المصدر
87	رسم بياني 9.6.1 : التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة في الخارج الخاصة بالمقيمين
88	رسم بياني 10.6.1 : الاحتياطيات الدولية الصافية
89	رسم بياني 11.6.1 : الوضعية المالية الخارجية الإجمالية
91	رسم بياني 1.7.1 : متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك في 2018
91	رسم بياني 2.7.1 : متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة

91	رسم بياني 3.7.1 : منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية .....
94	رسم بياني 4.7.1 : سعر الصرف الأورو/الدولار الأمريكي.....
94	رسم بياني 5.7.1 : السعر المرجعي للدرهم .....
94	رسم بياني 6.7.1 : سعر الصرف الفعلي للدرهم .....
95	رسم بياني 7.7.1 : صافي مبيعات بنك المغرب من العملات.....
96	رسم بياني 8.7.1 : حجم العمليات ما بين البنوك أعلاه في سوق الصرف.....
96	رسم بياني 9.7.1 : عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2018 .....
96	رسم بياني 10.7.1 : عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء .....
97	رسم بياني 11.7.1 : وضعية الصرف لدى البنوك في 2018 .....
97	رسم بياني 12.7.1 : القروض البنكية .....
97	رسم بياني 13.7.1 : نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي .....
99	رسم بياني 14.7.1 : الديون المعلقة الأداء.....
100	رسم بياني 15.7.1 : الاحتياطات الدولية الصافية.....
101	رسم بياني 16.7.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية.....
102	رسم بياني 1.3.7.1 : حصة العملة الائتمانية في الكتلة النقدية.....
103	رسم بياني 2.3.7.1 : النقد المتداول .....
104	رسم بياني 3.3.7.1 : القيمة المضافة الفلاحية والنقد المتداول .....
104	رسم بياني 4.3.7.1 : القيمة المضافة غير الفلاحية والنقد المتداول .....
104	رسم بياني 5.3.7.1 : مداخيل الأسفار والنقد المتداول .....
104	رسم بياني 6.3.7.1 : مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج والنقد المتداول .....
105	رسم بياني 7.3.7.1 : حجم النقد المتداول .....
108	رسم بياني 1.8.1 : إصدارات و تسديدات سندات الخزينة .....
108	رسم بياني 2.8.1 : متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية .....
109	رسم بياني 3.8.1 : بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة .....
111	رسم بياني 1.1.8.1 : آجال أداء الزبناء في سنة 2017 .....
112	رسم بياني 2.1.8.1 : آجال أداء المومنين في سنة 2017 .....
113	رسم بياني 4.8.1 : مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة .....
115	رسم بياني 5.8.1 : بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة .....
116	رسم بياني 1.2.8.1 : إصدارات الصكوك .....
116	رسم بياني 2.2.8.1 : توزيع المبلغ الجاري للصكوك حسب الجهات. إلى متم سنة 2017 .....
116	رسم بياني 6.8.1 : مؤشر مازي.....
116	رسم بياني 7.8.1 : التغيرات السنوي لمؤشر مازي في سنة 2018.....
117	رسم بياني 8.8.1 : مؤشرات البورصة القطاعية .....
119	رسم بياني 9.8.1 : تطور رسملة البورصة.....
120	رسم بياني 10.8.1 : معدل السيولة .....

123.....	الحاجة إلى التمويل	1.9.1	رسم بياني
124.....	مصادر التمويل الخارجية الرئيسية	2.9.1	رسم بياني
128.....	تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	3.9.1	رسم بياني
129.....	تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك	4.9.1	رسم بياني
156.....	الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	1.2.2	رسم بياني
154.....	فارق التوقع حسب مكون التضخم لسنة 2018	1.2.2.2	رسم بياني
154.....	الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم	2.2.2.2	رسم بياني
154.....	فارق توقع النمو لسنة 2018	3.2.2.2	رسم بياني
154.....	الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو	4.2.2.2	رسم بياني
156.....	وضعية سيولة البنوك	2.2.2	رسم بياني
156.....	مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة	3.2.2	رسم بياني
157.....	تدخلات بنك المغرب	4.2.2	رسم بياني
157.....	تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك	5.2.2	رسم بياني
157.....	متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	6.2.2	رسم بياني
159.....	المبيعات الصافية للعملاء الأجنبية من طرف بنك المغرب	7.2.2	رسم بياني
166.....	بنية الأوراق النقدية المتداولة	1.8.2.2	رسم بياني
166.....	بنية القطع النقدية المتداولة	2.8.2.2	رسم بياني
167.....	تطور التزود الإجمالي بالأوراق النقدية المغربية	3.8.2.2	رسم بياني
167.....	تطور بنية التزود الإجمالي بقطع النقدية	4.8.2.2	رسم بياني
168.....	تطور حجم الأوراق المعالجة	5.8.2.2	رسم بياني
169.....	تطور حجم الأوراق التي تمت معالجتها من طرف مراكز الفرز الخاصة	1.2.2.6	رسم بياني
170.....	إنتاج الأوراق النقدية الجديدة	6.8.2.2	رسم بياني
170.....	إنتاج القطع النقدية	7.8.2.2	رسم بياني
172.....	تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية	1.9.2.2	رسم بياني
172.....	تطور عوارض الأداء	2.9.2.2	رسم بياني
172.....	تطور عدد الأشخاص الحائزين على كمبيالات غير مسددة	3.9.2.2	رسم بياني
173.....	الاستشارات السنوية حسب نوع المؤسسة	4.9.2.2	رسم بياني
192.....	تطور مستوى خطر الصرف في الاحتياطات الإجمالية	1.2.3	رسم بياني
207.....	بنية الالتزامات على السندات المحصلة	2.2.3	رسم بياني
217.....	تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية	3.2.3	رسم بياني



## فهرس الجداول

4.....	: النمو الاقتصادي في العالم	جدول 1.1.1
8.....	: تطور نسبة البطالة	جدول 2.1.1
11.....	: التضخم في العالم	جدول 3.1.1
15.....	: رصيد الحساب الجاري في العالم	جدول 4.1.1
26.....	: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة	جدول 1.2.1
30.....	: عدد الوافدين بمراكز الحدود	جدول 2.2.1
31.....	: عدد ليالي المبيت في مؤسسات الايواء السياحي المصنفة	جدول 3.2.1
32.....	: نسبة النشاط حسب المدن الرئيسية	جدول 4.2.1
34.....	: القيمة المضافة غير الفلاحية حسب قطاع النشاط	جدول 1.1.2.1
48.....	: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل	جدول 1.3.1
59.....	: متوسط نسبة النمو حسب نطاق التضخم	جدول 1.2.4.1
50.....	: أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
57.....	: مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
57.....	: أسعار الإنتاج الصناعي	جدول 3.4.1
61.....	: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية	جدول 1.5.1
62.....	: البرمجة المالية	جدول 2.5.1
68.....	: وضعية حمولات وموارد الخزينة	جدول 3.5.1
73.....	: أبرز المقاولات والمؤسسات العمومية المستثمرة	جدول 1.2.5.1
74.....	: الاستثمار العمومي في المغرب	جدول 2.2.5.1
76.....	: وضعية الدين العمومي	جدول 4.5.1
77.....	: البنود الرئيسية لميزان الأداءات	جدول 1.6.1
79.....	: أبرز الواردات	جدول 2.6.1
81.....	: أبرز القطاعات الموجهة للتصدير	جدول 3.6.1
89.....	: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية	جدول 4.6.1
90.....	: أبرز المؤشرات النقدية	جدول 1.7.1
92.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر	جدول 2.7.1
92.....	: أسعار الفائدة على القروض	جدول 3.7.1
93.....	: مقارنة أسعار الفائدة المدينة حسب التقريرين	جدول 1.1.7.1
98.....	: الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
100.....	: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
102.....	: المكونات الرئيسية لمجموع م3	جدول 6.7.1
106.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
107.....	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
109.....	: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1

110.....	: إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
110.....	: المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
114.....	: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في	جدول 6.8.1
118.....	: صنف «الأسواق الحدودية» لمؤشر MSCI	
119.....	: تطور حجم المعاملات	جدول 7.8.1
120.....	: الرسملة والعامل العائم للقطاعات الرئيسية سنة 2018	جدول 8.8.1
121.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 9.8.1
121.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 10.8.1
125.....	: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
127.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
128.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
129.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
139.....	: أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية 2016-2018	جدول 1.2.1.2
151.....	: توقعات التضخم في 2018	جدول 1.2.2
152.....	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010	جدول 2.2.2
181.....	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
182.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
183.....	: الأصول في 31 دجنبر 2018	جدول 1.2.3
184.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2018	جدول 2.2.3
185.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2018	جدول 3.2.3
186.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2018	جدول 4.2.3
190.....	: آجال استحقاق الأصول الثابتة	جدول 5.2.3
194.....	: موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 6.2.3
194.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 7.2.3
195.....	: التوزيع حسب العملة	جدول 8.2.3
195.....	: التوزيع حسب الأجل المتبقي	جدول 9.2.3
196.....	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي	جدول 10.2.3
198.....	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان	جدول 11.2.3
199.....	: القيم الثابتة	جدول 12.2.3
200.....	: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	جدول 13.2.3
201.....	: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	جدول 14.2.3
202.....	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل	جدول 15.2.3
204.....	: الودائع والالتزامات بالدرهم	جدول 16.2.3
204.....	: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين	جدول 17.2.3

205.....	: خصوم أخرى .....	جدول 18.2.3
206.....	: الرساميل الذاتية ومثيلاتها .....	جدول 19.2.3
206.....	: عمليات الصرف .....	جدول 20.2.3
207.....	: التزامات على السندات .....	جدول 21.2.3
207.....	: التزامات أخرى .....	جدول 22.2.3
208.....	: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية .....	جدول 23.2.3
209.....	: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان .....	جدول 24.2.3
210.....	: عمولات محصلة .....	جدول 25.2.3
211.....	: عائدات مالية أخرى .....	جدول 26.2.3
213.....	: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم .....	جدول 27.2.3
214.....	: تكاليف مالية أخرى .....	جدول 28.2.3
214.....	: تكاليف خاصة بالمستخدمين .....	جدول 29.2.3
215.....	: مشتريات المواد والأدوات .....	جدول 30.2.3
215.....	: تكاليف خارجية أخرى .....	جدول 31.2.3
216.....	: مخصصات للاستخدامات .....	جدول 32.2.3
216.....	: مخصصات للمؤونات .....	جدول 33.2.3

## فهرس الاطارات

6.....	: التطورات المسجلة بعد الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .....	إطار 1.1.1
15.....	: النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .....	إطار 2.1.1
33.....	: : تطور الأنشطة غير الفلاحية ما بين 2000 و2018 .....	إطار 1.2.1
45.....	: النمو والبطالة في المحيط الحضري –التطورات الأخيرة 1 .....	إطار 1.3.1
47.....	: العلاقة التجريبية بين التضخم والنمو .....	إطار 2.4.1
53.....	: تطور أسعار الخدمات الصحية في المغرب بين 2007 و2018 .....	إطار 1.4.1
58.....	: العلاقة التجريبية بين التضخم والنمو .....	إطار 2.4.1
63.....	: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2018 .....	إطار 1.5.1
72.....	: تطور الاستثمار العمومي .....	إطار 2.5.1
82.....	: التجارة من حيث القيمة المضافة: دراسة خليلية لمبادلات المغرب .....	إطار 1.6.1
93.....	: تعديل الاستقصاء الخاص بأسعار الفائدة على القروض .....	إطار 1.7.1
95.....	: تنفيذ إصلاح نظام الصرف .....	إطار 2.7.1
102.....	: محددات العملة الائتمانية بالمغرب .....	إطار 3.7.1
111.....	: تطور آجال الأداء .....	إطار 1.8.1
115.....	: سوق شهادات الصكوك وأول إصدار في المغرب .....	إطار 2.8.1

145.....	: عملية إعداد المخطط الاستراتيجي 2019-2023.....	إطار 1.1.2
153.....	: تقييم توقعات التضخم والنمو.....	إطار 2.2.2
158.....	: الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة في المغرب: الآثار المترتبة على تنفيذ السياسة النقدية.....	إطار 3.2.2
165.....	: إطلاق الأداء عبر الهاتف المحمول.....	إطار 4.2.2
169.....	: مراكز الفرز الخاصة.....	إطار 5.2.2
170.....	: القطع النقدية التذكارية.....	إطار 6.2.2

## فهرس الملحقات الإحصائية

223.....	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
225.....	: الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2007) حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 1.2
226.....	: الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية.....	جدول م 2.2
227.....	: حساب السلع والخدمات.....	جدول م 3.2
227.....	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه.....	جدول م 4.2
228.....	: الاستثمار والتوفير.....	جدول م 5.2
228.....	: الفلاحة.....	جدول م 6.2
228.....	: إنتاج الطاقة.....	جدول م 7.2
229.....	: مؤشرات الإنتاج الصناعي.....	جدول م 8.2
230.....	: السياحة.....	جدول م 9.2
231.....	: مؤشرات الشغل والبطالة.....	جدول م 1.3
232.....	: تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.3
233.....	: الشغل والبطالة حسب الجهات.....	جدول م 3.3
234.....	: التضخم والتضخم الأساسي.....	جدول م 1.4
235.....	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 2.4
236.....	: مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي.....	جدول م 3.4
237.....	: الواردات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 1.5
240.....	: الصادرات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 2.5
242.....	: التوزيع الجغرافي للمبادلات.....	جدول م 3.5
243.....	: ميزان الأداء.....	جدول م 4.5
245.....	: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية.....	جدول م 5.5
246.....	: وضعية موارد وحمولات الخزينة.....	جدول م 1.6
247.....	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي.....	جدول م 1.7
248.....	: تطور نشاط سوق الصرف.....	جدول م 2.7
249.....	: العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية.....	جدول م 3.7
250.....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2018.....	جدول م 4.7

250.....	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع.....	جدول م 5.7
251.....	: سعر الفائدة المدينة في 2018.....	جدول م 6.7
252.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 7.7
253.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 8.7
253.....	: معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض.....	جدول م 9.7
254.....	: أسعار الفائدة المدينة.....	جدول م 10.7
254.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....	جدول م 11.7
255.....	: المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة.....	جدول م 1.8
256.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....	جدول م 2.8
257.....	: مقابلات المجموع م3.....	جدول م 3.8
258.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....	جدول م 4.8
259.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....	جدول م 5.8
260.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....	جدول م 6.8
261.....	: تطور السوق ما بين البنوك.....	جدول م 7.8
261.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 8.8
262.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 1.9
263.....	: سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 2.9
264.....	: سوق سندات الاقتراض.....	جدول م 3.9
265.....	: مؤشرات البورصة.....	جدول م 4.9
266.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	جدول م 5.9
267.....	: التغير السنوي في حجم المعاملات حسب الفئة.....	جدول م 6.9
267.....	: التغير السنوي لمؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية.....	جدول م 7.9

الإيداع القانوني : 0077PE2019

رد مد : 2509 -0305